روبرتو ميشال

الاحزاب السياسية



نقله الى العربية

منير مخلوف

الاحزاب
السياسية

الاحزاب السياسية

روبرتو ميشال

نقله الى العربية

منير مخلوف

الطبعة الاولى

دار ابن [illegible] للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - ص.ب. - ١١٢/٦٠٤٢

تصميم الغلاف سامي جركس

هذا الكتاب

صدر هذا الكتاب عشية الحرب العالمية الاولى، وهو دراسة حول الاحزاب السياسية، هي احدى اولى الدراسات حول ظاهرة سياسية كانت لا تزال آنذاك في بداية ظهورها.

لم يكتفِ الكاتب بعرض هذه الظاهرة (الاحزاب السياسية) وانما تعداها الى دراسة اسبابها، وغاص في دراسةٍ سوسيولوجية لتركيبة الاحزاب السياسية ودور قيادتها.

ارتكز في هذه الدراسة على عاملين اساسيين:

- التنظيم (اعتماد مثل الدولة، ومثل الجيوش).
- علم النفس الاجتماعي.

من هنا، يحتوي الكتاب على قسم اول يتكلم فيه الكاتب عن الزعماء في التنظيمات الديمقراطية، بينما يشير في القسم الثاني الى طابع السيطرة لدى هؤلاء الزعماء.

اما القسم الثالث فهو يتكلم عن ممارسة السلطة وتأثيراتها النفسية على الزعماء. ويشكل القسم الرابع تحليلا اجتماعيا للزعماء. ومنه الى محاولة الحد من سلطة الزعماء في الاحزاب.

فينتهي الكتاب في القسم السادس الذي يشكل النتيجة النهائية لهذه الدراسة، الا وهي: النزعات الاوليغرشية للتنظيم.

روبرتو ميشال

رجل اجتماع واقتصاد ايطالي. من اصل الماني (كولوني ١٨٧٦) (توفي في روما ١٩٣٦).

ـ الاحزاب السياسية، دراسة النزعات الاوليغرشية في الديموقراطيات (١٩١١). وهي موضوع الكتاب.

ـ الاشتراكية والفاشية كتيارين سياسيين.

ـ تاريخ الماركسية ١٩٢٥ في ايطاليا ومحاضرات في علم الاجتماع السياسي ١٩٢٧.

هذه الدراسات جعلت منه احد مؤسّسي علم الاجتماع السياسي.

● تأثر في بداية عهده بالماركسية، ومن ثم بالفاشية.

تقديم

هل الديمقراطية مشروع ممكن، ام سراب يحتمل التأجيل الى اجيال لاحقة؟

هل الديمقراطية احتراف للمستحيل الذي لن يتحقق، ام هي مثال، يقارب المثل الافلاطونية، الاكثر تجريدا، والمفارقة للواقع، والعاجزة عن التجسد والتمثل.

انها اللعبة التاريخية المخيفة والمحزنة في آن واحد.

انها الامل السياسي الوحيد، التراجيديا الأكثر بحثية في تاريخ البشر. كتوأم والحرية، ولكن، بين الامل وترجمته، مسافة لا نهائية، وامتداد زمني مأساوي واخلاقي، اذ ان كل ترجمة عملية للديمقراطية، وما تمثله يستتبعها حتما، في كل المراحل التاريخية، نشوء الاوليغرشية.

ان الاوليغرشية، غاية غير مقصودة، وغير مستهدفة، من كل بناء ديمقراطي، وكل تأسيس ديمقراطي.. فالبداية المتفائلة للديمقراطية، تتحول الى اوليغرشية مستبدة، ويقفل المستقبل عينيه، عندما يرى، ان الديمقراطية، ليست الا رهينة جيلة في قفص الاوليغرشية التي تصنع سجنها داخل قلعة الديمقراطية.

« فالجماهير، لن تصبح سيدة أبداً الا بطريقة مجردة.. وفكرة تمثيل مصالح

الشعب، ليست سوى وهمٍ وسرابٍ»

ان الاوليغرشية هي الوريث الطبيعي والشرعي للديمقراطية، بحكم تطور القوانين الاجتماعية ـ السياسية ـ التنظيمية. انها ظاهرة عضوية، تنشأ داخل كل تنظيم، يسعى الى تحقيق المساواة، والعدالة، والحرية، ويحافظ على مبدأ التمثيل الشعبي. او كل تنظيم يبدأ بالحلم الديمقراطي. حتى الأحزاب، التي تقدّس هذا المبدأ، وتدعو اليه، ستنحرف حتما عنه. لان كل تنظيم، يحمل من حيث انه تنظيم، بذرة الاوليغرشية.

ففي كل تنظيم حتى في التنظيم الذي يعتمد ويتأسس على مبدأ الالتزام او الانتساب الحر ويقوم على قاعدة ديمقراطية يتحول الالتزام الى الزام، والانتساب الحر الى قيود استنسابية من قبل القيادة وتصير الديمقراطية قضية للزعمال، ففي كل مكان يوجد ناخبون ومنتخبون... ولكننا نجد ايضاً، في اي مكان، سلطة لا محدودة للمنتخبين على الناخبين الذين ينتخبونهم... فالتنظيم هو المصدر الاساسي الذي تولد منه سيطرة المنتَخَبين على الناخبين والمفوَّضين على المفوِّضين»... فمن يقول بالتنظيم يقول حتماً اوليغرشية، من دون ان يقصد، وفي كثير من الاحوال من دون ان يدرك ذلك... وتنتهي اللعبة التاريخية المخيفة، بعودة سيزيف الى قعر الوادي، لحمل الصخرة التي لن تصل ابداً. فالديمقراطية تبدو سيزيفية، ولكنها تبقى الى جانب ذلك، الصخرة التي تحملها البشرية، الى قعر الاوليغرشية.

هذا هو القانون الذي يحكم ويخضع له كل تنظيم او حزب سياسي، مهما كانت ايديولوجيته، حتى تلك التي تؤسس وجودها على قاعدة الديمقراطية المطلقة.

هل في ذلك تناقض؟ وكيف تتم السيرورة ـ المعجزة؟ وكيف تصير الديمقراطية اوليغرشية؟ وما هي القوانين العلمية والموضوعية لهذه السيرورة؟

على هذه الاسئلة الكثيرة، يجيب روبرتو ميشال، رجل الاجتماع والاقتصاد الايطالي، والالماني الاصل، مؤلف هذا الكتاب: «الاحزاب السياسية» الذي

يعتبر اولى الدراسات العلمية للنزعات الاوليغرشية في الديمقراطيات.

يعتبر روبرتو ميشال، ان النضال السياسي، لا يمكن ان ينتظم، ويصبح ذا فعالية وقوة، الا اذا اعتمد مبدأ التنظيم، ذلك ان هذا الامر، يعد في الدرجة الاولى، المبدأ الاساسي الاول، لتأسيس قوة ملموسة، للجماهير الطامحة الى تغيير وضعها، او الى الحصول على تشكيل آخر للدولة، يعتمد على مبدأ النظام الديمقراطي مهما كان تفسيرها، للديمقراطية: اكانت الديمقراطية الشعبية، او الاشتراكية، او حتى دكتاتورية البروليتاريا.

وهكذا، يكون التنظيم الشرط المطلق للنضال السياسي... فلا نضال من دون تنظيم الجماهير.

تلك نعمة ام محنة؟

والتنظيم، خطوة نحو الامام، ام خطأ نحو الخطورة؟

لعل الجواب، يكمن في آلية التنظيم ذاته. فالجماهير لا تستطيع ان تحكم باسلوب مباشر. ولئن كان « المثل الاعلى في تطبيق الديمقراطية يكمن في ان تحكم الجماهير بنفسها وبموجب قرارات الجمعيات الشعبية». فان تطبيق هذا المثل الاعلى لا يكتب له الحظ، فمنذ البداية، لا بد من التخلص من الكثرة، فالكثرة الكثيرة، تعطل اتخاذ القرارات، والكثرة تمحو وجود الفرد وشخصيته. الكثرة لا تحاور، انها تشبه ضوضاء لا تفكر، او هي كذلك لانها بهذا الحجم... ولانجاح عملية التنظيم، لا مندوحة من اختيار ممثلين او مفوضين عن الجماعات، تكون في البداية، نظرياً على الاقل، قادرة على تمثيل الجماهير وتحقيق ارادتها. ذلك ان المجموعة الصغيرة من الممثلين، قادرة، بحكم عددها، ان تحاور وتسمع، وتنقد، وتوجه، وتتخذ القرارات المناسبة، بشأن المسيرة التي ستلتزم بها، لتلزم فيما بعد الجماهير العريضة بها.

وهكذا، تكون الجماهير، من دون قصد منها، ومن دونما قصد من قيادتها، بدأت تطيع، وتنفذ وتسير، حسب المشيئة التي ارتأتها الاقلية المنتخبة، التي مثلت نظريا، مصلحة الجماهير الشعبية.

وآلياً، يتم اختيار القائد، او الزعيم، من هذه المجموعة الصغيرة، تحت شعار، ان ا لزعيم ليس سوى خادم للجماهير، منطلقة في هذا التعريف من فكرة المساواة المطلقة، بين اعضاء الحزب او التنظيم.

ان مفهوم الزعامة، لا ينبع من حدود الشخص المنتخب لهذا المنصب فمعايير الخير والشر تبقى نسبية. ليس هناك قائد او زعيم صالح، او قائد او زعيم غير صالح. ان مبدأ القيادة الفردية، المنتخبة في القاعدة، عبر مصاف متعددة، في التنظيمات الديمقراطية، هو الذي، سيقود آليا، وموضوعيا، بجعل الزعامة، سلطة اوليغرشية مطلقة، متسترة بالخطب والبيانات والشعارات.

ويحدث ان تكبر المنظمة، ويتضخم عدد المنتسبين اليها، فيصبح حق الرقابة من الجماهير على الزعيم او القائد وهميا وقليل الفاعلية والتأثير. وطبيعي جدا، ان التضخم التنظيمي، سيقود حتما الى تقسيم العمل والاختصاصات والمصالح اكثر فأكثر فينشأ نظام بيروقراطي، داخل التنظيم، يعيش وبقياص من صنودق مالية الحزب او المؤسسة. فنشوء الزعماء طبيعة يفرضها التنظيم الديمقراطي، الا ان مجرد وجود الزعماء في هذه التنظيمات الديمقراطية يتنافى وديمقراطيتها. فالزعامة نفي للديمقراطية.

اذا كانت الزعامة قد اصبحت كذلك، فان تكريسها يصبح اكثر خطورة فيما بعد، خاصة عندما تتحول القيادة، الى احتراف. فالزعيم المنتخب في البداية، يعمل في وظيفته العامة الى جانب عمله السياسي، ولا يتقاضى راتباً، ولكن طبيعة النضال السياسي، وكثرة المناصرين والمؤيـديـن، رتضخـم عـدد الجماهير المنتسبة للتنظيم، تستدعي ان يترك الزعيم او القائد اي عمل خاص يقوم به، ليحترف العمل السياسي، وليعيش من مالية الحزب او التنظيم.

وهكذا يتحول الزعيم، من منتخب ليخدم مؤقتاً، ولمدة معينة، مصالح الجماهير، الى محترف سياسي هدفه المحافظة على مكانته ومركزه.

لذلك يقـول روبـرتـو ميشـال: «ان القيـادة المحترفـة تـؤدي الى نهايـة الديمقراطية، وممارسة الحق الانتخابي تنازل عن السيادة، وليس النظام البرلماني

الا نـوعـا مـن الاختلاس المتـواصـل لحق الجماهير ، فلا فـرق اذ ذاك، بين الديمقراطية والملكية.

وبعد سلسلة طويلة من التجريدات، تتسع الهوة بين الجماهير وقيادتها، وذلك دون ارادة مسبقة، « فينتج عن ذلك ان سلطة القرار التي تعتبر احدى الصفات الخاصة للارادة تسحب شيئا فشيئا من ايدي الجماهير وتحصر فقط بين ايدي الزعماء ».، وهذا يستتبع استقلال الزعماء عن الجماهير، وانفصالهم عن امانيهم ورغباتهم وتطلعاتهم ومشكلاتهم.

فالتنظيم اذاً، يؤدي في كل حزب او في كل هيئة سياسية، الى اقلية حاكمة تتحكم بأكثرية، خاضعة بارادتها لهذه الاقلية.

وقد اعترف كل من ماركس وانجلز بعدد من الاخطار التي تنتج عن التمثيل. لعلنا لهذا السبب نجد ان عمر الزعماء في الاحزاب الديمقراطية، يناهز عمر الملوك،.. والفرق بين النظامين، الديمقراطي والملكي، ان الديمقراطية بدل ان تمنح الجماهير ملكا واحداً، تمنحها حشداً كبيراً من الملوك، « ويستبقي الشعب لنفسه حقاً متقلباً يدعو الى السخرية باختياره اسياداً جدداً من وقت لآخر ».

وقد يحتج البعض، ان الحزب الكفاحي، وخاصة اثناء صراعه ونضاله لا يستطيع ان يكون ديمقراطيا، ويتم التأكيد، على ضرورية الحكم الاستبدادي، ولكن بشكل مؤقت، ولا يلبث المؤقت إن يدخل في النسيج النفسي للجماهير، فيصبح المؤقت دائماً.

يقول فرديناند لاسال « ان على الميليشيات ان تتبع زعيمها، كما ان على الجمعية كلها ان تكون كالمطرقة بين يديه. »

وبهذه الطريقة يصير الخضوع قانوناً مستمداً من الاستبداد ولكنه اكد فروع الديمقراطية الى سلعة دعائية صالحة للتصدير فقط. فهي لا تطبق داخل الحزب.

لكن السؤال الذي يطرح، ما هو موقف الجماهير من عملية تغريبها وسلبها سلطتها وقراراتها؟

هنا يقف المؤلف، موقف السلب من الجماهير. فهي لا تفكر، استقالت من مسؤوليتها. وأولتها الى قيادتها. انها مستعدة لان تندهش فقط، لان تسير خلف القيادة، انها استعداد دائم لان تُحكَم، وهي بهذا الشكل فقط، تشعر بقوتها اي قوتها مستمدة من استقالتها من القرار. ويترافق هذا الشعور، عبر الولاء الذي توليه للزعامه، ويترافق معها عبادة حقيقية للزعماء الذين تسبغ عليهم كل صفات البطولة.

ولعل هذا الامر هو اكبر برهان على عجز الجماهير، الى جانب مجموعة من البراهين الاخرى، فاعتقال الزعماء يجعل الجماهير مزعزعة، هاربة، واثناء الاحتفالات يخرج الهوس المجنون للجماهير، فتنهال الطلبات الى مراكز الحزب، ارسلوا لنا هذا الخطيب، لا ذاك.. الخ..

وتتحول الزعامة الى «ألوهية زمنية»، الى تابو، من يوجه نقداً الى الزعامة يواجه بعنف من قبل الجماهير المؤمنة به، وتستمر عبادة الزعيم الى ما بعد موته، ونسمي الجماهير صبيانها بأسماء زعمائها.

فالجماهير، حسب المؤلف، طيبة النفس، نزيهة بريئة، مصدّقة، ولهذا تؤمن بالخطباء اكثر من المفكرين. الخطباء في الحزب هم المقدَّمون، هم زعماء المستقبل، كذلك الصحفيون، اما المفكرون والنقاد، فيبقون في الخطوط الخلفية، وحظوظهم في الزعامة قليلة، ان لم نقل معدومة.

وليس من الضروري ان يكون الخطيب عالماً، مفكراً، بل قد يكون ذهنه بسيطاً، المهم ان يكون ساحراً، ولا بأس اذا كان ديماغوجياً، شرطه الوحيد ان يلهب الجماهير، المؤمنة الطيبة والغبية.

واذا ما حدث ان صراعاً ما نشأ بين الجماهير المنتظمة والزعماء في الحزب، فان الغلبة دائماً للزعماء، لانهم يعتمدون الفذلكات الذهنية، والكذب، والتفسير، والتبرير، بشكل لا يقنع، ولكن الجماهير، وبسبب عدم نضجها

السياسي، وقلة معرفيتها، تتراجع، اذ لا تستطيع ان تفرض من بينها، زعامة جديدة، فالزعامة انفصلت عنها. وهم لا يستطيعون تخريج الزعماء منهم، لقد شكل الزعماء طبقتهم، وجردوا الجماهير من كل قدرة على قيادة نفسها، او اختيار واحد منهم بقيادتها.

وتمحي الديمقراطية..

تتحول الى حكم النخبة المنفصلة عن قاعدتها. وتستمر اللعبة: التجديد للزعماء، وتصير العملية الانتخابية عملية روتين سلطوية... والزعامة التي كانت عبئاً تتحول الى منصب دائم، بحيث «تتجاوز مدة اشغالهم لوظائفهم في الحزب متوسط اشغال الوزراء لمهامهم في الدول الملكية».

ولكن الانتخابات، على الرغم من انها روتين سلطوي، فهي قد تثير في بعض الاحيان، الشكوك حول القيادة، ولذلك، فهي عملية غير مرغوب فيها. ولهذا يضطر الزعماء الى اصطناع الموالي، والمؤيدين، فيحيطون انفسهم بمجموعة من الموظفين الذي يسخون عليهم بالتعويضات المالية، حتى ولو كانت مؤهلاتهم معدومة، ولكنها تقوي سلطة الزعامة، وتمنع عنها كل هجوم قريب، وهكذا تبدأ سلسلة التبعية من القيادة حتى القاعدة مع بعض الاستثناءات.

ازاء عجز الجماهير، تتحول الديمقراطية الى اوليغرشية. يقول برودون: «يود الجنس البشري ان يكون محكوماً، فسيكون له ذلك، انني اخجل من بني جنسي».

اين الحل؟

لا حل نهائي. هناك امكانية قليلة، بتقييد الاوليغرشية، ويكون هذا التقييد دائماً لصالح الديمقراطية.. ويطرح المؤلف بعض الملاحظات، وبعض التوجهات تصب كلها في خانة تربية الجماهير، لتصبح قادرة على النقد والتوجيه، فعلم التربية يرفع مستوى الجماهير، لمعارضة النزعة الاوليغرشية.

اذا: الديمقراطية تبقى المطلب الاسمى، رغم تحولها اوليغرشية، فهي أهون الشرور.

ان تعريب هذا الكتاب، واطلاع القراء العرب عليه، سيجعلهم قادرين، على النظر الى الاحزاب، نظرة نقدية علمية، كما ان الاحزاب العربية، مدعوة لان تقف امام النقد والعلم، لتكون اكثر ديمقراطية.. وفي ظل انعدام الحد الادنى من الديمقراطية . نحن احوج ما نكون، الى هذا المستحيل: الديمقراطية.

الناشر

مقدمة

تستأثر دراسة الاحزاب السياسية في عالم اليوم باهتمام بالغ ناتج، بالطبع، عن الدور الذي تلعبه «الاحزاب السياسية» داخل تركيبة الدولة الحديثة.

فالدولة، بمعناها المطلق، تعني السلطة. والسلطة، او الحكم، بالمعنى السياسي للكلمة، تشكّل المادة الاساسية التي تدور حولها، وتتمحور مؤسسات الدولة على اختلافها. من هنا، انبثقت فكرة التنظيم، اساس البنيان في توجيه مسيرة الحكم، اي حكم، نحو تأكيد تطلعات الشعوب وترجمتها الى افعال عبر الممارسات اليومية المستمرة، التي تستند الى سن التشريعات القانونية الحديثة وتطبيقها، بهدف تأمين الرخاء والسعادة لكل فرد من افراد المجتمع.

من هذا المنطلق، تعددت الافكار، وبالتالي، الاساليب. فكانت التنظيمات المختلفة ذات الاتجاهات المتنوعة على كل صعيد. ومن هذه التنظيمات، برزت «الاحزاب السياسية». كأحد اهم هذه التنظيمات في دراسة علم السياسة ومنها الى تهيئة الارضية الشعبية بغية الوصول الى

السلطة، والامساك بزمام الحكم، والبدء بتنفيذ البرامج الخاصة الموضوعة مسبقاً لادارة مؤسسات الدولة.

حول كل ذلك وما يتبعه، تدور دراسة روبرتو ميشال في كتابه «الاحزاب السياسية» الذي نشر عشية الحرب العالمية الاولى، والذي يشكّل دراسة حول النزعات الاوليغرشية في الاحزاب. الى ذلك، فان الكاتب لم يكتف بعرض مسألة التنظيم (وهو يركّز عليها كثيراً)، بل انه تعدّاها الى دراسة اجتماعية - سياسية عميقة تناول فيها الشؤون الخاصة لرؤساء الاحزاب وقادتها آنذاك، وتأثيرات هذه الشؤون على تصرفاتهم داخل صفوف احزابهم، وحتى على القرارات المتخذة، سواء في المؤتمرات الحزبية العامة او في اجتماعات اللجان التنفيذية.

لن ادخل اكثر من ذلك في صلب موضوع المؤلّف، تاركاً التفسير الكامل لمحتويات الكتاب الذي يتضمن ستة اقسام، والذي كان الهدف من نقله الى العربية، هو القاء الضوء على هذا الموضوع الهام، خاصة وان ما كتب حوله قليلٌ جداً، اذ ليس هناك من دراسة وافية سوى كتاب «الاحزاب السياسية» لموريس دوفرجيه الذي يستشهد، هو نفسه، بدراسة روبرتو ميشال، موضوع كتابنا.

كلمة اخيرة اوجهها الى الباحثين والطلاب والقرّاء العرب، وهي اني آمل ان اكون قد ساهمت، عبر تعريب هذا الكتاب، بوضعه في متناول الجميع، خدمة لتعميم الفائدة منه، كونه مرجعا مهما لطلاب العلوم السياسية في دراستهم لمادة الاحزاب السياسية.

منير مخلوف

اهدن - صيف ١٩٨٣

القسم الاول

الزعماء في التنظيمات الديموقراطية

الباب الأول

الأسباب الموجبة فنياً وادارياً

الفصل الأول

مدخل:
ضرورة التنظيم

لا يمكن أن توجد ديموقراطية دون تنظيم. ان تبيان هذا البحث يمكن أن يتمّ بقليل من الكلمات: ان طبقة ترفع في وجه المجتمع عَلَم المطالبة بحقوق محدّدة وتبغي تحقيق مجموعة من الأفكار أو من «المثل العليا» الناتجة عن الوظائف الاقتصادية التي تمارس، انما هي بحاجة الى تنظيم. ويظهر هذا التنظيم سواء عنى المطالبة بحقوق اقتصادية أو سياسية، وكأنه الاسلوب الوحيد لخلق ارادة جماعية. فهو وبقدر ما يستند على مبدأ الجهد الاقل، أي توفير أكبر قدر من القوى، سلاح كفاح بين أيدي الضعفاء ضد الاقوياء.

لا يمكن أن يكون لنزاع ما حظ في النجاح، إلاّ في حدود حدوثه على أرضية من التضامن بين افرادٍ ذي مصالح متماثلة. يوضّح الاشتراكيون اذاً، وهم المناصرون الاكثر تعصّباً لفكرة التنظيم، حجة تتوافق تماماً مع نتائج الدراسة العلمية لطبيعة الاحزاب، وذلك عندما يعترضون على النظريات الفوضوية والفردية حيث رؤية القوى العمّالية مشتّتة ومجزأة تشكّل، لأولياء الشأن، أكبر متعة ممكنة.

اننا نعيش في عصر رسّخت فيه فكرة التعاون جذوراً عميقة في النفوس، الى حد أن أصحاب الملايين أنفسهم، باتوا يرون الحاجة ماسة لعمل مشترك.

كذلك نعي ان يصبح التنظيم المبدأ الجوهري في حياة الطبقة العاملة، اذ يستحيل كل نجاح من دونه. ان رفض العامل الاشتراك في الحياة الجماعية لطبقته، لا يمكن ان يكون له سوى نتائج مشؤومة بالنسبة اليه. ان البروليتاري هو العنصر الاكثر ضعفاً في مجتمعنا، وذلك بسبب درجة ثقافته وظروفه الاقتصادية والجسدية والفيزيولوجية. فالعامل المنعزل يجد نفسه فعلاً ودون أي دفاع، متروكا لاستغلال هؤلاء الذين هم أقوى منه اقتصادياً. لذا لا يكتسب البروليتاريون قدرة المقاومة السياسية، ولا الأهلية الاجتماعية إلا اذا تجمّعوا وأعطوا تجمعهم هذا، البنية التي يتطلبها. ان أهمية الطبقة العاملة وتأثيرها يعودان مباشرة لعدد الافراد الذين ينتمون اليها، هذا العدد يقضي بالانتظام والتلاحم من أجل تشكيل قوة ملموسة. ويجب بالتالي اعتبار مبدأ التنظيم وكأنه الشرط المطلق للنضال السياسي الذي تقوده الجماهير.

ولكن مبدأ التنظيم الذي يشكّل ضرورة سياسية، يُخفي في طياته أخطاراً أخرى، ولو أنه يسمح بتجنّب تشتيت القوى الذي يلائم الاخصام أفضل ملاءمة. أي انه لا نسلم من زيد حتى نقع بين يدي عمرو. هذا يعني ان التنظيم يشكّل بالتحديد الينبوع الذي تتدفّق منه التيارات المحافظة، لتصب في سهل الديموقراطية وتسبّب فيضاناتٍ مدمرةً تجعل من هذا السهل بورا لا رجاء فيه.

الفصل الثاني

استحالة حكم الجماهير المباشر
آلياً وفنياً

ان المثل الاعلى في تطبيق الديموقراطية يكمن في الحكم الذاتي للجماهير، وبموجب قرارات الجمعيات الشعبية. ولكن اذا صح أن هذا الاسلوب يحدّ من تعميم مبدأ التفويض، فانه في المقابل، لا يقدم أية ضمانة ضد نشوء هيئة عليا اوليغرشية، كما انه ينزع، دون شك، كل صفة وظيفية عن الزعماء الطبيعيين، لان الجماهير نفسها هي التي ستملأ الفراغ الذي سوف يحدث عن ذلك فهي تنجّر بسهولة تامة ببلاغة خطباء الشعب القادرين، من جهة، ومن جهة ثانية، يسهّل حكمُ الشعب المباشر باسلوبه الذي لا يقبل مناقشات جدية ولا مداولات مدروسةالمخاطرَ التي يمكن ان توقع في التجربة رجالاً قلّ نظيرهم، وهم من الجسارة والنشاط والفطنة بمكان.

أن تحكم جمهوراً وتسيطر عليه لهو أسهل من السيطرة على مجموعة صغيرة من المستمعين، لأن اتحادها هو بالفعل اتحاد تسوده الضوضاء، وغير متكامل ولا يلتزم بأي شرط. وما ان ينجرّ الجمهور حتى لا يعود يقبل طوعاً أية طروحات مناقضة لتلك التي اعتمدها، خاصة اذا ما أتته من قبل أفراد منعزلين. ان مجموعة كبيرة من الاشخاص المجتمعين في مكان ضيّق هي، بلا منازع، أسرع بالوصول الى حالة من الخوف غير المبرّر أو الحماسة ذي العواقب الخطيرة، من

اجتماع مصغّر يتمكن حاضروه من ان يتحاوروا فيما بينهم ويناقشوا المواضيع المطروحة بكل هدوء وسكينة.

ان الاختبارات اليومية التي يتعرض لها المواطن، تدل على ان اجتماعات شعبية هائلة توافق، بشكل عام، بالهتاف أم بالاقتراع الجماعي على قرارات، تتحفظ كثيراً في اعطاء موافقتها عليها، لو أن هذه الجماعات وُزّعت الى مجموعة أقسام من خمسين شخصاً مثلاً.

هكذا تتصرف الاحزاب الكبيرة في مؤتمراتها العامة، حيث لا تجتمع سوى النخبة من الملتزمين بها. ان الحشد المتجمّع لا يقيس الاعمال والكلمات التي تلقى على مسامعه أكثر مما يفعل الافراد او المجموعات الصغيرة التي يتألف منها. ان في هذا عمل مسلّم به لا خلاف حوله، وهو احدى المظاهر المَرَضية التي يعاني منها الجمهور الحاشد. فالكثرة تمحو وجود الفرد، وتمحو معه شخصيتّه وشعورَه بالمسؤولية، ولا يعود له من دور يؤديه سوى إثبات الوجود واكمال العدد.

لكن أعظم برهان يُطرح ضد الإقرار بسيادة الجماهير، انما هو مأخوذ من الاستحالة الآلية والفنية لتحقيقها. فاذا اردنا ان نتعرّض لاكبر المصاعب في تعيين المكان والزمان، فما علينا سوى دعوة جمعيات عمومية من الف عضو، وبشكل منتظم، للتداول في الآراء والشؤون المستجدة؛ وتصبح المسألة مستحيلة تماماً، من وجهة النظر الطوبوغرافية، اذا بلغ العدد مثلاً عشرة الآف شخص. فكيف يمكننا اذاً ان نجمع حشوداً كهذه في مكان معين وفي ساعة محددة، اذا ما أخذنا في الاعتبار تكرار مثل هذه الاجتماعات الذي تفرضه متطلّبات الحياة الحزبية؟ ان هذا لن يحدث حتى ولو تصوّرنا سبلاً للمواصلات أفضل بكثير من تلك التي نستفيد منها في الوقت الحاضر.

وهناك أيضاً أسباب أخرى فنية وادارية، تجعل من الحكم المباشر للجماعات الواسعة أمراً غير ممكن التحقيق. فاذا ما أخطأ جاك بحق بيار مثلاً، فانه

يستحيل على باقي المواطنين ان يبادروا، والحالة هذه، لإجراء تحقيق حول القضية ويتّخذوا موقفاً مسانداً لبيار ضد جاك. هذا هو ما يحصل، فضلاً عن ذلك، في الاحزاب الديمقراطية الحديثة، حيث يبقى العمل الجماعي دون امكانية حلّ الخلافات التي تبرز داخل صفوفها بشكل مباشر.

هكذا اذاً، وبناء على ما تقدم، تبرز الحاجة الى اختيار ممثلين مفوَّضين عن الجماعات، قادرين على تمثيل الجماهير وتأمين تحقيق ارادتها، وفرض نفسها. وتقضي الضرورة، حتى داخل الجماعات الاكثر اخلاصاً وتقيّداً بالديمقراطية، بأن توكل الى أفراد منها مهمة تسيير الشؤون العادية وتحضير وانجاز الافعال الاكثر أهمية.

ليس الزعيم في الاصل سوى خادم الجماهير، والتنظيم مبني على المساواة المطلقة بين كل افراده. فالمقصود، في البداية، هو المساواة النوعية فيما بين أمثال هؤلاء الرجال. وفي كثير من البلدان، في ايطاليا المثالية، مثلاً، (وفي بعض مناطق المانيا حيث الحركة الاشتراكية لا تزال في بداية عهدها)، تظهر هذه المساواة باستعمال مشترك ومتبادل للغة المخاطب فيما بين أعضاء الحزب: فالعامل المياوم الاكثر بؤساً يستطيع ان يخاطب أي رجل فكر شهير بلغة المخاطب كما لو انه يخاطب زميلاً له إثناء العمل.

ان المساواة بين رفاق التنظيم الواحد الذين يتمتعون بالحقوق نفسها تحل رويدا رويدا محل المساواة النوعية، لان المبدأ الديمقراطي يضمن للجميع مساواة في التأثير وفي المشاركة في ادارة المصالح المشتركة. وبموجب هذه الحقوق التي يتمتعون بها، فانهم جميعا ناخبون وذو اهلية للترشيح. من هنا، تنبثق كل الاعياء وتجد الشرعة الاساسية «لاعلان حقوق الانسا» تطبيقها العلمي. وما دام الموظفون يشكلون العناصر التنفيذية للارادة العامة، فانهم لا يلعبون سوى دور مرتبط، ويخضعون، على الدوام، للادارة الجماعية، وهم في كل حين يتعرضون للعزل والتغيير. ولذلك، يتمتع جمهور الحزب بسلطة لا متناهية تجاه قادته.

يتم السعي بادىء ذي بدء للابتعاد أقل قدر ممكن عن الديمقراطية الصرفة وذلك عن طريق إخضاع المفوَّضين خضوعاً تاماً لارادة الجمهور. ففي أساس حركة العمال الزراعيين الايطاليين لم يكن زعيمُها لِينتخب إلاّ بأكثرية أربعة أخماس الاصوات على الاقل. وفي حال تباين الاتجاهات واختلاف الاراء التي تسببها مسائل الاجور، وجب على ممثل التنظيم، وقبل الشروع في المفاوضات، ان يتزّود بتفويض وفقاً للاصول المرعية. ان هذا التفويض، وبعد ان يتم التوقيع عليه من قبل اعضاء الهيئة المنظمة كلهم فرداً فرداً، يسهل مسيرة الممثل وتحركه في سبيل البت بالأمور العالقة.

لقد كانت محاسبة الممثلين كلها، وفي الوقت نفسه، تحت تصرّف الرفاق جميعاً، حتى يتمكن كل منهم، وفي أية لحظة، من ان يلمّ بها ويطّلع على نتائجها. وقد كان هناك سببان ينصّان على هذا الاجراء: في الدرجة الاولى، لم يكن يراد ان ينتشر عدم الثقة بين الجمهور لأنه سم يهدم رويداً رويداً كل شيء حتى الهيكلية الاكثر قوة، وفي الدرجة الثانية، كان يسمح هذا التصرف لكل رفيق مشارك بأن يكون على علم بكل ما يتعلّق بامور الجمهور وان يحصل نتيجة مسلك عمل المنظمة، على المعلومات القادرة ان تجعل منه، والحالة هذه، أهلاً لتحمل مسؤولية قيادة التجمع أو المنظمة بدوره.

وبديهي القول ان اجراءات ديمقراطية من هذا النوع ليست قابلة التطبيْق، الا اذا ما قيست على مجموعة صغيرة جداً. ان ممثلي أكبر عدد من الجمعيات التجارية، لحظة انبثاق الحركة التنظيمية الانكليزية، كانوا معيّنين بالتناوب من قبل زملائهم او مسحوبة اسماؤهم بالقرعة. ولكن عمل الممثلين يتعقد رويداً رويداً. فهو يتطلب ثمة فطنة فردية، وموهبة الخطابة ومعلومات موضوعية كثيرة. هكذا لن يعود من الممكن ابداً اختيار الممثلين طبقاً لصدفة عمياء في الخلافة بالتناوب او بالاقدمية. ويجب بالتالي على هؤلاء الممثلين ان يملكوا كفاءات شخصية خصوصية من اجل ان يقوموا بالمهمة الموكولة اليهم احسن قيام.

تلك هي الطرق التي كان يتم بواسطتها السعي لاشراك الجماهير في ادارة الحزب والنقابات عند بداية ظهور الحركة العمالية. وقد باتت هذه الطرق عديمة الاستعمال في ايامنا هذه، اذ انه يتطلب من الزعماء في الاحزاب السياسية الحديثة نوع من التكريس الرسمي، ويشدد على ضرورة تشكيل طبقة من سياسيين محترفين ومن متخصّصين بالسياسة ذوي خبرة وامتياز.

فهناك بين الاشتراكيين من يؤيد قيام المؤسسة على أساس تسمية مرشحي الحزب للانتخابات وكذلك امناء هذا الحزب وتحت رقابته المستندة على امتحانات منتظمة في هذا الشأن. أما البعض الآخر فيذهب الى أبعد من ذلك بكثير، ويدّعي ان الجمعيات الكبيرة المحترفة لا يمكنها ان تدوم طويلاً اذا ما أصرّت على تفويض ادارة شؤونها الى أفراد يخرجون حتى من صفوف الاحتراف. يذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، الاتحادات النموذجية التي تدار في قسم كبير منها بواسطة جهاز بشري جامعي من خارج صفوفها. وهناك من يستشرف أيضاً ان التنظيمات العمالية، وفي مستقبل قريب جداً، ستضطّر بدورها لرفض الادارة البروليتارية الخاصة واعطاء الافضلية في ذلك الى افراد يتمتعون بدرجة عالية جداً من التثقيف الاقتصادي والقانوني والفني والتجاري.

وقد بدأ في أيامنا هذه، اخضاع المرشحين لمركز أمانة سر نقابة ما لامتحان مخصّص لتثبيت وتقوية خبراتهم ومعلوماتهم القانونية وطاقاتهم الملائمة للعمل الذي سوف يقومون به. فالتنظيمات الاشتراكية ذات الاتجاهات السياسية تهتم هي أيضاً، وبشكل حيوي، بتدريب مباشر لموظفيها.

لذلك، وبعدما أصبح هذا الاسلوب في اختيار وتدريب الموظفين الاداريين للاحزاب والتجمعات السياسية منها خاصة، معتمداً بشكل ملحوظ، بتنا نرى ظهور أشكال من «مدارس لتحضير النشء»، تتيح تزويد المنظمات، وبالسرعة اللازمة، بموظفين يتمتعون ببعض «الثقافة العلمية». ففي برلين مثلاً، توجد «مدرسة حزبية» Parteischule منذ العام ١٩٠٦ تعطي دروساً خاصة بمتناول

الذين يودون ان يصبحوا مستخدمين في حزب أو في نقابات عمالية. وتُدفع رواتب أعضاء الهيئة التعليمية في هذه المدرسة من الصندوق المركزي للحزب الاشتراكي الذي يعود له الفضل في تأسيسها. أما فيما خص رعاية الطلاب وباقي المصاريف التي يستدعيها سير العمل في المدرسة، فان الحزب والاتحادات العمالية المعنية والمستفيدة تشترك في تحمّلها. وفضلاً عن ذلك، فان عائلات الطلاب التي تبقى دون مساعدة ودعم، تحصل على مساعدة مالية تدفع من التنظيمات الاقليمية أو الاتحادات المحلية التي ينتمي اليها الطلاب.

تقوم هذه المدرسة بثلاث دورات دراسية: لقد تردّد الى الدورة الثالثة التي بدأت من أول تشرين أول ١٩٠٨ ولغاية ٣ نيسان ١٩٠٩، ستة وعشرون طالباً، مقابل واحد وثلاثين في الدورة الاولى وثلاثة وثلاثين في الدورة الثانية. أما فيما خص قبول الطلاب لاحدى هذه الدورات، فان للرفاق الذين يشغلون عملاً في الحزب أو في أية جمعية محترفة، أفضلية بالنسبة لغيرهم. والطلاب الذين لا ينتمون الى ادارة أو نظام المكاتب العمالية لحظة قبولهم في المدرسة، فانهم يقدمون أنفسهم اذن للدخول ويعززون الامل بأنهم، في ترددهم الى المدرسة، سيتمكنون من تحقيق نواياهم بالسهولة القصوى. أما اولئك الذين لم يحالفهم الحظ بالنجاح فقد حلوا نوعاً من الغضب والتأفف من الحزب الذي أعادهم الى مزاولة أعمالهم اليومية بعد ان كان قد أمّن لهم الدراسة، وقد توزع المئة والواحد والاربعون طالباً للسنة الدراسية ١٩١٠ - ١٩١١ الى ثلاث فئات:

الاولى: المستخدمون القدامى المجربون والمنتمون الى مختلف فروع الحركة العمالية وعددهم اثنان وخمسون شخصاً.

الثانية: الذين ارتبطوا بخدمة الحزب أو النقابات لحظة خروجهم من المدرسة وعددهم تسعة وأربعون شخصاً.

الثالثة: الذين لم يجدوا بعد عملاً فكرياً وعددهم أربعون شخصاً.

وفي ايطاليا، أسست الجمعية الخيرية L'Umanitaria التي هي بين أيدي الاشتراكيين، المدرسة التطبيقية للتشريع الاجتماعي وذلك في العام ١٩٠٥ وفي مدينة ميلان. وقد اشتمل هدف هذه المدرسة على تزويد عدد معين من العمال بالمعلومات التي تجعلهم أهلاً لممارسة الوظائف الخاصة بمراقبة العمل، ولادارة أعمال الاتحادات وجمعيات المساعدة المتبادلة ومكاتب الاستخدام والاشراف على النفقات المالية التي تنفق في هذا السبيل.

وقد كانت الدراسة في هذه المدرسة تتطلب مدة سنتين، ينال على اثرها الطلاب المنتسبون اليها شهادة يحمل صاحبها عن جدارة لقب «خبير عمل» وتردد الى هذه المدرسة في العام ١٩٠٨ مئتان وطالبان بينهم سبعة وثلاثون مستخدماً في التنظيمات العمالية والتعاونيات وأربعة أمناء سر لمكاتب الاستخدام العمالية وخمسة وأربعون مستخدماً تابعين لمهن حرة، ومائة واثنا عشر عاملاً.

لقد تردد في البداية، معظم الطلاب الى المدرسة المذكورة، بدافع رغبة شخصية او بنيّة ان يؤمنوا لانفسهم، في المستقبل وبواسطة الشهادة (الدبلوم)، أعمالاً خاصة أكثر كسباً من غيرها من الاعمال. ولكن الادارة قرّرت مؤخراً الغاء الشهادة واللقب الناتج عنها للشخص الذي يستحقه واضافت دراسة تكميلية على المنهج السابق يكون فقط، وبشكل خاص، للذين يشغلون حاليا أعمالاً في تنظيمات عمالية أو هم مخصصون لهذه الاعمال. وسوف ترتب هذه الدراسة الاضافية الخاصة نفقات مالية بقيمة مائتي فرنك للدورة الواحدة، تتحمل قسماً منها جمعية L'Umanitaria والقسم الآخر، التنظيمات التي تود ارسال بعض مستخدميها للافادة منها.

وفي العام ١٩٠٩، تأسست في تورين مدرسة مشابهة وفق النموذج نفسه وكذلك وفي سبيل الهدف ذاته، وذلك بعناية واهتمام مكتب عمل هذه المدينة. وحملت اسم «المدرسة التطبيقية للثقافة والتشريع الاجتماعيين» التي، وعلى الرغم من ذلك، لم تدم طويلا.

وفي انكلترا أيضاً استخدمت الجمعيات المحترفة والتعاونيات مؤسسة « معهد روسكين » التابعة لجامعة اوكسفورد، وذلك بأن ارسلت اليها أتباعها الذين اختيروا من بين الاكثر قدرة وامكانية، ويتوقون بالتالي الى وظائف ادارية في التنظيمات العمالية.

واتفقت النيّة أخيراً، في النمسا، على تأسيس مدرسة للحزب وفق النموذج الالماني.

في هذه الاثناء، لم يكن ممكناً نكران أن كل هذه المؤسسات التعليمية المخصصة لتزويد الحزب والتنظيمات العمالية بالموظفين اللازمين لها، قد ساهمت وقبل كل شيء في خلق نخبة عمالية بطريقة اصطناعية غير طبيعية من الراغبين في قيادة الجماعات البروليتارية، وهي طبقة حقيقية من الصف الثاني. وهكذا اتسعت الهوة التي تفرق ما بين قياديي الجماهير أكثر فأكثر ودون أية ارادة مسبقة.

ان التخصص التقني، وهو النتيجة التي لا مفر منها لاية منظمة مهما كان حجمها يجعل ما يسمى بادارة الشؤون أمراً ضرورياً لها. ينتج عن ذلك، ان سلطة القرار التي تعتبر احدى الصفات الخاصة للادارة، تسحب شيئاً فشيئاً من أيدي الجماهير لتحصر فقط بين أيدي الزعماء. ولا يتأخر هؤلاء في أن يصبحوا مستقلين عن الجماهير ويخرجوا من نطاق رقابتهم وهم الذين لم يكونوا في البداية سوى العناصر التنفيذية للادارة الجماعية.

ان من يقول بالتنظيم، يقول بالنزعة الى الاوليغرشية. ففي كل منظمة، أكان المقصود حزباً أم اتحاداً لحرف... يظهر الميل الارستقراطي بطريقة واضحة جداً. ان التركيب الداخلي للمنظمة يثير في الجماهير المنظمة تغييرات خطيرة في الوقت الذي يعطي هذا التركيب للمنظمة بنية قوية متماسكة. ويعكس تماما مواقف الزعماء والجماهير فيما خص قضية الاحترام والعلاقات المتبادلة فيما بينهم. من هنا، نرى ان للتنظيم مفعولاً مؤثراً في تقسيم كل حزب أو كل نقابة مهنية الى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة.

ان كل منظمة قوية البنية، سواء كان المقصود دولة ديموقراطية أو حزباً سياسياً أو تحالفاً من المقاومة البروليتارية، تستطيع ان تقدّم أرضية ملائمة للغاية في تمييز العناصر والوظائف. وبقدر ما تتعقّد آلية منظمة ما، أي بقدر ما تشهد مضاعفة عدد اتباعها، وتضخّم صناديقها المالية وانتشار صحافتها، بقدر ما يخسر حكم الجماهير المباشر من رصيده الفعلي، وتقوم مقامه سلطة اللجان المتنامية والمضطردة.

يسمح كل حزب بادخال النظام الانتخابي غير المباشر داخل صفوفه، في الوقت الذي يحاربه بحدة لا تقابلها حدة في الحياة العامة. ومع ذلك، يجب على النظام الانتخابي ان يمارس تأثيراً أكثر قوة في المحيط الضيق لحياة حزب ما، منه في تلك الدولة ذات المدى اللامتناهي. اننا نرى، حتى في المؤتمرات التي تمثل، في هذه الاثناء، خلاصة أعضاء الحزب بعد مرورهم عبر سبعة أختبارات قاسية، كيف ان اعادة المسائل الهامة المطروحة على جدول البحث الى اللجان التي تتداولها في جلسات سرية تعود فتنتظم أكثر فأكثر.

ان نمو المنظمة واتساع نشاطها يجعلان من مهمة الادارة فيها أكثر صعوبة وتعقيداً من ذي قبل: فتعظم واجباتها وتكثر بحيث تحتاج فعلاً لأن تقسم الى اختصاصات معينة، الى حدّ يصبح معه مستحيلاً أمر الاحاطة بها كلها دفعة واحدة وبرمشة عين. ففي نطاق حركة ما في طور التقدم السريع، ليس العدد المطرد للاتباع فقط هو الذي يفاضل ويستعجل في التمييز والفصل بين الوظائف، انما نوعية هؤلاء تلعب أيضاً دوراً مهماً في ذلك. ان كل افعال الزعماء وتصرفاتهم خاضعة للمراقبة المستمرة من قبل المرؤوسين، وهي بالتالي مفنّدة حسب النصوص القانونية. فالزعيم، من الناحية النظرية، ليس سوى مستخدم مرتبط بالتعليمات والاوامر التي يستقيها من الجماهير، وعليه، تشتمل وظيفته على قبول وتنفيذ أوامرها، اذ انه ليس سوى عضو تنفيذي بسيط.

لكن، في الحقيقة، بقدر ما تكبر المنظمة وتنمو، بقدر ما يصبح حق الرقابة المعترف به للجماهير وهمياً أكثر، وقليل الفاعلية والتأثير. لذلك يستوجب على

الاتباع ان يتنازلوا عن القيادة أو حتى عن مراقبة كل الشؤون الادارية. ويرون أنفسهم، نتيجة لذلك، مضطرين الى ان يوكلوا هذه المهمة الى اشخاص يؤتمنون عليها، وهم، لهذا الغرض، معيّنين بشكل خاص، او الى موظفين يقبضون رواتبهم من المنظمة. وهكذا يتم تحجيم دور الجماهير الى حد الاكتفاء ببيانات مكتوبة مختصرة جداً عن أوضاع منظمتهم، أو اللجوء الى لجان مراقبة تشكّل خصيصاً لذلك.

ان هذا التحوّل لا يصدر عن اعتقادات خاصة ولا حتى عن تغييرات قانونية. فبقوة الامور، يستطيع مستخدم عادي ان يرتفع الى صفة زعيم، وان يكسب حرية الحركة التي لم يكن يحق له الحصول عليها. ويعتاد الزعيم عندئذ انجاز معظم الشؤون الهامة وحل عدد متزايد من المسائل المتعلقة بحياة الحزب. كل هذا يتم بمبادرة شخصية منه، دون أن يأخذ رأي الجماهير ودون أن يطلب مشاركتها ومساعدتها.

هكذا اذن، تضيق تدريجياً دائرة الرقابة الديموقراطية لتجد نفسها أخيراً قد انحسرت عند الحد الادنى الذي لا يعتدّ به. ان عدد الوظائف المأخوذة من الجمعيات الانتخابية والمحوّلة الى مجالس الادارة يتضاعف باستمرار في كل الاحزاب الاشتراكية. ويرتفع بهذه الطريقة بناء قادر جبار، ذو بنية معقدة التركيب. وبما ان مبدا تقسيم العمل يفرض نفسه أكثر فأكثر، فان الاختصاصات تنقسم هي الاخرى وتتجزأ، ويتشكّل هكذا، وبشكل دقيق للغاية، نظام مكتبي (بيروقراطية) تتوزّع فيه الوظائف حسب تسلسل اداري منتظم. وتصبح الملاحظة الدقيقة للقواعد الادارية التسلسلية، المادة الاولى في ملف المعلومات والسنن الذي يبيّن ويحدّد بدقة واجبات الحزب. ان هذا التسلسل الاداري هو من فعل الحاجات التقنية، وهو الى ذلك، الشرط الاساسي لعمل ماكينة الحزب المنتظم.

لقد وُجد الزعماء في كل الازمنة، وفي كل مراحل النمو وفي كل فروع النشاط الانساني. صحيح ان بعض المناضلين، خاصة بين الماركسيين المستقيمين في الاشتراكية الالمانية، يحاولون اليوم اقناعنا بأن ليس للاشتراكية زعماء وانما لها، وفي أقصى حد، مستخدمون، لانها حزب ديموقراطي. وان وجود الزعماء يتنافى والديموقراطية. ولكن اثباتاً مشابهاً، يتعارض والحقيقة، لا يتوافق والقانون الاجتماعي، وانما له بالعكس، غرض، ألا وهو تقوية سيطرة الزعماء، يخفي عن الجماهير، خطراً يهدّد الديموقراطية فعلاً.

لقد كان الرجل الذي يتمتع بالثقة، في بداية عهد الاشتراكية الالمانية، يستمر في ممارسة عمله أو مهنته العادية بالاضافة الى المهمة التي توكل اليه داخل الحزب. وكان تعويضه، عندما يتقاضاه من جراء مهنته هذه، تعويضاً متواضعاً جداً، لا يُمنح له الا لفترة مؤقتة، ولم تكن وظيفته تلك، بالنسبة اليه مورد كسب ورزق. وكان المستخدم في المنظمة رفيق عمل عادي لزملائه الذين يشاركهم ويقتسم واياهم طريقة الحياة والحالة الاجتماعية. وقد استبدل اليوم، وفي غالب الاحيان، بالسياسي المحترف.

كلما تطور الحزب الحديث نحو شكل من التنظيم أكثر قوة وتماسكاً، كلما ازداد الاقرار بالاتجاه نحو استبدال الزعماء العرضيين بآخرين محترفين. فكل تنظيم حزبي، مهما قلت تعقيداته، يتطلب عدداً معيناً من الاشخاص الذين يكرسون له كل نشاطهم وتحركاتهم. وينتدب الجمهور عندئذ الممثلين الضروريين ليقوموا عنه بالاعمال والمهات المطلوبة، بشكل مستمر، ويلتفتون الى شؤونه بعد ان يتزوّدوا بتفويض قانوني لذلك.

ولكن الانطلاقة الاولى لقيادة محترفة، تشير لبداية نهاية الديموقراطية، وذلك، وبشكل خاص جداً، بسبب عدم القدرة المنطقية للنظام التمثيلي نفسه، أكان المقصود بذلك النظام البرلماني أو النظام التفويضي للحزب.

لم يكن يملّ اصحاب النظريات الديموقراطية من الترداد انه اذا كان الشعب يمارس حقا في السيادة وهو يقوم بحقه الانتخابي، فانه يتنازل، وفي الوقت

نفسه، عن سيادته. ولقد افضى المطاف بالديموقراطي الكبير Ledru Rollin ، اب الرأي العام والمساواة في فرنسا، الى القول بأنه يُفترض إبطال مركز الرئيس والمجلس النيابي، والاعتراف بالجمعية الشعبية كعضو تشريعي وحيد. وكان يبرّر اقتراحه هذا قائلا ان الشعب الذي يهدر في كل سنة قدراً كبيراً من الوقت في الاعياد، والعطل والبطالة، يستطيع ان يقوم خلاله بعمل اكثر فائدة مكرسا اياه «لتوطيد استقلالة وعظمته وازدهاره».

لقد حارب فيكتور كونسيدران Victor Considérant ، بشكل اساسي، وبمنتهى القدرة، نظرية السيادة الشعبية وان كانت مضمونة من قبل النظام التمثيلي. وكان يقول انه حتى ولو قبلنا نظريا وبشكل مجرد بأن النظام البرلماني يجسّد بالفعل حكم الجماهير، فانه لن يكون عند التطبيق، سوى نوع من الاختلاس المتواصل لحق هذه الجماهير الذي يمارسه رجال السلطة. ولن يبقى آنئذ بين الديموقراطية والملكية، ولكليهما جذور في النظام التمثيلي، سوى فرق بسيط لا يذكر، يطال فقط وزن النظامين لا طبيعتها. وبدل أن يكون للشعب ملك واحد، فانه يُعطى حشداً من الملوك. وهكذا يجرّد الشعب نفسه، بسهولة ووداعة، من حقه الاساسي، وذلك كونه لا يتمتع بالحرية والاستقلال الضروريين لقيادة وتوجيه حياة الدولة، ويستبقي لنفسه «حقاً متقلباً يدعو الى السخرية» باختياره اسياداً جدداً من وقت لآخر.

ان الملاحظة السياسية التالية لبرودون Proudhon يمكن ان تتمّم نقد النظام التمثيلي. يقول برودون: «لم يتغلب، بالأحرى ممثلو الشعب على السلطة التي وضعوا انفسهم في سبيل تعزيزها وتقوية قدرتهم من خلالها. فهم يحيطون مواقفهم دائماً، ودون انقطاع، بخنادق دفاعية جديدة، الى ان ينجحوا في التخلص تماماً من الرقابة الشعبية بحق تصرفاتهم. انها لدورة طبيعية تجتازها كل سلطة: هذه السلطة المنبثقة من الشعب تنتهي بالارتقاء الى ما فوق الشعب».

لقد كانت هذه الافكار، حوالي العام ١٨٤٠ منتشرة جدا ومقبولة عالمياً تقريباً. ففي فرنسا، بشكل خاص، كان اولئك الذين يهتمون بالعلوم

الاجتماعية والسياسيون المهتمون بالافكار والآراء الديموقراطية، مقتنعين، الى حد بعيد، بحقيقة تلك الافكار. كما ان رجال الاكليروس انفسهم ضمّوا اصواتهم الى الاصوات التي كانت تدين النظام التمثيلي. وكان الكاثوليكي لويس فيّو Louis Veuillot يقول: «عندما انتَخَبْتُ، وقعتْ مساواتي وورقة التصويت في الصندوق، وتواريا معاً».

تدرّس هذه النظرية، في ايامنا هذه، في مختلف المدارس الفوضوية التي تدافع عنها بكثير من القوة والبلاغة. وقد اعترف ماركس وانكلز بالاخطار التي تنتج عن التمثيل، في الوقت الذي ينبثق فيه هذا الاخير من الرأي العام العالمي. وهذا لم يمنع الماركسيين من ان يستخدموا، بشكل واسعُ النظام البرلماني حيث تجد نظريتهم سلاحا جديدا من بين اسلحة عديدة اخرى، في الوقت الذي يشكل لهم في الحقيقة اسلوب التحرك الواحد والفريد. والجدير بالذكر، انه وفي كل مرة ينوّه فيها الماركسيون بأخطار النظام التمثيلي، فانهم يبادرون فورا الى القول أنْ ليس على الحزب الاشتراكي التخوف منها.

لقد أُخضع فعل السيادة الشعبية الى انتقاد شديد، في ايامنا هذه، من قبل مجموعة من علماء ايطاليين ذوي اتجاهات محافظة: غايتانو موسكا Gaetano Mosca تكلم على «بهتان الاسطورة البرلمانية»، وقال إن هذه الطريقة في فهم وإدراك قضية تمثيل الشعب وكأنها تنازل حر وتلقائي عن سيادة الناخبين. (أغلبية الشعب) لعدد معيّن من المنتخَبين (أقلية)، هذه الطريقة تستند الى برهان سخيف غير معقول: تفترض هذه النظرية، بالفعل، ان بامكان الأقلية ان ترتبط بارادة الأكثرية بواسطة روابط متماسكة لا يمكن حل بعضها عن البعض الآخر. ولن يكون هناك مطلقاً، والحالة هذه، أي بهتان او رياء: فما ان ينتهي التصويت حتى تنتهي معه سلطة الناخبين على ممثليهم. ويعتبر الممثل نفسه، عندئذ، وكأنه الحكم المفوّض للفصل في الحالة الراهنة؛ ويكون هو بالفعل هذا الحكم. واذا ما وجد أيضاً بين الجماهير أفراد قادرون على ممارسة بعض التأثير والنفوذ على ممثل الشعب، فانهم دائماً قليلو العدد، وهم الذين

يُسمّون بالناخبين الكبار أو بالمفاتيح الانتخابية للدائرة أو لمكتب الحزب المحلي. بتعبير آخر، ان هؤلاء هم الافراد الذين، وان شكلوا قسماً من الجماهير بفضل موقعهم وحالتهم الاجتماعية، لا يدرون كيف السبيل للتهرب من الانزلاق بين الجماعات الاوليغرشية التي تُبقي سيادة الجماهير تحت نيرها وسلطتها.

ان هذا النقد الموجّه ضد النظام التمثيلي يمكن توجيهه أيضاً، وبشكل خاص، ضد الحياة الحديثة التي ترتدي كل يوم أشكالاً أكثر تعقيداً. وكلما تعقّدت هذه الاشكال، كلما اصبحت سخيفةً ودون جدوى، الرغبةُ في « تمثيل » جمهور غير متجانس أو متقارب بالنسبة للمسائل العديدة التي يثيرها الاختلاف المتصاعد لحياتنا السياسية والاقتصادية. وبما ان كلمة تمثيل تجسد ارادة الجماهير، فانها تعني جعل كل ما هو فردي يرضى بهذه الارادة. ففي بعض الحالات الخاصة والمنفردة، يمكن ان يكون هناك تمثيل، عندما يُقصد مثلاً حل مسائل ذي مواضيع واضحة ومرنة، وعندما تكون، بالاضافة الى ذلك، مدة التفويض قصيرة محدودة، ذلك ان تمثيلاً مستمراً ولفترة طويلة يوازي دائماً زعامة الممثلين على الممثَّلين.

الفصل الثالث

الحزب الديموقراطي الحديث
كحزب مناضل
« النضـال »

ان الحزب الحديث هو تنظيم كفـاح بـالمعنـى السيـاسي للكلمـة. وبما انـه كذلك، وجب عليه ان يخضع لقوانين التكتيك أي للقوانين التي تحكم أساليب وطرق التحرك، حسبما يقتضيه الوضع الذي يكافح أو يحارب، لان هذا التكتيك يتطلب سهولة في تجنيد وتعبئة كل الطاقات قبل أي شيء آخر. وهذا ما كان قد أقرّ به فرديناند لاسال الكبير F. Lassalle الذي أسس حزباً عمالياً ثورياً. وكـان لاسـال قـد أكـد، على الاخـص، ان مـن الواجـب اعتبـار الديكتاتورية التي كانت توجد آنذاك بالفعل وفي المجتمع الخاضع لادارتها وقيادتها، وكأنها مبررة نظرياً وانه لا بد منها على الصعيد التطبيقي. وكان يقول ان على الميليشيات ان تتبع زعيمها بكل وداعة وخضوع، كما ان على الجمعية كلها ان تكون كالمطرقة بين يديه.

لقد كانت هذه الطريقة في رؤية الامور تتجاوب وضرورة سياسية معيّنة، خاصة اذا ما فكرنا بأن الحركة العمالية، في هذا العصر، لم تكن بعد الا في بداية مسيرتها وفي حالة صبيانية خالية من أية خبرة وتجربة. فكان على الحزب العمالي آنذاك، ان يتبع اسلوباً صارماً في فرض النظام داخل صفوفه، لان ذلك يشكّل، بالنسبة اليه الاسلوب الوحيد في أن يفرض احترام وتقدير واعتبار

الاحزاب البورجوازية له. من هنا، كانت المركزية ولا تزال تضمن ابدا السرعة في ايجاد الحلول للمشاكل المطروحة، أو التي تستجد على الساحة. ان تنظيماً واسعاً هو بحد ذاته تركيب ثقيل من الصعب تحريكه الى الامام. فعندما يُرغب باستشارة جمهور موزّع على مساحة شاسعة، بشأن أية مسألة، او اذا رغبنا بدعوته لابداء رأي ما، فلن يكون هذا الرأي، والظروف تلك، الآ مختصراً، تشوبه الريبة والشك. ونكون بذلك قد تعرّضنا لمضيعة وقت عظيم نحن بأمس الحاجة اليه.

ان ثمة درجة واحدة من النظام المطلق أو الدكتاتوري تؤمن سرعة توزيع الأوامر المعطاة في معركة الكفاح اليومي ودقة في تنفيذها. ولقد أعلن Van Kol الاشتراكي الهولندي بصراحة، ان تأسيس الديموقراطية الحقيقية لن يكون ممكناً الا في الوقت الذي ينتهي فيه النزاع. ولكن، طالما يدوم هذا النزاع، فان أية ادارة ستحتاج، وان تكن اشتراكية، الى سلطة وقوة كافيتّين لان يُفرضا. ويصبح اذاً الحكم الاستبدادي المؤقت ضرورياً. فتضطر الحرية نفسها ان تنحني امام الحاجة الى عمل ما سريع الحدوث وبشكل مباشر. وهكذا يصبح خضوع الجماهير لارادة بعض الافراد احدى أكبر الفضائل الديموقراطية وأسماها. اننا نعد هؤلاء الذين دُعيوا لقيادتنا بالاخلاص والرضوخ، ونقول لهم: «ايها الرجال الذين شرّفكم اختيار الشعب لكم ورفع من شأنكم، بيّنوا لنا الطريق وسوف نتبعكم».

ان أفكاراً من هذا النوع هي التي تظهر لنا الطبيعة الحقيقية للحزب الحديث فالديموقراطية المعتمدة في حزب، وفي حزب سياسي مكافح خصوصاً، لا تطبّق على الصعيد الداخلي. انها بالاحرى مادة للتصدير. هذا يعني ان كل تنظيم سياسي بحاجة لجهاز بشري محدود لا يعيق التحركات ولا يجعلها دون الفائدة المرجوة منها. هذا، ولا تتنافى الديموقراطية مطلقاً مع السرعة في اتخاذ المواقف الاستراتيجية، كما لا تتسرع قواتها في خوض الحملات والمعارك. من

هنا كانت معاداة الحزب السياسي، وحتى الديموقراطي، للاستفتاء ولبقية الاجراءات ذات الصفة الديموقراطية. ومن هنا أيضاً كانت الحاجة الى دستور لا يكون أقل صوناً للمركزية والاوليغرشية وان جاءت ولادته قيصرية بالمعنى المطلق للكلمة.

لقد أكمل م. لاغارديل M. Lagardelle الوصف مضيفاً اليه العلامات التالية: «ولقد استحدثوا من جديد أساليب سيطرة الرأسماليين ووضعوها تحت تصرف البروليتاريين، وأسسوا حكماً عمالياً صارماً كالحكم البورجوازي، وبيروقراطية عمالية ثقيلة الظل، كالبيروقراطية البورجوازية، وسلطة مركزية تلقّن العمال ما يستطيعون وما لا يستطيعون فعله، وتحطم كل استقلال داخل النقابات وكل مبادرة لدى النقابيين؛ كما انها توهم أحياناً ضحاياها انها تأسف لنماذج وطرق السيطرة الرأسمالية».

يجد وجه الشبه الضيق الذي يتواجد بين الحزب الديموقراطي المكافح والتنظيم العسكري، صداه تماماً في الاصطلاحات اللغوية المأخوذة، في قسم كبير منها وفي المانيا خاصة، من العلوم العسكرية. فما من تعبير واحد ربما فيما خص التكتيك العسكري، والاستراتيجية العسكرية والثكنات العسكرية وباختصار فيما خص اللغة العسكرية بكاملها، إلاّ ويتواجد في المواد الاساسية لقاموس الصحافة والادب الاشتراكي.

وتشهد الرغبة العارمة التي بواسطتها ينهمك بعض زعماء الاشتراكية الالمانية الاكثر شهرة، بالمسائل العسكرية، على صحة الرابط الحميم الذي يوجد بين الحزب والجيش.

بينما كان فردريك انجلز F. Engles يقطن في انكلترا، كان يفرح، وهو التاجر الالماني الذي أمضى خدمته العسكرية حارساً لمدة سنة وبصفة متطوع، بأن يكون، في اوقات فراغه، منظّراً للاشتراكية والعلم العسكري في الوقت نفسه. بالاضافة الى ذلك، يجب الاعتراف بفضل بابل Bebel، وهو ابن أحد ضباط الصف البروسيين، الذي قدم عدداً كبيراً من المشاريع الاصلاحية ذات

الصفة الفنيـة (التقنيـة) والتي لم تكـن تحوي أي قـاسم مشترك مـع النظـريـة الاشتراكية المضادة للعسكريتاريا. ويمكن أيضاً اعتبار بابل وانجلز خاصة، كاتبين عسكريين بصفة أساسية. ان هذا الميل في دراسة المسائل المتعلقة بالجيش، بعيد عن ان يكون عَرَضياً لدى الزعماء الاشتراكيين، فهو يصدر عن فطرة أو عن اتجاه طبيعي يتم اختياره وتنقيته اثناء الانتخاب.

الباب الثاني

الأسباب النفسية الموجبة

الفصل الاول

الحق المعنوي في التفويض

يولد الحق المعنوي في التفويض من التفويض الفعلي نفسه. ويبقى المفَوضون أو المنتدبون، وبعد ان يتم انتخابهم، يمارسون مهامهم دونما انقطاع وتبعاً لمراعاة قانونية أقل تدقيقاً، بصورة استثنائية، للنصوص الموضوعة، او تبعاً لأحداث غير اعتيادية تماماً. وما ان يتم الانتخاب بناء على هدف محدد حتى يصبح عبئاً مدى الحياة. وتتحوّل العادة الى حق، وينتهي الفرد المفوض لفترة معيّنة حسب القانون، وبشكل نظامي، بأن يدّعي ان التفويض يشكل ملكاً خاصاً له. واذا ما رُفض تجديد فترة انتدابه لسبب ما، فانه يهدّد في الحال بمقابلة الشر بالشر، مما يسبب في بذر الحيرة والارتباك في صفوف رفاقه، في الوقت الذي تكون فيه استقالته ما زالت اهوت هذه الشرور واقلها خطرا.. ولسوف ينتهي هذا الارتباك دائما تقريبا بانتصاره. (سنرى للتو لأية اسباب).

غالباً ما يستعمل القياديون، حتى في التنظيمات السياسية الاوسع انتشاراً من الحزب هذه الخدعة التي يجردون بواسطتها أخصامهم الأكثر قوة أو المفترضون كذلك، ويجبرونهم بالتالي أن يردّوا على تصرف لائق بتصرف أكثر لياقة وتأدباً. وهذا ما يحدث بالضبط في الحالات التي لا يستغنى فيها، في الواقع، عن الزعيم الذي يستخدم هذا الاسلوب، او في الحالات التي تعتبر فيها الجماهير، انه لا بد من وجوده على رأس الحزب.

ان فعل تقديمه استقالته في الوقت الذي لا يكون فيه هذا العمل إظهاراً

للقنوط واخاداً للنشاط أو تبياناً للاحتجاج (كما تكون عليه مثلاً حالة رفض الترشيح في مجمع انتخابي لا يقدم للمرشح أي حظ في النجاح)، يشكل للمنتدب، وفي غالب الاحيان، اسلوباً في المحافظة على سلطته وتوطيدها وتعزيزها. ولا يتأخر الزعماء، عند أول حاجز يصطدمون به، عن تقديم استقالتهم، معلّلين هذا بالتعب الكبير الذي لاقوه ويلاقونه من جراء تحمّلهم المسؤولية، على انه لا يفوتهم، مع ذلك، ان يبيّنوا مزاياهم وجدارتهم في التعامل مع الاحداث والمسؤوليات.

لقد غضب الرئيس لاسال Lassalle غضباً شديداً عندما تقدّم Vahlteich باقتراحه المتضمن تعديل قوانين الجمعية العامة للعمال الالمان، لجهة اقرار لاحصرية ادارية في العام ١٨٦٤. واقترح على الجمعية الخيار التالي، وكله ثقة وايمان باهليته: «أما ان تكفلوني ضد مواجهات مشابهة، أو أخلو الساحة». فكان ان حصل فوراً، بهذه الطريقة، وبسهولة كبيرة، على استبعاد الانتقاد الشديد للحزب.

وهكذا نجح ترولسترا Troelstra أيضاً، وهو لاسال هولندي، في اسكات أخصامه ورفاقه الاشتراكيين، مهدّداً اياهم، باسلوب مثير للعواطف، بالانسحاب والرجوع الى الحياة الخاصة، عندما قال لهم انه اذا لم يتوقّفوا عن التحامل عليه بانتقاد أفعاله انتقاداً في غير محله، فان مثاليته لن تقاوم النزعات الداخلية اليومية.

لقد تكرر الفعل نفسه أكثر من مرة في تاريخ الحزب الاشتراكي الايطالي. وغالباً ما يحدث ان يختلف سلوك النواب الاشتراكيين في المجلس النيابي مع أغلبية الحزب حول مسألة مهمة الى حد ما (ملاءمة اعلان الاضراب العام مثلاً). وكذلك بالنسبة لتصويتهم في المؤتمرات حيث كانوا يعارضون أفكار ناخبي دائرتهم المحلية. اذ ذاك يكون اسلوب اعادة الاتفاق واسكات الخصوم جاهزاً ومبيناً تماماً: يهدّد النواب بتقديم استقالتهم، أو هم يقدّمونها فعلاً، وذلك فقط في سبيل اثارة وتحريك فكرة اجراء استفتاء شعبي جديد للجسم

الانتخابي الذي يعودون اليه ويستدعون تدخله، كونه يشكل السلطة الوحيدة الصالحة لاعلان حكمها النهائي الجازم. وهكذا، وفي ظل هذه الظروف، تتأمن اعادة انتخابهم بشكل شبه دائم، ويجدون انفسهم، نتيجة هذا العمل، متمتّعين بحصانة حقيقية، غير قابلة للمنازعة.

وفي المؤتمر الاشتراكي الايطالي المنعقد في بولونيا العام ١٩٠٤، صوّت بعض النواب لصالح موضوع البحث الاصلاحي، وذلك خلافاً لرأي أغلبية الرفاق الذين كانوا يمثّلونهم في هذا المؤتمر. وكان ان دُعي هؤلاء النواب المخالفون لتبرير تصرفهم هذا، فوضعوا تفويضهم النيابي الذي كانوا يتمتعون به بين أيدي ناخبيهم الذين استعجلوا في منحهم عفواً عاماً يشمل حتى الاعمال الماضية، وذلك تحاشياً منهم للمصاريف والمتاعب التي سوف تخلقها حملة انتخابية جديدة، وخوفاً من التعرّض لخسارة الدائرة الانتخابية.

اننا نجد في ما مر معنا هنا مآثر ديموقراطية جيدة، انما هي تخفي، بشكل سيء، أو انها لا تدرك ان تخفي الروح السلطوية التي تمليها وتحكم نصها. ان أياً كان يطرح مسألة الثقة داخل الحزب، يبدو له وكأنه يجعل الحكم فيها لمناصريه ورفاقه. ولكنه في الحقيقة، يضع كل ثقل سلطته في الميزان، حقيقية كانت هذه السلطة أم وهمية، ويمارس في غالب الاحيان ضغطاً لا يجد الآخرون تجاهه سوى الرضوخ والطاعة.

لذا، يتحاشى الزعماء، بقوة، ان يُظهروا ان تهديداتهم بالاستقالة لا ترمي إلا لتقوية وتعزيز سلطتهم على الجماهير. فهم يعلنون على العكس، ان سلوكهم وتصرفاتهم انما تملى عليهم من قبل الروح الديموقراطية الاكثر صفاء ونقاء، وانها بالتالي برهان ساطع لاحساسهم ورقّتهم، لشعورهم بالكرامة الشخصية وللتقدير الذي يكنوّنه للجماهير. الا اننا ندرك، اذا ما غصنا الى أعماق الامور، ان طريقتهم بالتصرّف انما هي، شاؤوا أم أبوا، تبيان للاوليغرشية، واظهار لنزعتهم نحو تخطي ارادة الجماهير. وسواء قُدّمت الاستقالات لسوء في النية أو قُدمت فقط في سبيل منع التباين في الاراء بين الزعماء والجماهير وتثبيت الصلة

الضرورية بين هؤلاء واولئك، فانها تحمل في طيّاتها دائماً غرضاً يظهر على أرض الواقع والممارسة، الا وهو سلطة الزعماء على الجماهير.

الفصل الثاني

حاجة الجماهير الى الزعماء

ليس من قبيل المبالغة ان يُعلَن ان عدد الذين يهتمون بالفعل بالشؤون العامة من بين المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، هو عدد قليل جدا لا يذكر. وان معنى العلاقات الحميمة الكائنة بين الصالح الفردي والصالح العام هو، لدى الاغلبية، قليل الانتشار. ولا يراود الشك ابداً معظم افراد هذه الاغلبية، في ما خص التأثيرات والعواقب التي يمكن ان تمارسها شؤون الهيئة، المسمّاة دولة، على مصالحهم الخاصة، وعلى ازدهارهم وتقدمهم وعلى حياتهم.

يمكن ملاحظة علامات لا مبالاة سياسية متشابهة ومتجانسة في حياة الاحزاب الديمقراطية. فان اقلية فقط، واحيانا اقلية تدعو الى السخرية، تشارك في اتخاذ قرارات الحزب. كما تنبثق الحلول الهامة المتخذة باسم الحزب الاكثر تقيداً بالديموقراطية، اي الحزب الاشتراكي، وفي غالب الاحيان، عن مجموعة صغيرة من الاعضاء المنتسبين.

ان التنازل عن ممارسة الحقوق الديموقراطية من قبل مجموعات الحزب هو تنازل اختياري بالفعل، الا في الحالات المتعدّدة والمتكررة حيث تُمنع الجماهير المنظّمة من المشاركة الفعالة والحيوية في حياة الحزب استناداً لأسباب جغرافية اوتوبوغرافية. ومن المؤكد في كل حال، وبشكل عام، ان مجموعة الحزب

المدينية هي التي تقرر فقط. اما في ما خص بقية الاعضاء من سكان الريف او مدن المقاطعات البعيدة عن مراكز التجمع الكبيرة، فان دورهم يقتصر على اتمام الواجبات الاجتماعية: كدفع الاشتراكات المتوجبة عليهم من جراء انتسابهم مثلاً والتصويت، في الانتخابات، لصالح المرشحين المعيَّنين من قبل تجمع المدينة الكبرى.

بالاضافة الى الأسباب المحلية، فان لدينا هنا برهان ثابت عن التأثير الذي تمارسه الاعتبارات ذات الصفة التكتيكية. فان رجحان دقّة التأثير لدى الجماهير المدينية للمنظمة على الجماهير الريفية المشتّتة والمنتشرة هنا وهناك، هو ظاهرة تتجاوب والحاجة الى السرعة في ايجاد الحل والاسراع بالتالي في تنفيذه. ان هذه الحاجة بالذات هي التي نوّهنا عنها في الفصل الخاص الذي تكلمنا فيه على الاهمية التكتيكية للمنظمة.

وغالباً ما تبرز نخبة تلقائية في المدن الكبيرة نفسها، يظهر على أثرها عدد معين من الأفراد، يواظبون اكثر من غيرهم على حضور جلسات المنظمة، فضلاً عن ان هذا العدد او هذه المجموعة تتألف من فئتين مختلفتين تماماً، كالمتديّنين الذين يتردّدون الى الكنائس: فئة اولئك الذين يحركهم شعور سام بالواجب، وفئة اولئك الذين انما يأتون الى الجلسات فبدافع العادة فقط. ولا تَعدّ هذه المجموعة، وفي جميع البلدان، سوى عدد ضئيل جداً من الأفراد. من هنا نرى ان اغلبية الاعضاء المنتمين الى المنظمة يشعرون حيالها باللامبالاة نفسها التي تشعر بها اغلبية الناخبين حيال المجلس النيابي.

ترفض الاغلبية الاهتمام بشكل حيوي بالمسائل الادارية والتكتيكية حتى في البلدان قديمة العهد بالتربية السياسية الجماعية، كفرنسا مثلاً، وترضخ طوعاً، انطلاقا من هذه النقطة، للقرارات التي تتّخذها مجموعة صغيرة تعودت ان تحضر الاجتماعات الحزبية. فالصراعات الكبيرة، سواء كانت معلنة باسم الماركسية او باسم المبدأ الاصلاحي او باسم المبدأ النقابي، والتي يخوضها الزعماء

في سبيل جعل هذه السياسة اكثر تفضيلاً وامتيازاً عن تلك، اي تاميناً لتفوقهم ونفوذهم داخل الحزب، لاتبقى فقط مبهمة من قبل الجمهور وانما تتركه ايضا في فتور تام حيالها.

يمكن ملاحظة الحدث التالي في كل البلدان تقريبا وهو ان الاجتماعات التي تناقش فيها الاحداث السياسية او المثيرة للعواطف (ضريبة القمح، اتهام موجه ضد وزراء، الثورة الروسية، الخ) وحتى تلك التي تعالجَ فيها مواضيع المصلحة العامة (اكتشاف مجاهل القطب الشمالي، المحافظة على الصحة الجسدية والروحية)، ان هذه الاجتماعات تجلب المتاعب وتشغل بال عدد من الناس اكبر بكثير من العدد الذي يهتم بتلك التي يقتصر حضورها على اعضاء الحزب فقط وتخصص لمسائل تكتيكية او نظرية، علما بان هذه المسائل تشكل، مع ذلك، اهمية حيوية بالنسبة للعقيدة او للمنظمة.

لقد اتيحت الفرصة لنا نحن بالذات، بان نرقب هذه الملاحظة في ثلاث مدن نموذجية كبيرة: باريس فرانكفورت - سور - لو - مان وميلان. Franc fort - sur - le - Main, ولقد تمكّنا من التحقق انه توجد، في هذه المراكز الثلاث وعلى الرغم من الاختلافات السياسية والاتنية، اللامبالاة نفسها حيال شؤون الحزب، وعدم المواظبة نفسه على حضور الاجتماعات العادية.

ولا تلبي الجماهير العريضة النداء الا في حال وعُدت ان خطيباً ممتازاً سيلقي فيها خطاباً مهماً، او في حال تلقت كلمة سر عنيفة للغاية، كتلك التي قيلت في فرنسا مثلا: «لتسقط الحياة العزيزة!» او في المانيا: «ليسقط الحكم الشخصي!؟». وتظهر الجماهير نفسها في حالة استعجال اكبر، عندما تدعى لحضور عرض سينمائي او محاضرة علمية يرافقها فانوس سحري او صور حية تلقي اضواء على موضوع البحث. وباختصار، ان للجماهير نقطة ضعف تجاه كل ما يبهر عينيها، وتجاه كل المشاهد التي يتجمّع المارة لمشاهدتها، ببغتة مثيرة للدهشة حتى على الطريق العام.

ان ما يزيد في خطورة الموقف ايضاً، هو ان البروليتاريين ليسوا دائما مَن يشكّل الجمهور العادي في الاجتماعات والجمعيات العمومية المنعقدة من وقت لآخر، وخصوصاً في المراكز الصغيرة. هذا لان البروليتاري، ما ان ينتهي من عمله عند المساء، حتى يخلد للراحة وينام باكراً من عناء النهار؛ فينتج عندئذ، ولغيابه عن الاجتماعات الحزبية، فراغ يشغله افراد من طبقة متوسطة هم صغار البورجوازيين، بائعو الصحف اليومية والبطاقات البريدية، كتبة مستخدمون ومثقفون شباب لايزاولون حتى الساعة اي عمل؛ وكل هؤلاء هم اشخاص سعداء، لانهم يتخاطبون بتفاهم كلي كبروليتاريين حقيقيين، فخورين بأنهم هم طبقة المستقبل التي يعوّل عليها الكثير من قيادة وادارة سياسة الحزب فيما بعد.

وكما ينطبق هذا على حياة الحزب كذلك ينطبق على حياة ومسيرة الدولة. ففي الاثنين معاً، اي في الحزب وفي الدولة، يتّزم نظام المساهمة في العمل والاشتراك فيه على الاكراه، بينما يخلو النظام الانتخابي من اية عقوبة تفرض بحق المخالفين او المتخلفين عن القيام بواجباتهم والمساهمة في النشاط العام، اذ ان مايمارس انما هو حق انتخابي وليس واجباً انتخابياً. وطالما ان هذا الاخير لن يقوم مقام الاول فانه من المحتمل ان تستمر اقلية صغيرة فقط بالاستفادة من حق ترفضه الاغلبية طوعاً، وان تنص قوانين للجمهور اللامبالي والمصاب بالخمول، والفتور.

الا ان الاغلبية، ولو أظهرت احياناً بعض التذمر مما يجري، فانها تهلل فرحا في اعماقها لأنها وجدت افراداً يودون الاهتمام بشؤونها وتسيير اعمالها، ذلك ان الجماهير، حتى تلك المنظمة في الحزب العمالي، تشعر بقوة انها بحاجة ماسة لمن يديرها ويوجّه خطاها. كما ترافق هذه الحاجة عبادة حقيقية للزعماء الذين يُعتبرون ابطالاً. ان تعاظم الاعمال وتعقيداتها، هذا التعاظم الذي فشّل في كل حين قدراً كبيراً من الاصلاحات الجدّية، هو اليوم في ازدياد مضطرد اكثر منه في نقصان وتراجع. وهذا مايُفَسَّر بواسطة التقسيم الكبير للعمل في مجتمعاتنا المدينية الحديثة: الا ينتج عن هذا بالفعل صعوبة مضطردة في

الاحاطة، برمشة عين ودفعة واحدة، بكامل التنظيم السياسي للدولة وهيكليتها المعقّدة اكثر فاكثر؟ تضاف الى هذا التعقيد، وخاصة في الاحزاب الشعبية، الاختلافات العميقة في الثقافة والتعليم التي توجد في مابين اعضائها، وتطبع بالتالي الحاجة الى الادارة التي تثيرها الجماهير بنزعة متحركة نامية.

وتظهر هذه النزعة في الاحزاب السياسية لكل البلدان. وتقدم بالتأكيد، بواسطة القوة التي تتحرك بموجبها، من امة لاخرى، اختلافات وجيهة، محددة باحتمالات تاريخية او باسباب علم النفس الاثني. ان الشعب الالماني هو الذي يُظهر، بكثير من القوة والشدة، الحاجة لان يكون له شخص يرشده الى الطريق ويقدم له كلمة السر. وتشكل هذه الصفة المشتركة في ما بين كل الطبقات، بما فيها الطبقة البروليتارية، ارضية نفسية هي الاكثر ملاءمة وتوافقاً مع انبثاق زعامة قيادية قادرة.

وبالفعل، فاننا نرى ان كل الشروط الضرورية لهذا الغرض متوفرة لدى الالمان، وهي تتمثل في الاستعدادات النفسية للخضوع، وفي الشعور العميق بالسلوك والانضباط. باختصار، ان هذه الشروط هي كل الصفات الموروثة والتي لم تصفَ بعد من تحكم الجيش البروسي وتسلطه على السياسة، مع كل ما يحمل هذا التحكم من صفات واخطاء، بالاضافة الى الثقة بالسلطة التي تُقصي وتحدّ من كل معنى انتقادي موجه اليها. انطلاقاً من هنا، فان شعوب المقاطعات الرينانية Rhénanes وحدهم، والمتمتعين بشخصية فردية اكثر ظهوراً، يشكّلون، الى حد ما، شذوذاً عما اتينا على ذكره بشأن الشروط الضرورية لقيام الزعامة القيادية القادرة.

ولقد اشار كارل ماركس الى الخطر الذي تحدثه خصوصية الطابع الالماني هذا، في الروح الديموقراطية. ومع انه كان هو نفسه زعيم حزب، بكل ما للكلمة من معنى وما تحمل من قوة في التعبير، ومع انه كان يملك، وبدرجة عالية جدا، الصفات التي تفرضها وتتطلبها هذه المهمة، فانه لم يقلّل من الاعتقاد بان من الواجب تحذير العمال الالمان من مغبة شرك صارم جداً يحاك

من قبل المنظمة ذاتها. وكان ان قال في رسالة موجهة بهذا الخصوص الى شوتزر Schweitzer ، انه كان من الواجب الاعتناء قبل كل شيء بتنمية طعم الاستقلال لدى العامل الالماني. وقد برر رأيه هذا بقوله ان العامل الالماني الخاضع منذ ولادته لوصاية البيروقراطية يملك ايماناً اعمى في الحكم وفي السلطات القائمة.

ان اللامبالاة التي تظهرها الجماهير في الحياة العامة وفي الاوقات الطبيعية، تصبح، في بعض الحالات، حاجزاً صلبا امام اتّساع رقعة الحزب وانتشار سلطته وقدرته. ويحدث ان يتخلى الجمهور عن زعمائه في الوقت نفسه الذي يستعد فيه هؤلاء للقيام بعملهم والمباشرة بتنفيذه. ويقع هذا الحدث في الوقت الذي يقصد فيه تنظيم ما يسمى بمظاهرات الاحتجاج.

فالجهد الذي قام به الزعماء الاشتراكيون في العام ١٨٩٥ من اجل احياء حركة ما تعمل في سبيل اقرار مبدأ التصويت وابداء الرأي كان دون اي جدوى، وذلك عندما كانت المسألة المطروحة آنذاك تتعلق بحصر الحق الانتخابي في منطقة ساكس Saxe بشكل يتناسب والحاق الضرر بمئات الالوف من العمال. وسقطت جهود القياديين امام فتور الجماهير وخمولهم. وبدأت الصحافة تتكلم بلغة ملتهبة كلها حمية تدعو الى التحرك والوقوف بوجه ما يعترض سبيل الجماهير. وانتشرت لذلك بين الشعوب ملايين المناشير حاملة الدعوة نفسها التي اطلقتها الصحافة. وكانت النتيجة، وفي خلال عدة ايام، ان انعقد مئة وخمسون لقاء احتجاج. ولكن ذلك كله لم يكن ذا فائدة ترجى، اذ انه كان من المستحيل انشاء حركة حقيقية تعمل بجدّ في سبيل الهدف المرسوم. وقد كانت الاماكن التي تمت فيها تلك الاجتماعات نصف خالية، وخصوصا في المقاطعات الصغيرة. وكان ان حنق الزعماء، اي اللجنة المركزية والاعضاء المحركون المنتدبون الى اماكن الاجتماعات، من الهدوء واللامبالاة والاستخفاف الذي لا قوة من قبل الجماهير التي كانت تجعل كل تصرف جدي مستحيلا في ذلك الوقت.

الى جانب ذلك، فان فشل الحركة يجب ان يُلقى، وفي قسم كبير منه، على الزعماء انفسهم، لان الجماهير لم تكن تحسب او تدرك فداحة الخسارة التي سوف تتحملها، اذ تغافل، او بالحري، أهمل الزعماء ان يظهروا لها كل النتائج المرتقبة. كما ان الجماهير، وهي التي اعتادت ان تقاد وتُوَجه، تشعر انها بحاجة لان تستعد مسبقاً قبل الشروع بأي عمل او قبل المباشرة بالدخول في حركة عاملة، والتحرّك انطلاقاً منها. ولكن، وعندما يشير الزعماء اشارة تدل على ان الجماهير لاتفهم ولاتدرك ماذا يقال او ماذا يحصل بسبب عدم كونها على استعداد لذلك، فانها، أي الجماهير، تبقى لامبالية وتثبت في موقفها هذا.

ان الحدث التالي يعطي افضل برهان عن عجز الجماهير العضويّ والاساسي: ما ان يجردُ النزاعُ الجماهير من زعمائها، حتى تخلي هذه الجماهير ساحة المعركة هرباً تسوده فوضى عارمة، تماما كما يهرب وكرنمل يغزوه الرعب. اذ ذاك، تنكشف الجماهير وتظهر مجردة من اي فطرة او دافع في سبيل اعادة تنظيم صفوفها، اللهم الا من بعض القادة الجدد الذين يبرزون الى الوجود من ضمنها فورا ومن تلقاء انفسهم، وهم قادرون على ان يقوموا مقام الزعماء الاوائل المفقودين. كم وكم من الاضرابات التي لم تتحقق! كم وكم من الحركات السياسية الفاشلة! كل هذا لان الحكومات عرفت، وفي الوقت المناسب، كيف تضع الزعماء خارج اللعبة وتضمن لهم ما يستعيضون به عن تحركاتهم المناهضة حتى ولو تم هذا على حساب الجماهير.

من هنا من هذه العيّنة الاكيدة، ولدت الفكرة التي تنسب اثارة كل هذه التحركات الشعبية الى مكائد ودسائس اصطناعية يقوم بها افراد منعزلون يُدعَون القوّاد (أي محركو الفتن وقادتها). ويكفي، تبعا لهذه الفكرة، ابعاد هؤلاء القواد والعمل على كفّ يدهم في سبيل ان يصدق اولئك الزعماء ويُعتمد على رأيهم بشأن المستجدات على الساحة. وتحظى هذه الفكرة بتأييد بعض المحافظين، بشكل خاص، ذوي العقول المحدودة، الضيقة الافق. إلا انها، وبشهادة اولئك الذين يعترفون بها، عاجزة عن أن تفهم طبيعة الجمهور

الحميمة. ففي كل الحركات الجماعية، ماعدا بعض الاستثناءات النادرة يسير كل شيء وفق ترتيب طبيعي لاوفق ترتيب اصطناعي. ان الحركة نفسها التي يترأسها زعيم، هي طبيعية قبل اي شيء آخر. وغالباً ما ينزل هذا الزعيم الى الحلبة، حلبة الصراع، لا من تلقاء خاطره وانما مدفوعاً من الظروف التي يعيش. وما ان يجد الجيش نفسه مجرداً من قادته حتى يبدأ الانهيار السريع ويضطرب الموقف. وهذا ايضا حدث لايقل كونه طبيعياً عن غيره من الاحداث التي ذكرنا.

الا ان مايفرض على الزعماء مهمات ضخمة للغاية فهو الحاجة التي يظهرها الجمهور في ان يكون موجهاً من قبل قيادته، وعجزه بالتالي عن ان يتصرف بغير ماتمليه عليه بدائيته التي تأتيه من الخارج ومن اعلى. ولذلك، فان زعماء الاحزاب السياسية الحديثة لايعيشون، بالتأكيد، حياة مريحة خالية من المتاعب والمشاغل اليومية. فالمراكز التي يشغلونها داخل صفوف الحزب ليست بالطبع دون مقابل، ولكن عليهم، ومن اجل الحصول على تفوقهم وامتيازهم، ان يقوموا بعمل متعب، قاس، يجعل من حياتهم كلها مجهوداً دائماً لايتوقف. لذا، فان عمل الحزب الاشتراكي، وخاصة عمل الاشتراكية الالمانية، الدائم الحركة المتماسك والثابت والذي لايكل، قد حصل، عن حق، على اعجاب الدقدين والخصوم البورجوازيين انفسهم.

ان النشاط الذي يقوم به زعيم حزب محترف في التنظيمات الديموقراطية هو نشاط متعب لدرجة كبيرة جداً، متلف للصحة وذو تعقيد بالغ بشكل عام، على الرغم من تقسيم العمل وتوزيعه في ما بين اعضاء الحزب.

يتوجب على الزعيم، تبعا لذلك، ان يدفع دائماً من رصيده الشخصي. كما انه ليس حراً في ان يمنح نفسه بعض الراحة، فيما لو أحس تعباً أو مرضاً يفرضها عليه. فالمتطلبات التي ترهق كاهله لاتدع له ايّ متنفس او اية مهلة يستريح خلالها من عناء العمل. كما تعاني الجماهير من هَوَس عضال تجاه الخطباء الذين يتباهون بمقدرتهم الخطابية، وتجاه الاسماء الكبيرة، وتلتمس، عوضاً

عنها، اعمالاً اخرى «مشرّفة». ففي مناسبة الاعياد والاحتفالات السنوية التي تشتهيها الجماهير الديموقراطية وتنتظر مواعيدها، وكذلك في مناسبة الاجتماعات الانتخابية والاحتفالات الاقتصادية، تجد القيادة نفسها ملاحقة من كل جانب بطلبات تقدّم اليها وتنتهي كلها بعبارة واحدة هي التالية: «ارسلوا لنا نواباً»..

فان اضراباً محلياً عادياً يكفي في ايطاليا، لكي تستعجل قيادة الحزب بارسال نائب اشتراكي يمثّلها في المكان المعني. وكان حدث ايضاً، ان تنظيماً ريفياً تابعاً للحزب الاشتراكي الايطالي قد فرض حضور نائب لتكليفه بدراسة الشروط والاحوال المحلية وظروف العمل الزراعي، وايجاد السبل الملائمة والكفيلة بتحسينه، وتقديم مذكرة بهذا الشأن الى الملاكين؛ وهكذا الى ان استمرت اقامته في تلك المنطقة مدة اربعة عشر يوماً متتالياً.

بالاضافة الى ذلك، فان الزعماء مكلفون بان يقوموا بكل انواع الأعمال الأدبية، وانه يتوجب عليهم ايضاً، اذا ما كانوا محامين، ان يهتمّوا بدعاوٍ عديدة تهمّ الحزب وان يعملوا على انهائها. اما في ما خص الزعماء الكبار، الاعلى مرتبة، فانهم يختنقون، بكل ما للكلمة من معنى، تحت وطأة المهمات التشريعية التي توكّل اليهم.

ان كثافة الوظائف والمهمات هي بالفعل احدى النقاط المميزة للاحزاب الديموقراطية الحديثة. وليس من النادر مطلقاً ان نرى، في الحزب الاشتراكي الالماني، ان الشخص نفسه يشغل دفعة واحدة منصباً في المجلس البلدي للمدينة، وفي Landtay وفي الريخستاغ Reichotag، ويدير، فوق كل ذلك، اتحادا للنقابات او جمعية تعاونية. وهذا ما هو قائم ايضاً في بلجيكا وفي هولندا وفي ايطاليا. فكل هذا يجمع للزعيم شرفاً ومجداً وقوة وتأثيراً ونفوذاً على الجماهير التي تجعل من حضوره على رأس الحزب ضرورياً اكثر فاكثر. ولكن هذا، بالنسبة اليه، يعني زيادة في العمل والتعب، في المشاغل والمتاعب والاهتمامات. وانطلاقاً من هذا، فان ذوي البنيات الجسدية العصبية والقليلة

المتانة والذين لايتحمّلون مثل تلك المشقات والمسؤوليات الجسام توافيهم المنيّة قبل الاوان في اغلب الاحيان.

الفصل الثالث

امتنان الجماهير السياسي

ان عاملاً آخر، اذا صفة معنوية، اكثر سموا، يساهم، بالاضافة الى لامبالاة الجماهير السياسية وحاجتهم الدائمة لمن يقودهم ويوجه خطاهم، في ضمان تفوق وسيادة الزعماء: ان هذا العامل هو عرفان الجميل الذي تبديه الحشود الجماهيرية تجاه الشخصيات التي تتكلم وتكتب باسمها، نيابة عنها. ولقد صنعت هذه الشخصيات لنفسها شهرة كبيرة بانها هي التي تقوم بالدفاع عن الشعب وتلعب دور المستشار له، وانها تحملت، في غالب الاحيان، وبدافع الاخلاص لقضيته، الاضطهادات والسجن والنفي، في الوقت الذي كانت فيه الجماهير تستطيع الانصراف الى اعمالها اليومية العادية بكل طمأنينة وهدوء ودونما تعكير او ازعاج. في هذا الصدد، كان بابل Bebel يقول: «ان للزعماء ميزة السير في طليعة الحزب ولهم بذلك ان يكونوا اول من يتلقى الضربات التي يوجهها خصومنا ضد الحزب».

ففي مقابل الخدمات التي يؤديها، لا يطلب هؤلاء الرجال الذين غالبا ما اكتسبوا نوعاً من هالة القداسة والاستشهاد، سوى مكافأة واحدة فقط: العرفان بالجميل. وقد ظهر هذا المطلب احياناً حتى في السجل التاريخي الرسمي للحزب. وأحسّت الحشود نفسها بالامتنان وبعرفان الجميل تجاه ما يقوم به

الزعماء، بقوة فائقة.

ليس صحيحاً ألاّ تقرّ الجماهير بالامتنان، هكذا يجزم الزعماء غالباً. وبينما نكران جميل الملكية والارستقراطية نكران واع وارادي، فان نكران جميل الديموقراطية ليس، وعلى اكبر تقدير، سوى نتيجة حالة من النسيان غير المقصود المتأتي عن التعاقب السريع لمختلف الزعماء على السلطة. ومن البديهي القول، انه، وفي الحياة الداخلية للحزب حيث تَعَاقُب مختلف النزعات والاتجاهات على السلطة، هو اقل حدوثاً بكثير منه في الحياة العامة، تجد الديموقراطية نفسها اقل تعرضاً من الدولة في مجال تقديم برهانها بعدم الامتنان.

واذا ما قدم لنا التاريخ استثناءات لهذه القاعدة، هنا وهناك، واظهر لنا، بالمقابل، ان الجمهور هو المذنب وهو المسؤول عن عدم الامتنان الذي اعطاه لنفسه تجاه الزعماء، فانه من الممكن التأكد ان هذا الجمهور يخفي وراءه قدراً مأساوياً | كبيراً من الحسد والغيرة. هذا يعني صراعاً شرساً، خفياً، عضالاً بين عدة زعماء في سبيل التحبب الى الشعب، بغية التوصل الى قيادته. وهو صراع يجد فيه الجمهور نفسه مرغماً على التدخّل، اذ انه مكلف رسمياً بان يحكم لصالح هذا او ذاك من المتخاصمين وفي حضور كليهما معاً. وما ان يفعل حتى يظهر، وبالضرورة، نكراناً بجميل احد المتنافسين.

الا انه اذا وضعنا جانباً الحالات الاستثنائية هذه، يمكن القول ان الجمهور يدفع لزعمائه، بمعنى انه يقدّم لهم عرفاناً بالجميل، صادقاً ومخلصاً، هذا العرفان الذي يعتبر واجباً مقدساً. وهكذا مثلاً اظهرت الجماهير المنظمة للحزب الاشتراكي الالماني، وبكثير من النبل والروح العالية من التضحية، امتنانها لـ Leibnacht عندما اوكلت اليه قيادتها، في الوقت الذي كانت فيه قدرانه الفكرية والذهنية قد بدأت تؤول الى التراجع والزوال، وعيّنت له راتباً من سبعة آلاف ومئتي مارك. وهكذا، عندما تبيّن بعد وفاته ان عائلته تشكو وضعاً مادياً صعباً، كما كان متوقّعاً، اخذ الحزب على عاتقه مهمة تعليم ابنائه.

ان هذا الشعور بعرفان الجميل يُترجم، غالباً، من قبل الجماهير بالتجديد غير المحدود للتفويض الذي استحقه الزعماء عن جدارة. وفي مؤتمر Dresde المنعقد في العام ١٩٠٣، وعندما تعالت الضجة بسبب القرار الذي كان قد اتّخذه عدد معين من العناصر الثورية بعدم اعادة انتخاب الاصلاحي انياس اوير Ignaz Auer كعضو في مجلس قيادة الحزب، استولى على اغلبية المندوبين المفوضين سخط عارم ناتج عن ان الرفاق كانوا يشعرون انهم مرتبطون تجاه Auer بتقدير وعرفان للجميل ابديّين، لانه كان احد مؤسسي الحزب ولانه كان يجسّد لهم مرحلة هي من اهم مراحل تاريخ الديموقراطية الاشتراكية.

الفصل الرابع

حاجة الجماهير الى التكريم

غالباً ما تحقق الاحزاب الاشتراكية ذاتها بواسطة زعمائها الى حد اعتماد اسماء هؤلاء الزعماء وكأنها اشياء تعود ملكيتها اليها (اي الى تلك الاحزاب). فنجد مثلاً، كما في المانيا ما بين العام ١٨٦٣ والعام ١٩٧٥، لاساليين ـ اتباع لاسال ـ وماركسيين، او كما في فرنسا الاشتراكية الى زمن ليس بقديم، البروسيين، اتباع بروس Brousse واتباع غيد Guesdes، واتباع جوراس Jaurês. وكلها اسماء تعود نسبتها الى احد الزعماء.

ان مسألة اتجاه هذه التسميات الشخصية الى الزوال في بلدان كالمانيا يمكن ان يُعزى الى نوعين من الاسباب: ان التضاعف العددي والنجاح الانتخابي للحزب جعلا مسألة التنظيم المطبق على جماهير واسعة، ضرورياً، هذا من جهة؛ اما من جهة ثانية، فقد خلقت الاوليغرشية داخل الحزب، والتي يغار زعماؤها بعضهم من البعض الآخر، ديكتاتورية الفرد الواحد.

يمكن، الى هذين السببين، اضافة النقص التام في الشخصيات رفيعة الشأن وذات المستوى المطلوب والتي تملك سلطة مطلقة وغير قابلة للمنازعة.

بشكل عام، تبقى عبادة المناضلين لزعمائهم مخفية، غير ظاهرة، تلوح

وتنكشف بواسطة اشارات بالكاد يمكن ادراكها او الاحساس بها، كلهجة التكريم التي بها يُلفظ اسم الزعيم، كسهولة الانقياد المطلق التي بواسطته يتم الخضوع لادنى اشارة منه، وكالسخط الذي يقبل معه اي انتقاد موجه ضد شخصيته. الا انه وعندما تكون شخصيات استثنائية هي المقصودة بالفعل في اوقات التحريض والهيجان، فان الحمية المستترة تظهر اذ ذاك علانية، يرافقها عنف حاد جداً.

في العام ١٨٦٤ استقبل سكان المنطقة الرينانية المتحمسين لدرجة الهوس، لاسال وكأنه اله، ونصبت له، عبر الشوارع، اكاليل من الزهور احتفاء، كما نَثرت عليه آنسات شرف دفقاً كثيفاً من الزهور، بعد ان تمّ اختيارهن خصيصاً لهذه المناسبة بواسطة اللجان التي انشئت في مختلف المناطق المحلية. وقد تبع عربة الرئيس رتل لا متناه من السيارات المرافقة، وكانت تسود الجمهور حماسة فائقة الحد لا تقاوم؛ وقد رافق خطبه القصيرة تصفيق حار جنوني لا مثيل له وخطبه غالباً ما كانت مسرفة ومتشامخة، تنطوي على تدجيل متجاوز الحد، يستخدمها الزعيم المنتصر، وفي نيته رغبة في تحدي الانتقادات الموجهة اليه اكثر منه رغبة في اثارة التصفيق والهتافات.

اننا نرى في هذا، مسيرة انتصار حقيقية لا ينقصها اي شيء: لا اقواس النصر ولا اناشيد التحية والسلام، ولا حتى الاستقبالات المهيبة التي تقيمها البعثات الآتية من البلدان المجاورة. وكان لاسال طموحاً للغاية، ولم يكن بعيداً، كما قال عنه بسمارك فيما بعد، عن ان يتسائل عما اذا كانت الامبراطورية الالمانية المستقبلية ستؤول الى ملكية هوهنزولرن Hohenzollern او الى ملكية لاسال، التي كانت في رأس اهتماماته.

ليس من الدهشة او من العجب اذا ما اثارت الاحداث التي أتينا على ذكرها، مخيلة لاسال، ووصلت به الى حد التصور والاعتقاد انّ بامكانه ان يَعِد خطيبته بجعل دخوله الى العاصمة يوماً وهو رئيس للجمهورية الالمانية، جالساً في عربة فخمة تجرّها ستة احصنة بيضاء.

وعندما تشكلت الفرق الفاشية في ايطاليا في العام ١٨٩٢، وهي اولى تنظيمات العمال الزراعيين، كان لرجالها ونسائها معاً ثقة وايمان، فائقي الطبيعة، بزعماء هذه الحركة. وغالباً ما كان يحمل هؤلاء العمال، في حفلاتهم ومواكبهم، الصليب الى جانب العلم الاحمر، ويرفعون لافتات كتبت عليها عبارات مأخوذة من اعمال ماركس وكتاباته، وذلك لانهم، وبسبب سذاجتهم، كانوا يخلطون ما بين المسألة الاجتماعية والعادات الدينية التي اعتادوا عليها في حياتهم العامة واليومية. وكانوا قرويين وقرويات، يؤمّنون حراسة الزعماء وهم يتوجهون الى الاجتماعات على انغام الموسيقى وتحت اضواء المشاعل والمصابيح. وكان الكثيرون منهم يسجدون امام الزعماء عندما يتقدمون لالقاء التحية عليهم وهم سكرى بنشوة العبادة، تماماً كما كانوا يسجدون فيما مضى امام اساقفتهم.

وقد سأل صحفي بورجوازي يوماً، قروياً عجوزاً عضواً في احدى المنظمات الاشتراكية، عما اذا كان البروليتاريون لا يؤمنون بان Defelice وغاريبالدي بوسكو وكثيرين آخرين من الطلاب الشباب او من المحامين الذين كانوا يعملون للفاشية وهم من اصل بورجوازي، لا يرغبون ضمناً في ان يتم انتخابهم فقط كمستشارين عامين وكنواب. فكان جواب هذا القروي مختصراً، وفصيحاً، وهو «أن دي فيليس وبوسكو ملاكان منزلان من السماء».

من المتفق عليه ان لا يقدم كل العمال الجواب نفسه على هذا السؤال، وان الشعب الصقلي كان يمتاز دائماً وبصورة خاصة بعبادة الابطال. وهكذا نرى، في ايامنا هذه، ان الزعماء في ايطاليا الجنوبية، وحتى في قسم من ايطاليا الوسطى، لا يزالون يحاطون باساطير ذات طابع ديني.

لقد كان انريكو فيري Enrico Ferri ولمدة معينة من الزمن، معبوداً في كالابر Calabre كقديس يحمي المواطنين ضد الفساد الحكومي المتفشي آنذاك؛ كما استُقبل في روما، حيث كان التقليد الكلاسيكي في عبادة الاوثان لا يزال، قائماً، في صالة معمل كبير للبيرة وكأنه «الاعظم بين العظماء»، وذلك باسم كل التجمعات الشعبية: وقد تم كل هذا لانه كسر زجاجاً للتدليل على احتجاجه

ضد متاعب الرقابة التي فرضت عليه من قبل رئيس المجلس في العام ١٩٠١.

ولقد كرم الشعب في هولندا، الوجيه دوميلا ن. Domela N. وهو يغادر السجن كما لم يسبق ان كُرّم سيد من قبل على حد تعبيره هو بالذات. ولقد كانت صالات الاجتماعات تتحوّل الى مجمّعات حقيقية زاهرة، اذ كان عدد كبير من المتجمعين يتوافد اليها حاملاً باقات كبيرة من الزهور (١٨٨٦).

ان حالة مشابهة للجماهير، لا تُلاحظ فقط في البلدان المسماة « متخلفة »: انها استمرار رجعي لعلم النفس البدائي. ولا يلزمنا برهان على ذلك سوى العبادة الوثنية التي تشكل شخصية النبي الماركسي جول غيد Jules Guesdes موضوعها، وذلك في المنطقة الصناعية الكبرى في فرنسا. كما يحدث في ايامنا هذه وحتى في المقاطعات العمالية الانكليزية ان تقيم الجماهير استقبالا لزعمائها يذكّر بايام لاسال.

ان تكريم الزعماء يدوم الى مابعد مماتهم، حتى ان تقديس اعظمهم شأناً واعتباراً يتمّ بكل بساطة. ولم يتأخر الحزب الالماني بالانقسام الى فرعين، بعد وفاة لاسال الذي انتهى بان يصبح ملكه المطلق: « حزب الكونتيسة هاتزفلد او « الخط الانثوي » كما كان يسميه الخصوم الماركسيون تهكّما من الكونتيسة التي كانت تديره، « والخط الذكري » الذي تزعمه ج.ب. فون شوتيزر Schweitzer . الا ان هذين الفرعين، وفي الوقت الذي كانا فيه يتصارعان بحدة وخشونة، قد حافظا على قاسم مشترك في مابينهما، ليس فقط في ما خص احترام ذكرى لاسال والتيمّن بها وانما ايضا في اخلاصها لتنفيذ برنامجه السياسي حتى آخر حرف فيه: فها هنا نجد عملاً من افضل الاعمال التي عرفها تاريخ الحركة العمالية الحديث. ولم يسلم كارل ماركس نفسه من هذا النوع من التقديس الاشتراكي؛ كما اقترب النشاط والحماس التعصبي الذي لا زال، يستخدمه بعض الماركسيين اليوم في الدفاع عنه، من عبادة الاصنام التي استهدفت لاسال في الماضي.

وكما كان مسيحيو الايام السالفة يعطون المواليد الجدد اسماء كبار مؤسسي الديانة الجديدة، كالقديس بطرس والقديس بولس، كذلك يعطي الاهالي الاشتراكيون اليوم اطفالهم اسماء لاسالو Lassallo (نسبة الى لاسال) وماركسينو (نسبة الى ماركس)، وذلك في بعض اقسام ايطاليا الوسطى حيث نجح الحزب في الانتشار وفي ترسيخ قواعده. ففي هذا رمز الايمان الجديد، اذا صح التعبير، هذا الرمز الذي لايُعطي في الغالب قيمة الا على اثر متاعب تُدفع ثمناً له، ومشاجرات تحدث مع الاهالي الحاقدين او مع موظفي الدولة المدنية العاصين. كما يحدث احيانا ان يكون الثمن باهظاً أكثر، فيكون التسديد آنذاك اضراراً مادية جسيمة كخسارة العمل مثلاً... او الى ما هنالك مما يطال الوضع المادي للعائلة المعنية.

ولا يقلّ التصرف الذي نقصده، عن ان يكون، غالباً، التعبير الخارجي عن تصور مثالي عميق وصادق؛ هذا اذا كان في بعض الاحيان اظهاراً او تبياناً لحالة من التعالي المبالغ فيه والذي يغزو حتى اعماق الاوساط العمالية. الا ان هذا التصرف هو دائماً، وفي كل الحالات، برهان واضح للعبادة التي تمارسها الجماهير تجاه زعمائها، هذه العبادة التي تجاوزت حدود الاخلاص الواجب إظهاره تجاه الاشخاص الذين قدموا خدمات جلى للحزب لا يمكن تناسيها او تجاهلها.

كما تدل تصرفات الجماهير على انها بحاجة ماسة لأن تنحني ليس فقط امام المثل العليا وانما ايضا امام الافراد الذين يمثلون هذه المثل لاجلهم. بالاضافة الى ان مثالية تلك الجماهير تدفع بها لان تسجد راكعة امام الوهية زمنية ترى نفسها مرتبطة بها بحب عظيم، حب اعمى يتعاظم بقدر ما تتعاظم قساوة الحياة التي تعيشها. ان في الرأي الذي يستخدمه (برناردشو) للدلالة على تناقض الديموقراطية والارستقراطية بعض الحقيقة.

ان الحاجة الى العبادة التي تشعر بها الجماهير، غالباً ما تكون «الصخرة

البرونزية، الوحيدة التي تدوم وتستمر مع كل التغييرات التي تطرأ على طريقة تفكير هذه الجماهير. وقد اصبح عمال مملكة ساكس الصناعيين، وخلال هذه السنوات الاخيرة، اشتراكيين شديدي المراس، وهم الذين كانوا فيما مضى بروتستانتيين غارقين في العبادة. ومن الممكن بعد هذا، ان يرافق هذا التطور عندهم انقلابٌ وتغيير تام لكل القيم. الا ان ما هواكيد وواضح، انه وان أبعدوا الصورة التقليدية للوثر Luther عن افضل مكان عندهم، فان ذلك لم يكن الا لاستبدالها بصورة بابل.

وفي Emilie حيث حقق القرويون تطوراً مماثلاً أنزلت صورة السيدة العذراء بكل بساطة وحلت مكانها صورة الوجيه الممجد Prampolini. وفي ايطاليا الوسطى اختفى الايمان بالاعجوبة السنوية المتمثلة بسيلان دم القديس Janvier امام الايمان باعجوبة قوة السيد اثريكوفيرّي التي تفوق كل قدرة انسانية.

وحدها فقط قوة انتصار الحاجة الدينية تبقى سليمة ناصعة وسط أطلال العالم المعنوي القديم. وغالباً ما تتصرف الجماهير تجاه زعمائها كذاك النحّات اليوناني القديم الذي سجد راكعاً متعبداً امام عمله، بعد ان كيّف وصَقَلَ تمثالا صاعقا لجوبيتر.

وتثير العبادة، بسهولة، كدرا في نفوس من يعتقدون انهم كبار. ان الزهو المفرط الذي لا يخلو، في غالب الاحيان، من بعض العلامات الهزلية، والذي نلاحظه لدى قياديّ الجماهير، ينتج ليس فقط من فكرة ان معظم هؤلاء القياديين عصاميون، وانما ايضا من هذا الجو الحماسي الذي يعيشونه ويتنشقون هواه. ولكن قوة كبيرة من البسيطرة تنبعث من هذا الزهو: واذ تؤثّر هذه القوة بدورها على الجماهير فانها تحرك ايضاً اعجاب هذه الجماهير بزعمائها وتشكّل لهم هكذا عنصراً جديداً من الثبات في سيادتهم وتفوقهم.

الفصل الخامس

مميزات الزعماء الاضافية

ان الموهبة الخطابية التي يتمتع بها الزعماء هي التي جعلتهم ينجحون، أساساً، في كسب تفوقهم على الجماهير في بداية عهد الحركة العمالية. ولا تجد بين الجمهور الحاشد فرداً واحداً قادراً على التخلص من تأثير قدرة الكلام الخطابي المنمق والمثير عليه. ان جمالية النبرة الخطابية وتركيبها البياني يسيطران على الجمهور الذي تلقيه هذه السيطرة تحت تأثير الخطيب دون أي مقاومة.

ان ما يميز الديموقراطية بشكل أساسي، والحالة هذه، هو بالتحديد السهولة التي بها تقع تحت سحر الفعل، فعل الكلمة الخطابية. ان الزعماء، في ظل النظام الديموقراطي، هم خطباء وصحفيون منذ ولادتهم. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، غامبيتا Gam betta وكليمنصو Clemenceau في فرنسا، غلادستون Gladstone ولويد جورج في انكلترا، كريسبي Crispy، لويزاتي Louizatti في ايطاليا.

كما يسود الاعتقاد في الدول الديموقراطية، بأن موهبة الكلام هي وحدها القادرة على ان تجعل من الشخص أهلاً لادارة الشؤون العامة. ويمكن أن يقال الكثير بهذا الشأن، وبصورة مطلقة أكثر، في ما خص الاحزاب الديموقراطية الكبيرة.

ان التأثير الذي يمارسه الكلام الملقى في البلد الذي عرف، قبل غيره من البلدان النظام الديموقراطي، معروف ومدرك. هذا ما كان قد ذكره أديب ايطالي حاذق منذ العام ١٨٢٦ عندما قال: يُظهر الشعب الانكليزي المرهف الاحساس، والكثير البخل آنذاك، وهو يستمع الى رجل يتكلم أمام جمهور عام، اللذة نفسها التي يؤمنها له أشهر الادباء من على خشبة المسرح». واستطاع كارليل Carlyle أيضاً ان يقول عن شعبه: «اذا ما أراد فرد انكليزي ان يصبح رجل دولة أو زعيماً عمالياً، وجب عليه، باديء ذي بدء، ان يبرهن انه خطيب ماهر».

لقد ثبت للسيد أرنست شارل Ernest Charles في فرنسا، واستناداً الى احصاء دقيق خاص بالنواب، ان الاصغر سناً، من بين ممثلي الاحزاب، والاكثر اندفاعاً، والاكثر حية والاكثر تقدمية هم اما صحفيون واما متكلّمون لبقون مهرة.

وكما ينطبق هذا الاثبات على الاشتراكيين، فانه ينطبق أيضاً على القوميين واللاساميين على حد سواء. ويؤيد التاريخ الحديث للحركة السياسية العمالية، هذه الملاحظة ويؤكدها. ان الزعماء التالية اسماؤهم هم خطباء قادرون، كل طبقاً لحقله ونوعيته: جوراس Jaures، غيد GUES DS، لاغردال Lagardelle، هيرفي Hervé، بابل Beble، فيري Ferri، توراتي Turaté، لابريولا Labrioler، رامسي ماك دونالد R. Mac Donald، ترولسترا Trolstra، هنريات رولان آدلر H. R. Adler، دازنسكي Dsszinski.

من جهة اخرى، يمكن القول ان الموهبة الخطابية تفسّر، الى حد كبير، لماذا بقيت شخصية كشخصية ادوار برنستاين E. Bernstein في المانيا في الخفاء على الرغم من قيمة ووزن عقيدته وتأثيرها الفكري الكبير؛ ولماذا انتهى دوميلا Domila في هولندا بخسارة مركزه النافذ؛ ولماذا وجد بول لافارغ P. Laforgue نفسه مبعداً، وهو رجل ذكاء وثقافة عاليَين وعلى الرغم من قرابته لكارل ماركس، عن الادارة التطبيقية والنظرية للحزب، ومستبدَلاً بغيد

Guesdes ، الذي فُضّل عليه ، والذي يملك ذهنا اقرب الى البساطة ، بعيداً عن ان يكون عالما ، الا انه في المقابل خطيب من الدرجة الاولى.

ان الذين يتوقون الى منصب القيادة في المنظمات العمالية يقدّرون تمام التقدير أهمية الفن الخطابي. ففي شهر آذار من العام ١٩٠٩ أعلن الطلاب الاشتراكيون لمعهد روسكين Ruskin College الذي لا يقل عنهم اشتراكية ، عن اشمئزازهم من ان أساتذتهم يخصّصون لدراسة العلم الاجتماعي وعلم المنطق وقتاً أطول من الوقت المخصص للتمارين الخطابية. هذا لان الطلاب ، وهم سياسيو المستقبل ، يدركون تماماً الفائدة التي يمكنهم استخلاصها من الفن الخطابي وخاصة في الميدان الذي يقصدون الوصول اليه. كما انهم يصممون الحصول على إقرار وتصديق مطالبتهم هذه ويُضمرون تحقيق رغبتهم التامة.

ان السحر الذي يكتسبه الخطيب لدى الجماهير هو سحر لا محدود ، اذا صح التعبير. ولكن ما يقدرّه الجمهور في الخطيب هو المواهب الخطابية ، كجمال وقوة الصوت ، سلاسة الروح والرقة واللطافة ، بينما لا يعطي هذا الجمهور سوى أهمية ثانوية لمضمون الخطابات الملقاة على مسامعه. ان مَن يتكلم صارخاً وهو يركض من مكان لآخر وكأنما لدغه عقرب سام ليخطب امام الشعب ، يعتبر بسهولة رفيقا متحمسا ، غيورا ونشيطا ، ومناضلا حقيقيا. اما الذي يقوم بإتمام اعمال مفيدة حقا للحزب وهو جالس الى مكتبه لا يحاضر كثيراً ، فانه يُعتبر اشتراكيا ناقصاً ، يُستَخف به على الرغم من الجهد الذي يهدره في عمله.

ان الصفات الشخصية التي يعود اليها الفضل في نجاح بعض الافراد في اخضاع الجماهير لسلطتهم ، لهي عديدة ومتنوعة. فضلا عن انه ليس من الضروري ان تجتمع كل هذه الصفات ، التي يمكن اعتبارها من صفات الزعماء الخصوصية ، في شخص واحد. وتعود المرتبة الاولى في مجموع هذه الصفات الى قوة الارادة التي تخضع باقي الارادات الضعيفة. ويأتي فيما بعد تفوّق المعرفة الذي يفرض نفسه على غيره ، وصلابة المعتقدات ، ومن ثم ايمان في الآراء

يقارب في غالب الاحيان، حد التعصب لها، ويحثّ الجماهير على احترامها بسبب قوته وحدته. الى كل هذه الصفات، تضاف اخيرا طيبة النفس والنزاهة. وكلها تذكّر الجماهير بصورة السيد المسيح، وتوقظ لديهم المشاعر الدينية الخامدة غير المنطفئة.

اما الذي تتحمل الجماهير نتائجه بدرجة عالية، فانه سحر الشهرة وهيبتها. فيكفي لذلك ان يرفع رجل شهير اصبعه حتى يخلق لنفسه في الحال مركزا سياسيا، بالاضافة الى ان الجماهير تتمسك بوعد شرف، وهو ان توكل امر ادارة شؤونها الى شخصية شهيرة مرموقة. من هنا، تنحني الحشود دائما، وبملء ارادتها، تحت نير الافراد المشهورين، ذائعي الصيت.

ان الرجل الذي يتقدم من هذه الحشود، وجبينه مكلل بالغار، يعتبر وبالدرجة الاولى، وكأنه نصف إله. ويمكنه اذا ما وافق ورضي بان يكون على رأس هذه الجماهير، الاعتماد على تصفيقها وحماستها له. ولا يهم اذ ذاك معرفة الحقل الذي قطف منه الغار الذي يحيط جبينه. لقد تمكن لاسال وحده، وهو الشاعر والفيلسوف والمحامي اللامع من توعية الجماهير العاملة وجمعها حول شخصه وهي التي كانت غائبة عن الوعي او منقادة بقطار الديموقراطية البورجوازية. وكان لاسال نفسه يدرك تماماً التاثير الكبير الذي كانت تحدثه الاسماء الكبيرة على الجمهور، هذا التأثير الذي سعى دائما، وبشتى الطرق والاساليب، ان يكسب لحزبه بواسطته رجالا لامعين.

وفي ايطاليا، لم يكن على انريكو فيري E.Ferri وهو صغير السن بعد والذي كان ليس فقط استاذا مسؤولا في الجامعة وانما كان يتمتع ايضا بشهرة عالمية كونه مؤسس المدرسة الايطالية الكبيرة الجديدة الخاصة بدراسة علم الجريمة، لم يكن عليه الا ان يتقدم امام الحزب الاشتراكي (في مؤتمر Reggio، اميليا emilia في العام ١٨٩٣) ليحصل منه، وفي الحال، على منصب القيادة التي حافظ عليها مدة خمسة عشرة عاما.

وكذلك بالنسبة الى الانتربولوجي لومبروزو Lambrozo والكاتب

ادمونـدودي اميسيس Edmondodi Emicis. اللـذيـن لم يلتحقـا بـالحزب الاشتراكي الا بعد ان ترقّعا درجة درجة: فارتقى الاول من مستشار حثم، وارتقى الاخر من لعب دور هوميروس البروليتاريا الايطالية المناضلة. وفي سبيل حصولها على تلك المناصب المشرفة، فانهما لم يشعرا بحاجة لتسجيل اسمائهما بصفة اعضاء منتظمين في الحزب. فلقد اخذت بعين الاعتبار بعض برقيات التهنئة وبعض رسائل التعاطف التي ارسلاها الى الحزب في مناسبات مختلفة.

وفي فرنسا انتصر، دفعة واحدة، كل من جان جوراس J. Jaurès المعروف كفيلسوف جامعي ورجل سياسة راديكالي، واناتول فرانس A. France المعروف كأديب رومنسي، في الحركة العمالية، وحصلا على مراكز من الدرجة الاولى دون ان يخضعا لاية فترة تجربة او اختبار.

وفي انكلترا، اكتسب الشاعر ويليام موريس W. Morris وبسرعة، شعبية كبيرة جدا عندما التحق بالحركة العمالية وهو في الثامنة والاربعين من العمر. تلك كانت ايضا حالة هيرمون غورتير H. Gorter في هولندا، وهو كاتب القصيدة الغنائية الجميلة مي Mei. وتلك ايضا كانت حالة الشاعرة هنرييت رولان هولست H.R.Holst.

وكما نرى في المانيا المعاصرة، فان بعض كبار الرجال لم يقرروا ضمنا الانتساب الى الاحزاب وهم في اوج مجدهم، على الرغم من انهم كانوا من المقرّبين الى هذه الاحزاب. ومما يمكن تأكيده والتثّبت منه، هو انه لو التحق هوبتمان بعد نجاح مؤلفاته الاولى المشهودة، بالحزب رسميا لكان اليوم من بين الزعماء الاكثر بروزا بين الثلاثة ملايين اشتراكي الماني.

ان تحمل اسماً مالوفاً في بعض الاوساط، يشكل، بالنسبة للشعب، افضل صفة للحصول على مرتبة الزعامة. ولقد فضلت الجماهير ابداً، وبصورة فطرية، الافراد الذين يأتون اليها حاملين معهم كل ما يملكون من حقوق في الخلود، وهم يطفحون شرفا ومجدا، على الافراد الزعماء الذين اكتسبوا اسما في الحزب نفسه، وبعد ان دفعوا ثمنه نزاعات طويلة وشرسة.

وهناك بعض الاحداث المعاصرة والمتعلقة بالظاهرة التي نصفها تستحق الذكر ايضاً. وهكذا علّمنا التاريخ ان صراعا وشيكا سرعان ما يقع بين الزعماء الذين اكتسبوا مرتبتهم في الحزب نفسه واولئك الذين دخلوا الحزب بسحر وهيبة ومجد تم اكتسابه في الخارج. وغالباً ما يأخذ هذا الصراع حول الزعامة شكل نزاع قانوني بين جناحين. وان ما يثير هذا النزاع هو الرغبة والحسد عند البعض، والزهو والطموح عند البعض الآخر.

الى هذه العوامل الذاتية تضاف ايضا اسباب موضوعية ظاهرة واخرى تكتيكية. ان الزعيم الذي اكتسب درجاته في الحزب، يتفوّق، بشكل عام، على الزعيم الذي يملك قوته من الخارج قبل دخوله الحزب، وذلك لانه يملك حسا سريعا، ومعرفة اكثر عمقا في علم نفس الجماهير وفي تاريخ الحركة العمالية. كما يملك، وفي كثير من الحالات، فكرة اوضح للمضمون العقائدي لبرنامج الحزب.

وفي النزاع الدائر بين مجموعتي الزعماء المتناحرتين يمكن ان نبصر، دائماً تقريباً، مرحلتَين مختلفتَين: الاولى، عندما يبدأ الكبار الذين دخلوا الحزب حديثا بانتزاع سلطة الزعماء القدامى التي كانت تمارس على الجماهير، والشروع بالتبشير بانجيلهم الجديد الذي تتقبله الحشود بحماسة مجنونة لا مثيل لها. إلا ان الضوء الذي ينير طريق انتشار هذا الانجيل لا ينبعث من خزان الافكار الذهبية التي يشكّل مجموعها الاشتراكية بمعناها الكامل، وانما ينبعث من العلم او من الفن الذي سبق وحصل الكبار بموجبها على مجدهم واعجاب الجماهير بهم، هذا الاعجاب الذي اثاروه واحدثوه لدى العامة الفوضوية وغير المنظمة.

تلك كانت المرحلة الاولى في النزاع السابق ذكره. اما المرحلة الثانية فهي ان الزعماء القدامى المعبّأين حقدا، ينتهون بدورهم، وبعد ان ينظموا صفوفهم خلسة، بأخذ مبادرة الهجوم العَلني، ولهم، فضلا عن ذلك، وحسب رأيهم، افضلية طبيعية في الانتصار نتيجة رجحان عدد الاعضاء الذين يؤيدونهم. عندها، غالباً ما يحدث ان يضيع صواب الزعماء الجدد، وذلك لانهم كانوا

يقللون النفس، غروراً وتوهماً، أنهم بمنأى عن اية مفاجاءة من هذا النوع: أوليس الزعماء القدامى بالفعل افراداً ضعفاء لم يتوصلوا الى المرتبة التي يحتلون الا بعد فترة طويلة وشاقة من التمرين والاستعداد؟ إلا ان الزعماء الكبار الجدد لم يأبهوا ولم يعيروا هذه الفترة من الاستعداد والتهيئة التي خَضَع لها الزعماء القدامى أيةَ اهمية، بل على العكس من ذلك، فقد اعتبروها دفعا لهم وميزة تخدم مصلحتهم وتصب في رجحان دفة تفوقهم، لانها لا تعطي، حسب راءيهم، اية ميزات فكرية تساعد في المنافسة الدائرة. الى جانب كل هذا، فقد نظر الكبار الجدد الى هذه الفترة الاستعدادية نظرة ازدراء وشفقة، وهم اذ ينظرون اليها، فانما ينظرون الى الزعماء القدامى، ويستخفّون كفاءاتهم ومزاياهم.

ولكن هناك اسبابا اخرى تسبّب دائما تقريبا، في سقوط الرجال المشهورين بالنزاع الذي نصف. فيرفض الشعراء او الفنانون او العلماء الانصياع والقبول باتباع طريق السلوك المشترك للحزب، ويحملون لذلك، على الاشكال الخارجية للديموقراطية، اي انهم يعتبرون ان الانضباط المفروض مراعاته داخل الحزب لا يشكّل جوهر الديموقراطية، وانما هو شكل من الاشكال الخارجية التي يجب الا تتوقف الديموقراطية عنده وفي هذا تفسير كافٍ لعدم انضباطيتهم، لا بل لتهربهم من السلوك الذي يفرضه عليهم مجرد انتمائهم للحزب. وها دليل على انهم دون المستوى المطلوب، لان الجماهير تتمسك كثيرا بهذه الاشكال وتعيرها اهتماما كبيرا حتى عندما يحكمها نظام اوليغرشي. هذا ولا يرتكب الخصوم ايضاً خطأً الاستفادة من هذا الضعف ليقللوا من اعتبار وتقدير الجماهير للزعماء الكبار، في الوقت الذي يكون فيه هؤلاء الخصوم اقلّ ديموقراطية ربما، ولكن اكثر فطنة، على اي حال.

ولنضف الى كل هذا، ان الزعماء الكبار لم يعتادوا ان يواجهوا اعتراضاً منهجياً واضحاً وذلك انه ليس باستطاعة اعصابهم ان تتحمل الكثير نتيجة عدم تمتّعهم بالنَّفَس الطويل والمطلوب في مثل هذه الحالات. ولذلك نفهم اخيرا لماذا يتوصلون في غالب الاحيان الى ترك النزاع، ومن ثم الانسحاب، او انهم

يقررون تأليف جبهة جانبية تعمل لحسابها الخاص. اما بعض الذين يُقْهَرون مع ذلك، في الحزب، فانهم يُدفَعُون الى الوراء، الى الصف الثاني، من قبل الزعماء القدامى.

لقد سبق للاسال Lassalle العظيم ان وجد منافساً خطيراً في شخص يوليوس ڤالتيغ Juluis Vahlteich العامل السابق المتواضع. ونجح حقا في التخلص منه. إلا انه، ولو قُدِرّ للاسال ان يعيش طويلا لكان عليه ان يتحمل ويقاسي نزاعا لا هوادة فيه ضد لايبناخت Leibnecht وبابل، وهو نزاع لم يكن ليخرج منه منتصراً.

ولقد وجد وليام موريس نفسه مقيدا، على اثر قطع العلاقة التي كانت بينه وبين زعماء الحركة المهنية القدامى، الى الحد الذي لم يعد ممكنا معه ان يمارس صلاحياته وان يلقي اوامره الا على مجموعة صغيرة من مؤيدي افكاره في منطقة هامّر. Hammer.

ولقد ارتكب انريكوفيري E.Ferri اخطاء نظرية وتطبيقية وضعت حدا نهائيا لدوره كزعيم رسمي للحزب الاشتراكي، وذلك على اثر اصطدامه بعدم ثقة الزعماء القدامى به منذ دخوله الى الحزب.

وبعد ان خلق غورتر Gorter وهنريات رولان ـ هولست H.R.Holst حولها، وخلال بضعة سنوات، حماسة هي الاكثر تأثيراً، فقد انتهيا بان تعداهما اعيان الحزب ووجهاؤه القدامى الذين حولاّهما الى حالة من العجز المطلق.

ان السحر الذي يمارسه المجد المكتسب خارج نطاق الكادرات الرسمية للحركة على الجماهير هو اذاً سحر زائل نسبيا، وذلك استنادا الى النهاية التي وصل اليها كل الزعماء الذين اتينا على ذكرهم فيما سبق.

اما فيما خص عمر الزعماء، فانه يبقى دون اية اهمية تذكر. لقد كان الاغريقيون القدماء يقولون ان الشَعْر الابيض هو التاج الاول الذي يجب ان

يحيط بجبين الزعماء. الا اننا نعيش عصرا لا يشعر بعظيم حاجة تجاه خبرة عميقة في الحياة، اذ قد وضع العلم بين ايدي الجميع اساليب متنوعة في التعليم والتثقيف والمعرفة تجعل من الاكثر حداثة، وفي قليل من الوقت، خزانا من المعلومات والمعارف العلمية. فكل شي اليوم يكتسب سريعا، بما في ذلك الخبرة التي كانت تشكل فيما مضى امتيازَ القدامى الوحيد والحقيقي على عنصر الشباب الاصغر سناً.

ولقد خسرت الشيخوخة، في ايامنا هذه الكثير من القيمة التي كانت تتمتع بها في السابق، كما انها خسرت بالتالي الاحترام التي كانت توحيه، والتأثير الذي تمارسه. (ولا يتوقف هذا على الديموقراطية وانما على النموذج الفني للمدينة الحديثة).

وتختلف الحالة بالطبع فيما يخص الزعماء الذين امضوا شبابهم وشاخوا في خدمة الحزب نفسه. فالشيخوخة اذا تشكل بالتأكيد عنصر تفوّق وامتياز، اذا ما داهمت الشخص المعني وهو يحارب ويناضل تحت راية الحزب. بالاضافة الى ذلك، فالزعيم القديم يتفوّق على المبتدى، كونه يملك معرفة اكثر عمقا للتقارير الخاصة بالمسائل والافعال التي تكوّن لحمة او نتاج السياسة وعلم النفس الشعبييّن، هذا اذا وضعنا جانبا وتجاهلنا الحديث عن العرفان بالجميل الذي تكنّه الجماهير للمناضل القديم مقابل الخدمات الجلّى التي قدمها في سبيل القضية. ينتج عن ذلك، ان سلوكه في الممارسة والتطبيق سيصبح موجهاً برقة ولطافة في الاحساس والادراك، يصعب على عنصر الشباب ان ينال منه بعدئذ.

الباب الثالث

عوامل ذهنية

التفوق الذهني للزعماء المحترفين
عدم اهلية الجماهير القطعية والحقيقية

لقد كان عـدد القيـاديين المحترفين قليلا جـداً، في بـدايـة عهـد الحزب الاشتراكي، عندما كانت المنظمة لا تـزال ضعيفـة بعـد ومشتّتـة الصفـوف، تتمسك، لابل تعلّق اهمية كبرى، بشكل خاص، على مسألة انتشار المبادى الاسـاسية للاشتراكية.

الا ان تقدم المنظمة وتطوّرها لم يتوقّفا عن ابراز واحداث حاجات جديدة مستمرة، وذلك داخل صفوف الحزب كما في خارجها. ويحدث ان نصل الى وقت لا يعد المذهب المثالي وحماسة المثقفين ولا الارادة الحسنة والعمل الذي يقوم به البروليتاريون من تلقاء انفسهم في اوقات فراغهم ايام الآحاد، لا يعود هذا كله يفي مطلقا لارضاء متطلبات الموقف الراهن. وعندها يخلي المؤقّت مكانه للدائم المستمر، والهواية للعمل المحترف، اي للحرفة.

وانطلاقاً من وجهة النظر التعليمية، ومع بداية ولادة قيادة محترفة جديدة، يبدأ الفارق الموجود بين الزعماء والجماهير بالتعاظم. وقد علّمتنا تجربة طويلة، ان من بين العوامل التي تضمن سيطرة الاقلية على الاغلبية، ما يلي: المال وما يعادله (تفوّق اقتصادي)، والتقليد (تفوّق تاريخي)، وتعود الدرجة الاولى الى ثقافة أولئك الذين يطمحون الى السيطرة، أي الى التفوّق الذهني. الا ان

ملاحظة سطحية للأمور، تكشف لنا ان الزعماء في الاحزاب البروليتارية هم أعلى درجة من الجماهير نتيجة الثقافة أو الذهنية التي يملكون.

من جهة اخرى، فان تركيبة الحزب الاشتراكي تقدم للعمال امكانية شق طريق او مسلك خاص يخلق لهم قوة استمالة تستحق الاعتبار، وتُمارَس عليهم بالتالي من قبل الزعماء، وذلك بفضل المناصب العديدة المشرّفة التي يشغلونها مكافأة لهم. ينتج عن هذا، ان عدداً معيناً من العمال الذي يتحلّون، الى حد ما، بقدر من الثقافة، يجدون انفسهم وقد تحوّلوا الى مستخدمين يسلكون في وجودهم وطريقة حياتهم مسلك البورجوازيين الصغار مع تمتّعهم بالفرصة التي تسمح لهم باكتساب ثقافة عالية ورؤيا اكثر صفاء للعلاقات الاجتماعية. ويتم كل ذلك على حساب الجماهير.

وبينما يجعل العمل المحترّف ومتطلبات الحياة اليومية من المعرفة العميقة للتشابك الاجتماعي، وخاصة لحركة وكيفية سير الماكينية السياسية، امراً صعب المنال بالنسبة للجماهير، فان العامل الذي أصبح زعيماً، هو بالعكس وبفضل مركزه الجديد، قادر على الاطلاع على كل تفاصيل الحياة العامة، وقادراً أيضاً على إنماء تفوقه على موكّليه.

وبقدر ما تتعقد المهنة السياسية وبقدر ماتتزايد قواعد التشريع الاجتماعي، فانه من الواجب تملّك وحيازة تجربة أكبر فأكبر ودراية أوسع فأوسع من أجل الاهتداء ورسم خطة عمل موجهة في السياسة. كما ان الهوة التي تفصل بين الزعماء والجماهير تتّسع هي أيضاً أكثر فأكثر، ويحدث ان يصل وقت يخسر معه الزعماء كل شعور بالتضامن مع الطبقة التي تفرّعوا عنها. عند ذلك يظهر تقسيم حقيقي الى طبقات سفلى: طبقة القادة البروليتاريين سابقاً، وطبقة الجنود البروليتاريين. وعندما ينتخب العمال زعماءهم، فانهم يخلقون لانفسهم، من جراء عملهم هذا، اسياداً جدداً تشكّل ثقافتهم العالية السلاح الاساسي لسيطرتهم وتفوقهم.

ولا يشدّد هؤلاء الاسياد على أظهار تأثيرهم ونفوذهم فقط في المنظمة النقابية، في أدارة وصحافة الحزب، وأنما يحتكرون، على السواء، وهم عمال أو

بورجوازيون سابقون، التمثيل البرلماني للحزب.

ان كل الاحزاب، في أيامنا هذه، تسعى وراء هدف برلماني، فتطوّر لذلك نشاطها على الجبهة الانتخابية والقانونية، اذ ان النهاية المباشرة لهذا النشاط تكمن في الحصول على نفوذ برلماني داخل المجلس النيابي، هذا النفوذ الذي ينتهي « بالسيطرة على السلطات العامة ».

ان التوصّل الى دخول ممثلي الاحزاب الثورية الى الجسم التشريعي، انما يكون، من اجل الوصول الى هذه السيطرة وهذا الانتصار. ولكن العمل البرلماني الذي يقومون به داخل الندوة النيابية، ولو تمّ في البداية قسراً، ثم أصبح فيما بعد عملاً يتم برضى ونشاط متزايدَين، فانه يبعدهم اكثر فأكثر عن ناخبيهم. وينتج عن المسائل التي تطرح امامهم والتي تتطلب المزيد من التحضير الجدي للتعرف اليها، اتساع وتعميق الصلاحية الفنية ومضاعفة المسافة التي تفصلهم عن بقية الرفاق. وبهذه الطريقة، يتوصّل الزعماء الى حيازة « ثقافة » حقيقية، هذا اذا كانوا محرومين منها في السابق. والثقافة هنا تعني أمكانية ممارسة الزعماء سلطتهم على الجماهير.

وبقدر ما يطّلع الزعماء على تفاصيل الحياة السياسية، وبقدر مايتأقلمون مع مختلف أنواع المسائل الضريبية والجمركية ومع مشاكل السياسة الخارجية، فانهم يكتسبون أهمية تجعل منهم في المستقبل اشخاصاً لا يمكن الاستغناء عنهم، طالما ان الاحزاب ستستمر في ممارسة التكتيك او اللعبة البرلمانية، حتى الى ما بعد تركهم لها ربما.

بالاضافة الى انه من الطبيعي جداً ان لا يُستَغنى عن هؤلاء الزعماء، طالما انه لا يمكن أستبدالهم، ذلك ان بقية اعضاء الحزب منهمكون باهتماماتهم وأشغالهم اليومية وهم الى ذلك غرباء عن التركيبة البيروقراطية وماكينتها التي بات يتقنها الزعماء افضل اتقان خلال تمرّسهم بالعمل النيابي وحضورهم الجلسات تلو الجلسات. وان معارف الزعماء الفنية ودرايتهم للامور، وبفضل الاهلية التي تخلقها في الحرف التي يَسهل على الجمهور القيام بها، تؤمّن لهؤلاء الزعماء،

ضمنياً، ثباتاً لا يخلو من الحاق الضرر بمبادىء الديموقراطية

لقد سبق ورأينا ان الاهلية الفنية التي يملكها الزعماء، والتي ترفع بهم نهائياً الى درجة أعلى من درجة الجمهور وتُخضع هذا الاخير لأوامر أولئك، ستجد نفسها، فيما بعد، معزّزة بعوامل اخرى كالروتين مثلاً والمهارة أو حسن التصرف الاجتماعي الذي يكتسبه الزعماء من المجلس النيابي، والاختصاص الذي يحوزون عليه وهم اعضاء في اللجان النيابية. ويسعى هؤلاء الزعماء، بعد ذلك، وبشكل طبيعي، الى تطبيق الحيل والمناورات التي تلقّنوها داخل الوسط البرلماني في الحياة العادية للاحزاب؛ وهي هذه الحيَل وهذه المناورات بالذات التي يعود لها الفضل في انهم ينجحون غالباً، وبسهولة، بالوقوف بوجه تيارات مناهضة لهم، واضعين لها هكذا حداً.

من هنا، وانطلاقاً من هذه الوقائع، يصبح البرلمانيون أسياداً في فنّ قيادة الجمعيات، وفي تطبيق وتفسير القواعد النظامية، وفي اقتراح الآراء في الاوقات الملائمة. باختصار، فانهم يصبحون اسياداً يتقنون استعمال كل انواع الحيَل والمناورات ليبعدوا عن المناقشة كل النقاط المتناقضة التي يمكن ان تخلق حولها خلافاً، ولينتزعوا تصويتاً يصبّ في مصلحتهم من جانب الاغلبية المعادية، او على الاقل، وفي اسوأ الحالات، اسكاتَ هذه الاقلية. وكثيرةٌ هي الاساليب والوسائل المطلوبة من اجل الوصول الى هذا الهدف. وهي تبدأ من الطريقة الماهرة والغامضة احياناً في طرح السؤال، في الوقت نفسه الذي يتم فيه التصويت، وحتى في إملاء الرأي الذي يُمارَس على الجمهور بواسطة تلميحات لاتؤثر على الحضور اذ لا علاقة لها البتة بالسؤال المطروح.

ان كثيراً من النواب يعرفون كيف يجعلون من السؤال الاكثر بساطة والاكثر طبيعية في العالم، سراً مقدساً يملكون وحدهم مفتاح حله؛ ويعود هذا لكثرة الانحرافات والاستطردات البعيدة عن الموضوع الرئيسي وللمداورة في الكلام ولطافة المصطلحات الخاصة التي يستعملونها. ويقومون بكل ذلك بصفتهم ضباط ارتباط ورجالاً ذوي صلاحية واهلية يدركون كفاية تشعّبات

ودهاليز الأمور السرية المقصود معالجتها. وهم، مع كل هذا، يجعلون من الجماهير العريضة التي يفترض ان يكونوا بالنسبة اليها شارحي ومفسّري النظريات، عاجزةً عن اللحاق بهم وعن فهمهم، وحتى عن ممارسة اية رقابة فنية عليهم، وفي احسن الحالات سواء كان ذلك عن حسن نية منهم ام عن سوء نية. وهم بذلك أسياد الموقف الحقيقيون بكل ماللكلمة من معنى.

ان مسألة عدم المساس بالنواب أو بالمواقف التي يتّخذونها تستمرّ في التزايد، كما يتعزز مقامهم المميز، لدى اخصامهم السياسيين كما في الرأي العام لمحازبيهم، وذلك بفضل الشهرة التي تؤمنها لهم موهبتهم الخطابية أو موهبة اختصاصهم او سحر شخصيتهم المثقفة او حتى تركيبتهم الجسدية الظاهرة.

ان تعزل الجماهير المنظمة زعيماً محترماً ومقدّراً عالمياً، هو امر يضع الحزب في حالة من عدم الثقة ويرميه في هوّة عميقة من الضياع حتى في عيون البلد نفسه.

واذا ما دفعت الجماهير التي يتألف منها الحزب، بخلاف دائر بينها وبين الزعماء، الى اقصى حد من التفرقة، فانه ينتج عن ذلك خسارة سياسية جسيمة تطالها هيَ بالذات. فمن جهة، سوف يعني هذا، استبدالاً مباشرا للزعماء المستقلين الذين يشغلون وظائفها، هؤلاء الزعماء الذين إن توصلوا للتأقلم مع المادة السياسية، فبعد عشرات السنين من العمل التّطبيقي والممارسة الخالية من الملل او التعب، اذ، من هو الحزب الذي يتمكن أن يجد بين ليلة وضحاها، قوى أو امكانات جديدة بالعدد الكافي وبالصفة المطلوبة لإتمام هذا التغيير او هذا الاستبدال؟ ومن جهة اخرى، أولَيست الجماهير مدينة في قسم كبير من نجاحها في حقل التشريع الاجتماعي والكفاح من أجل نصرة الحريات السياسية العامة للنفوذ الشخصي الذي يضفيه زعماؤها البرلمانيون القدامى على المواقف والاجراءات المتخذة؟

لا شك في أن الجماهير الديموقراطية تتحمّل وتعاني هكذا من تقييد لارادتها، عندما تكون مرغمة على منح زعمائها سلطة تهدم مع الوقت حتى مبدأ الديموقراطية. والصفة الأكثر فعالية بالنسبة للزعماء، انما تكمن في عدم

الاستغناء عنهم. لذلك فان ايا كان يتمتع بهذا اللقب أو بهذه الصفة، بمعنى انه لا يستغنى عنه، يُخضع لسلطته كل ذوي القدرة وكل أسياد الارض.

ان تاريخ الاحزاب العمالية يقدم لنا، في كل يوم، حالات جديدة حيث لا يتّخذ المناضلون لأنفسهم قرار استخلاص كل النتائج التي تصدر منطقياً عن حالة الزعماء الذين يضعون أنفسهم في تناقض واضح مع المبادىء الاساسية للحركة.

كثيرون هم الخطباء البرلمانيون وقياديو المنظمات الذين يجدون أنفسهم في تناقض مع الجماهير، سواء في ممارساتهم أم في تفكيرهم النظري؛ ولا يمنعهم هذا من الاستمرار في التفكير والتصرّف بكل طمأنينة وهدوء، وباسم هذه الجماهير ايضاً، التي تشهد بقلق واشمئزاز تصرّفات «رجالاتها الكبار»، دون ان تتجرأ، بشكل عام، على التحرر والتخلص منهم وعلى عزلهم من مناصبهم.

من هنا يتحقق عدم اختصاص الجماهير، وتتأكد لا أهليتهم في كل ميادين الحياة السياسية. وهذه تشكّل، بالتالي، الاساس الاكثر متانة وقوة والذي ترتكز عليه سلطة الزعماء وتستند. كما ان عدم مقدرتهم هذا، يعطي هؤلاء الزعماء تبريراً ملموساً على أرض الواقع، تبريراً معنوياً الى حد ما. أن عدم قدرة الجماهير في أدارة مصالحها الخاصة، يجعل من وجود رجال اعمال يهتمون من اجلها بتسيير هذه الاعمال وهذه المصالح امراً ضرورياً لا غنى عنه. فلا ضير اذن، في ان يفرض الزعماء أنفسهم أحياناً قادة للجماهير، اذا ما ارتكزنا في تحليلنا وانطلقنا من وجهة النظر القائلة بعدم أهلية الجماهير وقلة كفاءتها. ان اختيار الجماهير لزعمائها بواسطة الانتخاب الكامل الحرية، يفترض انها تملك الكفاءة الضرورية لتكون قادرة في مسألة معرفة وتقدير أهلية الزعماء وقدرتهم. بعبارة اخرى، أن تعيين القدرات يفترض القدرة في التعيين.

لقد ادرك بعض مناصري الديموقراطية الأكثر نشاطاً وحمية لها، عدم كفاية النضج السياسي لدى الجماهير، والعجز الذي تظهره في تحقيق مطلب السيادة

الشعبية بكامل معانيها، وذلك منذ Condorcet واليعقوبيين في الزمن الثوري حتى برنشتاين Bernatein وكوتسكي. واذا ما استخلص الزعماء تبريراً نظرياً لسيطرتهم الفاعلة، فانما يستخلصونه من عدم أهلية الجماهير الحقيقية والتي لا نزاع حولها.

وهذه حقيقة تنطبق، بشكل خاص، في انكلترا حيث خلق توماس كارليل T. Carlyle نظرية «البطولة»، اي نظرية الرجالات الكبار.

وفي المانيا، رُفضت هذه النظرية اذ لفظتها آراء العلماء، واستُبْدِلت بنظرية المادية التاريخية، وهي النظرية الرسمية للحزب الاشتراكي، والتي نَفَذَت حتى الى فلك الفكرة العلمية.

وبالعكس، فقد أعلن الاشتراكيون الانكليز دائماً وعلنية، وعلى اختلاف ميولهم، انه يجب على الديموقراطية ان تتحمل ضغط نوع من الاستبدادية المقبولة دونما اكراه او الزام، من اجل ان تكون أكثر فاعلية وتأثير: «يملك الزعيم صورة أو مخططاً واضحاً لما يقوم بتنفيذه، كما يملك السلطة التي تجعل من عمله هذا اكثر فعالية واكثر تأثيراً».

وفي ما خصّ مسألة القيام بكل الشؤون الادارية والتكتيكية، حيث يتطلب القرار دراية ومعارف خصوصية، والتنفيذ، سلطة معينة، تجد الجماهير نفسها مضطرة للقبول بدرجة معينة من الاستبداد، وبالتالي بالانحراف قليلاً عن مبادىء الديموقراطية الصرفة. ربما يكون هذا العمل سيّئاً من وجهة النظر الديموقراطية، إلاّ انه مع ذلك ضروري. فالاشتراكية لا تعني ان كل شيء يتم عبر الشعب، بل من اجل الشعب.

أن مبدأ تقسيم العمل يخلق التخصّص. من هنا اذن كانت الرغبة في المقارنة بين ضرورة وجود مؤسسة للزعماء وبين الضرورة التي اثارت مسألة التخصص في المهنة الطبية والمهنة الكيميائية، أمراً مبنياً على أسباب موضوعية هامة. الا ان التخصص في مجال ما يعني السلطة: فكما أن المريض يطيع أوامر الطبيب الذي جعلته الدراسات العميقة والمطوّلة قادراً على معرفة الجسم البشري أفضل من

المريض نفسه، كذلك يجب على المريض السياسي ان يسلّم شؤونه الى زعيم الحزب الذي يملك الصلاحية والاهلية التي تنقصه هو بالذات.

وهكذا تنتهي الديموقراطية بان تتحول الى شكل من حكم النخبة، الى ارستقراطية. ويصبح الزعماء هم الاكثر قدرة والأكثر نضجاً، سواء من الناحية الموضوعية الظاهرة أو من الناحية المعنوية. بالاضافة الى أنه لن يكون لهم الحق فقط في أن يكونوا على رأس الجماهير، وإنما أيضاً سيكون من الواجب عليهم أن يحتلّوا هذا المنصب، لا كممثلين عن حزب ما، وانما كأفراد يدركون، بفخر، قيمتهم الشخصية.

القسم الثاني

طابع الزعماء المتسلّط

الفصل الاول

ثبات الزعماء

ان ثبات العنصر القيادي في الحزب او ديمومته لفترة طويلة، هو احدى الاحداث التي تدعو للدهشة اكثر من غيرها، عند دراسة تاريخ الحركة العمالية الاشتراكية في المانيا.

فغداة تأسيس الامبراطورية (الالمانية) في الفترة ١٨٧٠/١٨٧١، انبثقت شخصيتان كبيرتان من مجموعة صغيرة للمؤمنين بالحركة الجديدة، هما Wilhelm Leibnecht ويلهام ليبناخت واوغست بابل Bebel، ووضعت هاتان الشخصيتان نفسيهما على رأس الحركة التي كانتا تخططان لها، وذلك بفضل نشاطهما وذكائهما. وبعد ثلاثين سنة، وفي منعطف القرن، عدنا ووجدنا ايضا ليبناخت Leibnecht وبابل Bebel، في المكان نفسه، محاطين بالثقة نفسها وبالمهمات عينها.

ان استمرار قيادة واحدة للحزب ولمدة طويلة من الزمن تدهش المؤرخ، خاصة عندما يقارن هذا الاستمرار مع ما يحدث في الاحزاب العمالية لباقي دول اوروبا: ماعدا ربما الحزب الاشتراكي الايطالي فقط حيث احدثت مسائل متماثلة جزئياً نتيجة متشابهة: فمن بين مجموعة عناصر الدولية Internationale القديمة، توصلت فقط بعض الشخصيات الثانوية او من الصف الثاني الى الاستمرار حتى

القرن الجديد، دونما تعديل في ايمانها بالاشتراكية، اي دونما زيادة في هذا الايمان. ويمكن القول ان زعماء الاشتراكية في المانيا يعيشون في الحزب، يشيخون في خدمته ويموتون، كما عاشوا، له.

ان بعض الخوارج النادرين الذين اداروا ظهرهم للحزب وابتعدوا عن خطه السياسي العام، كانوا اشتراكيي المناسبات والمواسم. وقد كان هؤلاء يعتقدون انهم سوف يجدون في الاشتراكية شيئاً آخر غير الذي كان بامكانهم ان يقدّموه، او انهم كانوا يودّون استخدامها لتحقيق كل انواع الافكار الغريبة الشاذة، بغموض وشذوذ بشريين. لذلك لم يكن انفصالهم عن الاشتراكية خسارة جسيمة للحزب.

وعلى صعيد آخر، فقد كانت الخسائر التي كان على الحزب الاشتراكي الالماني ان يتحمّلها، اكثرجسامة وخطورة، خلال الفترة الاولى المضّطربة من الحكم الاستثنائي، وخاصة في العهد البسماركي.

لقد كان الحزب عندئذ مقطوع الرأس بالمعنى الحرفي للكلمة، وذلك بان فُرضت عليه هجرة مؤقتة. ولقد اعلن Bebel ان عدد الذين حُرموا آنذاك من اساليب وجودهم، ورأوا انفسهم مجبرين على مغادرة البلاد ليجدوا في الخارج ملجأ وعملا لهم، كان يشتمل على عدة مئات من الاشخاص. ولقد غادر المانيا اكثر من ثمانين شخصاً، من المجموعة التي كانت تناضل بحمية ونشاط في الحزب قبل هجوم العاصفة المناهضة للاشتراكية، خلال السنوات الاولى من اعلان القانون الشهير (القانون المناهض للاشتراكيين)، ولم يعد معظم هؤلاء اليها مطلقاً. «تلك كانت طعنة كبيرة وجرح بليغ أصاب القوى في الصميم».

ويصبح الرحيل كثيفاً في السنوات التي تحبل اكثر من غيرها بالقلاقل والمشاكل. وهكذا عَبَر فريدريك ولهلم فريتزتش F. W. Fritzach (توفي في العام ١٩٠٥)، وناقد لاسّال، Juluis Walalteich يوليوس فالتيغ، المحيط، في العام ١٨٨١، قبل الانتخابات التي اظهرت قوة الحزب الاشتراكي الالماني

بقليل؛ ولقد كانا زعيمينَ سابقين للحركة اللاسالية، ونائبين اشتراكيين في الريختاخ Reichatay

الا ان عدد اولئك الذين استمر نشاطُهم الاشتراكي في زمن الرعب هذا، كان كبيراً جداً على الرغم من العاصفة الهوجاء التي هبّت وضربت الحزب الاشتراكي لمدة تزيد على العشرة سنوات. من هنا يتّضح ان ثبات الزعماء او ديمومَتهم في مناصبهم يجب ان تكون لفترةٍ اطول، من مراحل الهدوء السياسي النسبي.

ولقد اخذتُ على عاتقـي مشقّـة استخلاص اسماء اولئـك الذيـن كـانـوا لا يزالون في الصفوف الامامية للمحاربين في العام ١٩١٠، من لوائح الحضور الخاصة بالمؤتمرات المنعقدة في العام ١٨٩٣ من قبل الاحزاب الاشتراكية الدولية الثلاثة:

« الديموقراطي الاشتراكي ـ المانيا »، « الحزب العمالي » التابع لغيد Guesde في فرنسا، و « الحزب الاشتراكي الايطالي »، في ايطاليا. وقد توصلتُ هكذا الى النتيجة التالية التي لا تستطيع بالطبع ان تزعم بالدقة المطلقة، باعتبارها مبنية فقط على المعرفة المباشرة للاشخاص. الا انها لا تبتعد كثيراً عن الحقيقة: ستون مندوباً فقط من اصل مائتي مندوب في مؤتمر كولوني Cologne كانوا لا يزالون على خط الحزب في العام ١٩١٠؛ في مؤتمر باريس بقي اثنا عشر مندوباً من اصل ثلاثة وتسعين؛ ومن اصل ثلاثمائة وأحد عشر مندوباً في مؤتمر رجيو اميليا Reggio-Emilio، مائة واثنـان فقـط استمـروا ملتـزمين بـالخط العـام للحزب. ويشكّل هذا نسبةً عالية جداً، وخصوصاً بالنسبة للاحزاب العمالية في المانيا وايطاليا.

وبالفعل، فان التطبيق المستمر والمنطقي للمبادىء الديموقـراطيـة، يفـرض التجرد من كل اعتبار شخصي وكل تعلق بالتقاليد. فكما ان الوزارة في الدول الدستورية تؤلّف من اعضاء الحزب الذي يملـك الاغلبيـة البرلمانيـة، كـذلـك يفترض في المهات الكبيرة الملقاة على عاتق الحزب الاشتراكي ان تشغل من

قبل، مناصري الاتّجاهات التي تحظى بالتأييد في المؤتمرات. (وهذا ما قرره الحزب الاشتراكي الهولندي للتوّ). ويتوجّب ايضاً على ذوي المناصب الرفيعة في الحزب ان يتخلوا دائماً عن مناصبهم للقوى الشابّة، لاولئك الذين انتصروا وحصلوا على رجحان عدد مؤيّديهم، هذا العدد الذي يشمل، في حدّه الادنى، النصف زائد واحد. ويفترض، بالاضافة الى ذلك، وجود نزعة طبيعية بمجملها، تتمثّل بألاّ تبقى مهمات الادارة محصورةً لفترة طويلة بين ايدي الرفاق ذاتهم، وذلك من اجل الا يتثبّت هؤلاء في وظائفهم، وألاّ يَعتبروا انفسهم وكأنهم «منتخبون من قبل الله».

مع ذلك، فان شيئاً من كل هذا لا يحدث في الاحزاب الاشتراكية المتمتعة بأساس صلب من التنظيم. وبالعكس، فان الشعور باهمية التقاليد، مضافاً اليه الحاجة الفطرية لدولة ثابتة مستقرة، يجعل دائماً من القيادة العليا في هذه الدولة تمثيلاً للماضي اكثر من كونها تمثيلاً للحاضر، لأن هذه القيادة تحظى بتأييد لا محدود، ليس بكونها التعبير المحسوس لعلاقات القوى الموجودة داخل الحزب في فترة معينة وحسب، وانما فقط بسبب كونها قد تشكّلت فعلا. لذلك، يجدّد الرفاق باستمرار، ودون تحديد تفويضهم، للزعماء اياهم، وذلك بدافع الكسل العام المتفشّي، او اذا اردنا استعمال تعابير ملطّفة اكثر، فبدافع سُنّة الجمود او سكون الغزيمة.

ان هذه النزعات التي تشكل العصب الاساسي للتنظيم، نراها ظاهرة، بشكل خاص، في الحزب الاشتراكي الالماني حيث تتمتع السلطات العليا بثبات وبديمومة حقيقية للاعضاء الذين يشغلونها.

ان تطبيق مبدأ تغيير كامل اعضاء قيادة الحزب كل سنتين، اصبح منذ فترة طويلة، مثالاً تحتذي به الاحزاب الديموقراطية. ومع ذلك، لم يعارض الاشتراكيون الالمان هذا العمل وحسب، بل كانت كل محاولة لاعتماده لتثير تأففاً وغضباً لدى الرفاق الحزبيين.

ولقد اشترط القانون الاساسي للحزب، والذي تم التصويت عليه في مؤتمر

مايانس Mayence في العام ١٩٠٠، ان يكون على الحزب وجوب تغيير كامل اعضاء اللجنة التنفيذية المؤلفة من سبعة اشخاص، خلال كل من المؤتمرات السنوية المنعقدة، وذلك بالاقتراع السرّي وبالأكثرية المطلقة. (رئيس عدد اثنين، نائب رئيس عدد اثنين وامين صندوق واحد). الا ان هذا الحل المستوحى من المبدأ الديموقراطي الاكثر صفاء ونقاوة، لم يكن ليُطبَّق بحذافيره، اذ كانت توزع لوائح مطبوعة مسبقاً على المندوبين في كل مؤتمر، وفيها الاسماء نفسها لاعضاء اللجنة التي انتهت مدتها.

وهذا يؤكد، ليس فقط انه يعتمد على اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء، وانما على ضغوطات شديدة تمارس في سبيل اعادة انتخابهم. وصحيح انه يحق لكل نائب ان يشطب الاسماء المطبوعة، وهو حر في هذا من الناحية المبدئية، وان يستبدلها باسماء اخرى مكتوبة بخط اليد، وهذا عمل سهل الحدوث في انتخابات سرية، الا ان اللائحة المطبوعة تبقى دائماً ذريعة يستخدمها ذوو الحل والربط في الحزب.

ويعتبر التعديل المحتمل للآئحة، والذي يشكّل، مع ذلك، ممارسة الحق الانتخابي المعترف به من قبل القوانين المرعية، غير مناسب من قبل اغلبية المندوبين انفسهم، كما يُعتبر عملاً يستحق الملامة عندما يحدث. سنذكر، في هذا الخصوص، حالة انياس اوير Ignaz Auer المميزة والتي سبق وذكرناها: عندما تصاعدت الضجة في مؤتمر Dresde (١٩٠٣) بسبب النية التي كانت لدى الاشتراكيين الثوريين بشطب اسم اوير Auer عن لائحة المرشّحين للقيادة نتيجة نزعاته التراجعية، كان السخط عارماً ضد هذا الانتهاك الطارىء، وكان كافياً لتفشيل المشروع. (ولقد دوفع فيما بعد، عن نية الاشتراكيين هذه، بقوة وفعالية).

فبهذه الطريقة يمدّد الزعماء المعيّنون، في حزب ديموقراطي نتيجة تصويت غير مباشر، مدة السلطات التي كانت قد اسندت اليهم مرة واحدة فيما مضى، وحتى في آخر فترة وجودهم على راس الحزب. وتصبح اعادة تأييدهم المفروضة

من قبل القوانين المرعية، مسألة شكلية بسيطة، أوْ أمراً يتجدد تلقائياً. وهكذا تتحوّل المهمة المؤقتة عبئاً، والعبء هذا يتحول الى منصب دائم؛ ويصبح الزعماء الديموقراطيون ثابتين لا يمكن التعرّض لهم، كما لم يسبق ان كان، في التاريخ، زعماءُ جسم ارستوقراطي، على هذه الحالة. وتتجاوز بكثير مدة إشغالهم لوظائفهم متوسّط إشغال الوزراء لمهامّهم في الدول الملَكية.

لقد تمّ حساب الفترة التي يشغل خلالها الوزراء مراكزهم في الامبراطورية الالمانية، وتبين ان متوسط هذه الفترة هو اربع سنوات واربعة اشهر. وفي المقابل، نرى في قيادة الحزب الاشتراكي، او يمكن القول في وزارة الحزب الاشتراكي، ان الاشخاص انفسهم يشغلون الوظائف نفسها خلال اربعين سنة متتالية.» يحكى كثيراً عن الطابع المتقلب والمتغيّر لمصلحة الجماهير. الا ان هذا لا يؤثر كثيراً على زعيم يقوم بواجباته، أتمّ القيام، لانه بذلك يضمن ثبات مركزه في الحركة العمالية اكثر مما يستطيع ان يضمنه وزير في الملَكية البروسية المبنية على نعمة الله». (برنشتاين Bernstein).

ونلاحظ الظاهرة نفسها في التنظيمات العمالية في بلاد اخرى غير المانيا، ولو بنسب متفاوتة.

يمكننا هنا ان نذكر النظام الذي أعدّه التحالف الايطالي العام للعمل في ٣ شباط ١٩١٠ من اجل اعلان الاضرابات العامة.

بتوافق تام مع المبادىء الديموقراطية، يبدأ هذا النظام بالقول، ان بداية اضراب عام يجب ان يسبقه دائماً استفتاء للقطاعات المعنية. كما يجب ان يلحق بالسؤال المطروح في الاستفتاء محضر الجلسة التي تمت خلالها مناقشة المسألة المطروحة من قبل التحالف. الا ان النظام يضيف على الفور، انه في حال الاختلاف وتباين الرأي بين مجلس ادارة التحالف الذي يكون مثلاً قد رفض فكرة الاضراب العام وبين نتيجة الاستفتاء، التي جاءت بالعكس لصالحه، فانه لا يحق للاستفتاء، ان يحمل في مضمونه ملامة تجاه القياديين.

نرى في هذا المثل، ان المسؤولية الوزارية في شؤون التنظيم العمالي الايطالي هي اقل منها في الدولة الايطالية حيث تعتقد الوزارة انها مرغمة على تقديم استقالتها، عندما تصوّت اغلبية المجلس النيابي ضد مشروع سبق وتقدمت به من المجلس.

اما في ما خص انكلترا ،فان الزوجين والب Welb يفيداننا ان ثبات الموظفين في التنظيمات العمالية، هو اعلى نسبة من ثبات الموظفين المستخدَمين في الادارات المدنية الانكليزية، حتى ان نصاً قانونياً يبيح بقاء المسؤولين في احدى شركات القطن في مناصبهم، دون تحديد نهاية خدماتهم، اذا لم يكن لدى اعضاء التنظيم العمالي ممسكاً عليهم.

واذا ما اردنا ان نفهم هذه الظاهرة، وجب علينا ان نعود، دون شك، الى قوة العرف الكبيرة التي انتقلت الى عروق الجماهير الثورية، وسالت في دمائها، مشبّهة اياها (هذه الجماهير الثورية) بالجماهير المحافظة.

وما يشترك ايضاً مع العرف، هو هذا الشعور الانساني النبيل بالامتنان الذي سبق لناأوتكلّمنا عنه :ان عدم التجديد او عدم اعادة انتخاب رفيق ما شهد ولادة الحزب، ان صح التعبير، وقاسى ما قاسى من المتاعب، وقدّم ما قدم من الخدمات، تعتبر وكأنها قساوة وعمل شائن. وليس هذا حباً برفيق جدير بالاستحقاق، بقدر ما هو لرفيق مجرب وذي خبرة، بَرْهَن بعمله الجماعي البعيد عن الفردية، عن اهليته لكل تقدير، الى حد ان مشاركتَه واستمرارَه في العمل لا يمكن التخلي عنها. انطلاقاً من هنا، فان افراداً معيّنين، واستناداً الى وظائف محدودة اوكلت اليهم، لا يمكن ان يتم استبدالهم او وبصورة ادق، من الصعب جداً استبدالهم.

وترتكز كل تركيبة بيروقراطية في طبيعتها على تقسيم العمل. وحيثما يوجد هذا التقسيم، توجد الوظائف القطاعية والاختصاصية، وينطبق هذا تماماً في دولة كانكلترا حيث تسود الروح البروسية، وحيث يتوجب على قبطان سفينة الحزب ان يملك خبرة كبيرة من اجل قيادة سفينته عبر حواجز التنكيل

البوليسية بأمان وسلام، وحيث لا يمكن تأمين استمرارية معينة لنمو الحزب الا عن طريق الحفاظ على الزعماء أنفسهم وفي الوظائف إياها.

في أيام السلم كما في ايام الحرب، تفرض العلاقات القائمة بين مختلف التنظيمات نوعا من الاستمرارية التي تضعف دونها سلطة التنظيم السياسية، سواء كان هذا على مستوى التكتيك ام كان على مستوى تأليف الجهاز الاداري. ويصح هذا، ليس فقط في الدول، وانما في الاحزاب السياسية.

لقد اعتُبرت انكلترا دائماً حليفاً سيئاً في السياسة الدولية الاوروبية، وذلك لان تاريخها السياسي اظهر ان اياً من البلاد لا يمكن ان يركن مطلقاً الى الاتفاقات المعقودة معها. يعود السبب في ذلك الى ان سياسة المملكة المتحدة الخارجية تخضع، وبنسبة كبيرة، للاحزاب الحاكمة، والى ان هذه الاحزاب تتعاقب كثيراً على السلطة.

وهكذا، فان اي حزب يبدّل زعماءه بكثرة، يعرّض نفسه لعدم امكانية عقد اتفاقات مفيدة وصالحة في الوقت المناسب. ان اكبر شائبتين في الديموقراطية، وهما فقدان الثبات وصعوبة التحرك (والبتَ بالامور)، ينتجان عن الحق المعتَرف به للجماهير بالتدخل في ادارة شؤونها.

كما توجد هناك ايضاً عادة في الاحزاب الديموقراطية الحديثة، تنتشر تبعاً لنسبة نمو الحزب واتّساع رقعة انتشاره، تقضي بإرسال اشخاص مزوّدين بتفويض له صفة الامر، الى المؤتمرات المنعقدة، ومكلّفين بمنع المندوبين عن التصويت على مسألة مصيرية بشكل مغاير لرأي اغلبية الموكّلين (بكسر الكاف).

ان هذا الاحتراس، وان نمّى لدى الافراد نزعة نحو الديماغوجية، يمكن ان يكون فاعلا في بعض الحالات، عندما تكون المسائل المطروحة، مسائل بسيطة، عادية وواضحة المعالم. ولكن، أن يُحرمَ المندوب من حرية القرار، لأمر ينتج عنه ان هذا المندوب، وقد تحوّل دوره الى مجرّد صنم، لا يعود يستطيع تحمّل

تأثير مناقشات جديدة خلال مدة انعقاد المؤتمر، ولا تحمّل ظروف جديدة تنبثق عنها نزاعات سياسية.

ينتج عن ذلك أنْ ليست كل مناقشة فقط تتحول الى مناقشة اضافية لا لزوم لها، وانما ايضاً يصبح التصويت، في غالب الاحيان، مغلوطاً، اذ انه لا يعبّر، في هذه الحال، عن رأي المندوبين الحقيقي.

هكذا، ومنذ بعض الوقت، بدأ التفويض الذي يحمل صفة الامر، يصبح نادر التطبيق اكثر فأكثر: لقد تأكد بالفعل انه يضرّ بتماسك الاعضاء، هذا التماسك الذي يشكّل ضرورة ملحّة للحزب، وانه يثير اضطرابات، كما يخلق ريبة وشكوكاً حول اشخاص القيادة.

وكلما ابتعد الزعماء عن الجماهير، كلما ظهروا مؤهلين اكثر فاكثر لملء الفراغات التي تحدث في صفوفها، لا عن طريق الانتخاب الشعبي، وانما عن طريق المشاركة في العمل لمضاعفة النتائج، وذلك بخلق مراكز جديدة كلما سنحت الفرصة لذلك، وبمبادرة شخصية بحتة. وينزع الزعماء دوماً، اذا صح التعبير، الى الانسحاب والابتعاد، الى تشكيل نوع من الاتحاد، (Cartel) والى احاطة انفسهم بحائط يصعب على اي كان تخطّيه سوى اولئك الذين يؤيدونهم ويؤدون لهم الطاعة.

هذا ما يدور في ايامنا هذه في صفوف كل التنظيمات العمالية الصلبة التأسيس.

ففي مدينة مودان Modine، وفي العام ١٩٠٨، ولدى انعقاد المؤتمر السابع للتنظيمات العمالية الايطالية، طُرح في التقرير المقدم لهذا المؤتمر بندٌ يوجب على الزعماء معرفة الرجال الاكفاء، واختيارهم بانفسهم وملء الوظائف الحكومية بشكل عام.

لقد طُبّقت هذه الامور المبتغاة في انكلترا، بطريقة عملية جدا، بمعنى ان الموظفين القدماء يختارون مباشرة المستخدَمين الجدد الذين يحتاج اليهم اي تنظيم.

وهذا ما يحدث تماماً في انكلترا حيث تختار السلطة المركزية خمس ($\frac{1}{5}$)

المستخدمين النقابيين تقريباً. وبما ان المؤتمرات النقابية تتألف، هي ايضاً، من المستخدمين فقط تقريباً، فان الاسلوب الوحيد الذي لا تزال التنظيمات تمتلكه لاظهار آرائها الفردية، يكمن في المشاركة بالدورات الاشتراكية والنقابية التي تقيمها في سبيل هذا الهدف.

وحتى في الحركة العمالية الفرنسية، التي تفاخر بأنها الاكثر ثورية من باقي الحركات، كان امين سر اتحاد العمل يملك حق الاقتراح، عندما يكون المقصود اختيار ممثلين جدداً لدى مجلس ادارة الكونفيديراسيون (الاتحاد). ولقد كان يمارس هذا الحق ويبلّغ النقابات غير الممثَّلة في هذا المجلس، لائحة باسماء الرفاق الذين يعتبرهم قادرين على ملء هذه الوظائف ويطالبها بانتخابهم.

اما في الحزب الاشتراكي الالماني، فّان ما يدعى ادارات اقليمية والادارة المركزية، تدعي مجتمعة انها تمارس حق النقض Veto في ما خص تمثيل المرشحين في المجمعات الانتخابية: انه لامتياز اوليغرشي، بوجه خاص، هذا الذي يجعل من هذه القيادات حكومة فعلية، ويحمل في طياته ضرراً جسيماً باحدى الحقوق الاساسية لكل ديموقراطية: ألا وهو حق حرية التصرف.

وفي هولندا، يتوجّب على قيادة الحزب ان تؤكد، بالفعل، وتصادق على صحة الترشيحات الاشتراكية للمقاعد البرلمانية. وهي (أي قيادة الحزب) بدورها، ثابتة ثبات قيادة الحزب الالماني نفسه. كما انه من النادر ان يستبدل عضوٌ انتهت مدة عمله في وظيفته، ويودّ الاستمرار في ممارسة هذه الوظيفة، بعضو آخر تم انتخابه مؤخرا. وهكذا نرى ان عدداً قليلا من الاشخاص في هولندا يجمعون حول انفسهم كل مهمّات ووظائف الحزب.

وبالتالي، فان ظاهرة اوليغرشية خطيرة تظهر ايضاً في حالة تقديم مرشحين سياسيين: وتدعى هذه الظاهرة، ظاهرة تقديم افراد الاسرة الحاكمة، او ذات السلطة، واعتبارهم مفضّلين على غيرهم من المرشحين. وهذا ما يسمى

بالمحسوبية. ويتوقف اختيار المرشحين، بصورة شبه دائمة، على عصبة قليلة العدد تتألف من الزعماء المحليين ومعاونيهم في الصف الثاني. ويفرض هؤلاء على مجموع الرفاق انتخاب المرشحين الذين يؤيدونهم. وفي كثير من الحالات، يُعتبر المجمع الانتخابي، هكذا وبكل بساطة، وكأنه ملك من املاك العائلة الخاصة.

وليس مستعداً ان نرى في ايطاليا، حيث المبادىء الديموقراطية هي اكثر احتراماً، مجمعاً انتخابياً يقدم ترشيح الابن او أصغر الابناء سنا، ودون اية معارضة، بدلا من الاب او الاخ الاكبر، وذلك في حال كونهما من الاموات، او في حال انه يحظّر عليهما التقدم للترشيح لسبب او لآخر... وباختصار، فان المركز لا يفلت، على كل حال، من بين يدي العائلة.

اما الذين يحبون المتناقضات، فانه من الممكن ان تسوّل لهم انفسهم ان يحيّوا في هذا الاسلوب، الاشارة الاولى التي تدل على عبور الديموقراطية من النظام البونابرتي الاستفتائي الى نظام الملكية الوراثي.

الفصل الثاني

قدرة الزعماء والحزب المالية.

ان تخلي الزعماء عن مسؤولياتهم وخيانتهم لها، تبقى من الامور النادرة الحصول في الحزب الاشتراكي الالماني. إلا انها، وبالعكس، كثيرة الحدوث في الحزب الاشتراكي الفرنسي، خاصة في ما يتعلق بالقسم البرلماني منه. لقد حملت انتخابات ٢٠ آب ١٨٩٣ ستة نواب اشتراكيين الى الندوة البرلمانية في قصر بوربون Palais-Bourbon وهم السادة: Paulain Méry-A. Humbert-A. Abel Hovelacque-A. Milterand-Pierre Richard et Ernest Roche.

وحده فقط، هوڤلاك Hovelacque، اللغوي وعالم في دراسة تاريخ وتطور العلوم البشرية الشهير، بقي اميناً ومخلصاً حتى الموت للاشتراكية، بينما يظهر النواب الخمسة الباقون، في ايامنا هذه وبعد عشرين عاماً، في صفوف المعارضين للحزب الاشتراكي وبشكل علني ظاهر.

ان الحزب الاشتراكي الالماني يعيش مع الحزب الاشتراكي البلجيكي والاشتراكي الايطالي همّاً واحداً، وهو ان يتمتع كل منهم بزعيم ثابت، وفيّ ومخلص. ففي المانيا مثلاً، حصلت مجموعة الزعماء الاشتراكيين، وفي كل الاوقات، على مساعدة قوية من بقية احزاب اليسار، ولم ترَ من جانبها مطلقاً اية شخصية، مهما كان وزنها، تعمل على خيانة الحزب لتنتقل الى المعسكر

البورجوازي.

وبالطبع، فانه لا يمكن اعتبار مجرد انتقال الحزب الاشتراكي الى شكل من اشكال الاشتراكية المناضلة، وكأنه خيانة بالمعنى الحقيقي للكلمة. تلك كانت حالة بعض الاشتراكيين امثال جوهان موست Johaun Most، مجلّد الكتب السابق الشهير في اوغسبورغ، والكيميائي ولهلم هاسلمان W. Hasselman اللذين قاطعاً الحزب علنا بعد عام ١٨٩٠، ليلتحقا في البداية بالاشتراكية المعارضة للوجود البرلماني، ومن ثم بالفوضوية.

ولكن، ومهما كان عدد حديثي العهد المؤيدين للفوضوية، فاننا مرغمون على القول بأنه لم تظهر شخصية واحدة شغلت مركزا مهمّاً في الادارة العليا للقوى الاشتراكية، من بين الخوارج عن الحزب الاشتراكي الالماني، الذين بقيت اسماؤهم عبر التاريخ.

وعلى عكس ما يحصل في فرنسا وفي انكلترا حيث تثبط خيانات بعض الزعماء امثال بريان Briand وجون برنز J. Burns الهمم في صفوف المناضلين، فان البروليتاريا الالمانية لم تشعر حتى الان بالحسرة التي يمكن ان يخلقها لها ممثلوها، فيما اذا جلسوا على مقاعد الحكم جنباً الى جنب مع الدّ اعدائهم. فهنا، وهنا فقط، يكمن السبب الرئيسي، اذا ما قلنا السبب الاوحد، للثقة غير المحدودة والعمياء، في غالب الاحيان، التي يمحضها اعضاء الحزب الاشتراكي الالماني لزعمائهم «الاوفياء» و«المخلصين»، والتي يمكن لكل مراقب متجرد ان يلمسها ويتأكد منها بنفسه.

وما يقال عن الحزب الاشتراكي الالماني في هذا المجال، يمكن ان يقال ايضاً بالنسبة للاحزاب الاشتراكية لعدد آخر من البلدان، كبلجيكا مثلاً وايطاليا... حيث لم تصب عدوى الفيروس الحكومي الزعماء الاشتراكيين بعد.

ولكن السلطة التي تمنحها هذه الواقعة لقياديي الحزب في المانيا، بشكل خاص، تشتد وتقوى بفضل روح التنظيم، وبفضل الحاجة الماسة للقيادة التي

تتميز بها البروليتاريا الالمانية. لذلك نرى، بشكل عام، ان الحزب يفتقر الى عناصر بشرية مثقّفة. ويفتقر بالتالي الى افراد يتمتعون باستقلال اقتصادي. وهكذا تحول هذه الظروف دون تعرض الزعماء للتأثيرات التي تخلقها الانشقاقات والنزاعات التكتيكية، وتبعدهم ايضاً عن الصراعات الحادة والعنيفة مع جماهير الحزب، كتلك التي حَدَثَت في ايطاليا وفي هولندا حيث ثبات الزعماء في مراكزهم لايقل عن ثبات هؤلاء في المانيا.

اما في ما خص الزعماء الاشتراكيين الالمان، فانه يمكن القول بانهم دائماً على اتصال بالجماهير وليس هناك من قطيعة بينهم وبينها.

غير ان وحدة الأفكار بين الزعماء والافراد لم تظهر بعد إلا في استثناءات نادرة تقريباً كما ان ادارة الحزب وجبهته البرلمانية لايزالان يجسّدان، الى حد ما وبطريقة وافية، الحد الادنى من الرأي العام لدى جماهير الرفاق. ان الثقة التي يمنحها العمال الالمان المنظّمون للذين يمثلونهم في اللعبة السياسية المعقدة، مبنية اساساً على الطمأنينة التي يوفرها الزعماء، سواء كانت هذه الطمأنينة على الصعيد المعنوي ام على الصعيد السياسي.

لقد جرت محاولات عدة، وبطرق عديدة مختلفة، لتفسير هذه الطمأنينة وشرحها. ومن بينها الادّعاء بأن فضيلة الزعماء العماليين الالمان انما تتجسد في انهم لم يَدّعوا انفسهم يتعرضون مطلقاً لايه تجارب جدية او مهمة. لذا لم تكن فضيلتهم لتبقى سليمة ناصعة، إلا لانها تشبه ميزة فتاة شابة لم تتعرض ابداً للمداهنة والتملق. ان محاولة التفسير هذه، ترتكز على ثمة اساس من الحقيقة، في الحدود التي تُقصد فيها هذه الفضيلة السياسية الخاصة والتى تشتمل على الدفاع المخلص عن الخط الذي يرسمه الحزب لنفسه.

ان امكانية حصول ما يسمى تحريفاً فكرياً مبدئياً، اي تغييراً كاملاً، الى حد ما، في المذاهب والمبادىء من قبل الزعماء الاشتراكيين، لهو امر مستبعد حصوله في دولة لا وجود فيها لحكم برلماني، ولا وجود بالتالي لطريقة مباشرة تقود ممثلي الشعب الى المقاعد الوزارية (حيث يقوم الحاكم، السيد المطلق،

باختيار الوزراء من بين كبار موظفي الادارة، ودون الاخذ بالاعتبار الاغلبية البرلمانية). كذلك يستبعد ايضا امر توافق ممثلي الاشتراكية الثورية مع المبدأ الاصلاحي الاجتماعي البورجوازي.

الا ان لابريوولا Labriola الذي لاحق الحركة الالمانية بكثير من الاهتمام وبعطف كبير، يملك، من جهة اخرى، كل الحق، عندما يتنبأ، ساخراً متهكماً، بانه في اليوم الذي ترغب فيه الحكومة الألمانية ان تقدم لنفسها افضل وزارة ليبرالية (كون الاشتراكيين فعلا يَسْهل ارضاؤهم) فان «عدوى الرياح الاصلاحية» ستهب في المانيا على مساحات شاسعة. ويضيف قائلاً بأن بذور هذه العدوى موجودة منذ الان بوفرة كبيرة.

ولكن، ومع التسليم بان البنية الاتحادية للامبراطورية الالمانية تواجه حدودا محلية، وُضعت امام الطموحات المحتملة للزعماء العماليين وهي التي تنعكس ايضاً على الحق العام وعلى الذهنية الجماعية، فمع ذلك وجب الاعتراف بان انعدام النوايا السيئة لايكفي وحده لشرح الحدث او الواقع الذي يُشغلنا. ويبدو ان هذا الشرح غير وافٍ، بقدر ماتنقص او تنعدم تلك النوايا، بالمعنى المادي للكلمة، في المانيا عن غيرها من البلدان.

ان اياً من الانظمة الحكومية، ومهما كان متسلطاً، لم يهمل في اي حين، فرصة التخفيف او التقليل من الميزة الخاصة بالزعماء المشبوهين، لحركة لاتستقطب حولها الرضى المطلوب، وذلك عن طريق جعلهم يوزّعون قسماً من المصاريف السرية التي أقرّها ممثلو الشعب بانفسهم بواسطة اقتراعهم. وعلى الرغم من ذلك، فانه يمكن الجزم بان زعماء الحركة العمالية الالمانية قد عرفوا دائماً كيف يقاومون، وبنجاح، ويقفون بوجه الانشغاف والانجرار وراء المال، وذلك دون ان يكون لهم ربما، تلك الاخلاقية الانجيلية التي نجد لها امثلة عديدة في الحركة العمالية الايطالية، ابّان مرحلة نشوئها الاولى.

ويحدث احيانا ان يقبل رجال حزبيون، رجال ينمّون عن ثقة، او حتى مجرد اعضاء عاديين لايمارسون اية وظيفة حزبية، مالاً تحاول الشرطة بواسطته

ان ترشوهم او ان تجرّبهم. ولكنهم يفعلون هذا بروح ماكرة ونية سيئة، ويحوّلون المبلغ دائماً الى الصحف الاشتراكية التي تعمّم فيها بعد اعلاناً تدعو بموجبه مالك هذا المال الى ان يتقدّم بنفسه ليسحبه، ضمن مهلة محددة. اما اذا انقضت هذه المدة ولم يبادر صاحب هذا المال لسحبه، فانه يُحوَّل عندئذ الى مالية الحزب.

ان الوفاء الثابت للزعماء الاشتراكيين الالمان، ومن اجل الغاية التي يمثّلون، يرتكز على اسباب رئيسية قوية، يتميز بعضها بطابع مثالي. ان حب الالماني المميز للدعوة او للميل الذي يختار، والاخلاص والتفاني في سبيل الواجب، وسنوات المحاكمة والاضطهاد التي عاشها الالمان سوية، وانعزالهم عن العالم البورجوازي كما لا تزال تعيش حتى ايامنا هذه الطبقة العمالية وممثلوها، كما ان الاعتقاد الثابت غير المتزعزع، الذي لايتمكن سوى حزب يتمتع بهيكلية متماسكة قوية من ترجمة المثاليات الاشتراكية العالية الى افعال، واخيراً الكراهية والاشمئزاز الذي ينتج عن كل صراع او نضال اشتراكي يقوده اناس متطوعون وخارج نطاق طموحات الحزب، بالمعنى الصحيح للكلمة: تلك هي بعض الاسباب العديدة التي ساهمت في خلق حب التنظيم، كما هو حاصل اليوم، لدى اعضاء الحزب الاشتراكي الألماني، هذا الحب القادر على مقاومة اشد العواطف هولاً وقوة.

ان هذا التعلق الشديد بالحزب، والذي يظهر غالباً بتصرفات جميلة ومثيرة، يمثّل بالتأكيد احدى الركائز الاكثر قوة وصلابة التي يرتفع فوقها بنيان الاشتراكية الالمانية. كما انه يساعدنا على فهم السلوك الذي يمارسه الزعماء الاشتراكيون خلال وبعد الازمات العديدة التي كان يمكن ان يكون لها حل منطقي آخر، الا ذلك الحل المتمثل بالتخلي عن التنظيم الذي تقوم به شخصية او عدة شخصيات قيادية، بصورة تثير حولها ضجة وتخلق معها مشاكل.

ان الحب الذي تكنّه الاغلبية العظمى من الرفاق للحزب، وترى نفسها معه تتحقّق، ساهم كثيرا، وبشكل كبير، في ألاّ يتردّد لحظة واحدة رجال بمستوى

ادوارد برنستاين Edouard Bernstein وكورت ايسنر Kurt Eisner وغيرهم في البقاء والعمل داخل الحزب، في الوقت الذي دفعتهم فيه صراعات شرسه للوصول الى عتبة الحزب تقريباً. ولكن، من الحق ان نضيف انهم عرفوا ان يحافظوا، وخلال هذه الصراعات القاسية، على هذه الاهلية، ويُبقوا عليها ناصعة، وهي التي بدونها لا يستطيع رجل شريف ان يستمر في العمل بين رفاق النضال.

ان اسباباً اخرى مادية لاتقلّ اهمية، جاءت لتضاف وتقوّي من هذه الاسباب المثالية التي رأينا. ان العادة التي جرت بمكافاة الخدمات المقدّمة للحزب، او بالتعويض عنها للمستخدمين الذين قاموا بها، تخلق رابطاً متيناً يتجنب عدد كبير من الرفاق خرقه، وذلك لالف سبب وسبب. ان مبدأ المكافأة المالية عن الخدمات المقدمة للحزب، وهو المبدأ المعمول به في الديموقراطية الاشتراكية الالمانية، يحصّن القائمين بها ويعطيهم قوة لمجابهة اية تجارب او نوايا سيئة اكثر فظاعة واكثر خشونة.

وبينما يتم نشر الدعوة الاشتراكية والعمل لها، خطياً كان ذلك ام شفهياً، في فرنسا وفي انكلترا وفي هولندا عن طريق المساعدات الاختيارية التطوعية من قبل اعضاء الحزب، فان الحزب الاشتراكي الالماني لن يقبل ابداً مبدأ العمل المجاني في سبيل انتشار آرائه وافكاره الحزبية. فالعمل او التحرك الاشتراكي في البلدان الاخرى، عدا المانيا، انما يكون مدفوعاً بالغيرة الفردية، بروح التضحية الفردية، بالمبادرة والحماسة الفرديّين. اما في المانيا، فانه يرتكز على الوفاء، على السلوك وعلى الشعور بالواجب، وهذا ما يتم تشجيعه عن طريق التعويض المالي.

اننا نرى مثلاً، وفي تاريخ الاحزاب الاشتراكية غير الالمانية، نشرات حزبية دورية مهمة للغاية، تصدرها هذه الاحزاب مثل الطليعة الإشتراكية، Avanguardia Socialiste في ميلان Milan، والـ Nieuwe Tijd في امستردام، والتي تأسست بمبادرة فردية ودعمتها المثالية السياسية لبعض الشخصيات. وقد

لاحقت هذه الشخصيات وتابعت، عن كثب، اعمال هذه النشرات، على الرغم من المصاريف الباهظة التي تجاوزت، في اغلب الاحيان، المردود الذي نتج عنه، علماً ان تحريرها وادارتها لم تكن تكلف الحزب ، لانها كانت مجانية او شبه مجانية...

وعلى العكس من ذلك، فقد تأسست في المانيا مجلات او نشرات حزبية مشابهة، مثل Verwälts في برلين تمّ دعمها من قبل مجموع الحزب، مع فريق متكامل من المحررين والمساعدين الذين كانوا يتقاضون تعويضات محددة لقاء اتعابهم وتفرغهم.

ولا نخطأن فنعتقدنّ احياناً بان التعويض المدفوع للعاملين على نشر دعوة الحزب، وللموظفين الاشتراكيين، هو تعويض مرتفع الى حد انه يسمح لهم بان ينعموا بحياة مترفهة لقاء عمل بسيط يقومون به. وهذه هي التهمة التي يفرح اهل الصحافة الرزينة والاشخاص الذين يترددون الى صالونات المجتمع المخملية، بان يلقوها جزافا ضد اولئك الحزبيين العاملين، مبرهنين هكذا عن جهل للواقع يدعو فعلا للسفاهة.

ان الحياة التي يعيشها محرر اشتراكي، لهي حياة كثيرة الكلفة وغير منتظمة في الوقت نفسه. فنهاره أبعد مايكون عن الراحة والرفاهية، بالاضافة الى ان المكافأة المالية التي يمنحه اياها الحزب لقاء عمل متقن، يرتكز على الكفر بالذات والتضحية بشكل يستنفد معه جهازه العصبي، لهي مكافأة متواضعة جداً، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار، جسامة وصعوبة المهمة الملقاة على كتفيه.

وهذا مايقدمه لنا كل الذين يدركون، ومن بعيد، شروط العمل والتعويض عليه في الصحافة الاشتراكية، ومن ثم نوعية الحياة التي يعيشها مستخدمو الحزب. ان رجالا يملكون ثقافة كارل كوتسكي K. Kautaky وماكس كوارك M. Quarek ومئات اخرين امثالهم، كان يمكن ان يكون لهم قدرات مادية اعظم بكثير مما حازوا عليه او مما وفره لهم عملهم كخادمين

متواضعين في الحزب الاشتراكي، لو انهم لم يسخّروا قواهم الفكرية وقدراتهم تلك في خدمة القضية العمالية.

ان هذا الاسلوب الذي يعتمد تعويض كل عمل مقدم للحزب، أكان هذا العمل كتابة ملاحظة بسيطة في الصحيفة الحزبية او حتى القاء خطاب طويل امام الجماهير في العلن، يسمح للحزب بعدم الاعتماد على البطولة وعلى اخلاص الرفاق، ويمنحه، الى جانب الاتحاد واللحمة القوية المتماسكة، سلطة على الجهاز الوظيفي الاداري، هذا الجهاز الذي، وان تقلصت مبادرته، يستمر في تشكيل احدى الشروط الاساسية التي لايستعاض عنها في تنظيم الحزب.

ان مبدأ تعويض الخدمات المسداة والمنفذة لصالح الحزب، هو عامل يسهم، الى حد بعيد، في تقوية بيروقراطية الحزب ويدعم مركزيته بقوة وعزم. فالتبعية المالية ازاء الحزب، اي ازاء الزعماء الذين يمثلون فيه الاقلية، يحكم الطوق حول التنظيم (او الحزب)، ويقيّده، كما لو انه يستعمل في ذلك دائرة حديدية. وبالفعل، فان المحافظين الاكثر تمسكاً في الحزب هم الاكثر تبعية له.

وعندما تبلغ التبعية درجة معينة، فانها تمارس تأثيراً جازماً على النفسية ايضاً. وقد لوحظ ان النواب الذين تعينهم التنظيمات نفسها في البلدان التي لاتقرّ مبدأ التعويض البرلماني، يظهرون شعوراً حيوياً بتبعيتهم ازاء ناخبيهم. وبالعكس، فان البلدان التي تعترف بالتعويض البرلماني المرتفع الى حد ما، يشعر فيها النواب بانهم برلمانيون قبل اي شيء آخر، في الوقت الذي يعود الفضل في انتخابهم الى الحزب الاشتراكي وحسب.

ومن المعروف، ان النجاحات العديدة التي حصلت عليها النقابات انما يعود الفضل في احرازها لمبدأ تبادل المنافع، اي المنافع الاقتصادية التي توفرها النقابات وتقدمها لاتباعها. ولقد اوحت هذه النجاحات، والحالة هذه، الى الديموقراطية الاشتراكية الالمانية، ان تفكر، بدورها، بتوفير المنافع والخصائص التي كانت تستفيد منها حتى الان بيروقراطية الحزب فقط، ويجعلها تطال مجموع الاعضاء والعناصر.

ولقد الح Otto Gerisch امين صندوق الحزب، وعضو اللجنة الادارية فيه، الى هذا الاحتمال، في الخطاب الذي ألقاه حول مسألة التنظيم في مؤتمر Dresde في العام ١٩٠٤. وبعد ان عدّد الوقائع التي تبرهن وتثبت افضلية تنظيم النقابات على افضلية تنظيم الحزب، وتفوّق الاولى على الثانية، أعلن انه يجب، حسب رأيه، التفتيش عن السبب الرئيسي لهذه الافضلية في مبدأ «تجميع المنافع» التي تؤمنها التنظيمات الاقتصادية لاعضائها.

وأضاف قائلاً ان العمال انما اصبحوا اكثر وفاء واخلاصاً لنقاباتهم، فذلك ابتداء من اليوم الذي بدأت معه مؤسسات تبادل المنافع تنمو وتزدهر. وهكذا نمت تلك النقابات واتسع حقلها بسرعة كبيرة.

وفي السياق نفسه اردف Otto Gerisch قائلاً: «فهناك مثلاً، امر مميز للغاية يسترعي الانتباه، وهو ان الرفاق في مؤسسة ما، وبعد ان يقدم لهم المركز المتقدم الذي يشغلونه في الحركة الاشتراكية الالمانية، يمنحون اعضاء الحزب اعانات خاصة لمصاريف المآتم. وهم بالتالي يعرفون تماماً لماذا يدخلون مثل هذا التصرف في حياة الحزب. ولقد ادركوا ايضاً، اننا كنا في موقف متدنٍّ بالنسبة للتنظيمات المحترفة، وبالتحديد، لأننا لم نكن نؤمّن لاعضائنا اية مساعدة مباشرة. الا ان هذا العمل او هذه المساعدة لا يمكن ان تستمر طويلاً والى الابد». ومن البديهي القول، ان تطوراً من هذا الطراز لن يتأخر في استمالة مئات الالوف من الاعضاء الجدد للانتساب للديموقراطية الاشتراكية، وهذا ما سوف يضاعف، بشكل ملموس، قوتها الخارجية. كما ان انطلاقة سريعة ستصيب جهازها الاداري سواء بسواء. اما اذا حاولنا معرفة ما اذا كان الهدف من هذا التطور، هو زيادة قوة الحزب الداخلية في حضور الدولة، وتقوية وثبته وتوطيد وحدته الداخلية واتجاهه التكتيكي، فما هذا سوى مسألة اخرى لا يمكننا ان نعالجها ههنا. ويكفينا ان نحدد التأثيرات التي تنتج عن اعتماد مبدأ تعويض العمل وتعويض الخدمات المقدمة للحزب، وذلك من وجهة نظر الحفاظ على التنظيم وتقوية اواصره.

ان الموظف، حتى وان كان منتخباً، في الانظمة الارستقراطية التي تتّسم دوماً بطابع الأنظمة المحكومة من الاغنياء، لا يستفيد، في اغلب الاحيان، من تعويض مقابل العمل الذي يقوم به. وتبقى مهماته شرفية، في الوقت الذي تُمتصّ فيه وتُستنفد كامل طاقاته وقدراته العملية. وما ان ينتمي الى الطبقة الحاكمة حتى يُظَنّ انه بات غنياً واصبح من الواجب عليه ان يصرف، ومن جيبه الخاص، في سبيل الصالح العام، وان يشغل مركزاً مرموقاً في الدولة وعلى حسابه ايضاً.

وغالباً ما نجد حالة مشابهة في الديموقراطيات الحديثة حتى. فان اللورد - عمدة لندن، وزملاءه في مدن انكليزية اخرى كبيرة، وعلى غرار المأمورين الايطاليين، لا يستفيدون من اية تعويضات عن اعمالهم. وبما ان مصاريف التمثيل الواردة في الموازنات هي عادة غير كافية، فمن الواجب ان يمتلك الفرد ثروة لا يستهان بها من اجل القيام بهذه المهمات، وهذا ما لن يحصل الا مع حديثي النعمة او مع الارستوقراطيين لاغنياء اصلاً بالولادة.

وفي ايطاليا تعارض الحكومة التعويض عن اعضاء البرلمان، مبررة معارضتها هذه بانه ليس منّ المناسب ان يتقاضى من تنتخبهم الامة اجراً بخساً مقابل نشاطهم. ينتج عن ذلك، ونظراً لحالة الفقر التي يعيشها الحزب الاشتراكي الايطالي، ان يجد العمال انفسهم مستبعدين بالدرجة الاولى عن الوصول الى البرلمان، فمن أصل ستة وثلاثين نائباً اشتراكياً في البرلمان الايطالي (١٩٠٩)، كان هناك بالفعل نائبان فقط من العمال (زعيما تنظيمات نقابية). ولنضف انه في فرنسا، حيث يتقاضى النواب تعويضاً مرتفعاً الى حد ما، واستناداً ألى السيد فورينار M. Fourniére، يمكن ان نلاحظ ان نواباً اغنياء يقومون بتمثيل الزملاء الاكثر فقراً.

ان المهمات الاجتماعية في التنظيمات العمالية التي تبقى مواردها المالية غير كافية، هي غالباً موكلة الى من يقوم بها بصفة شرفية بحتة. ولن يكون من النادر، وعند ذلك، ان نرى ولادة شكل خاص من القدرة المالية داخل

الحزب، قدرة يستمدها الرفاق الاكثر غنى من الخدمات المدفوعة الاجر التي يقدمونها للحزب. اننا نجد في فرنسا حالة نموذجية من هذا النوع، وهي ان جريدة l'Humanité كانت مدعومة من شركة من الرأسماليين اليهود خلال فترة معينة من الزمن.

وحتى في حالة اختيار المندوبين لحضور مؤتمرات الحزب، فان الافضلية تكون في الغالب، للمرشحين الذين يعلنون بأنفسهم انهم مستعدون لان يتدبروا شخصياً مصاريف السفر والإنتقال، وهم معروفون من سائر رفاقهم انهم قادرون على ان يقوموا بتحمّل هذه الاعباء المالية. وهكذا نرى ان المؤتمرات التي تشكّل «المحكمة العليا» للحزب، تتألف، غالباً، من افراد، في معظمهم، اغنياء. وينطبق هذا ايضاً على المجموعات البرلمانية الاشتراكية في بعض البلدان الاخرى.

وفي المانيا يصبح عمل كهذا مستعصياً، في كل مرة، وذلك، من جهة، بسبب تركيبة الحزب الاشتراكي الذي يضم بين اعضائه عدداً قليلاً من الاشخاص الاغنياء، ومن جهة ثانية، بسبب الثروة الضخمة التي بحوزته في صندوق الحزب.

ان التفوق المالي للرفيق الغني على الرفيق الفقير، مستبدلة هنا بتفوق القسم الغني على القسم الفقير. ومن الطبيعي، في هذه الحال، ان تستصعب التنظيمات الفقيرة مهمة ارسال مندوبها لحضور مؤتمر الحزب، خاصة عندما يعقد هذا المؤتمر في منطقة بعيدة جداً عن مركز تواجدها. وغالباً ماينتج عن ذلك إحجام هذه التنظيمات عن حضور المؤتمر بممثل عنها، عندما لا تستطيع ان توكل تفويضاً الى أحد الرفاق الأغنياء الذي تسمح له بحبوحته بتوفير الوقت والاساليب والرغبة لمواجهة مصاريف السفر الباهظة.

الا ان من الواجب القول، ان الرأي العام قد وقف، وبقوة، بوجه هذا التصرف الذي يقضي بايفاد مندوب لحضور المؤتمرات دون تأمين مصاريف

السفر والانتقال له. كما وصف (الرأي العام) هذا النوع من المندوبين، بانهم «مندوبو مجاملة». فاغلبية الرفاق تعتبر ان مسألة منح هذه التفويضات والموافقة عليها، هي خيانة للحزب، وهي بالتالي، محاولة لنشر الفساد والرشوة. ولقد اعتبر هذا الامر بالذات كجريمة حقيقية، في المؤتمر الذي انعقد في Brême في العام ١٩٠٤. فهذه الاتهامات ليست، في بعض الاحيان، صحيحة، لان الانتقال لحضور مؤتمر وعلى حساب المندوب، يتطلب تفانياً كبيراً وروحاً عالية من التضحية، اكثر مما تتطلبه مسألة تمضية اسبوع عطلة على حساب رفاق القسم المحلي.

يبقى ان نقول في ما يخص مسألة التمثيل في مؤتمرات الحزب، ان الاقسام الصغيرة تجد نفسها في حالة ادنى مرتبة بالنسبة للاقسام الكبيرة.

هكذا، وفي سبيل تحقيق المبدأ الديموقراطي الخاص بالمساواة بين جميع الرفاق، اعرب قسم ماربورغ Marbourg (في العام ١٩٠٣ والعام ١٩٠٤) عن نيّة في أن تُغَطّى نفقات البعثات من قبل الصندوق المركزي للحزب.

الا ان هذه البادرة لم تثمر. فوجب عندئذ السعي وراء دواء شاف لهذا المرض. ولكن الدواء الذي اكتشف، وعلى الرغم من كونه لايفي بالغرض، اشتمل على توحيد عدة تنظيمات محلية في اتحادات اقليمية. من اجل ذلك، تضمنت قوانين Hessen Nassan الخاصة بالاتحاد الاقليمي، الترتيب التالي: «ان تنظيمات الاقسام المحلية المنضوية تحت لواء الاتحاد الاقليمي، والتي يحول فقرها دون امكانية تغطية مصاريف بعثتها الى المؤتمر، تشترك في كل سنة في سحب بالقرعة، هذا السحب الذي يعيّن الاقسام التي يحق لها ان ترسل الى المؤتمر مندوباً يتكفل الاتحاد بتحمل كافة المصاريف والاعباء المالية التي يرتبها حضوره اليه». والجدير بالملاحظة، ان خمسة اقسام من أصل العشرة التي يتألف منها الاتحاد، تعيش هذه الحالة.

ان الحزب الذي ينعم بصندوق مالي متين، يستطيع، ليس فقط رفض الدعم المادي الذي يقدمه له عناصره الاكثر بحبوحة، والاستغناء ايضاً عن نفوذهم

وقوتهم في الشؤون الداخلية، وانما يستطيع ايضا ان يقدم لنفسه جهازا من الموظفين الاوفياء والمخلصين الذين انما يستمدون وسائل وجودهم الوحيدة فمن الحزب ليس الا.

لقد كان الحزب الاشتراكي الالماني يعتمد لنفسه التعويض المالي لنوآبه في البرلمان، وذلك قبل ان تقبل الدولة وترضى بتطبيق مبدأ التعويضات البرلمانية لنوابها (١٩٠٦). وقد سمح هذا الاجراء لزعماء الحزب الذين ينعمون بثروة كبيرة، بشكل عام، ان يشاركوا بالاعمال البرلمانية، ومَنَعهم، في الوقت نفسه، من التحرّر من الحزب او من ان ينسحبوا من صفوف اغلبية المجموعة الاشتراكية البرلمانية وان يتكتّلوا تحت اسم «الاشتراكيين المستقلين» كما حصل في فرنسا.

لقد اضطر آنذاك الحزب الاشتراكي الفرنسي نفسه، ان يواجه الخطر الذي يفرضه وجود زعماء لا يرتبطون بالحزب بروابط التبعية الاقتصادية.

ومن المعروف فعلاً، ان النواب الفرنسيين يتقاضون تعويضاً مرتفعاً الى حد ما (١٥..٠/ فرنك) لقاء تمثيلهم الامة في البرلمان. كما فكر الحزب الاشتراكي الفرنسي بالتقليل من التفوق المالي لممثليه في قصر بوربون Palais - Bourbon والاستفادة، في الوقت نفسه، من فرصة سانحة لمضاعفة ثروته الخاصة. فقرر، عندئذ، انه يتوجب على كل نائب يرغب بالحصول على الدعم المعنوي للحزب، ان يسدّد لصندوق هذا الحزب المركزي مبلغ ثلاثة آلاف فرنك كل سنة، يتم اقتطاعه من اصل الراتب. وحدث أن كثيراً من النواب قدموا استقالتهم من الحزب بكل بساطة، للتخلص من هذا الواجب المفروض. وفي العام ١٩٠٥، أثار هؤلاء بعض الاسباب التي دفعتهم للاستقالة وتأليف مجموعة اشتراكية برلمانية جديدة، اي مجموعة مستقلة على حد تعبيرهم. ومن هذه الاسباب: الرغبة في التخلص من الضريبة المثقلة والمحافظة على المبلغ المقدّم لهم من الدولة، دون اي تعديل، هذا السبب هو الذي لعب، دون شك، الدور الاساسي في اتّخاذهم قرار الاستقالة.

اما في ماخص النواب الذين رضوا مبدئياً بهذه الضريبة للحفاظ على مناصبهم، فان معظمهم قد برهن باستمرار عن فتور وقلة اندفاع في تسديدها. وهكذا ايضاً جرّت مؤتمرات الحزب الاشتراكي الفرنسي وراءها، ولسنوات طويلة، الحمل الثقيل المتعلق بالمناقشة التي لا نهاية لها، حول الاساليب والوسائل التي يجب اعتمادها لاجبار البرلمانيين على تسديد اشتراكاتهم لصندوق الحزب المركزي.

ولكن (وهنا تكمن سخرية التاريخ) امر تجريد النواب من قسم من راتبهم لصالح الحزب، سرعان ما أدرك، وهو الامر الذي لم يكن ليشكل الاسلوب الاصلح في اعاقة انشاء اوليغراشية تعتمد على حكم الاغنياء. وبالفعل، يتضح من التقرير الذي اعدته ادارة الحزب الاشتراكي الفرنسي امام مؤتمر Nîmes في العام ١٩١٠، انه ومن اصل /١٢٨٠٠٠/ فرنك، كمدخول بتصرّف الحزب، هناك /٦٧٢٥٠/ فرنك (اي ما يزيد عن النصف) تم توفيرها بواسطة التسديدات التي دفعها البرلمانيون الاشتراكيون. ان حالة مشابهة إن تمت، فانها تتم من اجل تشجيع ودعم استمرارية النواب الذين يصبحون، بهذه الطريقة، الدعامة المالية الاساسية في ادارة الحزب، ويصبحون، بالتالي، شخصيات مهمة يتوجب على الجماهير المنتسبة ان تعاملهم باعتبار ووقار.

ومما لاشك فيه، ان العمال لا يستطيعون ان يكونوا رؤساء صالحين، عندما يصبحون مستخدمين، لانهم يتشدّدون ويبالغون في الطلب الى مرؤوسيهم، في الوقت الذي لا يشعر فيه هؤلاء تجاهم بالثقة الكاملة. هذا ويَعتبر كلُ عضو من المنظمة نفسَه رأسمالياً بالنسبة لأي اداري يتقاضى بدل اتعابه، ويتصرّف بالتالي تبعاً لهذا الاعتقاد. وغالباً ما يفتقد العمال، من جهة اخرى، المقياس الذي يقيسون ويقدرون بواسطته العمل الفكري.

وفي روما، يعتمد عدد كبير من التعاونيات الانتاجية، تطبيق مبدأ واحد، وهو ان تدفع كل منها لمديري اعمالها، التجاريين منهم والفنيين، راتباً متساوياً مع الراتب المدفوع للعمال.

وهذا ما كان حاصلاً في المانيا لفترة طويلة من الزمن.

وفي الاجتماع العام لعمال المناجم المسيحيين، الذي انعقد في Gelsenkichen في العام ١٨٩٨، تمّ الإعراب عن ان Brust، زعيم عمال المناجم، سيستمر في مهنته الصلبة في المناجم وإلاّ تعرض لفقدان الاحترام الذي يكنّه له رفاقه. وفي مؤتمر الديموقراطية الاشتراكية المنعقد في برلين في العام ١٨٩٢، تمت مناقشة اقتراح، وطيلة ساعات، يقضي بان لا يتعدى الراتب السنوي لكل مستخدم في الحزب الالفين وخمسماية مارك كحد اقصى. وفي مؤتمر فرانكفورت Frankfort المنعقد في العام ١٨٩٤، تم سحب الاقتراح القاضي برفع الراتب الشهري لأمينَي سر الحزب لغاية ٣٠٠ مارك، وذلك بسبب بقاء نتيجة التصويت امراً متقلباً، غير مضمون التحقيق، على الرغم من العدد الكبير للناخبين.

لقد سادت في الحزب الاشتراكي الالماني، ولمدة طويلة، العادة السيئة التي تعتبر الرواتب المخصصة للمستخدمين، وكذلك التعويضات المدفوعة للقائمين بنشر دعوة الحزب، وكأنها نوعاً من البخشيش، او اذا اردنا، نوعاً من العطيّة او المنحة. اما في ما خص العمل في الصحف والنشرات الحزبية، فقد كان المحرر يتقاضى غالباً تعويضاً أقل بكثير من تعويض المدير وحتى من تعويض المحاسب.

لقد تغيرت الامور مذ ذاك. ولكن هناك تياراً عمالياً متواجداً في كل حين، يتجه الى تثبيت راتب الموظف في الحزب، بشكل لا يتجاوز الراتب المدفوع لعمال المعامل.

منذ بضعة سنوات، صوّتت نقابة عمالية لصالح رأي يفرض ان يتقاضى المستخدم تعويضاً على الساعة، وبناء على التعرفة المعمول بها في فرع المصنع الذي ينتمي اليه.

كما اعتمد العديد من الرفاق، وفي سبيل تثبيت رواتب المستخدمين، هذا المبدأ، وهو ان تكون قيمة التعويض عن العمل، اقل من القيمة التي يتقاضاها زملاؤهم العاملون لدى اصحاب عمل بورجوازيين.

من الواجب القول في كل مرة، وبشكل عام، ان الطبقة العمالية الالمانية اعتادت اليوم ان تدفع لمستخدميها رواتب مرتفعة. ويجد هذا الامر تفسيراً له في الغنى المتصاعد للنقابات وللحزب الاشتراكي. إلا ان هناك سبباً اضافياً ايضاً، وهو ان المستخدمين انفسهم قد نجحوا في إبعاد مسألة الرواتب عن جدول أعمال المؤتمرات ومناقشتها بشكل علني، وذلك بان جعلوها مادة للمناقشة السرية في لجان صحفية.

وبالعكس، فان اتجاه العمال في فرنسا وميلهم للحفاظ على النصيب الكافي الذي يتقاضونه، عاد واضطرب من جديد، منذ التصويت على التعويض الخاص باعضاء البرلمان، والبالغة قيمته /١٥٠٠٠/ فرنك.

ان الموقف السلبي الذي اتّخذ في مواجهة «الخمسة عشر الفاً»، كان بشكل عام، في ان العمال لم يكونوا يرغبون، بعد الان، منح موظفي تنظيماتهم رواتب تتعدى عِشْر مايتقاضاه البرلمانيون: فقد عيّنوا لهم بالتالي رواتب متواضعة من /١٥٠٠/ فرنك سنوياً. مثال على ذلك، ان المستخدمين الثلاثة في الاتحاد العام للعمل (الامين العام، امين الصندوق والمناوب) لم يقبضوا مجتمعين سوى ٣١٧٣ فرنك في العامين ١٩٠٠ و١٩٠١. كما ان كبيرَي مستخدمي اتحاد الكتاب، لم يقبض كل منهما الا ٣٠٠ فرنك كراتب شهري مقابل /١٠٠/ فرنك في الشهر أيضاً لأمين الصندوق. ولقد اعتقد القيّمون على اعمال المعادن، انهم يبرهنون عن سخاء عظيم، عندما ابرموا عقود عمل مع ثلاثة مستخدمين براتب شهري تبلغ قيمته /٢٣٤/ فرنك للشخص الواحد، وعندما تعاقدوا في العام ١٩٠٥ مع سبعة «امناء سر اقليميين». براتب ١٨٠ فرنك في الشهر لكل منهم.

ولم ينشأ في ايطاليا، حتى في ايامنا هذه، عدد كبير من المستخدمين المدفوعي الاجر من قبل الحزب والتنظيمات...

وهذا ما يُفسَّر بنقصان السيولة قبل اي شيء.

هذا، ولقد توجب لسنوات طويلة، تهيئة او خلق اداريين، وامناء سر

وامناء صناديق للنقابات وللاقسام المحلية، وذلك عن طريق التوجه والاعتماد على اخلاص الرفاق وارادتهم الحسنة. لقد كان اتحاد عمال المطابع وقبل العام ١٩٠٥، الاتحاد الوحيد الذي يتوفر لديه جهاز اداري خاص لمسك الدفاتر وادارة الموارد المالية المركزية. وان حياة التنظيمات لاتزال، حتى في ايامنا هذه، حياة بدائية ومعرّضة بالتالي لتقلبات الظروف الاكثر قساوة.

صحيح ان عدد المستخدمين الدائمين العاملين في الاتحادات وفي اسواق العمل خلال هذه السنوات العديدة، كان على تزايد مستمر، إلا ان التعويضات او الاجور المدفوعة تبقى اجوراً زهيدة لاتذكر. ويقول ريغولا Rigola ان الاجر المدفوع تعويضاً عن العمل قد ارتفع بشكل ملحوظ من ماية الى مايتى لير، وان اي تنظيم يحترم نفسه لايدفع اليوم اقل من هذه القيمة. إلا ان زيادة كهذه لاتعتبر وكأنها الدواء الشافي للمرض، اذ لايكفي مبلغ المايتي لير لان يتخلى العامل الذكي والمثقف عن مهنته، ليلتحق او يشغل منصب زعيم نقابة. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، يظهر بعض قياديي النقابات، وحتى في ايطاليا، هذه النزعة المتمثلة بالخمول والكسل، والتي شكّلت مأخذاً، في بعض الاحيان، ضد زعماء التنظيمات الغنية المتشابهة في انكلترا.

ان الاجور الطفيفة المدفوعة للمستخدمين، سواء من قبل الحزب الاشتراكي، او من قبل التنظيمات النقابية، لاتُفسَّر فقط بالعجرفة القيادية والتسلّط الجائر الذي لم تتخلّص منه الطبقة العمالية بعد في علاقتها مع مرؤوسيها. وفي ماخص التنظيمات الشابة، فان وضعها لايُفسَّر بشكل افضل بالحاجة الى وسائل اضافية لجمع الاموال.

لقد كانت ملاحقة هدف اجرائي سهل التنفيذ مستمرة، في الوقت الذي كان يُحافظَ فيه على نسبة متدنية من الامور: لقد اريد بشكل خاص ان يحترم المستخدمون القضية من اجل حب القضية وليس من اجل المنافع المادية التي يمكن ان توفّرها لهم وظائفهم. لقد تم الاعتقاد بان هذا الاجراء يحمل في طيّاته وسيلة لتثقيف الزعماء وابقاء نوع من المثالية لديهم في يقظة دائمة، ومنعهم من

الارتفاع الى ما فوق الحد الادنى الذي لرفاقهم البروليتاريين.

لقد حدثت محاولات من هذا النوع في كل بلاد العالم، خلال المرحلة الاولى من نشؤ الحركة العمالية التي كانت مرحلة ثورية، سواء على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد السياسي. وكان يحصل احياناً ان لا يتم الاتفاق او الرض بتقتير التعويضات المدفوعة للمستخدمين بواسطة الحزب او بواسطة النقابة: فكان يحرّم على هؤلاء المستخدمين ايضاً قبول المال الذي تمنحهم اياه الدولة بصفة كونه تعويض تمثيل في البرلمان؛ وكان ان برز، ومن بين الاسباب التي دعت الاشتراكيين في العام ١٨٨٥ للامتناع عن المشاركة في انتخابات اللاندتاغ البروسي، سبب آخر احتل المرتبة الاولى، وهو الانهاك بمسألة التعويض اليومي المحدد بخمسة عشر ماركاً، هذا التعويض الذي كان يتوجب على المنتخبين قبضة: ولقد كان يحمل هذا التعويض في طياته خطراً مرئياً، وهو الخطر المتمثل في ان يصبح المعني برجوازياً.

إلا انه قد تم التوصل الى ادراك ان اجر الزعماء الزهيد كان يشكل صمّام امان، قليل الفاعلية بقدر ما هو مجحف.

مجحف، لانه، استناداً للحكمة الاشتراكية نفسها، يتوجب تسديد راتب يتناسب والعمل المنّفذ. كما انه واستناداً للمصطلحات الماركسية نفسها، يُدعى استغلالاً كل عمل لا يدفع بدله على اساس قيمته الاجتماعية.

وهو عقيم غير مجدي، لان الاجر الزهيد يمكن ان يتحوّل بسهولة تامة الى مصدر للارتشاء وفقدان الاخلاق في العمل. كما انه يمنع، بالمقابل، التجديد المتكرر للجهاز القيادي، ويسهم هكذا بتأليف اوليغرشية بطريقة غير مباشرة. لقد أمكن ملاحظة ما يلي في فرنسا حيث لا يزال الاجر البخس الذي يتقضاه الزعماء الاشتراكيون هو القاعدة: ان جيلاً جديداً من القياديين مستعد لخلافة الجيل القديم هو جيل غير موجود. وكما في الاحزاب كذلك في النقابات التي لا زالت تتمثل بالمندوبين انفسهم في المؤتمرات النقابية المركزية.

ومع ذلك. فمن المسلم به، ان الازدهار الاقتصادي للحزب هو وحده القادر على ايفاء الزعماء حق قدرهم. كما انه يساهم بنسبة كبيرة في احياء وتنشيط الشهوات الديكتاتورية لدى اولئك الذين يتحمّلون مسؤولية ادارة الأموال العامة وتوزيعها على الخدمات.

ان حالة كهذه، يمكن، في المانيا، ان تُحدِث نتائج خطيرة، اكثر مما تحدثه في بلد اخر. ان تجميع السلطة في الحزب الذي يبشر بالعقائد الماركسية لهو اكثر وضوحاً وظهوراً من التجميع الماركسي للرساميل في الحياة الاقتصادية. فمنذ بضع سنوات، يلجأ قياديو الحزب الاشتراكي الالماني الى اجراءات عديدة من القمع او المعاقبة، كالتهديد مثلاً بعدم توفير اي رجل واي فلس في سبيل الدعاية الانتخابية لصالح المرشح الذي لا يؤيدهم او لا يوافقهم الرأي، حتى ولو منح الرفاق هذا المرشح كل ثقتهم. ومن العبث القول اذ ذاك، ان تصرفاً مشابهاً لا يتوافق مع مبادىء «الحرية» و «الاخوة». فهكذا تنشأ علاقات تبعية محصورة سبّبتها القوة المخفية لإله المال؛ كل هذا داخل حزب من الشغيلة والعمال يتبجّح بان ليس له «اله ولا سيد».

الفصل الثالث

الزعماء والصحافة

تشكل الصحافة عاملاً مهماً في تغلّب سلطة الزعماء على الجماهير وتقويتها وصيانتها والمحافظة عليها.

وتختلف، بشكل طبيعي ومن بلد الى آخر، الطريقة التي يستخدم الزعماء بواسطتها الصحافة، وذلك تبعاً للعادات القومية السائدة في كل بلد. كما ان نفوذ الزعماء في البلدان التي لا يزال فيها تنظيم الحزب وقوته ضعيفَين، هو نفوذ مباشر وشخصي. من هنا، ينتج مثلاً، ان الزعيم الديموقراطي يعتبر نفسَه، في بلد كفرنسا وانكلترا وايطاليا حيث لازال الطابع الشعبي يمثّل، بقوة، السّمة الفردية، وكأنه المسؤول شخصياً عن مقالته الرئيسية التي يوقّعها باسمه وباسم شهرته. وليست المقالة التي تظهر في النشرة الاشتراكية المسماة Sosialiste هي التي تجلب الانتباه وانما ما يجلب الانتباه هو انها تحمل توقيع Jules Guesdes بالخط العريض. ويضع الزعيم ثقل تأثيره ونفوذه على الجماهير بطريقة مباشرة، وذلك عن طريق اظهار او ابداء رأيه بشكل علني، معطياً اياه، في غالب الاحيان، شكل مرسوم حكومي، وفي المكان الاكثر بروزاً على صفحات الصحيفة.

على كل، يكمن ههنا افضل شكل صحفي، من وجهة النظر الخاصة بالاخراج الصحفي الجميل، وبالحكمة او بالمغزى الصحفي، اذ ان من حق

القارىء ان يعرف، فور استلامه صحيفة ما، المصدر الكامن وراء اصدارها. هذا دون ان نذكر انه يتوجب، ولدى القيام بأي عمل عام، تطبيق المبدأ الأساسي للمغزى المذكور، الذي يتحمّل مسؤوليته كل فرد امام الجميع.

اما في ما خص اولئك الطامحين لشغل منصب الزعامة، فان مسألة التوقيع على المقالات لها ايضاً فضل لا نزاع حوله، في التعريف عن اسمائهم، وجعلها معروفة من الجماهير، وفي مساعدتهم للارتقاء رويداً رويداً عن طريق سلوكهم التسلسل الاداري في الوظائف التمثيلية، حتى وصولهم الى اعلى الرتب والمناصب.

وفي بلدان اخرى كانكلترا مثلاً، يصل ايمان الجماهير بالسلطة الى حد صلب للغاية، بشكل لا تعد معه السلطة نفسها بحاجة لان تدعمّها هيبة بعض الشخصيات المرموقة الشأن. كما ان للصحفيين الحق بأن يوقّعوا مقالاتهم، هذه المقالات التي تظهر مع ذلك، وفي معظم الاحيان، باسماء مستعارة او خالية حتى من اي توقيع. هكذا يختفي المحرر وراء التحرير. ان الصحفي لا يملك القدرة على جعل اسمه معروفاً في كل الاقطار البعيدة، ويجهل المشترك - القارىء - كل شيء عنه، حتى انه يجهل وجوده بالذات. وهذا ما يفسر قلة اهمية الدور الشخصي الذي يلعبه الناشر الالماني، وقلة التقدير او الاعتبار الاجتماعي الذي يُخيَّل اليه انه يتمتع به.

الا ان الصحافة تشكل، بالنسبة للزعماء، وعلى الرغم من اغفال التوقيع، وسيلة قادرة ومهمة للسيطرة، كما في المانيا كذلك في البلدان الاخرى. وبما ان الصحفي الالماني يحقق ذاته عبر كل ما يقوم بتحريره، وحتى عبر الحزب بكامله، فانه ينتج عن ذلك، ان صوته يصل الى الجمهور قوياً مدعوماً بكل هذه السلطة الجماعية. وهكذا تكتسب الافكار الشخصية بروزاً، وبالتالي، قوة انعكاسية لا يمكنها تحقيقها بطريقة اخرى.

ان ما يخسره المحرر الفرد، من واقع اغفال الاسم عن مقالته، في التأثير المباشر على الجماهير، يكسبه الصحفيون - القادة عن طريق كونهم مجموعة واحدة. ان تعبير «نحن» الذي يعلن باسم حزب كبير مضطرد النمو، ليعطي

بالفعل وزناً لا متناهياً، يتجاوز، في حده، الاسم الاكثر شهرة وصيتاً، ويحصل «الحزب»، اي مجموعة الزعماء، من هذا العمل على هالة خاصة، لان الجمهور لا يدري، او ينسى ان المقالة المقدمة بصفة جماعية، انما هي بالفعل، وبنسبة ثمانين بالمئة، عمل فرد واحد. يمكن التأكيد من ان المقالات والمناقشات المكتوبة (المغفلة) في الجريدة المركزية في المانيا الـ «Vorwarts» تُعتبر وكأنها نوع من الانجيل الصادر بشكل دوري، وكأنها ايضاً توراة مقسّمة الى مقاطع من قبل جماهير الحزب، وفي الاقاليم البروسية خاصة.

ولئن تقدم الصحافة المغفلة فرصة مناسبة ومغرية، مؤمنة الضمانة او التغطية المعنوية والقانونية لمحرّريها من كل مسؤولية او عقاب، فانها تخدم، بشكل خاص، نشر المقالات التهجّمية البغيضة والعنيفة ضدّ من تُوجّه اليهم. وغالباً ما تصبح ستاراً يختفي وراءه الجبناء، ليقذفوا سهامهم المسمّمة نحو اخصامهم الذاتيين او السياسيين.

وتظهر عندئذ ضحية الاعتداء والتهجم، اذا صح التعبير، في حالة من السفالة ذات اوجه اربعة.

يَعتبر القسم الاكبر من الجماهير التأنيب او العقاب الذي فرض بحق هؤلاء، وكأنه صادر باسم مبدأ او باسم طبقة؛ وكأنه ايضاً انبعث بمجمله من فلك اعلى، لا علاقة لسلطة شخصية فيه. وانطلاقاً من هذا الواقع، يظهر ان هذا العقاب شبه ثابت بقدر ما هو صارم.

يشعر التحرير، من جهة اخرى، انه المسؤول عن النشر الذي تمّ، ولو من دون توقيع، بموافقة اجماعية صادرة عن المجموع. ويقوى عندئذ بالتضامن مع الاعتداء، الامر الذي يجعل التدارك المحتمل للخطأ الممكن حصوله، امراً شبه مستحيل.

اما المعتدي عليه، فانه يجهل من هو المعتدي، في الوقت الذي لو كان يعرف اسمه، لكان اكتشف الاسباب التي دعت وأوحت بالهجوم، بدلاً من ان

يكتفي بالدفاع عن نفسه ضد اشباح هاربة، من العبث التمكّن منها. واذا ما قيّض له، صدفة فيا بعد، ان يكتشف هذا المهاجم، فانه من غير المسموح له، وتحت طائلة فقدان شرفه الصحفي، ان يدافع عن نفسه بشكل فردي؛ ان هذا الحرمان، حرمان حق الدفاع عن النفس، ينزع عن الدفاع نفسه احدى أجدى العناصر واكثرها فاعلية.

لقد شجع اضمحلال الشخصية في الصحافة الاشتراكية الالمانية قيام مؤسسة « مكاتب المراسلة ».

وكان دور هذه المكاتب التي يديرها بعض كتاب الحزب، ينحصر في ارسال المعلومات اليومية للصحافة الاشتراكية، هذه المعلومات المتعلقة بفرع خاص: السياسة الخارجية، والمسائل النقابية التعاونية والمشاكل التشريعية... الخ.

ويعود الفضل في وجود هذه المؤسسات الى الروح الاقتصادية العالية التي تسود صحافة الحزب. فهي (المؤسسات) قد قدمت لهذه الصحافة خدمات جلّى وعشرات المواضيع المكتوبة، والتي تستلهم المصدر نفسه، عن طريق الاشتراك. كما أمّنت تفوّق مجموعة صغيرة منغلقة من الصحفيين الرسميين على الكتاب الاحرار، وهو التفوّق الذي يبرز، بشكل خاص والحق يقال، في الحقل الاقتصادي، اذ ان المسؤولين عن « مكاتب المراسلة » لا يلعبون اي دور سياسي ملحوظ داخل الحزب.

وتبقى الصحافة دوماً بين ايدي الزعماء لا بين ايدي الجماهير.

وغالباً ما تتداخل بين هؤلاء واولئك، فئة تلعب دور الوسيط، وتتألف من مندوبي الصحافة المنتخَبين من قبل الاتباع الذين يتردّدون باستمرار لحضور الاجتماعات الحزبية، ويتحمّل هؤلاء المندوبون مسؤولية السهر والاشراف على التحرير. إلا ان هؤلاء الموظّفين، وفي احسن الحالات، لا يطمحون إلا للوصول الى قليل من السلطة، الى نوع من الحكم، هو في الواقع في غير محله.

وباختصار، فان مهمة حل المسائل السياسية المتعلقة بالصحافة، تبقى ملقاة على عاتق الزعماء الذين يتقاضون أجراً مقابل الأعمال التي يقومون بها لصالح الحزب.

الفصل الرابع

موقف الزعماء تجاه الجماهير

يقوم الزعماء في التنظيمات السياسية للبروليتارية الدولية بتشكيل المجموعة العليا، المؤلفة من قسم كبير منها، من البرلمانيين. ان بابل Bebel وجوراس Jaurès وغيد وادلر Adler وفندرفلد وترولسترا وفيرّي وتوراتي وهاردي وماكدونالد، ان كل هؤلاء هم نواب مشهورون في مجالسهم التمثيلية المحترمة.

يشكّل هذا الحدث دليلاً للطابع البرلماني للاحزاب الاشتراكية الحديثة. وهكذا يوكل كل حزب الى هؤلاء الاعضاء، الذين يتميّزون بكفاءتهم وبقدراتهم، القيام بالمهات الاكثر دقة واهمية، وبتلك التي تحتمل، برأيه، العمل الاكثر فائدة والاكثر فاعلية.

الا انه يوجد خارج نطاق هذا التفوّق المعترف به والمكرس من قبل الحزب نفسه، نوعان آخران من الاسباب التي تأتي لتساهم في مضاعفة سلطة البرلمانيين. فمن جهة، يفلت هؤلاء، الى حد ما، من حقل رقابة جماهير الحزب وحتى من رقابة لجنته الادارية. ويعود الفضل في الاستقلال النسبي الذي ينعمون به الى الامر التالي، وهو ان النائب يشغل منصباً، ويتحمل مهمة لفترة طويلة، مهمة لا يمكن لأي كان ان ينتزعها منه طالما كلفه ناخبوه بتحملها. ومن جهة ثانية، فانه، اي النائب، لا يرتبط بالحزب الا بطريقة غير مباشرة، حتى في فترة اجراء الانتخابات، لانه اذ يلتمس وكالته من ناخبيه، فانما يلتمسها من الجماهير، اي

من هيئة غير منظمة حسب آخر تحليل لها.

صحيح ان سلطة النواب واستقلالهم تُمسي محاطة ضمن حدود ضيقة نسبياً في بعض البلدان وفي بعض المناطق، وحسب درجة تنظيم الحزب وتركيبته، إلاّ ان الاعتبار والتقدير والسلطة التي يتمتع بها البرلمانيون، تبقى هي هي، دونما اي تعديل، بالنظر الى انهم هم الذين يشغلون، وفي المانيا خاصة، الوظائف الاكثر أهمية، تلك الوظائف التي هي بالطبع أعمال أعضاء اللجنة الأدارية للحزب.

وحيث تمنع القوانين المرعية تجميع الوظائف بين يدي النائب، وبين يدي عضو اللجنة الادارية (كما هي الحال في ايطاليا مثلاً حيث أن نائباً واحداً، معيناً من قبل زملائه البرلمانيين، يستطيع ان يدير ويشغل كل مناصب اعضاء اللجنة الادارية دفعة واحدة)، تبرز الى الوجود حساسيات وصراعات فيما بين مجموعتي الزعماء تضر، في غالب الاحيان، بسلطة هؤلاء وأولئك. الا انه غالباً ما ينتصر النوّاب على هذه النزاعات وللاسباب التي اتينا، في الحال، على ذكرها.

لم تُظهر الصحافة الاشتراكية اية حركة معارضة، عندما اعتبر النائب هويه Hué وخلال المناقشات البرلمانية التي دارت حول مسألة اضراب عمال مناجم الروهر Ruhr (١٩٠٥)، ان البرنامج الاشتراكي المطروح هو برنامج خيالي يستحيل تطبيقه.

وعندما وقف الاشتراكيون الالمان، للمرة الاولى، موقف المناهض لمبدأ المعارضة العنيفة لاي اتفاق عسكري، فانهم اكتفوا بالانسحاب عند التصويت على التسليفات الاولية البالغة مليون وخمسماية الف مارك، والمخصّصة للحرب ضد الـ Herreros؛ ولم يعترض على هذا الحدث الخطير والجديد من نوعه، سوى بعض الاصوات الاشتراكية النادرة والخجولة. في العام ١٩٠٤، وعندما كان على هؤلاء النواب الذين امتنعوا عن التصويت، أن يبرروا سلوكهم هذا امام المؤتمر المنعقد في بريم Brême، فانهم لم يلقوا الاستهجان إلا من بعض الأصوات المنفردة، قليلة التأثير.

وفيما تبقى. فمن المدهش ان نرى الى ايّ حد يقوى موقف المجموعة البرلمانية كلما تضاعفت أهمية الحزب في البلد المعني.

ولقد باتت الجماهير الاشتراكية الالمانية اليوم، أشد اقتناعاً بان المعارك النهائية والحاسمة لقضيتهم، انما تحدث في البرلمان، وانهم يتحاشون، بعناية وجدية، تعكير الاعمال التي يقوم بها ممثلوهم فيه، مهما كان نوعها.

ينتج عن هذا، ان السلوك المتّبع من قبل العناصر البرلمانية يكسب، وفي كثير من الحالات، قيمة مرتفعة جداً.

وتقوم الجماهير الحزبية بنشر وتعميم اي انتقاد صادر باسم المبادىء الاساسية للاشتراكية، منذ اللحظة التي يبدو فيها ان هذا الانتقاد يشكّل خطراً على قوة وثبات موقف المجموعة البرلمانية. وبالمقابل، فان الزعماء يعملون فوراً وبشدة، على اسكات اولئك الذين يتجاسرون بالقاء الانتقادات وتعميمها.

وهكذا لم يتردّد بابل Bebel في ان ينتقد داخل البرلمان مقالة نشرت في المجلة الاشتراكية .Leipziger Volks (١٩٠٤) حول مسألة السياسة الجمركية للاحزاب البورجوازية، لانها كانت مكتوبة بعبارات قاسية، شديدة الخشونة.

وهكذا أيضاً، تمكن Georg Vou Vollmar في مؤتمر بريم Brême في العام ١٩٠٤، من ادانة المحاولات الاولى المناهضة للاعمال العسكرية التي حدثت في المانيا من قبل بعض عناصر الحزب ولقد ايده في ذلك معظم المندوبين دون ان تظهر ضده اية معارضة من قبل القسم الآخر منهم. ومع ذلك فمن الصعب التنكّر الى ان مبدأ المعارضة للاعمال العسكرية لم يكن نتيجة منطقية للاشتراكية، وان انتشار هذه الافكار المعارضة لم تكن تشكل للحزب أهمية رئيسية. ولكن فولمار Vollmar شرّح موقفه هذا بأنْ أظهر انه اذا ارتأى الحزب الموافقة على هذا النوع من الانتشار وتشجيعه، فان وزير الحرب يتذرع اذ ذاك، بحجة مبتدعة، ليرفض كل تلك الاعتراضات والشكاوى الموجهة ضد الاجراءات الصارمة، التي يمكن ان تفرض على المجنّدين الذين تشغلهم مسألة

تعليم الآراء الاشتراكية ونشرها...

من المعروف ان جهوداً كثيرة بذلها البرلمانيون الاشتراكيون لكل البلدان، من اجل الاستحصال على حق تصويت مثل هؤلاء العناصر في مؤتمرات الحزب. ولقد كان لهم في المانيا ما ارادوا، خلال انعقاد مؤتمر برلين في العام ١٨٩٠. الا ان شرطاً مخففاً قد رافق هذا القرار وهو ان لا يكون للنواب في المستقبل إلا صوتاً استشارياً في كل المسائل المتعلقة بالسلوك في المجلس (ريخستاغ). ولقد تمّ اقرار هذه النصوص وعلى الرغم من بعض محاولات المعارضة، عندما وضع النص الجديد للقانون في مؤتمر ايانا Iéna في العام ١٩٠٥.

لم يكن يستطيع النواب في بلدان اخرى كفرنسا وهولندا مثلاً، ان يشاركوا في المؤتمرات، وان يملكوا خلال انعقادها حق التصويت، إلاّ في حال حصولهم على تفويض قانوني خاص. وفي ايطاليا، لا يُسمح لاعضاء اللجنة الادارية في الحزب ولا للقسم البرلماني فيه ان يتكلموا في الجلسات العامة، الا اذا كانت الادارة نفسها قد كلفتهم تقديم تقرير معين. اما في ما خص حق التصويت، فانهم لا يمتلكونه، الا اذا حصلوا على تفويض قانوني كما هو حاصل في فرنسا وهولندا.

من جهة ثانية، وانطلاقاً من الصلاحية الواسعة التي يتمتع بها النواب الاشتراكيون في مختلف المسائل المطروحة، فانهم يعتبرون انفسهم وكأنهم اكبر وارقى حتى من المؤتمرات نفسها، هذه المؤتمرات التي ليست سوى أعلى دورة في الحزب. كما انهم، بالاضافة الى ذلك، يسعون إلى حصر دائرة المسائل قدر المستطاع، تلك المسائل التي يجب ان تخضع لقرارات المؤتمرات وتصبح، بالتالي، الحَكَم الوحيد في تقرير مصير الحزب.

في العام ١٩٠٣، أعرب عدد كبير من النواب الاشتراكيين في المانيا، عن نيّتهم في ان يجدوا حلاً بأنفسهم، وخارج نطاق المؤتمرات، للمسألة الكبيرة، وهي معرفة ما اذا كان يجب على المجموعة البرلمانية ان ترضى ام لا، والحالة هذه، باشغال منصب نيابة رئاسة الرايخستاغ، وان تمتثل لقرار التواجد

والظهور في المجلس، لانه امر ملازم ومرتبط بهذه الوظائف البرلمانية.

وفي ايطاليا، نجحت المجموعة الاشتراكية البرلمانية والمجموعة الجمهورية بان انتصرتا وحققتا استقلالاً ذاتياً تاماً تجاه ادارة الحزب التي تنتمي اليه كل منهما. حتى ان المجموعة الاشتراكية نفسها، كانت تقبل في صفوفها، احياناً، نواباً لم يكونوا اعضاء مسجلين في لوائح الحزب، بحجة ان ناخبيهم سوف يعارضون التحاقهم رسمياً بالتنظيم الاشتراكي المحلي.

لقد كان تسلّط الزعماء في الحركة العمالية المحترفة، وتوقهم لادارة التنظيمات الديموقراطية طبقاً لمبادىء اوليغرشية، يظهران بشكل علني، اكثر مما يَظهران في الحزب السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ان احداثاً عديدة لا تحصى، مأخوذة من تاريخ التنظيمات النقابية، تظهر الى اي حد يمكن للبيروقراطية المركزية ان تعمل على ان تشتق من الديموقراطية، حركةٌ عمالية، ديموقراطية الاساس، بشكل رئيسي. ويمكن في كل حين، رؤية مستخدمي النقابات المحترفة يمعنون في استعمال الطرق والاساليب المعاكسة لرغبة مَن يمثّلون ويسيؤون استعمالها ايضاً.

ولن نذكر، كمثال على ذلك، سوى مداولتَين شهيرتَين حدثتا في مؤتمر العمال النقابيين الذي انعقد في كولونيا Cologne في العام ١٩٠٥: في احدى هاتين المداولتين، أعلن الزعماء معارضتهم (وهذا ما كان مغايراً لرغبة اغلبية النقابيين) للمحافظة على عيد اول ايار، بينما أدانوا، وعبر المداولة الاخرى، الاضراب العام، الى حد انهم حرموا على الرفاق ادراج هذه القضية على جدول المناقشة.

وتسعى اللجان المركزية للاتحادات النقابية، منذ عدة سنوات، ان تنسب لنفسها، وعلى حساب الجماهير النقابية، الحق بتحديد نمط النضال في سبيل الاجور، وبالتالي، الحق بتقرير ما اذا كان اضراب ما «شرعيا» ام لا. وبما ان قياديي الاتحادات هم الذين يتصرفون او يشرفون على أمور الصندوق، الذي

غالباً ما تكون محتوياته ذات شأن، فان الخلاف يتحول، اذ ذاك وعلى ارض الواقع، الى مسألة معرفة لَمن يعود الحق بتقرير ما اذا كان يجب دعم اضراب ما او مساندته ام لا.

ان الزعماء، وبادعائهم انهم هم الوحيدون المخوّلون اتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة مهمة كهذه، يُلحقون ضرراً كبيراً في أساس المبادىء الديموقراطية. فكيف اذا كانوا، بالحري، قد استحوذوا على نصيب كبير من هذا الامتياز؟ وهكذا يتحوّلون علانية الى اوليغرشية، ولا يعترفون للجماهير التي هي اساس كل مورد، الا بحقها في الانحناء امام قراراتهم.

ويمكن لهؤلاء الزعماء ان يبرروا استعمالهم الفاسد هذا للسلطة، بان ما يقومون به انما يعود لاسباب تكتيكية، ومن صلب اختصاصاتهم وصلاحياتهم. «اذا ما نسبنا لانفسنا وادّعينا ان لنا الحق في اصدار الاحكام واتخاذ القرار بشأن مسألة ما، فهذا لأننا نعرف أكثر من العمال ظروف سوق العمل في جميع انحاء البلد، واننا، بالتالي، اكثر قدرة وكفاءة في تقدير الحظ المتوفر لنجاح النضال الذي تُعقد النية في سبيل خوضه». هكذا يقول الزعماء.

ويضيف قياديو الاتحادات البرهان التالي ايضاً، وهو ان التوقف عن العمل في مدينة معينة، بما يلحق، بالضرورة، من أذى بالوسائل المالية، وبما يحمل احياناً من أرباك لظروف العمل المتعلقة بفئة من العمال المنظّمين، يعود الحق في تقرير او عدم تقرير اعلانه للقياديين فقط، وليس لعمال المدينة المعنية انفسهم. وهكذا يتم تبرير تصرفهم هذا بالهاجس الديموقراطي المتمثل بالحفاظ على مصالح الاغلبية بوجه ميول ورغبات الاقلية.

إلا ان البحث في الاسباب والعلل التي أدت الى نشوء حالة من الاوليغرشية داخل النقابات، ليس هو ما يهمنا ههنا، اذ يكفينا ان نتأكد كم هو قليل الاختلاف القائم بين النزعات الاوليغرشية البروليتارية وسائر انواع الاوليغرشيات الاخرى. هذا، وسوف نلقي نظرة سريعة على العلاقات القائمة بين الزعماء والجماهير في شكل ثالث آخر من الحركة العمالية: في التنظيم التعاوني.

وسوف نعير التعاونية الانتاجية اهتماماً بنوع خاص، اذ يبدو انها، بطبيعتها، اقل قرباً من السلطة الاوليغرشية.

اما في ماخص التعاونيات الاستهلاكية، فانه من السهولة بمكان معرفة انها لا يمكن ان تكون لها ادارة مباشرة من قبل جماهير الجمعية. وكما كان قد اظهر كوتسكي Kautoky فيما سبق، فان المقصود ههنا هو مشروع تجاري في الأساس، يتجاوز، كونه كذلك، صلاحية الجماهير. ولهذا السبب، نرى ان ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تقوم، بشكل عام، تبعاً للمبدأ الملكي.

اليكم مثلا ما تمكن احد النقاد من كتابته حول تعاونية، تابعة لمدينة Gand والذي كان على رأسها الاشتراكي ادوارد انسيل E. Anseele، وهي كناية عن تعاونية استهلاكية ذات اتجاهات اشتراكية بحتة: «ان هذا الازدهار وهذه الادارة الحسنة لم يكونا هكذا دون النيل من الحرية العمالية المقدسة. ان الـ Vooruit (اي التعاونية) بكاملها تحمل بصمات الشخصية القوية التي خلقتها...». ان ارادة قادرة، مستعدة لاسترداد وتحمل المسؤوليات التي تتراجع امام تحملها ارادات اخرى باستمرار، تنتهي بصورة شبه دائمة بالانتشاء بنفسها. ويملك السيد Anseele، وهو بالفعل رجل صناعة كبير، كل الطباع الحادة وصفات الغطرسة وأساليب المباغتة التي لأركان الصناعة الاكثر بورجوازية. «وليس الـ Vooruit بأقل من جمهورية فوضوية. فهو يرتكز، بالحري، على مبدأ السلطة».

اما التعاونيات الانتاجية، تلك التي لا اهمية كبيرة لها، فانها تعيش حالة مختلفة تماماً. فهي تشتمل على عناصر متجانسة تنتمي للفئة العمّالية نفسها، هذه الفئة التي تمارس المهنة نفسها وأعتادت على نمط معين من الحياة.

وفي الحدود التي تحتاج فيها تعاونية انتاجية الى ادارة، فانه يمكن لكل أعضاء الجمعية أن يقوموا بها، بما انهم يتمتّعون جميعاً بالكفأة المهنية نفسها.

لا يمكن لأي عضو في حزب سياسي ان يخوض في الامور السياسية العليا؛

ولهذا السبب، نرى انه يوجد داخل كل حزب سياسي مسافة كبيرة بين الزعماء والاتباع. الا ان هذه المسافة لاوجود لها في تعاونية انتاجية، كتعاونية عمال الاحذية مثلاً، لان كل اعضائها يملكون الصفات والكفاءات اياها، وهي التي تتعلق بصناعة الحذاء، وباستعمال ادوات ونوعية الجلد. مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الشروط الضرورية لانشاء جهاز ديموقراطي صرف، فانه لا يمكن ان نذكر التعاونية الانتاجية كنموذج يُحتذى للادارة الديموقراطية الذاتية.

وبالفعل، فان تاريخ التعاونيات الانتاجية يوفر لنا الخيارين التاليين: اما انها تغرق بسرعة في الفوضى والانشقاق والعجز بسبب العدد الكبير للافراد الذين يتمتّعون بحق التدخل في شؤون الادارة، واما انها تنتهي بالخضوع لارادة شخص او عدة اشخاص، وتخسر بذلك صفتها الحقيقية كتعاونية انتاجية. وفي كل الاحوال، فان هذه التعاونيات تنشأ دائماً بفضل مبادرة فرد واحد او عدة أفراد، وهي أحياناً شبيهة بملكية حقيقية مصغّرة خاضعة لسلطة وديكتاتورية مدير يمثلها في العلاقات الخارجية والداخلية، وخاضعة، بالتالي، لارادة الشخص الذي ترتبط به الى حد انها تعيش خطر التلاشي والانحلال، فيما لو مات هذا الشخص او قدم استقالته من المنصب القيادي الذي يشغل.

ومن جهة اخرى، فان التعاونيات الانتاجية هي عبارة عن جمعيات تضم افراداً، وهي جمعيات تضعف منافعها كلما ازداد عدد الاعضاء فيها؛ كما انها تخضع في تطوّرها للقوانين النفسية ذاتها والثابتة، اذا جاز التعبير، هذه القوانين التي رافقت ورَعَت تطور الجمعيات الحزبية ابّان العصور الوسطى.

وبقدر ما يتضاعف ازدهار هذه الجمعيات، بقدر ما تتحوّل لتصبح اكثر خصوصية، وتميل الى ان يحتكر البعض كل المنافع والفوائد التي تقدّمها لصالحه. فهي تعارض مثلاً، وبطريقة غير مباشرة، دخول أعضاء جدد، وذلك عن طريق تعجيز الحصول على حق قبول العضوية فيها بشكل كبير. وهي ترفض احياناً، بكل صفاء وبساطة، طلبات الانتساب الجديدة، أو تحدّد الحد الاقصى لعدد الأعضاء الذي لا يجوز تجاوزه وفي حال احتياجها للسواعد والايدي

العاملة. فانها تتعاقد مع مستخدمين وعمال بصفة مأجورين فقط. وليس من النادر أن نرى تعاونية عمالية انتاجية تتحوّل شيئاً فشيئاً لتصبح شركة فعلية. ويحدث أيضاً أن تصبح تعاونية ما مشروعاً خاصاً للمدير.

وهكذا يلعب العنصر الشخصي دوراً مهاً في الحركة الديموقراطية، كما يتغلّب، وفي كثير من الاحيان، على العناصر الفعلية المتواجدة في الجمعيات الصغيرة. إلا ان تأثيره يظهر بشكل اكثر قوة في الجمعيات الكبيرة نفسها.

ففي انكلترا مثلاً، يتمتع ثلاثة او اربعة رجال فقط (ماكد ونالد، كيرهاردي، وهاندرسون، و Clynes) بثقة عمياء غير محدودة من قبل الجماهير، بشكل يستحيل معه التأثير على هذه الاخيرة إلا من خلال أولئك، وذلك استناداً للتعبير الدقيق لاحد المراقبين.

وفي ايطاليا، استطاع الزعيم الاعلى للتنظيمات العمالية المهنية ان يؤكّد ان التنظيمات التي تحظى بمنظّم جيّد على رأسها، هي وحدها القادرة على ان تبني نفسها بنفسها، وتوطد هذا البنيان وتدعمه. «لم تنتظم فئات المهن المتنوعة المنتشرة في مختلف الاوساط، ولم تستطع ان تعلو وان تتجاوز الازمات التي تعترضها، إلا في حدود تواجد رجال قيّمين وذوي ثقة على رأسها، متفرغين للعمل من اجلها. وبالعكس، فان التنظيمات التي لم تحْظَ بقياديّين أكفّاء، لم تنجح في تنظيم نفسها، أو أن هذا التنظيم يأتي منقوصاً فيما لو نجحت». R. Rigola

ان السلطة التي كان ولازال بابل Bebel يتمتع بها في المانيا، تظهر عَبر آلاف الدلائل ابتداء من الفرحة التي استُقبل بها اينما حضر، ووصولاً الى الجهود التي بذلت في كل مؤتمرات ممثلي مختلف الاتجاهات والنزعات لكسب تأييده ووقوفه الى جانب قضيتهم. ولقد ادرك الزعماء العماليون تماماً مدى النفوذ الذي يمارسونه على الجماهير. واستناداً الى مبدأ انتهاز الفرص وتحيّنها في العمل السياسي، فانهم لايوافقون دائماً على هذا النفوذ وهذه السيطرة، وانما يستخلصون منها، في غالب الأحيان، كبرياء عظيماً ولا يعتبرون انفسهم

مخطئين، عندما يتباهون أو يتبجّحون بهذا الكبرياء.

لقد ادّعى الزعماء الاشتراكيون في ايطاليا وفي غيرها من البلدان، بأن البرجوازية والحكومة تكنّان لهم بعرفان الجميل، لأنهم حافظوا على تقييد الجماهير وأبقوها تحت رحتهم، وشغلوا أعمال تدبير وسياسة الجمهور الذي يتحرك بدافع من عواطفه. وهذا مايستدعي القول ان الزعماء الاشتراكيين نسبوا لأنفسهم الاستحقاق والجدارة، وبالتالي، السلطة، لمنع حدوث الثورة الاجتماعية التي كانت ستندلع منذ زمن بعيد، لولا تدخلهم المباشر.

ان الزعماء، بشكل عام، لاينظرون الى الجماهير بكبير تقدير او احترام، وهم لا يتورّعون عن التأكيد والاعلان بان هذه الجماهير عاجزة عن ادارة نفسها بنفسها، وبالتالي، عن ادارة ورعاية شؤونها الخاصة. يقولون هذا، اذ قد سمحت لهم الفرصة بان رأوها عن كثب وخَبِروها اثناء ممارسة وظائفهم الى جانبها، ويضيفون انه ليس من مصلحة الحزب ابداً ان تطغى اغلبية اولئك الذين لا يملكون رأياً شخصياً حول مايدور حولهم، على أقلية من الرفاق تثابر وتلاحق وتدرس المسائل الحزبية والعامة المطروحة، بعمق وجدية. لذلك يعلن الزعماء وقوفهم ضد مسألة الاستفتاء العام، او على الاقل، ضد ادخاله واعتماده في حياة الحزب.

ويعترف الزعماء العماليون انفسهم احياناً، وبمنتهىٰ الصدق، بتفوّقهم الواقعي على الميليشيات الموكل اليهم امر قيادتها، وبقرارهم الصارم في الا يقبلوا ان تفرض عليهم هذه الميليشيات خطاً معيناً من السلوك. ويضيفون أيضاً، بانهم يحتفظون لأنفسهم بحق الثورة والانتفاض، والحالة هذه، ضد الأوامر الصادرة اليهم. وإليكم مثلاً ما قاله في هذا الموضوع رجل بمستوى Filippo Turati من الذكاء والثقافة، في مؤتمر عمالي تمّ عقده في روما في العام ١٩٠٨، وهو زعيم الحزب الاشتراكي الايطالي الأكثر نفوذاً: «ان مجموعة النواب الاشتراكيين هي دائماً بخدمة البروليتاريا بشرط الا نضطرها للقيام بأعمال فظّة تدعو للسخرية». وهذا يعني دون ان نقوله، ان على النواب أنفسهم ان يرتأوا، في كل حالة

خاصة. ما اذا كانت الاعمال التي يفرض عليهم القيام بها مدعاة « للسخرية » ام لا.

ان تجميع السلطة بين أيدي بعض الشخصيات القليلة نسبياً، كما هي الحال في الحركة العمالية، يؤدي بشكل محتّم الى مزالق وانتهاكات عديدة. فهكذا يتحوّل « الممثل » الفخور بكونه الشخص الذي لا يستغني عنه، وبكل سهولة وبساطة، من خادم للشعب الى سيّد هذا الشعب. ان الزعماء الذين وصلوا الى هذا المنصب، وفرضهم اتباعُهم فيه، ينتهون، اذا طالت المدة، بان يصبحوا اسيادهم: فههنا تكمن حقيقة قديمة، اعلنـــها Goethe فيما مضى، عندما جعل احدى شخصيات قصصه يقول عن لسانه، بأن الرجل يتهاون دائماً ويسمح بان تسيطر عليه طبيعته البرية الخاصة.

وكضرورة طبيعيـة حتميـة، يتحمّـل الحزب الذي يثـور ويتمـرد ضـد الاغتصابات والانتهاكات التي تطال سلطة الدولة، الانتهاكات التي تقترفها سلطاته الخاصة به. فالجماهير اكثر خضوعاً لزعمائهـا منهـا لحكـومـاتها. وهـي تتحمل من أولئك اساءات اكثر مما تتحمله من تلك.

وتتأثر الطبقات الشعبية احياناً، وتتحرّك، نتيجة الضغـوط التي تمارسها عليها الطبقات العليا، فتثور او تقاوم، كما تؤكده وتبرهنه الهيجانات الشعبية في فرنسـا، او مـا يسمـى بـالعصيـان المدني، وحـروب القـرويين في المانيـا، وانتفاضات « الفاشيين » الصقليين في العام ١٨٩٣، والتي توصف كلها بأعمال ثأرية دموية، في الوقت الذي لا تدرك فيه تلك الطبقات، أن ما يحدث انما هو نتيجة ظلم واستبداد الزعماء بها.

واذا ما توصلت الجماهير يوماً لترى بأم عينها الانتهاكات التي يقترفها قياديو الحزب ضد المثال الديموقراطي، فأن دهشتّهـا وانـذهـالها لـن يعـرفـا حدوداً. ولكن، اذا حصل اذ ذاك واستطاعت ان تثور، فانها ستبرهن كم هي قليلة المعرفة بطبيعة المشكلة الحقيقية القائمة. وبالفعل فانها تظن ان افضل طريقة تتبعها لمحاربة الأمراض الاوليغرشية التي تتألم منها، انما تكمن في تقوية

مركزية سلطة الحزب، هذه المركـزيـة التي هي بـالضبـط مصـدر كـل هـذه الامراض.

الفصل الخامس

الصراع على السلطة بين الزعماء

ان مسألة قدرة الزعماء اللامحدودة في الاحزاب الديموقراطية تستدعي، في الوقت نفسه، تقييداً.

فعلى الصعيد النظري، يرتبط الزعيم بارادة الجماهير اذ تكفي اشارة منها حتى يضطر للانسحاب او للاستقالة. وهو في كل حين قابل للتغيير والاستبدال. لقد سبق ورأينا، مع ذلك، ان عناصر كثيرة تتراكض لتأمين استقلال تام للزعماء... ولن يبقى اقل من انه اذا لم يستطع الحزب الديموقراطي التخلص من الزعماء المستبدّين، فانه يستطيع، على الاقل، ان يغيّرهم. يستنتج من ذلك، ان خطأ الزعيم الأكثر جسامة يكمن في ان يكون له ثقة عمياء للغاية بالجماهير.

وهي (اي الجماهير) توفر اقل عدد من المفاجآت للزعيم الارستقراطي منه للزعيم الديموقراطي.

وان مايميز الديموقراطية بالفعل وبصورة رئيسية، هو أن اياً كان يستطيع، وتحت راية نظامها، أن يكون ماريشالا، بمعنى أنها ترتكز على قاعدة المساواة والعدل.

صحيح أن الجماهير عاجزة دائماً عن أن تحكم نفسها بنفسها، الا ان ماهو صحيح أيضاً، هو ان اياً من عناصرها، ومهما قلّت الصفات الحميدة او السيئة

التي تسمح له بالارتقاء الى ما فوق رفاقه، يستطيع ان يصل الى درجة الزعيم، ويأخذ على عاتقه مسؤولية ادارة الجموع.

الا ان ارتقاء الزعماء الجدد هذا، يستجلب دائماً خطراً يتمثّل في تخلّيهم عن مراكزهم لوافدين جدد آخرين. كما انه يتوجب على الزعيم القديم أن يبقى على أتصال دائم ومستمر مع آراء ومشاعر الجماهير التي يعود لها الفضل في وصوله الى مرتبة الزعامة، كما يتوجب عليه أيضاً ان يقرّ بأسلوبها وان يخضع، ولو ظاهرياً، لرغباتها.

يستخلص من هذا، أن الجماهير تبدو في الحقيقة مسيطرة على الزعماء. لكن، وفي كل مرة تصبح فيها سلطة هؤلاء مهدّدة جدياً، فهذا يعني، في الواقع وفي اغلب الاحيان، ان زعيماً جديداً أو مجموعة جديدة من الزعماء تحاول فرض نفسها على الجماهير، وتلقينها آراءها الخاصة المتعارضة، وآراء قدامى قياديّي الحزب.

ويبدو، عندئذ أن على هؤلاء القياديين القدامى، ان يوافقوا على اقتسام السلطة مع الوافدين الجدد، اذا لم يرغبوا بالانصياع لارادة الجماهير والانسحاب. إلا انه، اذا راقبنا الامور عن كثب، نلاحظ، دون مشقة، أن خضوع هؤلاء وأنصياعهم ليسا بشكل عام، سوى اجراء احتياطي يُقصد منه جعل تأثير المنافسين الشباب دون ذي فائدة تذكر.

ان الطاعة التي يظهرها الزعماء للجماهير في بعض المناسبات، ولو كانت ظاهرية على الاقل، ترتدي لدى الضعفاء منهم والأكثر حنكة شكلاً ديماغوجياً أو تحبّبياً.

ان الديماغوجيين هم الذين يتملّقون ويتقربون من الارادة الشعبية. فهم، وبدلاً من أن يرتفعوا بالجماهير اليهم، ينحنون بالعكس اليها. وفي الواقع، فأن هؤلاء لا يبغون الا جعل هذا الشعب ينضوي تحت ارادتهم، ويرزح تحت نيرهم، ليحكموا بالتالي باسمه، وذلك كله عبر الضمانات الكاذبة والمغلوطة التي يُطلقونها مرفقة، في غالب الاحيان، بتصرفات وأعمال هي بالفعل مزيج من

اللونَين المأساوي والهزلي في الوقت نفسه. اما بالنسبة للمشرّفين منهم، فان سر النجاح يكمن في «معرفة وضع مشاعر الجماهير العمياء في خدمة مخطّطاتهم الخاصة، المحبوكة بنضج كامل». K·chanowokl .

لقد ادّعيّ أن الثورات الشعبية تنتهي بالاجمال، بتدمير زعمائها. وذكرت في هذا الخصوص اسماء كل من Masaniello, Cola di Rienzi ، في ايطاليا، واسماء Robespierre ، و Danton ، في فرنسا.

ان هذا التأكيد، وبعيداً عن التكلم بالعموميات، يرتكز على ملاحظة دقيقة. الا ان اتهام الجموع بالتمرّد والوقوف بوجه زعمائها، وتحميلها مسؤولية تدمير هؤلاء الزعماء، ليس سوى غلطة كبيرة؛ فليست الجماهير من أرهب الزعماء واعتدى عليهم: انهم الزعماء انفسهم وقد تآكلوا بمساعدة الجماهير. مثال نموذجي على ذلك: لقد اوقع Robespierre بـ Danton واسقطه، ووقع هو الآخر على ايدي اتباع Danton الذين بقوا على قيد الحياة بعده.

ان الصراع الذي يظهر في ما بين الزعماء، والحسد المتبادل في ما بينهم، يدفعانهم لنشر واظهار نشاط متزايد أكثر فأكثر، وحمية اصطناعية في الغالب. ويسعى النواب الديموقراطيون ان يجرّدوا خصومهم في الحزب من سلاحهم، وان يكسبوا، في الوقت نفسه، سحراً جديداً امام أعين الجماهير عن طريق تقديمهم البرهان في البرلمان: «نشاط فائق في خدمة القضية المشتركة». وهذا ما يعتبرونه واجباً ديموقراطياً واجراء احتياطياً شخصياً، في الوقت نفسه.

ويجد النائب نفسه مضطراً للعودة الى ناخبيه والظهور أمامهم، لكي يدلّل لهم انهم دائماً في باله، وذلك لأن معظم هؤلاء، بالاضافة الى أن غالبية الرفاق أيضاً، مهياؤون، لا بل مدفوعون لاتّهامه بالتراخي والكسل، علماً بانهم لا يدركون الأعمال والوظائف التي يقوم بها ادراكاً دقيقاً محدداً. فهذه الحاجة، حاجة النائب للعودة الى ناخبيه، هي التي ولّدت وسبّبت وفرة الخطابات التي يُعدها ويلقيها في كل مناسبة، والتي كان يصفها الالمان بالخطابات التي لا نهاية لها، والتي كانت تشكّل أكثر من نقاش صاخب داخل المجالس البرلمانية في

النمسا وفي فرنسا وفي انكلترا وفي أيطاليا.

وما يؤخذ بالاعتبار فعلاً، ان السبيل الأكثر فاعلية لابقاء الجماهير يقظة متنبّهة، وجعلها فخورة بزعمائها، يكمن في أثارة الاشكالات او العوارض الشخصية التي هي اكثر اهمية واكثر تناولاً، بالنسبة لمستوى الذكاء لدى القسم الكبير من الجمهور، من تقرير يحكي عن استخدام القوة المائية او عن معاهدة تجارية مع جمهورية الارجنتين مثلاً.

ويضاف الى ذلك أيضاً في عدة بلدان، وبنوع خاص في ايطاليا، ان الصحافة البرجوازية، تسجّل هذه الانواع من الاحداث بكثير من المراعاة، دونما انقاص في أدقّ التفاصيل، خاصة عندما تكون هذه الاحداث من صنع نواب الاشتراكيين. ويستنتج من هذا، وحتى في الظروف العادية، ان النشاط الخطابي للنواب الديمقراطيين هو أكثر أعتباراً وظهوراً.

لقد تباهى النواب الاشتراكيون في ايطاليا، انهم نالوا ٢١٢ مرة حق الكلام في البرلمان، في الفترة الممتدة من ٢٥ آذار وحتى عشرة تموز من العام ١٩٠٩. ويمثل هذا الرقم نسبة ٢٠,٤ من مجمل الخطابات التي القيت في المجلس في هذه الفترة من الزمن، في الوقت الذي لا يمثل فيه الاشتراكيون سوى ٨٪ من مجموع عدد النواب.

ان ثرثرة كهذه لا تصلح فقط للحفاظ على هيبة الحزب وسحره في عيون خصومه، وانما تطال أيضاً مصلحة كل نائب، فيرى فيها سبيلاً لتأمين اعادة انتخابه ضد اعدائه الخارجيين، كما ضد المتنافسين الحقودين في داخل صفوف الحزب نفسه.

ان مصدر الاختلافات في وجهات النظر، هذه الاختلافات التي تسبب نزاعات في ما بين الزعماء، يمكن ان يكون متنوعاً لا محصوراً.

لذلك، يمكن تقسيم هذه الاختلافات الى فئتين بشكل عام: الاختلافات الشخصية، والاختلافات المبدئية او الفكرية. الا ان هذا التقسيم لا يعدو كونه

تقسيماً نظرياً صرفاً، لأن الأختلافات المبدئية تتحول بسرعة، في غالب الأحيان، الى اختلافات شخصية، وهذه، بدورها، تحاول أن تعطي لنفسها صورة اختلاف حول المسائل المبدئية او التكتيكية كونها تخجل من الظهور بمظهرها الحقيقي، بكل وقاحة وعراء.

ان خطّرين جسيمّين يهددان وجود الاوليغرشية المشتقة عن الديمقراطية: ثورة الجماهير ودكتاتورية زعيم جسور الى حد الوقاحة، يسخّر جو القرف العام لخدمة طموحاته الشخصية. تمرّد من جهة، اذن، وأغتصاب للسلطة من جهة اخرى. وهذا ماينتج عنه غياب تام للاخوة الحقيقية في الاحزاب الشعبية الحديثة، أي غياب للثقة الحميمة المخلصة المتبادلة. وهكذا تعيش هذه الاحزاب في حالة دائمة من النزاع المرير والهيجان، حالة يعود السبب في وجودها للشك المتبادل ولعدم الثقة في ما بين الزعماء.

ويرتاب كل نظام اوليغرشي من الطامحين اليه، الذين يشتمّ فيهم، ليس فقط انهم ورثته المحتملون، وأنما أيضاً خلفاؤوه المستعدّون للحلول مكانه، دون أن ينتظروا انهياره أو موته الطبيعي. فهذا هو الصراع أو النزاع القائم بين من هم في الداخل ومن هم في الخارج، اي بين هؤلاء الذين يعملون داخل النظام واولئك الذين ينتظرون في الخارج، بين القياديين او الطامحين الى مركز القيادة.

وباسم المبادىء المزعومة خالدة، يعلن هؤلاء الحرب ضد أولئك. ولكنه في الواقع، اعلان يرتكز على أسباب تافهة قليلة الأهمية. كما أنهم يتواجدون في الأجتماعات متّخذين موقف الأخصام الذين يختلفون حول النظريات، وهم فخورين، اشداء، لايمكن مقاومتهم، يتكلمون بصوت مرتفع وكأنهم يقولون اشياء كبيرة جداً، ويملاؤن القاعة صراخاً، وذلك كله لهدف واحد فقط، وهو تخويف قياديّي الحزب ودفعهم للتخلي عن قسم من المكاسب للرفاق المشاكسين، والذين لم يعد بامكانهم الصبر الانتظار. الا ان قدامى الزعماء، غالباً ما يقاومون ويصبرون بعزم وقوة ضد كل ذلك. فيغيّر المعارضون، والحالة هذه، خطتهم

وتكتيكهم، ويتركون موقف العراك الذي كانوا يتمسكون به، ليلتحقوا بعربة النصر التي لرجال السلطة والنفوذ، آملين، من وراء ذلك، استمالة العطف نحوهم وتحقيق مخططاتهم الطموحة بطريقة ملتوية.

ان الصراع القائم بين قدامى الزعماء والطامحين الجدد يوقف مفعول التهديد الدائم لحرية الكلمة وحرية الفكر. ويوجد هذا التهديد داخل كل تنظيم ديمقراطي جيد التنظيم وشديد البنية

ان الزعماء الذين يمسكون بزمام السلطة في الحزب، لا يكتمون ولا يخفون ارادتهم او رغبتهم القاضية بتقييض حرية الكلمة، قدر المستطاع لدى الرفاق الذين لا يوافقونهم الرأي. لذلك نرى ان القيّمين على السلطة هم دائماً المناصرين او الحزبيين الاكثر تحمساً للسلوك الحسَن، والخضوع للقوانين المرعية، اذ يعتبرونها الشرطَين الاساسيّين لوجود الحزب. وهم بالاضافة الى ذلك، يذهبون الى حد تطبيق الرقابة على الزملاء المشكوك بأمر انحيازهم لجهة القيام بأي تمرد أو عصيان. وهم بالتالي يجبرونهم على ترك المجلات المستقلة التي يديرونها، وعلى نشر مقالاتهم في نشرات الحزب الرسمية ليس الا.

وهكذا ايضاً، حذّر الحزب الاشتراكي الالماني اتباعه وحَرمَهم من المشاركة في عمل الصحف الكبيرة البورجوازية. وبشكل عام، فلقد حرمهم من نشر اي شيء يفلت من رقابة قياديّي الحزب، لسبب او لآخر، حتى لو كان هذا الشيء كلاماً اشتراكياً بحتاً.

يمكن للزعيم القديم ان يعتمد في بداية صراعه ضد الشباب، على دعم الجماهير نفسها.

ان جماهير كل الاحزاب العمالية تعيش حالة طبيعية من عدم الثقة بأي عنصر جديد، لم ينتسب الى الحزب، بناء على توصية رسمية من قدامى الاعضاء فيه. الا ان هذه الحالة من عدم الثقة تصبح علانية بشكل خاص، عندما يكون الوافد الجديد هارباً من طبقة اجتماعية اخرى. وفي هذه الحال، يتوجب على

العضو الجديد هذا، ان يخضع لفترة اربعين يوماً قبل ان يكتسب حق التعبير عن رأي شخصي ما، وهي فترة طويلة في الحزب الاشتراكي الالماني يفسرها وجوده والامتياز الذي يضفيه على زعمائه الحاليّين. وبالفعل، يمكن ان يعتبر الكثير من هؤلاء أنفسهم وكأنهم المؤسّسون، وأنهم تحمّلوا الكثير من الاضطهادات الحكومية، والصعوبات القانونية التي فرضت بحق الاشتراكيين.

ان الاشتراكي الذي يحمل في جيبه بطاقة انتسابه الى الحزب، منذ ثماني او عشرة سنوات، يعتبر غالباً في القسم التابع له، وكأنه رفيق «شاب». وان ما يأتي أيضاً ليزيد من قوة هذه الظاهرة، هو الاحترام الذي يُكَنّ للعمر، وللمرتبة. هذا الاحترام العميق الجذور لدى الشعب الالماني، والذي لم تنجح الديموقراطية الاشتراكية في تجاوزه تماماً. يضاف الى ذلك أخيراً أن بيروقراطية الحزب العمالي الالماني، وككل بيروقراطية قوية البنية، تمتاز بخصوصية عزيزة عليها.

وتفسر كل هذا الوقائع، وبشكل كبير، نقصان العناصر الشابة والقادرة، هذا النقصان الذي تشكو منه الديموقراطية الاشتراكية الالمانية بأعتراف العديد من الاشتراكيين أنفسهم. ولقد وصل بنا المطاف الى حد وصف المؤتمرات السنوية التي يعقدها الحزب «بمؤتمرات الموظفين». ولم يكن هذا النعت مجاناً، دونما سبب، وذلك لأن موظفي الحزب (والنقابات) يمثّلون نسبة هي، بالفعل، كبيرة جداً من بين الاعضاء المنتدبين لحضور المؤتمرات.

ولكن الاتجاهات التي يدور اهتمامنا حولها ههنا، فهي أنما تظهر نشطة فاعلة بصورة خاصة، فذلك عند وضع التسلسل، الاداري للمناصب العليا.

ان ادارة الحزب الاشتراكي الالماني لم توكّل يوماً الى عناصر شابة، كما هي الحالة غالباً في ايطاليا، ولا الى كتّاب سياسيين أحرار، كما في فرنسا، وانما أوكلت الى رجال أكبر سناً، «الى قدامى»، الى موظفين داخل الحزب. وتأتي النفسية المحافظة للجماهير إياها لتساعد طموحات الزعماء الاكبر سناً، لأن فكرة تسليم أمر العناية بمصالحها لأشخاص من الدائرة نفسها التي يتبعون لها، لن

تمر في خاطرها مطلقاً، وذلك أستناداً منه الى أن هؤلاء الأشخاص لا يقومون بأية مهملت، والى أنهم لم يزوَّدوا القيام بأي مسلك بيروقراطي منتظم.

كما أنه ما فتيء الزعماء القدامى يلجأون، بفطرة أكيدة، وفي سبيل محاربة الزعماء الجدد الذين مازالوا يشكّلون أقلية ضعيفة، لسلسلة من الاساليب الشريفة الى حد ما، والتي لن تجعل أمد هزيمة هؤلاء بعيداً اذا لم تؤمن لاولئك دائماً، النصر والغلبة. أن تجعل من المعارضين اشخاصاً غير ذي كفاءة وقدرة، او أن تجعل منهم اناساً سيّئي السمعة، أصحاب جلبة وضوضاء، مشاكسين متزعّمين مشعوذين، فهنا وسيلة بمتناول كل الناس، لا يتأخر الزعماء القدامى ولا يخطئون أنفسهم باستخدامها.

الا انهم يحاولون غالباً تبرير سلوكهم هذا تجاه العناصر الشابة، موردين أسباباً من الدرجة العالية جداً. فهم يَدّعون، بنوع خاص، الى ضرورة صيانة أستقامة ونزاهة الحزب والمحافظة عليها، الى ضرورة وحدة عقيدته وتكتيكه، هذه الاستقامة وهذه الوحدة اللتان يمكن ان يتعرّضا لخطر جسيم نتيجة غزو العناصر الشابة وأنضمامها في صفوف الحزب، دون أن تكون قد أُخضعت لفترة تدريب كافية، ودون أن تملك الخبرة والاختصاص الضروريين.

ويعلن الزعماء المسنون أن من واجبهم السهر على ألاّ تقدم لهم الجماهير أو تقبل بأن ينضم اليهم زملاء غير مرغوب بهم. ولهذا السبب، يفرض هؤلاء الزعماء ويلحّون على المعاهد التدريبية بألاّ ترسل للمجلس Reichatag مرشحين لم يحظوا بترشيح ادارة الحزب لهم.

كما يسعى الزعماء المسنّون ان يستميلوا اليهم ويربطوا بهم الفئات الاجتماعية الدنيا، الناشئة حديثاً والتي ليس لها بعد زعماء معروفين وقادرين، اذ تكاد لا تكون قد انفتحت على الحياة السياسية بعد. وبعد الانتهاء من هذا العمل، ينتقل هؤلاء الزعماء الى تحريم ومنع بروز تيارات فكرية جديدة، وخنق التضارب الذي يمكن ان تخلقه في صفوف الحزب.

ففي المانيا، ينظر زعماء الديموقراطية الاشتراكية وزعماء التنظيم النقابي، بادىء ذي بدء، بعين الغيرة والريبة لنشوء حركة الاشتراكية الشابة. ولكن، عندما ادرك الجميع، من هنا ومن هناك، بانه لم يعد ممكناً عرقلة هذه الحركة والوقوف بوجه انتشارها وتوسّعها، عملوا للوصول الى تزعّمها وتحمل مسؤولية الادارة فيها.

وفي سبيل قيادة وتوجيه هذه الحركة الشابة، تمّ خلق «اللجنة المركزية للشبيبة العاملة الالمانية» المؤلفة من أربعة ممثلين لكل من أقسام الحركة الثلاثة: ادارة الحزب الاشتراكي، لجنة النقابات العامة والشبيبة الاشتراكية. وهكذا، ضمّت اللجنة المركزية المذكورة ثمانية اعضاء «مسنين»، مقابل أربعة أعضاء من «الشباب». وفي سبيل تبرير هذه الوصاية المفروضة على الشباب، تحجّج الزعماء المسّنون، بطريقة اقرب الى المراوغة منها الى المنطق، بعدم قدرة الشباب، والشباب فقط، باختيار زعمائهم بصورة صائبة، وممارسة رقابة فاعلة عليهم.

على الرغم من عرضنا لكل هذا، لازلنا بعيدين تماماً عن ذكر كل الاسلحة التي هي بتصرف الزعماء المسنين، المتواجدين على رأس السلطة، لتحويل المتنافسين الجدد الى أشخاص عديمي القدرة، ورميهم في حالة من العجز.

من جهة اخرى، فان الطريق المؤدية الى السلطة هي ايضاً مليئة بالصعاب والمشقات بالنسبة لهؤلاء الشباب. انه طريق مزروع بالمكائد والحواجز العديدة المتنوعة التي لايستطيع تسهيلها ورفعها إلا قوة الجماهير وعظيم اعتبارها.

ومن النادر ان ينتهي الصراع القائم بين الزعماء المسنين من جهة، والزعماء الشباب من جهة ثانية، بالانتصار الكامل لأولئك على هؤلاء. وغالباً مايؤول النصر الى صهر النخبة واتّحادها، اكثر مما يؤول الى الدوران في الحلقة المفرغة. وبتعبير آخر، فان الغلبة تُفضي الى توحيد ودمج العنصرين معاً. وهنا تعرف الاقليات المتمردة الثائرة، كيف تصبر وتتحمّل الظروف في انتظار ساعتها الآتية، على قدر ماترى في هذه الساعة فائدة لها ومصلحة. كما تعرف أيضاً

التظاهر بالخضوع أو بالانصياع لارادة الاغلبية، والموافقة العمياء على الاوامر الصادرة التي تحمل في طياتها بذور الاتهام والادانة.

ويجب ان يصبح تنافر الاطباع والأفكار بين الأغلبية والأقلية تنافراً مطلقاً، لكي يخلق انشقاقاً وتجزئة في صفوف الجماهير، يؤدي بها الى خلق أحزاب مختلفة تعمل بدورها، وبالسرعة المطلوبة، لاقامة تنظيم اوليغرشي خاص بكل منها.

ويصبح المبدأ الديموقراطي، إبان فترة الصراعات والنـزاعـات التي يـوقـع الزعماء أنفسهم فيها، توخياً للوصول الى الزعامة والقيادة، مجرّد فخ أو شرك يقصد من ورائه أستمالة الجماهير واغراؤها.

وفي سبيل الوصول الى السلطة والتمسك بها والمحافظة عليها، فان كل الاساليب وكل السبل تصبح جيّدة صالحة؛ ومن السهل التأكد من ذلك، عند مراجعة قراءة المناقشات التي أثارتها المسألة الهامة المتعلقة بالنظام المفروض اتّباعه واعتماده في تسمية أعضاء أدارة الحزب. لذلك ترنو كل الاتجاهات التي تظهر على هذا الصعيد وتطمح الى الهدف نفسه، الى معرفة كيفية محافظة مجموعة معينة على الزعامة.

وهكذا أراد أتباع Guesdes في فرنسا، وهم يَعدّون الكثير من المناسرين، ان يتمّ أعتماد مبدأ التمثيل النسبي. بينما طالب اتباع Jaurès، وهم يَعدّون قساماً أكثر مما يَعدّون أعضاء، وكذلك أتباع Hervé بالابقاء على نظام التمثيل المحلي أو التمثيل بالانتداب.

أما في البرلمان الاميركي، فان كل حزب يملك لجنة خاصة مهمتها السهر على ان يكون اعضاؤه مثابرين على حضور الجلسات، وألاّ يتخلّفوا عن الدعوة اذا ما وجهت اليهم في حالات أتخاذ القرارات والتصويت على أمور وقضايا ذات أهتمام خاص.

وعندما يكون هناك مشروع قانون يحمل بعض الفائدة، على وشك أن

يطرح على التصويت، تدعو هذه اللجنة اذ ذاك، وعلى الفور، الى اجتماع خاص للمجموعة البرلمانية التي تقرّ في هذا الاجتماع الاتجاه الذي يتوجب على النواب التصويت بوحيه. أن القرار الصادر عن اجتماع كهذا هو قرار ملزِم لكل الذين ينتمون الى الحزب.

أما حالات العصيان وعدم التقيّد بهذا القرار، فانه من الطبيعي ألاّ يعاقب مرتكبوها طيلة فترة انتدابهم النيابية. الا أن النائب المتفرّد كثيراً برأيه، فانه يضمن لنفسه خسارة مقعده في الانتخابات التي تلي مباشرة فترة انتدابه الاولى، وذلك لأن القيمين على الحزب، المقيمين في واشنطن، ومراقبي تنفيذ خطته، يسرعون في اطلاع مَن في يدهم القرار على التصرف غير الملتزم الذي ارتكبه فلان أو فلان من النواب.

ان اجتماع «المكتب السياسي» Caucus الأكثر أهمية، هو ذلك الذي يسبق مباشرة جلسة أنتخاب رئيس المؤتمر. فالأفكار التي يطرحها هذا الرئيس وجاذبية شخصيته وتلاطفه، وبما لهذه الصفات من تأثير قاطع على الطريق التي سوف يتم بموجبها تأليف اللجان، وبالتالي، على مجمل مسيرة التشريع طيلة فترة النيابة، يستخلص من كل هذا أن انتخابه يمثّل أهمية كبرى لا تضاهيها أهمية أخرى. كما يسبق هذا الانتخاب أيضاً تعقيدات ومكائد وتراكض وراء تأمين الأصوات لفترة تدوم عدة اسابيع متتالية.

وعندما يتعلّق الامر بقوانين ذات أهتمام ثانوي، فأن كل عضو في المؤتمر يتمتّع بالطبع بحرية كاملة في التصويت كما يحلو له. ولكن يفرض على أعضاء الحزب في الفترات الصاخبة، وبالاضافة الى خضوعهم لقرارات المكتب السياسي، خضوع شخصي لسلطة زعماء الحزب المعروفين. وينطبق هذا الاجراء بشكل خاص على مجلس النواب، اذ أن أعضاء مجلس الشيوخ هم، بصورة عامة، أكثر غيرة على مساواتهم المطلقة. وفي المقابل، فان المكتب السياسي يمثل أهمية كبرى في مجلس الشيوخ حيث تحركه فاعل أكثر، اذ نادراً مايضم أكثر من خمسين شخصاً، بينما يتألف من أكثر من مايتي عضوا في مجلس النواب.

أن مجموعة الديموقراطية الاشتراكية الالمانية النيابية تخضع، هي ايضاً، لسيطرة شديدة في بنيتها الدخلية تبعاً لمبدأ الخضوع والالتزام. فالاغلبية هي التي تقرّر موقف القسم (البرلماني) في مختلف المسائل المطروحة في الرايخستاغ Reichatag أو في اللاندتاخ Land tag. لذا، يحدّد تصويت الاغلبية الزامية السلوك السياسي لكل النواب، وأستناداً لذلك، لا يحق لأي منهم الاعتراض أو التمنّع.

وتصوّت المجموعة بكاملها أيضاً في البرلمان وكأنها شخص واحد. وهذا ليس فقط في المسائل المتعلقة بالاشتراكية، بل أيضاً في كل المسائل التي لا تمتّ لها الا بطريقة غير مباشرة، والتي يتوجّب على كل واحد ان يستطيع تجاهها اتخاذ قراره المناسب، تبعاً لآرائه الشخصية.

ولكن هناك حالات تظهر خلالها كل الاجراءات الاحتياطية المتّخذة بغير ذي فاعلية ودون جدوى. ان النائب الذي يحوز، من خارج البرلمان، على الدعم الصارم لمعاوني زعماء بعض الاقسام، يستطيع ان يتمرّد ويقف بوجه كل زملائه، متأكداً من أن النصر حليفه في النهاية. فالناخبون الاشتراكيون، أو غيرهم، يتبعون، بسهولة ووداعة، تذبذبات ومناورات مَن انتخَبهم.

لقد أقال الحزب الاشتراكي الفرنسي من صفوفه الوزراء بريان Briand، و فيفياني Viviani، وميلّران Millerand. ولكن التنظيمات الاشتراكية لدوائرهم الانتخابية بقيت وفيّة لهم، وفضّلت تقديم أستقالات جماعية من الحزب على التخلي عن الرجال الذين يحوزون على ثقتها.

تلك كانت حالة جون بيرنز John Burns في انكلترا، وانريكو فيري في ايطاليا. لقد كان كافياً لانريكو فيري أن يكشف، في وقت من الاوقات، عن حقيقة جديدة، ليخلق مباشرة تغييراً جاعياً في الآراء السياسية لمنطقة بكاملها: فلقد ارتدّت هذه المنطقة التي كانت مع فيري ثورية، صارمة، وبين ليلة وضحاها، ومعه ايضاً، الى أعتناق مبدأ مشاركة الطبقات وموالاة الوزارة الى أقصى حد.

ففي المانيا، توجّب على العناصر العليا في الحزب أن تستخدم كامل سلطاتها ونفوذها لكي تستطيع أن تعزل رفاق شمنيتز Chemnitz عن نائبهم Max Schippel، ورفاق Mittweida عن نائبهم Otto Göhre، لأن هؤلاء النائبين قد اظهرا ضعفاً في الارادة وهفوات ملحدة.

ويسعى نواب الأقليات الاصلاحية في الأحزاب العمالية الحديثة، وبكل الوسائل، لأن تقف سلطة الجماهير غير المنظمة وغير الملتزمة بناخبيها، بوجه سلطة جماهير الحزب المنظمة. وهم يدّعون، بالاضافة الى ذلك، انه يتوجب عليهم قبل كل شيء أن يُعلموا تلك الجماهير (غير المنظمة) بسلوكهم السياسي.

ومن العدل الاعتراف أنهم، وهم يتصرّفون بهذه الطريقة، مدفوعين، في غالب الأحيان، بشعور ديموقراطي صرف.

وهكذا نرى غداة مؤتمر لندن (١٨٩٣)، ان اربعة نواب أشتراكيين فرنسيين رفضوا، خلافا لقواعد مبدأ قبولهم في المؤتمر، استخدام حق التفويض الذي أوكلته اليهم مجموعات سياسية أو نقابية. ولم يتوصّلوا، بعد نقاشات حادة للغاية، أن يُقبلوا على الأقل، بصفتهم نواباً، الا بعد طرح السؤال المبدئي التالي: ألا يجب على جسم انتخابي مهم، قادر على ايصال نائب اشتراكي الى المجلس، أن يحوز، على الاقل، على الحقوق نفسها المعترف بها لمجموعة اشتراكية أو لنقابة عمالية محلية، خاصة اذا ما ظُنّ بان هذه المجموعة أو هذه النقابة تتألفان من حفنة قليلة من الاتباع؟

أن ما يميّز تاريخ الحركة العمالية الدولية، على الرغم من شبابها النسبي، هو أن صورَ زعمائها تظهر على مسرح هذا التاريخ عبر مواقف اكثر ترفّعاً مما يظهر في تاريخ أية طبقة أجتماعية حديثة أخرى.

ان الحركة العمالية تقدم لنا، بالطبع، هي الاخرى، أمثلة عن زعماء انحطّت قيمتهم وهبطت بسبب تخلّي مناصريهم عنهم. ولكن هذه الامثلة النادرة أساساً، تعني فقط ان زعيماً جديداً تورّط في صراع مع زعيم مسن، ينتهي بالتغلب عليه بفضل دعم الجماهير التي نجح في الحصول على عطفها ونيل ثقتها. ولكن

ديموقراطية كهذه لا تستخلص أي نتيجة من تبديل مشابه.

وكما يصبح الكاثوليكيون مناصرين اشداء للحرية، في كل مرة يشعرون فيها أنهم أقلية، كذلك يعادي الزعماء الاشتراكيون الذين يرأسون الاقلية المعارضة في الحزب، وبشراسة، كل انواع الاستبداد والتسلط، ويعارضون، بكل قواهم، العقل الضيّق والبوليسي للزعماء الذين في يدهم مقاليد السلطة، ويتّخذون لأنفسهم موقفاً ديموقراطياً لا يقبل الطعن.

ولكن، ما ان يصل الزعماء الجدد الى مبتغاهم، وما أن ينجحوا بأسم الحقوق المسلوبة للجماهير الصامتة، في قهر استبداد أسلافهم البغيض وفي استيلائهم على السلطة بدورهم، حتى نرى للتوّ خضوعهم لعملية تحول تنتهي بجعلهم مستبدّين متسلّطين كاسلافهم المعزولين.

أما في حياة الدول ذات الانظمة الملَكية، فان معارضة واحدة يقودها امراء وراثيون، نادراً ما تضمر تهديدات خطيرة بحق الملك من باب كونه مؤسسة. وكذلك هي حال المعارضة التي يشكّلها زعماء طامحون في الحزب؛ فهي معارضة، نادراً ما تكون خطيرة، سواء كانت موجّهة ضد شخص الزعماء المسنّين أم كانت موجّهة ضد اتباع نظام هؤلاء الزعماء. الواقع ان ثوريّي اليوم هم رجعيّو الغد.

الفصل السادس

البيروقراطية
النزعات المركزية واللامركزية

لقد كان للاشتراكيون، في زمان ما كان يُدعى «بأشتراكية المهاجرين»، الوقت الكافي لأن يكرّسوا أنفسهم لسياسة مبنية على المبادىء، مستوحاة من الدولية الكلاسيكية. ان مختلف أنواع الحياة التي كان يعيشها هؤلاء الاشتراكيون الاوائل، وكل المراحل الزمنية الحادّة التي قضوها في تبادل الأفكار خلال أوقات فراغهم اللامتناهية، وان اتصالهم المستمر برجال من مختلف الجنسيات، والعجز تجاه أظهار أدنى نشاط «ميداني»، كل هذه الظروف فرضت عليهم مفهوماً لاشتراكية مثالية ودولية سامية.

ولكن، وبقدر ما كانت أبواب بلادهم تفتح أمامهم لنشر الدعاية الاشتراكية الصرفة أولاً، ومن ثم لتحقيق عمل ايجابي وبنّاء، بقدر ما كانت متطلبات الحزب اليومية الزائلة تتقدم على المبادىء الخالدة في أذهان الاشتراكيين. وهكذا كانوا يخسرون دفعة واحدة ما كان يوفره لهم بُعدُهم المنظور بكل دقة وتحديد.

وفي أيامنا هذه، يسعى الأمين العام لكل نقابة (النقيب)، لأن يجنّد أكبر عدد ممكن من المنتسبين في تنظيمه، وأن يتعمّق ويتمعّن بدقّة الفتاوى الخاصة بتأمين الضمانات ضد الحوادث وحالات العجز، وان يتآلف مع المسائل الخاصة المتعلقة بمراقبة العمل في المعامل، وبشرعية مجلس أدارتها المشترك (ومن

اصحاب العمل والعمال)، ومع نظام التعويض عن الجلسات المنعقدة والمطبق في المخازن التعاونية، ومع مراقبة استهلاك الغاز في الادارة البلدية.

ولكن، كلما تخصّص قياديّو النقابات بهذه المسائل اليومية، كلما خسروا أهليّتهم في ان يلمّوا، وبلمحة بصر شاملة، بالحركة العمالية بكليتها، أو على الأقل، بمظاهرها النقابية البحتة. وكلما كرّسوا أنفسهم لدراسة المسائل التقنية، كلما تضاءل وقتهم، وخفّت رغبتهم ومصلحتهم في دراسة مشاكل فلسفة التاريخ الكبيرة، وتصبح طريقتهم في الحكم على المسائل الدولية خاطئة أكثر فأكثر في الوقت نفسه.

وبموازاة هذا التحوّل، تنمو لدى هؤلاء القياديين نزعة تقودهم لرؤية «عائق» واحد، أو التمسك بعدم كفاءة اي من الاشخاص الذين يسعون لأعطاء رأيهم في الامور من وجهة نظر ليست تقنية تماماً. ويَظهرون أكثر فأكثر، ذا ميل لاتهام وتأنيب كل الذين يناضلون خارج الوسط الضيّق للاشتراكية. أن هذه النزعة في التخصّص الاحتكاري الشغوف، والتي تجعل كل رؤية أكثر شمولاً وأكثر تعمقاً في الأمور المستحيلة، لهي ظاهرة مميّزة في الحياة الحديثة، بشكل عامّ، وفي مظاهرها اليومية العادية كما في مظاهرها النظرية والعلمية بشكل خاص.

ان ما قاله الفرد وابر A. Weber عن البيروقراطية عموماً، خلال مؤتمر جمعية السياسة الاجتماعية المنعقد في فيينا في العام ١٩٠٩، يمكن تطبيقه على هؤلاء الأعوان الذين يشغلون المناصب الدنيا والمناصب الوسطى في بيروقراطية الحزب. ان البيروقراطية هي العدو اللدود للحرية الفردية ولكل مبادرة شجاعة على صعيد السياسة الداخلية. أن علاقة بيروقراطيّي الحزب بالسلطات العليا، وارتباطهم بها، تخنق شخصية الفئة الوسطى من المستخدمين، وتساهم في طبع المجتمع بكامله بطابعها الضيّق جداً، وهو طابع بورجوازي ومحدود. أن الروح البيروقراطية تحطّ من قيمة الاطباع والصفات المميّزة، وتولّد الفاقة الاخلاقية.

ويلاحظ في كل بيروقراطية، اصطياد الوظائف والتراكض اليها، كما يلاحظ

الهوسَ في الحصول على الترقيات وتولّي المناصب الكبيرة وحالة الاستعباد المذل والتذلف امام الرؤساء والموقف المتعالي والمتشامخ تجاه المرؤوسين.

ان ولفغانغ هين Wolfgang Heine، احد المدافعين الأشدّاء في الحزب الاشتراكي الالماني عن الحرية الشخصية والفكرية للرفاق، والمستعد دائماً لفضح أمر «النزعة الى تطبيق البيروقراطية وابطال الشخصية»، يذهب حتى الى حد أثارة شبح الدولة البروسية في نضاله ضد الظلم والاستبداد البيروقراطي.

فهو يقول أنه صحيح أن بروسيا محكومة حسب المبادىء الوطنية عبر بيروقراطية يمكن أعتبارها مثالاً لهذا النوع من الحكم، ولكن ما هو صحيح أيضاً، وبفعل هذه البيروقراطية، وعلى الرغم من نجاحاتها الخارجية، ان بروسيا تعيش حالة تقهقر على الصعيد الداخلي. فاذا بقيت هذه الدولة قادرة على ان تنجب بعض الافراد المشكو منهم، فانه لايمكنها، في أيّ من الأحوال، أن تحتملهم وتبقي عليهم، لأن سياستها تتحوّل اذ ذاك الى سياق آلي من وتيرة واحدة يقضي فيها على كل نفس وكل روح. من هنا تناصب هذه الدولة العداء لكل تقدّم وازدهار حقيقيين.

كما يمكن القول، انه بقدر ما تمتاز البيروقراطية بحيويتها، وباحساسها بالواجب، وبتفانيها أمام القضية التي تمثّل، بقدر ماتظهر مقصّرة، ضيّقة الافق، قاسية ومقيّدة.

وككل نظام مركزي، تجد البيروقراطية، مع ذلك، تفسيراً لها في هذه الملاحظة القديمة، وهي أن معظم الشؤون تتطلّب ثمة وحدة أدارية، لكي يتمّ انجازها بطريقة سريعة ودقيقة. فالقيام بعدد كبير من الوظائف في النظام الفدرالي، كتنفيذ مهمات إحصائية جدّية مثلاً، لايمكن ان يتمّ مطلقاً بصورة مُرضية.

لقد كانت سلطة الزعماء في المانيا تظهر، بادىء ذي بدء، تحت ستار من الشكل الملكي طبقاً لطابع الشعب، وضعف التربية السياسية لدى الجماهير، وعدم كفاءتها: لقد كانت هذه هي ديكتاتورية الفرد الواحد غير المحدودة.

لقد كان أول تنظيم عمالي انشىء على الاراضي الالمانية هو تنظيم Ferdinand Lassalle .

ولقد دام هذا التنظيم المؤسَّس في العام ١٨٦٣ واستمر لغاية العام ١٨٧٥، عندما اندمج وذاب في القسم الدولي والماركسي للاشتراكية الالمانية، وهو القسم المعروف بـ «قسم ايزناخ Eisenach».

وكان هذا القسم المنشأ بمبادرة شخصية لرجل فائق الطبيعة (Lassalle)، يحمل شخصية هذا الرجل حتى في أدقّ التفاصيل.

كما زُعم ان هذه الجمعية اللاسالية Lassallienne كانت قد أُنشأت على صورة العصبة الوطنية الالمانية القومية جداً آنذاك. يمكن أن يكون هذا صحيحاً اذا ما تكلّمنا عن أساس هذه الجمعية. اما اذا تكلمنا عن رأس هرمها، فان ذلك ليس صحيحاً بالتأكيد. ان تنظيم Lassalle هذا، كان كالعصبة، يمثّل مجتمعاً توحيدياً كانت اعضاؤه مشتّتة في كل البقاع الالمانية، دونما انتظام في أقسامه المحلية بالمعنى الكامل للكلمة. وكان لانتساب هؤلاء الى هذا القسم أو ذاك، صفة وطنية، يخضعون، بعد ذلك مباشرة، للجهاز المركزي لكل قسم.

إلا ان هذا الجهاز، في تنظيم لاسال، لم يكن يتألف من عدد كبير من الاعضاء، كما كانت الحال في تنظيم العصبة الوطنية الالمانية: لقد كان يمثله فرد واحد فقط. وكان لفرديناند لاسال، كما لخلفه جوهان باتيست فون شوتيزر J.B.V. Schwitzer، فيما بعد، سلطات مشابهة لتلك التي كانت لرئيس جمهورية البندقية (Venise)، بالاضافة الى كونه رئيساً لحزب العمال الالمان، مع فارق واحد، وهو ان سلطته لم تكن تحدّها وتراقبها مؤسسات اوليغرشية، كسلطة رؤساء جمهوريات المدن. لقد كان الرئيس، حسب لاسال، يحكم وكأنه ملك حقيقي، مطلق الصلاحية. وكان يعيّن أعوانه ووكلاءه ووزراءه المفوّضين، وحتى خليفتَه، دون أية رقابة أو هيمنة من احد. فكان يأمر ويُنهي كمن يقول: «ليس على الاخرين سوى الطاعة».

لقد كانت بنية هذه الجمعية جواباً، ليس فقط على صفات لاسّال الشخصية وطموحه الفذ الى السلطة وطابعه المحوري، وهو الرجل العبقري، بل كانت أيضاً جواباً على مفهومه النظري للمهمة التي تقع على عاتق كل تنظيم حزبي. ولقد قال في خطابه الشهير في Ronadorf ما يلي: «لقد سمعت من أفواه العمال، اينما ذهبت، خطابات يمكن ان تلخّص بالعبارة التالية: من الواجب علينا، وبكامل ارادتنا وقوانا المشتّتة، أن نقوم بصنع مطرقة، وان نضعها بين ايدي رجل يضمن لنا ذكاؤه وطبعه وتفانيه انه سيضرب بواسطتها بكل قوة».

وأضاف قائلاً: «ان عبارتي الحرية والسلطة المتعارضتين واللتين ذهب رجال دولتنا الى حد أعتبارهما غير قابلتين للالتقاء، هما عبارتان متّحدتان الى اقصى حدود الاتحاد في تجمّعنا الذي يمثل، بشكله الحالي، النموذج المصغّر للشكل الاجتماعي المقبل!».

لم تكن الديكتاتورية اذن، بأعين الرئيس، مجرد ضرورة مؤقتة تفرض على تنظيم ما في حالة من النضال، وانما كانت الهدف النهائي، حتى للحركة العمالية.

إلا ان هذا المفهوم الدكتاتوري لتنظيم الحزب الاشتراكي الالماني، اخذ يضعف منذ موت لاسال. كما ان إنشاء أو تشكيل اشتراكية جنوبية أقل قساوة من اشتراكية بروسيا وساكس Saxe وأكثر غيرة من الحكم الذاتي الذي تتمتّعان به، قد ضعفت هي الاخرى، واصبحت اكثر ليناً. ولكن ما حدث بقي مقتصراً على ضعف وتراجع هذا المفهوم دون ان يصل الى حد الاختفاء تماماً..

لقد كان زعماء التجمّع الدولي يعتمدون شكلاً مختلفاً من التنظيم، في الوقت الذي كان يتم فيه تشكيل تنظيم جاهيري لاتباع لاسال في المانيا. فالغيرة المتبادلة التي كانت تحرّك ممثلي مختلف الجنسيات، هي، بحد ذاتها، عائقاً يحول دون تأسيس ديكتاتورية شخصية داخل التجمع الدولي للعمال.

وهكذا، ولد، في لندن، المجلس العام، بمثابة السلطة العليا، وكان مؤلفاً من مجموعة من الأعضاء ينتمون لمختلف البلدان الممثلة في المجتمع.

ولقد كان هذا المجلس يحرّم على الجمعيات الخاضعة له انتخاب رئيس لها، لانه كان يرى في ذلك اجراء مخالفاً للمبدأ الديموقراطي. ولكنه كان يعلن بكل فخر، وفي ماخصه هو بالذات، وعلى لسان أحد اعضائه الأكثر خبرة وأهلية، أن الطبقة العمالية وجدت فيه «الادارة المشتركة».

وكان يختار من بين اعضائه الموظفين المكلفين ادارة شؤونه، كأمين الصندوق والامين العام والأمناء المساعدين لمختلف البلدان. وبالمناسبة، فانه لم يكن يتردد ان يوكل عدة مهمّات لشخص واحد. فقد كان الالماني انكلز Engels مثلاً، مكلفاً، في فترة من الزمن، باربع امانات سر: اسبانيا، ايطاليا، البرتغال والدانمرك.

بالاضافة الى ان امانه السر كانت تشتمل على امتيازات وصلاحيات مهمة جداً، كالاعتراف مثلاً بالاقسام المنشأة حديثاً، والموافقة او رفض الاعانات المادّية، وايجاد الحلول للخلافات التي تنشأ بين الرفاق بين الحين والآخر.

ومما لا يقبل الجدل، ان التجمع الدولي كان يعاني، طيلة عدة سنوات، من سيطرة الارادة الحديدية لكارل ماركس على كل الاعمال الاكثر أهمية، سواء على صعيد الممارسة اليومية أو على الصعيد النظري. فالصراع الذي كان قائماً داخل المجلس بين الاوليغرشية القائمة بموجب القانون والملكية الواقعية المطبقة، كان السبب الرئيسي في تسريع انهيار التجمع الدولي.

لقد تم الاعلان صراحة عن ان السلوك الذي اتّبعه المجلس العام، وبنوع خاص، السلوك الذي خطّه كارل ماركس، يتعارضان مع مبدأ الاشتراكية، اذ كان هؤلاء الرجال، كما قيل، يُدخلون في السياسة العمالية مبادىء التسلط والاستبداد: ولقد بدأت هذه الاتهامات تصدر، لاول مرة، من الخارج، اي من مجموعات لم تكن ممثّلة في المجلس العام المذكور. اما المتّهمون (بكسر الهاء) فكانوا باكونين، والايطاليين وأتباع جوراس. الا ان المجلس العام قد تعرّف اليهم بسهولة. ففي العام ١٨٧٢، وخلال انعقاد مؤتمر La Haye، توصل أتباع المذهب «التسلّطي» للتغلب على معارضيهم، باعتمادهم الاساليب

التي لم يكن يوصيهم أحد باعتمادها.

غير أن اصواتاً بدأت ترتفع تدريجياً داخل المجلس العام نفسه، تستنكر وتلوم طموح ماركس غير المحدود. وهكذا، نّى معظم اصدقائه القدامى عنه. كما انفصل عنه اتباع الاشتراكي الفرنسي بلانكي Blanqui، بعد ان نقل الى نيويورك المجلس العام، بقرار ذاتي تعسّفي. يضاف الى ذلك، ان زعيمَي الاتحادات العمالية الانكليزية النافذَين Lucraft و Odger، قد ابتعدا، هما أيضاً، عن ماركس، وذلك لأنه لم يستشيرهما، وهما عضوين في المجلس العام، بشأن البيان المتعلق بمقاطعة باريس والذي كان يحمل توقيعهما في الوقت نفسه. وقد أعلن المهاجران الالمانيـان المقيمان في انكلترا جـونـغ وايكـاريـوس انهما لا يستطيعان العمل مع اشخاص متحكّمين الى هذا الحد كماركس وانكلز. وهكذا، تخلص الاوليغرشيون من النظام الملكي الذي كان قد تألف بشكل مقنّع داخل المجلس العام.

ولقد تحوّل «مفهوم الدولية» كثيراً عندما تأسس ما يسمّى بالتجمّع الدولي الجديد في العام ١٨٨٩، وعندما اعتمدت الاحزاب الاشتراكية التي تألفت في هذا الوقت في مختلف البلاد، عادة الاخذ بالمداولات المشتركة في المؤتمرات الوطنية.

وفرض التجمع السابق على البروليتاريا الدولية الالتفاف الاكثر صرامة وحزماً، وذلك بغية التمكّن، «باقصى سرعة، بن وضع القوات الموحّدة والمنظمة التابعة للطبقة العمالية بكاملها في الميدان، وفي حالة تأهب في أي مكان ينفجر فيه صراع الطبقات الاقتصادي». وبالعكس، فقد أستعمل التجمع الجديد أسلوباً ليناً جداً في مواجهة هذا الصراع، اذ تألفت قوته من عناصر أجنبية مختلفة، لا تعرف بعضها البعض، يشد كل عنصر تنظيم داخلي صلب لا يتعدى حدود دولته الخاصة. وبتعبير آخر، فان التجمع الدولي الجديد هو عبارة عن اتحاد اجهزة سياسية مستقلة تماماً بعضها عن البعض الآخر.

لقد كان التجمع القديم ديكتاتورية فردية تختفي تحت عدة أشكال أولغرشية

أما التجمع الجديد. فتمكن مقارنته بدول Pays-Bas القديمة: فهو جمهورية أتحادية مؤلفة من عدة اوليغرشيات مستقلة الواحدة منها عن الاخرى. لقد كان مجلس لندن العام مجلساً قادراً وقوياً. أما السكريتاريا الاشتراكية الدولية لأيامنا هذه، الكائنة في بروكسل، ليست سوى مكتب مراسلات لايتمتع بأية صفة سلطوية.

وفي أيامنا هذه، يقف كل حزب على سلاحه متأهباً، بصورة مستمرة، لكي يمنع الآخرين من توسيع رقعة نفوذهم دون وجه حق.

وكذلك، فالقدرة الدولية على ايجاد الحلول المتفق عليها في المؤتمرات الدولية، هي تقريباً غير ذي شأن. ففي المؤتمر الاشتراكي الدولي المنعقد في امستردام، في العام ١٩٠٤، افهم البلجيكي Anseele المؤتمرين، بكل وضوح، انه لايعتبر نفسه مرتبطاً بنتيجة تصويت دولي يحرّم على الاشتراكيين دخول تشكيلة وزارية بورجوازية. وحصل الشيء ذاته في المؤتمر الدولي المنعقد في Stutgart في المانيا في العام ١٩٠٧، عندما رفض Wallmer، بموافقة ورضى الالمان، تدخّل الفرنسيين في السياسة العسكرية للديموقراطية الاشتراكية الالمانية. كما اعترض مسبقاً على أي حل دولي يتم الاتفاق عليه، لضبط مسيرة وسلوك الاشتراكيين في كل البلدان التي تعيش حالة حرب.

وليست الاوليغرشيات الوطنية على استعداد للقبول بسلطة الحلول الدولية، الا عندما تكون راغبة في التخلص من قسم من عناصر الحزب المعيقة والمزعجة. ويصادق زعماء الاقلية تارة على براءة مشاعرهم الاشتراكية تجاه الاغلبية التي تتهّمهم بالهرطقة، بواسطة بيان عام معلّن، وتارة تنعكس الآية، اذ يحاول زعماء الاغلبية، وعلى الصعيد الدولي، التغلب على زعماء الاقلية؛ وهم لاينجحون في التوصّل الى من يُعطيهم الحق في الدول التي ينتمي اليها هؤلاء (زعماء الاقلية).

مثال على الحالة الاولى: لقد سعت الاقلية ـ اتباع Gueades في مؤتمر امستردام ١٩٠٤، ان تَحط من سمعة ونفوذ افكار جوارس Jaurès نسيبه الاكبر، على السياسة الداخلية، وذلك امام الرأي العام الدولي. وقد ظهرت

هذه العملية انها فاعلة. اذ نجح اتباع Gueades بربط Jaurès بعربتهم وجعله سجيناً في صفوف الحزب الموحد المتراصة.

مثال على الحالة الثانية: يستند الحزبان الاشتراكيان، الالماني والايطالي، على قرارات المؤتمرات الدولية المنعقدة (باريس ١٨٨٩) وزوريخ ١٨٩٣، لندن ١٨٩٥ للتخلّص نهائياً من الاقسام الفوضوية والمناهضة لفكرة دخول البرلمان.

لكن المركزية، حتى داخل الاحزاب الوطنية، ليست مطلقة. هنا أيضاً، نلاحظ اتجاهات وميولاً نحو اللامركزية التي هي عمل الاقليات المتكافئة مع الزعماء الذين يفضّلون الانسحاب الى دوائر النشاط المحلية (مقاطعة - اقليم...) من أن يخضعوا للقيادة المركزية.

ان الزعماء الذين يشكّلون قسماً من الاقلية لا يوافقون ولا يظهرون أي تعاطف مع تنظيم وطني مركزي. لقد كان يوليوس قيصر يفضل ان يبقى الاول في Gaule من ان يكون ثانياً في روما. ولا يستطيع فولمار الذي يمارس على البافاريين سلطة كتلك التي ساهمت بان يدعى «ملكَ بافاريا غير المتوّج» ان ينصاع لأخذ دور لاعب الكمان الثاني في جوقة الاشتراكية الجرمانية. فالافضل أن يكون الأول في ميونيخ من ان يكون الرجل الثاني في برلين!

ان كلمة سر الاغلبيات هي: مركزية. بينما هي، حكم ذاتي، بالنسبة للاقليات.

وهكذا يرتدي الصراع القائم بين هؤلاء وأولئك أشكال الصراع الحقيقي من أجل الحرية. وعندما يشعر زعماء الاقليات انهم باتوا اشد قوة وبأساً، فانهم يذهبون الى حد المطالبة بأبطال كل جهاز مركزي في الحزب ابطالاً تاماً.

لقد اقترح Filippo Turati، زعيم الاصلاحيين الايطاليين، وبالتوافق مع اصدقائه، عزل قيادة الحزب، وذلك خلال المؤتمر المنعقد في ايمولا في العام ١٩٠٢، بقوله: «يجب ابدال هذه المؤسسة الهرمة، السلطوية والساقطة، بالحكم الذاتي التام للتنظيمات المحلية، أو على الاقل، استبدالها بجهاز اداري وتنفيذي

صرف، مؤلف من ثلاثة مستخدمين فنيين». واضاف قائلا: «أن الرغبة في الحكم من فوق الى تحت، داخل الحزب، انما هو مبدأ يعقوبي».

ولكن أخصام هذا المفهوم الديموقراطي يواجهونه باعتراض عظيم: يقولون انه اذا ما تم الغاء القيادة، فان النواب هم الذين سيصبحون الاسياد الوحيدين وغير الخاضعين لرقابة الحزب؛ وسوف ينتج عن هذا، وفي كل مرة وجب فيها اعتماد حل معين بصورة طارئة، ان المجموعة البرلمانية التي تمثل الجماهير الانتخابية، وليس الحزب، هي من يقرّر الخط المفروض اتباعه.

وتُظهر الصراعات التي تثيرها مسألة المركزية أو اللامركزية داخل الاحزاب الديموقراطية الحديثة، أهمية علمية كبيرة جداً.

فاذا ما تبادل الحزبان المتخاصمان عدداً كبيراً من الاسباب النظرية، والحجج ذات الصفة الاخلاقية، خلال النزاع القائم بينهما، فمن المستحسن التشديد، مرة اخرى اضافية، على معارضة المركزية، دولية كانت أم وطنية، لا علاقة لها البتّة مع الرغبة باكتساب حرية فردية أكبر حجماً.

وغالباً ما تفسر هذه المعارضة بالتفاوت او بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تفرّق وتفصل في مابين الطبقات العمالية لمختلف المناطق. وبالفعل، ضمن هذه الفوارق الواقعية بالذات، تولد، في معظم الحالات، النزعات نحو الحكم الذاتي المحلي الاقليمي او الخاص بمنطقة معينة.

لذلك يشعر الاشتراكيون في المانيا الجنوبية، ونظراً للوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، انهم منفصلون كما لو بمحيط عن رفاقهم في الشمال.

واذا طالبوا لانفسهم بحق الادارة او الحكم الذاتي، وبحق ممارسة التكتيك الوزاري، فذلك لانهم يعيشون في بلاد للبرلمانية فيها تاريخ مجيد، يعود لأكثر من قرن من الزمن؛ بينما لا تزال بروسيا ترزح تحت نير التسلط والاقطاع، وذلك ايضاً لانهم يعيشون في ظل نظام زراعي تحكمه الملكية الصغيرة، بينما تخضع المقاطعات الوسطى والشرقية لنظام الملكية العقارية الكبيرة. يضاف الى

ذلك، ان التفاوت في الطبقات والعقليات في الجنوب أقل تشكّياً منه في الشمال. ولا يجد الحزب نفسه، تبعاً لذلك، امام الخصوم انفسهم هنا وهناك.

كما اننا نجد الشكوى ذاتها في النزاعات الحية دائماً والعنيفة غالباً، والتي يقودها قياديّو الاشتراكية في الشمال وقياديّوها في الجنوب: فيتّهم البعض منهم البعض الاخر قائلاً: انتم ابناء بلد ذات مدنية غير متقدمة، وتمثلون افكاراً ونظريات متخلّفة. ويعلن «الشماليون» «ان الجنوبيين» لا يزالون يعيشون في وسط البورجوازية الصغيرة المسالمة والريفية، في الوقت الذي يمثّلون هم فيه المستقبل وسط الصناعة الثقيلة. ويجيب «الجنوبيون» على هذا، ودون تبجح، انهم يعيشون في الوقت الحاضر في ظروف وسط، يسعى رفاقهم في الشمال الى الوصول اليها بتدميرهم الملكية الكبيرة والغاء طبقة الامتيازات.

ينتج من كل ما اتينا على ذكره، أن مختلف النزاعات المطالبة باللامركزية، لا تؤثر في المبدأ الاوليغرشي: يقتصر أثرها فقط على خلق عدد كبير من الاوليغرشيات ذات الانتشار الضيق، فلكل اوليغرشية قدرة على التحرك المحدود ضمن دائرتها.

القسم الثالث

ممارسة السلطة وتأثيراتها النفسية على الزعماء .

الفصل الاول

التحوّل النفسي لدى الزعماء

ان خول الجماهير وحاجتها لمن يقوم بتوجيهها وادارتها، يقابله لدى الزعماء تعطش لا محدود الى السلطة. وهكذا وجد نموّ الاوليغرشية الديموقراطية نفسه في حالة مؤاتية، تدعمها الخصائص العامة للطبيعة الانسانية.

ففي معظم الحالات، يكون الزعيم، في بداية تحمّله المسؤولية، مقتنعاً تماماً، وبكل اخلاص، بسموّ وعظمة المبادىء التي يمثّل. يقول الاستاذ غوستاف لوبون G. Lebon، وبكثير من الحق، ان «القائد ـ الزعيم كان في البداية، وفي اغلب الاحيان، مرؤوسا يقوده سواه. لقد كان هو نفسه منبهراً بالفكرة التي اصبح فيما بعد، رسولا لها ومبشّراً».

وفي العديد من الحالات، ينفصل الزعيم عن الجمهور، وهو الذي لم يكن في البداية سوى جزء صغير منه، بطريقة لا شعورية، دون ان يتساءل الى ايّ مكان سيقوده تصرفه الفطري هذا، ودون ان يقتفي او يسعى الى أية فائدة من اي نوع كانت. لقد كان في ذلك مدفوعا برؤيا اكثر صفاء، بشعور اكثر عمقاً، وبرغبة اكثر حدّة، نحو الهدف العام، بالاضافة الى ان دافعا اكثر قوة وليونة، وان جدّيّة مزاجه وحسنَ معاملته للآخرين قد ساهمت كلها بجعل هذا الدفع شديداً وفاعلاً.

ويصبح كل هذا صحيحاً في الحالة التي يرى الزعيم نفسه فيها امام حزب ضعيف البنية، عاجز عن تقديم وايجاد الوظائف لعناصره، مما يوجب عليه البدء بتأسيس وخلق حزب جديد. الا انه لا يتصرّف دائماً بوحي مصالحه الشخصية، حتى في الاحزاب ذات البنية او الهيكلية الاكثر تماسكا.

ان كل الذين اصبحوا قياديّين، لم يكونوا في البدء يتوقون الى هذا المركز. وليس كل الذين وصلوا، هم بالضرورة «وصوليين».

ولكن الذي وصل الى مركز القيادة، لن يتراجع تلقائياً، وبمحض ارادته، الى الموقع الذي كان يشغله فيما سبق. «أنّ من تمّ انتخابه مرة واحدة لَيفعل المستحيل من اجل اعادة انتخابه». هذا ما قاله احد اكثر النواب اعتدالاً في المجلس النيابي الايطالي، وهو استاذ القانون الجزائي وعضو المجموعة االجمهورية: بيو ڤيازي Pio.Viazzi..

ان التخلّي عن منصب عام تم الارتقاء اليه بعد جهود مضنية، وسنوات من العمل الشاق عديدة، لهو عمل من الدرجة الاولى عظمة، لا يستطيع القيام به الا سيّد كبير، او رجل بلغت روح التضحية لديه درجة استثنائية. ولكن بذلا كهذا يفوق بكثير قوى انسان عادي.

ان حيازة السلطة تمنح صاحبها دائماً تبجحاً يعتقد نفسه معه رجلا عظيما. فالرغبة بالسيطرة، سواء كانت من اجل الخير او من اجل الشر، ترقد داخل كل نفس انسانية. وهنا بالّذات تكمن التعاليم الاساسية لعلم النفس. ان ادراك الزعيم لقيمة وشأن شخصيته الخاصة، وأن الحاجة التي يبديها الرجال في ان يكون لهم مَن يوجّههم ويدير شؤونهم، يوحيان للزعيم اياه بالشعور بالتفوق والتعالي، والاقتناع بأنه لا يمكن الاستغناء عنه. ان اي شخص ينجح في الوصول الى تسلم زمام السلطة، يسعى، بشكل عام، لتقويتها وتوسيع رقعة نفوذها، كما يعمل على تحصين موقعه من كل جانب، بطريقة يصبح معها هذا الموقع منيعاً، صعب المنال، وبعيدا عن مراقبة الجماهير.

لقد كان ميشال باكونين، مؤسس الاشتراكية الفوضوية، يؤكد ان

امتلاك السلطة يحول، الى طاغية، حتى الصديق الاكثر اخلاصا وتفانيا في سبيل الحرية.

والحقيقة ان ممارسة السلطة تطبع حائزها بعلامة تغيير عميق لا يمكن اخفاؤه. وما يشكل حقيقة اخرى، هو هذه الميزة للرجل السياسي، كما خطها Alphonse Daudet: «اذا كان المقصود هو الكلام على السياسة المخيفة، فان صفاتنا الحميدة تتحوّل، وبسرعة هائلة، نحو الاسوأ: فتصبح الحماسة خبثاً، والفصاحة ثرثرةً وكلاما منحطّاً، والارتياب الخفيف نفاقاً واحتيالاً، وحب الظواهر البراقة فرحةَ الكسب وترفاً. ويصبح حسن المعاشرة والاختلاط والرغبة بالارضاء جبناً وضعفاً وتراجعاً»

وعندما لا يملك الزعماء لا ثروة شخصية ولا اية مصادر مالية اخرى كافية، فانهم يتمسكون بقوة وصلابة، ولاسباب اقتصادية بحتة، بالعمل الذي يقومون به، والذي ينتهون باعتباره شيئاً من اشيائهم، او ملكاً من ممتلكاتهم لا يقبل البيع والشراء.

من جهة اخرى، فان الهاربين من صفوف البورجوازية قد استُنفِدَتْ قواهم تماماً، واستُهلكت، بعد ان ناضلوا طيلة سنوات عديدة في الحزب الاشتراكي. فلقد دخلوا صفوف العمال المنظمين وهم لا يزالون في عزّ شبابهم، بكامل حيويتهم ونشاطهم. وسرعان ما تزعّموا هذه الصفوف. الا ان نوعية الحياة التي عاشوها بصفتهم هذه، ومهما كانت الفوائد التي اكتسبوها منها، كانت مليئة بالمتاعب والمصاعب، مما هزّ جهازهم العصبي، وشاخوا قبل الاوان.

ماذا بقي لهم ان يفعلوا؟ فبدأوا يشعرون انهم غرباء عن اهتماماتهم السابقة، بقدر ما كانت هذه الاهتمامات تبعد عن العلاقات والاعمال السياسية.

لقد كان يمكن لمحامٍ ما ان يستمر في مزاولة مهنته، حتى ولو كرّس كامل وقته، دون ان يضطر للانسحاب من الحزب، ذلك ان للنضال

السياسي وللحياة القانونية اكثر من نقطة التقاء واحدة، خاصةً اذا عرفنا ان الحياة السياسية ليست الا مرافعة مستمرة. يضاف الى ذلك، ان المحامي الذي يعيش حياة عامة بكل نشاط وحيوية، يجد فيها ما يرضي حبّه للخطابات والجدل، كما يجد فيها ايضاً مناسبة لتمرين قوة رئتيه وتدريب يديه للقيام بحركات كبيرة بشكل فني.

وتختلف مسألة المثقفين والعلماء مثلا عن حالة المحامي. فالعلماء الذين اشتركوا في حياة الحزب، سواء بصفة صحفيين او مبشّرين بالعقيدة الحزبية، وسواء بصفتهم نوابا يمثلون الحزب، قد شهدوا تدنّي قدراتهم العلمية، بشكل تدريجي، وماتوا في سبيل سلوكهم، لانه لم يعد لهم الوقت الكافي لتعميق دراسة المسائل العلمية، ومتابعة عملية تثقيفهم وانماء مؤهلاتهم الفكرية.

الا ان التحول النفسي الذي يخضع له الزعماء خلال سنوات عدة، يعود ايضا لاسباب اخرى.

يمكن القول، في ماخص الزعماء العماليين ذي الاصل البورجوازي، انهم دخلوا الى صفوف البروليتاريا، اما عن طريق شعور ادبي معنوي او عن غيرة منهم، او حتى عن قناعة علمية بذلك. وهكذا، أمضوا سنوات شبابهم، واستَعْدوا طبقتهم، وحاربوا وجاهدوا وأتوا بانتصارات عديدة.

وبعد انقضاء عهد الشباب، وبعد المعارك التي خاضوها في سبيل الحزب والعقيدة، انقضت افضل سني عمرهم، واقتربوا من سن الشيخوخة. وهكذا، يصبح العديد من الزعماء الاشتراكيين، وكلما تقدّموا في السن، غرباء عما تحتويه الاشتراكية من امور جوهرية، اكثر عمقا. ولكن التراجع الى الوراء او الانسحاب هو عمل مستحيل بالنسبة لهؤلاء. ان ماضيهم يشدّهم، ومسؤولية تأمين معيشة عائلاتهم تمنعهم. فيستمرون لذلك في الطريق نفسها، ويحافظون على وفائهم للقضية التي ضحّوا من اجلها في يوم من الايام.

ومن المؤكد، انه كلما ارتقى فرد في حزبه مركزا اكثر رفعة، يخضع عالمه النفسي والعقلي، في غالب الاحيان، لتطور ما، يؤدّي الى تحوّل تام لديه.

وعندما يكتمل هذا التحوّل، لا يعد يرى الزعيم تحوله الخاص الا كونه انعكاسا لتغيير مداهم، على حد زعمه، في العالم المجاور، ويقول ان الظروف الجديدة تفْرض نظرية جديدة، وتفرض تكتيكاً جديدا. هذا، ويعود السبب في ولادة النظرية الاصلاحية واعادة النظر في الاشتراكية الدولية، الى الحاجة النفسية لايجاد تفسير وعذر للتحول الذي يطال الزعماء.

ان ما يؤثر بقوة على عقلية الزعماء وعلى تركيبتهم، انما هو الانتقال المفاجيء من المعارضة الى صفوف الموالاة او المشاركة في الحكم.

ومن البديهي القول، ان ذهنية زعماء الحزب تحافظ على مستوى ارفع بكثير في مرحلة المصاعب والاضطهادات التي يقودها المجتمع والدولة، منها في مرحلة النصر والسلام: ويعود هذا بالدرجة الاولى، الى ان ذوي الاطباع الانانيـة ومحدودي الطمـوح، يبقـون، عنـدئـذ، على هـامش الحزب، ولا يفكّرون مطلقا بلعب دور الشهداء.

وطالما لا يُثمر النضال في سبيل المظلومين، سوى اكليل من الشوك يكلّل رؤوس المتطوعين له، فان على البورجوازيين الذين التحقوا بالاشتراكية ان يشغلوا، في الحزب، وظائف تفرض الكثير من نكران الذات، والتخلي عن المصلحة الشخصية. ولا يصبح هؤلاء البورجوازيون خطرا على الاشتراكية، الا ابتداء من اليوم الذي تهوي فيه الحركة العمالية، وهي تتنكر طوعا لمبادئها، في مزالق سياسية تعرّضها للشبهات والشكوك.

وفي ايطاليا، لم يتوقف كل اولئك الذين لاحظوا ودرسوا، بانصاف، الحركة الاشتراكية، عن اسداء كلام الثناء والاطراء حول القيمة المعنوية لزعمائها، في مرحلة الاضطهادات.

ويبدو بديهيا، انه، حيثما تواجد الاشتراكيون وكانوا اسيادا، أفي مجالس البلديات ام في المصارف الشعبية، او في التعاونيات الاستهلاكية، او في كل مكان آخر يتمتعون فيه بوظائف يتقاضون بدلّها اجرا،نرى هبوط مستواهم المعنوي، بشكل ملحوظ، ونرى ايضاً ان الجهلة والانانيين منهم يشكلون الاغلبية داخل صفوفهم.

الفصل الثاني

الايديولوجية البونابرتية .

لقد كان نابوليون الاول يشدّد على انه المنتخَب من قبل الشعب، بصفته رئيسا للدولة. وكان الامبراطور يتبجّح في كل تصرفاته العامة وممارساته على -انه ليس مديناً بسلطته الا للشعب الفرنسي وحده. وهكذا، وعلى اثر معركة الاهرام، عندما كان مجده قد بدأ يتجه صعوداً نحو القمة، كان الجنرال يفرض، بغطرسة، ان يُمْنَح صفة ممثل الشعب الاول، هذا المركز الذي بقي حتى تلك الاثناء، محصوراً باعضاء الجسم التشريعي فقط. وعندما رفعه الشعب، فيا بعد، الى عرش فرنسا، على اثر الاستفتاء العام الذي تمّ آنذاك، اعلن انه كان يعتبر ان سلطته انما كانت ترتكز، بصورة خاصة، فعلى الجماهير.

ان ديكتاتورية شخصية تمنح من قبل الشعب بمقتضى القواعد الدستورية: تلك كانت الترجمة البونابرتية لسيادة الشعب.

وتأسست قيصرية نابوليون الثالث على مبدأ السيادة الشعبية، وفي حدود فاقت ايضا حدود ديكتاتورية نابوليون الاول. وقد اعترف الطامح بعرش فرنسا، بالجمهورية الفرنسية التي انبثقت عن ثورة شباط، وبنيت على الرضى العالمي، وذلك في رسالته المؤرخة ٢٤ ايار ١٨٤٨، والموجهة من لندن الى الجمعية الوطنية الفرنسية. كما طالب، في الوقت نفسه، لمصلحته وضد الملك

لويس فيليب المنفي، بحق التمرد والعصيان وبحق العرش.

الا ان هذا الاعتراف وهذه ا لمطالبة كانا من النتائج المنطقية لمبدأ واحد أحد. لقد قال في هذه الرسالة، انه «وبوجود ملك منتخب من قبل مايتي نائب، كنت استطيع ان اتذكر اني وريث امبراطورية مبنية على موافقة اربعة ملايين فرنسي. وانه، وبوجود السيادة الوطنية الناتجة عن الرضى العالمي، لا استطيع ولا اريد المطالبة الا بحقوقي كمواطن فرنسي».

واذا لم يرضَ نابوليون الثالث بالاعتراف والاقرار بان السيادة الشعبية هي مصدر سلطته، فقد جعل من هذه السلطة الاساس النظري لكل ممارساته وتطبيقاته.

ولقد تحوّل، في فرنسا، الى زعيم شعبي، اذ قال انه يعتبر نفسه وكأنه عنصر تنفيذي بسيط للارادة الجماعية، كما ظهرت واتّضحت في الانتخابات، وهو لذلك، سيبقى امينا على هذه الارادة، ورهنَ اشارتها في كل ما تقرّر. لقد كان يردّد دائما، وبحنكة كبيرة، انه ليس سوى اداة، سوى مخلوق، انجبته الجماهير.

لقد اعلن في احدى خطبه، وهو لم يزل رئيساً للجمهورية، بانه على استعداد، والحالة هذه، اما للتخلي والتنحي عن الحكم، واما للاستمرار فيه. وبتعبير اخر، اما الذهاب او البقاء.

ان ما قاله اوليفيه Ollivier، حارس اختام القصر، في قاعة مجلس النواب، خلال احدى الجلسات الصاخبة التي انعقدت في صيف ١٨٧٠، لهو اكبر دلالة على الروح البونابرتية:

«نحن ملك لك، تسترجعنا ساعة تشاء. سنبقى هنا دائماً، مستعدين لتقبّل تأنيبك ولعناتك».

تعترف البونابرتية وتقر بارادة الشعب، دونما تحفظ، الى حد منح هذا الشعب، حق الانتحار: يمكن للسيادة الشعبية ان تذهب الى حد الغاء نفسها.

البونابرتية هي نظرية السيطرة الفردية. وهي تجد، في ماضيها

الديموقراطي، ملجأ ضد الاخطار التي يمكن ان تتهدّدها، في حاضرها المناهض للديموقراطية. يقول E. Laboulaye عن البونابرتية ما يلي: «انها الديموقراطية المتجسدة في شخص، انها الامة التي اصبحت رجلاً». وهي ايضا خلاصة مفهومين متناقضين: الديموقراطية والحكم الاستبدادي المطلق.

وما ان يخرج اسم المنتخب من صندوقة الاقتراع ناجحاً، حتى لا يعد يعاني اية معارضة على الاطلاق. وكل معارضة له تكون مناهضة ومغايرة للديموقراطية، وذلك كونه يجسد اغلبية الشعب.

ان قرار زعيم ديموقراطية مشابهة، هو قرار نهائي لا رجوع عنه، وغير قابل للنقض، لان الامة التي قالت كلمتها فيه، لا يمكن ان تناقض نفسها بنفسها.

وهو بالاضافة الى ذلك، رجل معصوم عن الخطأ واثق من نجاح كل ما يقوم به: «وهو، وبصفته منتخَبا من قبل ستة ملايين ناخب، ينفذ ارادة الشعب ولا يخونها».

ان يُهلك خصوم الحكومة باسم سيادة الشعب، لهو عمل معقول وضروري. وهكذا يمكن للمنتَخَب ان يعتبر نفسه، عن كامل حق، وكأنه ممثل مجموع الشعب الذي محضه ثقته بفعل قرار تلقائي. لذا يقال، ان الناخبين انفسَهم هم الذين يفرضون على المنتَخَب ان يستعمل اجراءات قمع قاسية، وان يلجأ الى القوة، وان يجمع بين يديه كامل السلطة والقدرة.

ان احدى نتائج نظرية الارادة الشعبية هذه، هي ان العناصر التي تشتمل عليها، يجب ان ترتبط ارتباطاً وثيقا بالنسبة للسلطة المركزية، التي تتعلق بدورها، هي الاخرى، بالشعب.

ان ما يميّز هذه الفكرة، هو ان سلطان رئيس الدولة يرتكز، بصورة خاصة، على الارادة المباشرة للامة. فالبونابرتية لا تعترف بوجود حلقات وسيطة. ولقد قدّمت انقلاب الثاني من كانون الاول ١٨٥١ على انه تحرّر الشعب من نير البرلمان، هذا التحرّر الذي برهنت عنه دعوة الجماهير لاجراء

استفتاء عام.

لقد قارن فيكتور هيغو V. Hugo العلاقات القائمة بين البرلمان والحكومة كما كانت عليه ايام نابوليون الثالث، بالعلاقات القائمة بين سيّد وخدامه. فهو معيّن من قبل الامبراطور وهم معيّنون من قبل الشعب.

لقد كان هذا التأكيد غير صحيح نظريا، كما كان كل عمل صادر عن البونابرتية يُعتبر عملا شرعيا تماما، من الوجهة النظرية، في الوقت الدي كان يرافقه فيه نهر من الدماء. وهكذا كان الاستفتاء العام كالمطهر الذي يجعل من كل الامور اللاشرعية شرعية.

لقد اعلن نابوليون الثالث، بعد تبلغه الاعلان المهيب للانتصار الذي حققه نتيجة الاستفتاء العام، انه، وان اقترف خطأ تجاوز القوانين بالانقلاب الذي قاده، فلتوطيد الحق ليس الا. «لم اخرج عن الشرعية الا لاعود وادخل الحق». ولقد أحل له ذلك سبعة ملايين ناخب.

ان مبدأ اجراء استفتاء لتثبيت شرعية الحكم، والذي جدده الشعب الفرنسي ثلاث مرات حول حكومة نابوليون الثالث غير الشرعية، قدم حجةً سهلة لرغبة الجمهوريين في الاصلاح، للانتقال من المعارضة الى موالاة الحكم الملكي.

لقد كان اميل اوليفيه Olivier يقسم اشكال الحكم الى فئتين كبيرتين: الحكم الشخصي والحكم الوطني، بما ان زعيم هذا الحكم الاخير ليس سوى «مندوب من الامة لممارسة الحقوق الاجتماعية». وبهذه الطريقة، يمكن ان يرضي ضميره الجمهوري، ويظهر ارتداده الى البونابرتية، وكأنه ارتداد منطقي ومطابق لمبادئه.

ان تاريخ الاحزاب والنقابات الحديثة، الديموقراطية منها والثورية، يقدم ظواهر مشابهة لتلك التي أتينا على تحليلها. من السهل تفهم اسباب ذلك. فالبونابرتية تجد ارضاً خصبة للغاية ومناسبة لدى الجماهير الديموقراطية، فتوهمها انها سيدة اسيادها انفسهم. وبادخالها طريقة الانتداب واعتمادها،

تعطي البونابرتية هذا الوهم صبغة قانونية ترضي الجماهير المناضلة في سبيل « حقوقها ».

ان الانتداب والتنازل عن ممارسة السلطة مباشرة من قبل الشعب يتمّان ، بالفعل، حسب كل القواعد ، عن طريق فعل ارادة واعية من الشعب اياه، وخارج اطار التدخل الالهي الماورائي الذي تطالب به المَلَكية الوراثية والشرعية غير المحبّبة. وهكذا ، يبدو الزعيم المنتَخب وكأنه محاصر بوظائفه ومهامه من قبل المشيئة التلقائية، وحتى من قبل استبداد الجماهير ، التي هي احدى مخلوقاتها. ان هذه الطريقة في مواجهة العلاقات القائمة في مابين الجماهير والزعماء ترضي كرامة وشعور كل مواطن يقول بينه وبين نفسه : « لولاي لما اصبح ما هو عليه الان. انا الذي انتخبته ، فهو يخصني ».

وهناك سبب اخر ، نفسي وتاريخي في الوقت نفسه ، يجعل الجماهير ترضى وتقبل ، دونما معارضة ، درجة معينة من الظلم والاستبداد ، من قبل الزعماء المنتَخَبين: هذا السبب يكمن في ان الجماهير تتحمّل السيطرة او الهيمنة بسهولة اكبر ، عندما يكون لكل فرد منها امكانية التقرّب من السلطة ، وحتى انتزاع او حيازة قسم منها. لقد كان البورجوازيون والقرويون الفرنسيون في اواسط القرن التاسع عشر ، يمقتون الملكية الشرعية ، لكثرة ما كانوا منغمسين بالافكار الديموقراطية. ولكنهم كانوا يدلون باصواتهم لصالح نابوليون الثالث ، عن طيبة خاطر ، لانهم كانوا يتذكرون سهولة وصول آبائهم للمراكز الجديرة في ظل عهد عمه المجيد.

ونظرا للطريقة الديموقراطية المعتمده في عملية الانتخاب ، فان الزعيم المنتَخب من تنظيم ديموقراطي يتمتع بسلطة اكبر من تلك التي يتمتع بها زعيم وُلِد ارستقراطياً. ويعتبر نفسه وكأنه انبعاث للمشيئة الجماعية ، وهو يطالب ، انطلاقا من هذا الواقع ، بالطاعة والخضوع لارادته الشخصية. تقول احدى الصحف الاشتراكية ما يلي :

« تشكل قيادة الحزب السلطة التي أعطاها الحزب بكامله لنفسه ، والتي

تتجسّد فيها سلطة هذا الحزب بالذات. فاحترام هذه القيادة، اذن، هو القاعدة الاساسية الاولى للسلوك الديموقراطي». [ان الطاعة المطلقة التي يتوجّب على الجماهير المنتظمة أداؤها نحو الزعماء، تُنتج علاقات ديموقراطية تتواجدفي مابينهم وبينها. وليست هذه الطاعة سوى الخضوع الجماعي للارادة الجماعية المتمثّلة بهؤلاء الزعماء.

وفي كل مرة يُتهم فيها الزعماء بقيامهم بعمل او موقف مناهض للديموقراطية، فانهم يحتمون فوراً ويتذرّعون بارادة الجماهير، تلك الارادة التي انبثقوا عنها، وجعلتهم نواباً منتخبين. بالاضافة الى ذلك، فانهم يقولون انه: «وبما ان الجماهير هي التي انتخبتنا واعادت انتخابنا، فاننا التعبير القانوني لارادتها ونشكّل وإياها وحدة متماسكة».

لقد كانت الارستقراطية القديمة تعتقد ان مخالفة اوامر الملك الاوحد، انما هي خطيئة تُقترف ضد الله. اما في ظل الديموقراطية الحديثة، فالاعتقاد السائد هو انه من غير المسموح، لاي كان، عصيان اوامرر الاوليغرشيين، لانه سيجد نفسه، فيما لو عصاها، مسؤولا تجاه نفسه، وتجاه ارادته الشخصية التي يحوّلها من تلقاء نفسه لممثّليه. ولسوف يشكل العصيان، في هذه الحالة صفعة للمبدأ الديموقراطي.

ففي الديموقراطيات، يبني الزعماء حقهم في القيادة على كامل القدرة الديموقراطية للجماهير. فموظفو الحزب وبالاضافة الى كونهم يقومون بوظائفهم بموافقة رفاقهم في الحزب، يتبعون ايضا، وبصورة كلية، مزاج هؤلاء الرفاق ورغبتهم. كما يمكن القول ان كل فرد، في الديموقراطية، يعطي لنفسه الاوامر التي يتلقّاها من فوق.

فالتحليل المنطقي الذي ندافع بواسطته عن ادّعاء الزعماء الطاعة للجماهير هو، نظريا، غير قابل الاعتراض او الانتقاد مطلقا. الا انه، وفي المجال التطبيقي، يتم انتخاب الزعماء واعادة انتخابهم خاصة، طبقاً لاساليب شتّى، وفي ظل ايعازات وتأثيرات قسرية قاسية جدا وصارمة، الى حد ان حرية اتخاذ القرار لدى الجماهير تتقلّص، بشكل ملموس للغاية. ومما لا خلاف

حوله، انه، وفي تاريخ الاحزاب، تتقلص الطريقة الديموقراطية المتّبعة، وتختصر الى الحق الذي تتمتع به الجماهير بانتخاب الزعماء في فترات محددة وتقديم الطاعة المطلقة لهم فيما بعد.

وتولّد هذه الشروط ذهنية خاصة لدى زعماء الحزب، كما لدى زعماء النقابات على السواء: فيفرض هؤلاء واولئك على الجماهير، ليس فقط منحهم الطاعة، وانما ايضا قبول وتنفيذ الاوامر المعطاة من قبلهم، دونما ضجة او ممانعة.

ونظراً لاقتناع الزعماء الكلي بانهم فوق كل الانتقادات الموجّهة اليهم من قبل الرفاق، وبالتالي، بانهم فوق الحزب نفسه، فانهم يجدون من غير المعقول بتاتاً امكانية مراقبة اعمال السلطة العليا. فانجلز نفسه، الذي كان يتمتّع بشعور مرهف تجاه المبادىء الديموقراطية الاساسية، كان يجد انه من المخزي ألاّ يتمكن زعماء الحزب الاشتراكي الاعتياد على الفكرة القائلة بان القيام في وظيفة معينة، او تحمل مهمات محددة من قبل رفيق معين، لا يعطي الحق لمعاملة هذا الرفيق بطريقة تختلف عن طريقة معاملة الرفاق الآخرين.

وفي مؤتمر اللجان النيابية الذي تمّ عقده في الفترة الواقعة بين ١٩ و٢٣ شباط ١٩٠٦، والذي يحمل علامة خاصة في تاريخ الحركة العمالية الالمانية، تشكّى الرفيق بول موللر، وهو مستخدم في احدى النقابات، من ان رفاقه الثوريين في الحزب الاشتراكي «يعملون على ابعاد اعضاء النقابات عن زعمائهم الذين قاموا هم بانتخابهم. لقد ذهب بهم المطاف الى حد اثارة وتحريك هؤلاء الرفاق ضد قياديّيهم. لقد تم دفعهم بقوة للتعدّي ومخالفة السلوك والاداب. وهذا هو ما نسعى اليه، عندما نقول في الاجتماعات، ان على الرفاق واجب مقاومة زعمائهم».

وما ان يشعر الزعماء ببداية نشوء تيار جديد معارض داخل الحزب، حتى يعملون فوراً على التقليل من اهميته واعتباره، ويتعاملون معه بطريقة تحببيّة، تسهيلا لاستيعابه. والجدير بالذكر في هذا الخصوص، ان الزعماء، وبما لهم من ادوات السلطة، وبالتالي، من قوة السلطة نفسها، يتمتعون دائما بافضلية

الظهور، متوّجين بأكليل الشرعية، في الوقت الذي تجد فيه الجماهير نفسها محاطة على الدوام بمظاهر اللاشرعية.

ان الكلام السحري الذي نجح الزعماء بواسطته في كل حين، يخنق كل بذور معارضة متعبة، يدعى: **الصالح الجماعي**.

واذا ما تكلمنا عن روح التسلط، فاننا نجد انها اكثر ما تكون منتشرة، في المانيا، لدى قياديي التنظيمات العمالية، وحتى لدى زعماء الحزب الاشتراكي وهكذا، فأن هؤلاء وأولئك لا يتردّدون في وصف الاخصام والمعارضين بانهم ذوو «نية قاتلة»، اذ انهم لا يبغون من وراء هجماتهم وتعدياتهم سوى «نقض السلوك النقابي وتفتيته». وهذ يعني: «تحريض على الثورة ضد السلطات القائمة.»

ان كل نقد من اية جهة أتى، هو نقد مُدان مسبقاً، «فليعمل على الا يُنزع عن الشعب دينُه. فباسم هذا المبدأ، يوصف كل نقد حاد موجه ضد اخطاء الحكم الموضوعية الظاهرة وكأنه مؤامرة تُحاك ضد هذا الحكم؛ ويتم التشهير بعناصر المعارضة وكأنهم مقوّضي أسُسِه واعدائه». R. Luxembourg.

نستطيع مضاعفة عدد الاستشهادات والامثلة، التي تمكّن من استنتاج العديد من نقاط الالتقاء، الموجودة بين موقف زعماء الاحزاب الديموقراطية الحديثة، والنظام البونابرتي المبني على «نعمة الشعب»، القائمة على «نعمة الله». وهذا حق من حقوق السيادة النابع من الاستفتاء العام، والذي لا يتأخر في ان يفرض نفسه كسلطة سليمة، مصانة ومستمرة.

الفصل الثالث.

تعريف الحزب والزعيم
«انا هو الحزب»

ها قد اظهرنا فيما سبق، ان زعماء الحركة العمالية يتبعون في صراعاتهم ضد اعداء الداخل، تكتيكاً معيناً ويتخذون موقفا لا يختلفان كثيرا عن تكتيك وموقف الحكم «البورجوازي» في صراعه ضد العناصر «المخربة».

ان الاصطلاحات اللغوية التي تستعملها السلطات القائمة في هذا الصراع ضد «البؤساء»، هي نفسها في كلتي الحالتين. فالاتهامات الموجهة ضد المتمردين هي ذاتها، وكذلك هي الحجج والبراهين التي يتم استخدامها للدفاع عن الترتيب القائم للامور. ففي احدى الحالات، تتم الدعوة للمحافظة على الدولة، وفي حالة اخرى، تقوم الدعوة على المحافظة على الحزب. وفي كلتي الحالتين ايضا، يتمّ الاختلاط نفسُه في مابين مختلف التصوّرات والاراء، عندما يكون الامر متعلقا باقامة العلاقات بين شيء وشخص، وبين فرد ومجموعة.

ان مبدأ تسلط ممثلي الحزب الاشتراكي الالماني الرسميّين، هذا المبدأ الذي هو احد الشروط الضرورية لكل تنظيم مشدود الهيكلية والبنية، يقدم اكثر من تناسق او تطابق مؤثر مع مبدأ تسلط ممثلي الامبراطورية الالمانية الرسميين.

فهذا، من جهة، غليوم الثاني Guillaume II الذي ينصح «المتأفّفين»، اي اولئك الذين، من بين رعاياه، لا يجدون إلا كل ما هو سائر نحو

الافضـل، في فضلى الامبراطـوريـات بنفـض الغبـار مـن تحت اقـدامهـم والانطلاق. وهذا بابل Bebel، من جهة اخرى، يصرخ ان الوقت قد حان للتخلّص نهائيا، ومرة واحدة، من المتأففين الأبديين (الدائمين)، ومحركي القلاقل في الحزب. واعلن ايضا، انه يجب الغاء المعارضة من الحزب، اذا لم توافق على طريقة عمل القيادة.

هل هناك اختلاف اخر بين هذين الموقفين، سوى الاختلاف الذي يفصل بين تنظيم اختياري (الحزب) نملك تجاهه حرية الانتساب ام لا، وبين تنظيم قسري (الدولة) لا يمكن التخلص او الانسحاب من عضويته، اذ ننتسب اليه بفعل الولادة؟

من المحتمل ألا يوجد زعيم حزب إلا ويفكر ويتصرف ويتكلّم، كما كان يتكلم «ملك الشمس» على حد ما قيل: «انا هو الحزب».

ويحدد البيروقراطي هويته تماماً مع التنظيم، ويمزج مصالحه الشخصية مع مصالحه. كما يعتبر كل ملامة موضوعية موجهة الى الحزب، من اي كان، وكأنها اهانة شخصية تصيبه في الصميم. من هنا، عجز كل زعيم حزب عن تقدير انتقادات الخصوم، بطريقة جدية ومنصفة. وبالعكس، فانه لا يدّخر جهدا، في كل مـرة يتعرض فيها لتهجّم شخصي، في نقل هذه التهجمات وردها على الحزب بكامله. وفي كلتي الحالتين، فانه يبغي التخلص من ذلك بتغيير ساحة الصراع.

ولكـن، اذا مـا تصرّف بعـض الزعماء بهذه الطـريقـة، فمـن المنصـف الاعتراف ان تحديد الهوية الشخصية، بالنسبة للحزب، لدى البعض الاخر، تصدر اما عن تعصب اعمى، واما عن اقتناع تام وصادق.

ان للفرد الثوري، حسب تعبير الثوري الروسي Netchaïeff، الحق باستغلال ومخادعة وسرقة وتدمير كل اولئك الذين لا يوافقون، دون تحفظ، على الاساليب والاهداف التي يقترحها، وكل اولئك الذين لا يرضون ان يكونوا في صميم المعركة. ويجب ان يكون موضوعه الاوحد، تأمين النصر لافكاره الشخصية والفردية بصورة اساسية، دون ان يتوجب عليه تسديد

حسابات معينة لأي كان: انا الثورة! لقد وصف باكونين طريقة التفكير هذه، بشكل جيّد، عندما قال، انها وجَدت منبعها لدى Netchaïeff في جو تائه ومخيف على حد سواء.

ان استبدادية الزعماء لا تنتج فقط عن حب مبتذل للسلطة وعن انانية مفرطة، وانما ايضا عن وعي لقيمتهم الشخصية وللخدمات التي أدّوها في سبيل القضية المشتركة. فالبيروقراطية الاكثر وفاء لواجباتها، والاكثر اهلية، ستصبح ايضا الاكثر تسلطاً.

واليكم ما قاله مثلا Wolfang Heine بخصوص العلاقات الموجودة في ما بين هذين الواقعين: «يجب الا نعترض على ان نزاهة وقدرات موظفينا، وحبنا للقضية الكبرى المشتركة، تواجه كلها حاجزا كافيا لتشكيل سلطة مطلقة مستبدة، داخل صفوف الحزب. وبالاضافة الى ذلك: هناك موظفون يعرفون مهنتهم العامة جيدا، كهؤلاء الذين يسعدنا ان يكونوا في صفوفنا وينزعون نحو الرغبة في فرض ما يعتبرونه، هم انفسهم، صحيحاً ومناسباً. وكأنه قاعدة لا تقبل الانتهاك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فانهم لن يتردّدوا مستقبلا، بطرد وابعاد كل نزعة تنفرد وتبتعد عن افكارهم».

ان تعريف الشيء والشخص، تعريفا يكتسي طابع العظمة، يتواجد في كل بيروقراطية دولة عظيمة ونزيهة، كالامبراطورية الالمانية مثلا. هنا ايضا، تصدر هذه الظاهرة عن الضمير الهادىء المطمئن، وعن الحب الكبير للمهنة، هذا الضمير وهذه المهنة اللذان يحرّكان الموظفين الالمان.

لا يوجد، ربما، بين الافراد الذين تتألف منهم بيروقراطية مشابهة، فرد واحد غير مستعد لاعتبار ادنى طعنة موجهة ضد شخصه وكأنها اساءة موجهة ضد الدولة. وهنا ايضا، وللسبب نفسه، يمكن تفسير التضامن والتكاتف القويين اللذين يشدان جميع هؤلاء الموظفين ويجعلان منهم وحدة موحدة كاصابع اليد. ويعتقد كل منهم، انه يجسّد في شخصه جزءاً من هذا الكل الذي يدعى الدولة وما ان يظهر اي جزء آخر، في حالة من الغش او الضرر، حتى يتحمل الجزء الاول، بالضرورة، نتيجة هذا الضرر.

ولنضف الى كل ذلك، ان البيروقراطي يعتقد، بسهولة وصدق، انه يعرف حاجات الجماهير افضل مما تعرفه هي نفسها. وهذا رأي غير خاطىء تماماً، ربما في بعض الحالات، لكنه يشكل، في غالب الاحيان، خليطاً من غرور أبله ومبالغة يغلب عليها طابع الادعاء.

ان موظف الحزب هو، مع ذلك، أقل تعرّضا من موظف الدولة لان يتحوّل الى شخص منكفىء، متحجّر، وذلك لانه يقوم بمهمات تبقيه، الى حد ما، على علاقة مستمرة بالجماهير: فهو يقوم بجولات دعائية في سبيل نشر الفكر الحزبي، يحضر الاجتماعات العامة حيث تتاح له غالبا فرصه التحدّث... وانه لحقيقي، ان عادة التصفيق الذي يلاقيه في هذه المناسبات لا يمكن الا ان تحث وتحرك لديه غروره الشخصي.

وخلال الصراع الذي نشأ بين الزعماء واعضاء النقابات الالمانية، حول مسألة معرفة لمن يعود الحق في تقرير الاضراب، أيّد الزعماء ودعموا، اكثر من مرة، هذه النظرية القائلة بان هذا الحق، أدبيا وقانونيا، لا يخص سواهم، اذ انهم هم الذين يقدّمون القدرات المالية للعمال اثناء الاضراب ويلاحظ أحد نقاد هذه الحجة قائلا: «يقال ان موظفي الاتحادات الضعفاء هم الذين يتدّبرون مصاريف الاضرابات، من مصروفهم الخاص». وعلى كل حال، يكمن هنا، البرهان الاكبر، النتيجة النهائية لايديولوجية اوليغراشية تقود، بشكل محتّم، الى النسيان الكلي للمبادىء الديموقراطية الحقيقية.

القسم الرابع
التحليل الاجتماعي للزعماء

الفصل الاول

صراع الطبقات وتأثيره الفاعل على البورجوازية.

نبدأ هنا بالقول، ان الجماهير لا تملك حساسية مرهفة، تجاه الاشياء، فتبقى روحها بعيدة عن ان تخضع لتعديلات جوهرية، عند وقوع احداث ما تحت أعينها، او عند حدوث ثورات متعددة في الحياة الاقتصادية. وهي لا تتنبّه، بالتالي، وتتيقّظ، إلا بعد وقت طويل فقط وتحت تأثير ظروف جديدة.

ويتحمّل الشعب، بطريقة غير مباشرة، وطيلة عشرات ومئات السنين، انظمة سياسية مختلفة، تعيق تقدمه القانوني والمعنوي الى أقصى حد ممكن. ان دولا متقدمة، الى حد ما، على الصعيد الاقتصادي، تستمرّ، في غالب الاحيان، بتحمّل نظام سياسي ودستوري، طيلة فترات طويلة، يرتكز على مظهر اقتصادي سابق. ويمكننا اليوم، وأفضل من اي مكان آخر ان نلاحظ هذا الواقع في المانيا، حيث لم يتمكّن بعد شكل الحكم الارستقراطي والاتحادي الذي ولدتّه ظروف اقتصادية قد تجاوزها الزمن، من التكيّف مع فحوى الحكم الموصوم بطابع التصنيع الرأسمالي الأكثر تقدما.

ان هذه الظواهر التاريخية المتناقضة في ظاهرها، هي نتيجة فئتين من الاسباب.

يحدث، في البداية، ان تستمر بعض الطبقات، في العيش، اذا صح

التعبير، في ظل هذا الشكل من الحكم، وهي تمثّل نمطاً اقتصاديا لم يعد موجودا - ولقد نجحت في انقاذ ما يكفي من النفوذ المعنوي والقوة السياسية الفاعلة من الغرق والتلاشي، وذلك كي تتمكن، فيما بعد، وفي طور اقتصادي اكثر تقدما، من الحفاظ على سيطرتها، حتى ولو جاء ذلك على عكس ما تشتهيه الارادة الصريحة القاطعة لأغلبية الشعب.

إلا ان الطبقات التي تمثل طوراً اقتصادياً قديماً لا تحافظ، غالباً، على زعامتها الاجتماعية، إلا لأن الطبقات التي تمثل الاقتصاد الحاضر او الاقتصاد المستقبلي، لم تتأكد بعد من قوتها، ولا من أهميتها السياسية والاقتصادية، ولا حتى من عقدة الذنب التي هي ضحيتها في المجتمع. كما ترضى هذه الطبقات الاخيرة ايضا بالترتيب القائم للامور، وكأن قبولها به تنازل قَدَري.

وطالما لم تنجح طبقة مظلومة في ان تنفض عنها، والحالة هذه، هذه الحتمية، وطالما لم تدرك بعد، بصورة كاملة، الظلم الاجتماعي الذي يكبلّها ويرهق اكتافها، فهي عاجزة عن التطلع نحو التحرر.

وليس هذا مجرّد وجود الظروف القاهرة، ان الادراك الحسّي لهذه الظروف، وهو ما يشعر به المضطَّهَدون، يشكّل المحرّك القوي لصراعات الطبقات عبر التاريخ. وهكذا، فأن وجود البروليتاريا الحديثة لا يكفي لوحده لخلق «مسألة اجتماعية». ومن أجل ألا يبقى صراع الطبقات في حالة من الغموض الداكن والانكفاء الدائم، فهو بحاجة لأساس من الوعي والادراك، اذا صح التعبير. وهذا الاساس هو الشرط الذي لا بد منه لذاك الصراع.

ان البورجوازية هي التي تسهر، دون ان تريد ذلك، على ان تدرك البروليتاريا وتعي موقعها كطبقة مقهورة مضطهدة. ان هذا لسلاح تسننّه ضد نفسها. ولكن التاريخ مليء بمثل هذه السخرية: انه لواقع متناقض.

لقد استحقّت البورجوازية هذا القَدَر المأسوي بأن تكون المربّية الساهرة على عدوّها الاقتصادي والاجتماعي المميت. وكما شرح كارل ماركس، فيما

مضى، في بيان الحزب الشيوعي، فان السبب الرئيسي لهذا الواقع يكمن في «الصراع المستديم» الذي يتوجّب على البورجوازية ان تقاسيه وتخوضه «ضد الارستقراطية، وضد هذه الاجزاء المتفرّعة عن طبقاتها بالذات، والتي تتعارض مصالحها مع تقدم الصناعة، ومن ثم، ضد بورجوازية كل البلدان الاجنبية».

ان البورجوازية، وبحكم عجزها عن خوض مثل هذا الصراع بوسائلها الخاصة، تجد نفسها مرغمة، بصورة مضطردة، على التوجّه نحو البروليتاريا والتماس مساعدتها، وجعلها تنطلق، هكذا، في خضمّ المعركة السياسية. وما ان يتمّ هذا، حتى تُطْلع البورجوازية البروليتاريا، وتُعْلِمها «بعناصر ثقافتها الخاصة»، اي انها تضع بين يديها «سلاحا» تستخدمه فيما بعد ضد البورجوازية نفسها».

الا أن البورجوازية، وتحت غطاء مظهر آخر، تبدو وكأنها المربّية واستاذ المبارزة للطبقة العاملة.

ان من نتائج اتصالها الدائم وعلاقتها بالبروليتاريا، فصل مجموعة من الرجال من اصل قواها الخاصة، وهم رجال يضعون معلوماتهم واعصابهم في خدمة الجماهير العاملة. وهكذا، يكلّف هؤلاء انفسهم بتشجيع هذه الجماهير في صراعها ضد الترتيب القائم للامور، ويُشعرونها ويُعْلِمونها بمكامن ضعف توازن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

ان هذه العناصر التي تخرج عن الكتلة البورجوازية لتصب في خانة البروليتاريا ليست، في الحقيقة، متعدّدة، إلا انها، مع ذلك، العناصر الفضلى. لذلك، فأنه من الممكن اعتبار الافراد الذين يتوصّلون الى ان يخطوا مثل هذه الخطوة، وكأنهم رجال عظماء، الى حد ما. وبالفعل، فان تحولّهم هو تحول يُملى عليهم، في غالب الاحيان، من قبل ادوات محرّكة، لا مصلحة لها في ذلك. وهم (أي الافراد) موجّهون، إما بحبهم لقريبهم، واما بفعل الشفقة، واما بكفاءتهم المعنوية واهليتهم في ان يسخطوا من المظالم الاجتماعية، واما بمعرفة نظرية عميقة للقوى التي تفعل في التاريخ، واما اخيراً

بفعل انهم يعرفون ترجمة مبادئهم الى افعال، بعزم اكبر والتحام منطقي اكبر. فهؤلاء البورجوازيون الهاربون من طبقتهم الأصلية، هم الذين، والحالة هذه، يقدمون توجيها واعيا مدركا لغرائز البروليتاريا، هذه الغرائز التي ما تزال مغمورة، والتي يستعجلون، هكذا، تحرّرها وانعتاقها.

لقد وُلدت العقيدة الاشتراكية من تأمّلات فلاسفة، واقتصاديين وعلماء اجتماع ومؤرخين، ولا توجد كلمة واحدة في البرامج والتخطيطات الاشتراكية لمختلف البلدان، إلا وتمثّل خلاصة جهد مجموعة من العلماء. لقد كان آباء الاشتراكية الحديثة جميعهم تقريباً، علماء، بالدرجة الأولى، ومن ثم سياسيين بالمعنى الدقيق للكلمة.

لقد كان هناك بالطبع، وحتى قبل ولادة الاشتراكية، حركات بروليتارية نشأت تلقائياً من رغبة فطرية، وتتطلع نحو حياة اقتصادية وفكرية اكثر ارتفاعا وتقدما. إلا انها كانت انعكاساً اكثر منها حركات واعية قامت على ارادة مسبقة. ولم تصبح الحركة البروليتارية حركة اشتراكية، كما لم تصبح الثورة الفطرية المجرّدة من الهدف والاتجاه، رغبة وتطلعا واعيا واضحا عاملا الى هدف محدد، إلا ابتداء من اليوم الذي وضع العلم نفسه فيه في خدمة الطبقة العاملة، ليس الا.

لقد كان كبار مبشّري الاشتراكية الاقتصادية، وكبار ممثلي الاشتراكية الفلسفية أمثال: Owen و Fourier و Saint - Simon، ومؤسسو الاشتراكية السياسية امثال: Lassalle و Blanqui و Louis Blanc، وآباء الاشتراكية العلمية، امثال: Rod bertus و Engels و Marx، لقد كانوا كلهم مفكّرين بورجوازيين.

كم كانت تبدو صورة Wilhelm Weitling وصورة الفيلسوف العصامي Pierre Lerouse قليلة الاهمية الى جانب اولئك المفكرين. وحده العامل الطباعي Proudhon ارتفع الى مستوى عظيم كشجرة سرو وحيدة.

لقد شكل البورجوازيون السابقون الاغلبية المطلقة خلال هذه السنوات الاخيرة، حتى من بين كبار الخطباء الذين خلقتهم القضية العمالية، بينما لم

يشكّل الرجالُ المنتمون للطبقة العمالية سوى العدد البسيط منها.

فاذا ما اردنا تنظيم لائحة بأسماء كل رجال السياسة الاشتراكية الكبار، المتحدّرين من الطبقة البورجوازية، لملأنا صفحات كبيرة لذلك. ونستدرك هنا، بالمقابل، لاستعراض الزعماء السياسيين للاشتراكية ذوي الأصل البروليتاري: انهم Benolf Malon و August Bebel و Edouard Anseele. وعلى الرغم من تعمّق هؤلاء ومعرفتهم بالحركة العمالية، وعلى الرغم من كونهم منظّمين درجة أولى، فأنه ينقصهم ايضا النبوغ الخلاق كونهم منظّرين فقط.

ان وجود العناصر البورجوازية داخل البروليتاريا، هو واقع يُلاحظ في كل البلدان حيث تنخرط الطبقة العمالية في الحركة السياسية. وهنا يحق لكلّ منّا التساؤل (ولقد تمّ طرح هذا السؤال بالفعل) ما اذا كان وجود عدد كبير من البورجوازيين في صفوف البروليتاريا هو من باب إضعاف نظرية صراع الطبقات؟

وبتعبير اخر، فان المقصود ههنا، هو معرفة ما اذا كانت دولة المستقبل، هذه الدولة حيث تتلاشى وتلغى التمايزات الطبقية التي يحلم بها الاشتراكيون والدستوريون والفوضويون والادباء والمسيحيون الجدد والباحثون الجنائيون الجدد، ما اذا كانت تتمكن من تحقيق ذاتها، على اثر تحوّل نفسي متزايد للبورجوازية نفسها، هذه البورجوازية التي اصبحت تدرك تماما ان امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية امر مجحف. ويمكن بالتالي التساؤل، على حد سواء، اذا لم يكن الانشقاق الحاصل على الساحة السياسية بين احزاب الطبقة الممثّلة لمصالح الطبقة، لعبة عقيمة مدانة.

باختصار، هل ان البورجوازيين الذين يأخذون على عاتقهم ادارة وقيادة الحركة البروليتارية، مجرد فارّين فقط؛ أو هل هم، على عكس ذلك، «مبشرين» سوف ينتهون بجرّ كامل طبقتهم الى معسكر العدو؟ واذا كانت هذه النظرية الاخيرة صحيحة، فما على العمال سوى التسلح بالصبر، وانتظار

استنفاد البورجوازية انتحارها الاجتماعي والسياسي بهدوء وسكينة.

لقد ايّد De Amicis و Henri Heine الطرح القائل بأن البورجوازية هي على طريق الوهن وخسارة الشجاعة الادبية والمعنوية لافكارها، والشجاعة المادّية ايضا امام المخاطر، وانها بدأت تكلّ من حالة الحرب ضد طبقة البروليتاريا.

لذلك، ونتيجة اقتناع البورجوازية المتزايد اكثر فاكثر، بأن هذه الحرب لا يمكن ان تنتهي الا بهزيمتها هي، فانها بدأت تتراجع، بخوف ووجل، امام رؤية الانقاض التي ستنتهي بتكديسها. وهي هكذا تُظهر حاجتّها الى الراحة، الى التجديد، الى التأمل. وعندما تبلغ حاجتها تلك حدها الاقصى، وهو امر محتّم تقريبا، فسوف تنتقل بأسلحتها وأمتعتها الى معسكر الاعداء. وهكذا، سيجد انتصار البروليتاريا نفسه محقَّقاً دون سكب دماء، ودون أي نوع من العنف، وذلك فقط لان الطبقة العمالية عرفت كيف تفرض نفسها بتفوّقها المعنوي، وبآمالها المعلقة بمستقبل زاهر خصب تحمله الى العالم، أساسه الراحة والعدالة.

ومن المؤكد، ان على طبقة الامتيازات ان تملك، في ما تملك من صفات، فاعلية تتوافق بسهولة مع القساوة وغياب الوساوس، من اجل الدفاع عن امتيازاتها بصرامة وثبات. ولكن الافكار الانسانية، والحالة هذه، تحمل البورجوازية، بالتحديد، على الشك بمشروعية حقها الادبي والمعنوي. ومن نتائجها ايضا تثبيط عزيمتها وجعلها عاجزة، كما يقول Pareto، عن الدفاع عن مواقعها.

ان الهدف من نشر الدعوة هو زعزعة ثقة الخصم بنفسه. كما يُقصد، بشكل خاص، اقناعه بتفوّق الحجج والبراهين التي يُجابَه بها.

ان الاشتراكية، وعلى عكس اية حركة اخرى، تنكر الفاعلية الكبرى التي يتمتع بها الخطباء، وهي قوة الاقناع التي لا تُقهر. ويعود الفضل لهذه الاساليب، وبالتحديد، في النجاحات العظيمة التي حقّقتها الاشتراكية من

خلال بث دعوتها ونشر الدعاية لها.

إلا ان لقوة الاقناع هذه، حدود طبيعية وضعتها لها العلاقات الاجتماعية نفسها. كما يتمكن الاعلام، وفي ظروف طبيعية، من الوصول الى نتائج ايجابية، بسهولة كبيرة، وذلك حيث يكون الاقناع موجها للتأثير على الجماهير الشعبية، أو على الطبقات الاجتماعية التي ترى في التحاقها والتزامها بالحركة كل نصر لها. ولكنه يفشل فشلا مخزيا يرثى له، عندما يتوجّه الى طبقات الامتيازات، من اجل تحريضها على التخلي عن المواقع السامية التي تحتلها في المجتمع.

وما هو صحيح ايضا، هو ان العقيدة الاشتراكية قد ربحت لصالحها عدداً كبيراً من «ابناء العائلات» البورجوازية، وانها استولت على نفوسهم، الى درجة جعلهم يتخلّون عن كل ما تبقّى لهم: الاب والام، الاصدقاء والاهل، والمراكز والاعتبارات الاجتماعية، وهكذا، ودون أسف ولا تردد، كرّس هؤلاء حياتهم للعمل على تحرير الانسانية كما تفهمه الاشتراكية.

الا ان الحديث هنا عن ابناء العائلات هؤلاء، لا يعني سوى بعض الهاربين من طبقتهم والمعزولين منها كما انه لا يعني مجموعات متراصة تمثّل طبقة اقتصادية كاملة. فالطبقة التي كانوا ينتمون اليها، لن ترى نفسها ابدا ضعيفة بفعل انسحابهم منها، او تخلّيهم عنها.

ان انانية الطبقة تدعم الطبقة البورجوازية، عوضا عن بقية العوامل المؤثرة. وهذه الانانية هي نفسها التي تتمتع بها البروليتاريا، كطبقة اجتماعية، مع فارق واحد، هو ان انانية البروليتاريا الخاصة بالطبقة، تندمج، نظريا على الاقل، مع مثال انسانية لا وجود فيها لطبقات متمايزة.

ولا تنتشر أنانية الطبقة لدى الفئات والاقسام المختلفة للطبقة المسيطرة الحاكمة على السواء.

ولا يزال، حتى اليوم، بعض ممثلي الرأسمالية الفطرية، وبشكل خاص اتباع Junker البروسيين، يعلنون، دونما مراوغة، انه يتوجب ارسال كل مَن تخطر

في باله المطالبة بحقوق سياسية، اقتصادية او اجتماعية تهدد امتيازاتهم، الى الاشغال الشاقة او الى اماكن تجمع ذوي الامراض العقلية.

ولكن هناك ايضا، فئات اخرى أقل تمردا على الاصلاحات واقل انانية فطرية من اتباع Junker، يصعب عليها الوصول، مع ذلك، الى احترام اعتبارات العدالة الاجتماعية، الا في حدود كون هذه الاعتبارات لا تضرّ، بشكل محسوس، بمصلحتها الفطرية كطبقة.

فمن المنطقي تماماً اذن، ان تعتبر البروليتاريا، المتواجدة داخل حزب الطبقة، صراعها ضد كل فئات البورجوازية وكأنه السبيل الوحيد لتحقيق نظام اجتماعي لا يكون فيه العلم والصحة والملكية، كما اليوم، حكراً على اقلية.

فما من تناقض واحد بين ضرورة تواجد البروليتاريا في حالة مقاومة البورجوازية ومحاربتها على ارض صراع الطبقات، وبين الضرورة الاخرى في تشديدها والحاحها على رسالتها الانسانية البحتة.

عندما يتعلق الامر بالاستيلاء على السلطة، فان الاقناع هو السبيل الفائق لذلك بالطبع، اذ ان الطبقة التي اقتنعت بأن مثال الخصم قد استند على أسس واسباب افضل، وحوّى مضمونا معنويا اكثر عمقا، لن يكون لها، بدون شك، ما يكفي من القوى لمتابعة الصراع: فهي قد خسرت، بالتحديد، ايمانها بحقِها، هذا الايمان الذي يعطي وحدَه تبريرا معنويا للمقاومة.

ولكن الاقناع وحده لا يكفي، لان طبقة، مهما اقتنعت بتفوّق الطبقة المنافسة، لن تبغي التوقف عن متابعة المعركة، ولن تخضع، في الغالب، إلا لقوة الوقائع والاحداث.

نعتقد أننا أظهرنا، عبر كل هذه الاعتبارات، ان دخول عناصر بورجوازية في صفوف العمال المنظّمين في حزب الطبقة، هو امر تحدّده، بصورة رئيسية، محركات نفسية، ويظهر وكأنه تطور عفوي لنخبةٍ معينة.

كما نقول ايضا، وقبل انهاء هذا الفصل، ان المخرج من الصراع الذي يتلاحق بين الطبقتين الكبيرتين الممثّلتين لمصالح متناقضة، لا يمكن، في اي حال من الاحوال، ان يعود لانتقال افراد، منعزلين، من طبقة لاخرى.

الفصل الثاني

الزعماء الاشتراكيون المتحدّرون من اصل بورجوازي.

يمكن ان يُقسم الزعماء الاشتراكيون الى فئتين اثنتين، من وجهة نظر اصلهم الاجتماعي: فئة المنتمين الى البروليتاريا، وفئة المنتمين الى البورجوازية، او بتحديد اكثر، الى الطبقة المثقّفة منها. اما الطبقة المتوسطة (البورجوازية الصغيرة، صغار المزارعين، اصحاب الحرف الصغيرة) فانها لا تؤلف سوى فريق، لا يذكر، من أتباع الاشتراكية. ويتبع ممثلو هذه الطبقة المتوسطة الحركة العمالية في الظروف الاكثر ملاءمة، اما كمشاهدين متعاطفين، واما بصفة اتباع وحسب. ولكنهم، لا يتوصّلون مطلقا، اذا جاز التعبير، الى مركز ادارة وقيادة الحركة.

ومن بين هاتين الفئتين من الزعماء، وعلى الرغم من ان الاشتراكية حركة تتعارض مصالحها ومصالح الطبقة البورجوازية، فان الزعماء المتحدرين من هذه الطبقة الاخيرة ينشطون، بشكل عام، بحميّة اكثر من الزعماء ذي الاصل البروليتاري.

يُفسَّر هذا الفارق، بسهولة، بواسطة سبب ذات صفة نفسية، وهو ان البروليتاري لا يحتاج للتطور تدريجيا نحو الاشتراكية عن طريق الضغط على فطرته، وعن طريق فسخ علاقاته التقليدية: فهو يولد اشتراكيا، اذ صح التعبير، وعضوا في الحزب حتى.

ففي البلدان التي تتواجد فيها الرأسمالية منذ مدة طويلة، نشأ تقليد اشتراكي حقيقي في بعض الاوساط العمالية، وقُلْ حتى لدى فئات كاملة من العمال. ومثالا على ذلك، فان الابن يرث روح الطبقة عن والده الذي أخذها، بدوره، دون شك، عن الجد. فالاشتراكية عندهم تسري «في الدم»، اذا جاز التعبير.

يضاف الى ذلك ايضا، ان العلاقات الاقتصادية القائمة، الى جانب صراع الطبقات المرتبط بها والذي لايستطيع الفرد، وحتى الاكثر تمرّدا ضد النظرية الاشتراكية، الانسحاب منه، تُرغم البروليتاري على الالتحام بحزب العمل فالاشتراكية، البعيدة عن ان تكون متعارضة مع شعورها الطبقي، هي، بالعكس، التعبير الاكثر صفاء والاكثر بداهة عن ذلك.

ان البروليتاري، العامل المأجور والعضو في الحزب، اشتراكيّ، لأن هذه هي مصلحته المباشرة. كما ان مسألة انتمائه الى الاشتراكية، يمكن ان تسبّب له مصائب مادية جسيمة، كخسارة عمله مثلا، وعدم امكانية توفير خبزه اليومي حتى ولكن اشتراكيته لا تتوقف، لهذه الاسباب، عن ان تكون النتيجة العفوية لانانيته الطبقية، ويتحمّل، بذلك، الالام التي يمكن ان يكون عليه تحمّلها بفرح وبهجة، بمقدار ما يعي او يدرك انه يتألم من اجل القضية المشتركة. هذا، ويشكل عرفانُ جميل رفاقه وامتنانُهم له دعماً معنوياً كافياً.

الواقع، ان تصرف البروليتاري الاشتراكي هو تصرّف طبقي، وان هذا التصرف، وفي كثير من الحالات، يلائم، بقوة كبيرة، مصالحه، حتى الاكثر آنية منها.

وهناك بشكل مغاير، اشتراكيون من اصل بورجوازي، لم يولد اي منهم مطلقا في وسط اشتراكي. فكلهم يتحدّرون، بالعكس، من عائلات يناصب تقليدُها العداء للعمال، او هي مليئة، على الاقل، بروح الازدراء واستخفاف تطلعات الاشتراكية الحديثة. وهنا ايضا، يرث الابن من روح ابيه، وانما من روح تتعارض مع الروح التي يرث منها العامل: انها روح البورجوازية الطبقية. وليست الاشتراكية هنا هي التي تسري «في دمه»، وانما الذهنية الرأسمالية في إحدى أوجهها المتعددة، والى ذلك، فهي ذهنية فخورة بتفوّق البورجوازية

المزعوم.

وهكذا، فان الظروف الاقتصادية التي يولد فيها البورجوازي، وحتى التربية التي يتلقاها في المدرسة، تهيأه مسبقاً وتعدّه كي لا يبرهن إلا عن نفور واشمئزاز من صراعات طبقة عمالية ذات تطلعات اشتراكية. ولذلك، فان الوسط الاقتصادي الذي يعيش فيه، يجعله يخاف على ثرواته، عند التفكير بالصدمة التي سيتوجب على طبقته تلقيّها يوماً، تحت ضغط الجماهير المنظمة «للدولة الرابعة». وتعمل هذه الفكرة على جعل انانيته الطبقية اكثر حدة، الى حد تحويلها الى حقد مشتعل لا تخمد ناره.

كما تساهم تربيته المرتكزة على العلم الرسمي، في توطيد وتقوية ميوله «كسيد شاب». ان التأثير الذي تمارسه المدرسة والمحيط على النسل الشابّ، له تأثير عميق جداً، الى درجة ان هذا النسل، ما ان ينحدر من أبوين متعاطفين مع الاشتراكية والحركة العمالية، حتى تنتهي فطريته البورجوازية، في اغلب الاحيان، بالتيقظ والتغلب على العواطف وحتى على التقاليد الاشتراكية لعائلته.

ومن النادر جدا، بالفعل، رؤية ابناء وبنات الاشتراكيين المثقفين يسلكون طريق آبائهم. نذكر هنا، كحالات استثنائية، احفاد ماركس و Longuet و Leibnecht.

والأكيد ايضا، ان ندرة هذه الحالات تعود لطرق تربوية تُستخدم في اكثر من عائلة اشتراكية واحدة، ولا تحتوي، مع ذلك على اي شيء من الاشتراكية.

ولكن، وفي الوقت الذي تتعارض فيه هذه الواقعة الاخيرة مع انتشار وتوسّع الادراك الاشتراكي لدى الاولاد، فان الشاب المتحدّر من اصل بورجوازي يشعر، بقوة، بتحرك وسطه الاجتماعي حيث يولد. فهو يحفظ، حتى بعد انتسابه للحزب الاشتراكي، نوعا من التضامن مع الطبقة التي تركها لتوّه، كما يحافظ مثلا، وبصورة دائمة، في علاقاته مع الجهاز البشري العامل لديه، على موقعه كصاحب عمل، «كمستغلّ»، اذا لم يكن بالمعنى المبتذل للكلمة، فبالمعنى الاجتماعي لها على الاقل.

اما بالنسبة للبوجوازي الصغير، فان تطوره نحو الاشتراكية مازال ممكنا ان يتم بطريقة سلمية هادئة. فهو يتقرب اكثر من الاشتراكية بحكم ظروفه الفكرية والاجتماعية. كما يتقرّب خصوصاً، من فئات الاشتراكية التي تتقاضى بدل اتعابها اجورا مرتفعة.

ولكن، وبقدر ما هي غنية العائلة التي ينتمي اليها البورجوازي، وبقدر ما هي متعلقة بتقاليدها الخاصة بطبقتها، بقدر ما هو-الموقع الذي تحتله مرتفع وبقدر ما هو الانشقاق صعب ومؤلم. وهكذا، فان الخارج عن طبقته الخاصة، وبالاضافة الى تحمّله ضررا اجتماعيا وماديا جسيماً من جرّاء فعلته هذه، يجد اصدقاءه الجدد يتملّصون منه، في الوقت نفسه، ويتحاشون قبوله في صفوفهم، الا بتحفّظ وكره.

اما بالنسبة لابن بورجوازي كبير، او لابن موظف في مركز مرموق، او ابن احد النبلاء الاتحاديين، فان التحاقه بالحزب الاشتركي، غالبا ما يسبب كارثة.

هذا، ويُسمح له بالتخلّي عن بعض التخيّلات والتأملات الانسانية الغامضة والبريئة. كما يُسمح له ايضاً بان يُطلق على نفسه صفة الاشتراكي في احاديثه الخاصة. ولكن، وما ان يُظهر النية بممارسة نشاط عام، كمناضل تابع للحزب، ومرافقة جيش «المتمردين» في مسيرته الى الامام، حتى يكتسب البورجوازي الفار، داخل طبقته الخاصة، صفة المجنون او العنصر السيء. وتهبط قيمته الاجتماعية الى ما دون الصفر، وتذهب العداوة التي تُشَنّ ضده من قبل طبقته الاصلية، الى حد إرغامه الى فسخ كل علاقة بعائلته، وتُلغى، فجأة، كل اواصر القربي الاكثر دقة: فيتركه الاهل والاخوة بشكل صارم، في غالب الاحيان. وهكذا يكون قد هدم كل الجسور التي كانت تربطه بماضيه.

ما هي الاسباب التي دفعته للتصرف هكذا؟ انطلاقاً من هذا التساؤل، يمكن تقسيم البورجوازيين المتحوّلين الى فئتين اساسيتين:

فهناك اولاً رجل العلم الذي لا يلاحق سوى نهايات الامور الموضوعية التي تبدو وكأنها مجردة من كل فائدة ملموسة. وان العالم القادر على تكريس كل

شيء في سبيل العلم ونتائجه، يميل نحو الاشتراكية بحبّ مجرّد، لما يعتبره حقيقة. مع ذلك، وحتى بتصرفه هذا، فانه لا يفعل سوى الطاعة لطبيعته التي تُظهر، قبل كل شيء، حاجتها للتماسك والالتحام العلمي.

كما يُجمع كل علماء النفس، بالفعل، على الاعتراف بأن حرية ممارسة الرجل لقدراته، توفر له شعوراً باللذة والسرور. ان التضحيات التي يفرضها العالم الاشتراكي على نفسه، من اجل الحزب، تُضاعف من اكتفاء رغباته الشخصية. واذا ما تعرض العالم البورجوازي الملتحق بالاشتراكية لبعض الاضرار الخارجية، المادية... فانه يحفظ في نفسه، بالمقابل، فرحاً معنوياً عميقاً يعوّض عليه كل خسارة مادية.

وبعد العالم، يأتي الرجل الذي يعيش حياة عاطفية حيمة. وغالباً ما يصبح اشتراكيا في طور شبابه، اي في مرحلة من مراحل حياته حيث لا تقف ضخامة اهتماماته، وأرصدته المادية عائقاً بوجه الدفع الدموي في عروقه وحميته العارمة. وهو، بالتالي، ملهم بحرارة العقيدة وبالحاجة الى الاخلاص تجاه امثاله. ويُظهر ايضا، وفي سبيل النضال ضد الظلم والتضحية من اجل المظلومين والمتواضعين، فرحاً يجعل من الطباع الاكثر برودة وسكونا، طباعا شجاعة ومحاربة. ان هذه الشجاعة لهي شجاعة مدعومة بقسط وافر من التفاؤل بتقدير واستحسان طبيعة الحركة الاشتراكية وقوتها المعنوية، ومدعومة ايضا بايمان زائد بفعالية التضحية الخاصة بكل فرد، وبادراك خاطيء لنمط التطور، وغرور شديد بقرب وسهولة النصر الاخير.

وفي العديد من الحالات، يتغذى الايمان الاشتراكي ايضاً من مصادر حساسية مرهفة، شاعرية: لذا، يُدرك الاشخاص المتمتّعون بخيال واسع وبمزاج متقلب، اتساع رقعة الالام الانسانية وعمقها، وذلك بطريقة أسرع، ويتصورونها في ذهنهم بطريقة اكثر احساساً وواقعية. ويلتهب تصوّرهم ايضا بقدر ما تتّسع المسافة الاجتماعية التي تفصلهم عن الغرض موضوع التصوّر. وهذا ما يفسّر كون عدد كبير من الافراد، ذوي الولادة والتربية البورجوازيتين، قد عبر عتبه الاشتراكية. وهذا ما يفسّر ايضاً، وجود عدد ضخم من الشعراء والرجال

اصحاب مزاج حاد، عاطفي ومندفع، في الصفوف الاشتراكية.

من الصعب القول، ما اذا كان اولئك الذين يلتحقون بالاشتراكية بدافع العاطفة هم اكثر عدداً من اولئك الذين يلتحقون بها بدافع الاقتناع العقلاني. ومن المحتمل، ان يكون العاطفيّون اكثر عدداً من بين اولئك الذين ينتسبون الى الاشتراكية منذ شبابهم؛ بينما يقرر اولئك الاكبر سناً دخولهم، بناء على اقتناع علمي في غالب الاحيان. ولكن النموذج المختلط هو المسيطر بشكل عام. وكثيرون هم البورجوازيون الذين لا يلتحقون بالعقيدة بشكل فاعل، الا بعد توصّلهم للاقتناع بأن رغبات وتطلعات قلبهم ليست فقط صحيحة ومعقولة، بل ايضا ممكنة التحقيق. وباختصار، فان اشتراكيتهم هي، في الوقت نفسه، عملاً عاطفياً وعلمياً.

لقد تم تنظيم استقصاء حول الاشتراكية في العام ١٨٩٤، طال العلماء والفنانين الاكثر شهرة في ايطاليا. ولقد سُئلوا، من بين مجموعة اخرى من الاسئلة، ما اذا كان تعاطفهم او لا مبالاتهم او عداوتهم تجاه الاهداف التي تعمل لها الاشتراكية، ناتجاً عن بحث واضح للمشاكل التي تتألف منها، او هي من اصل عاطفي بحت.

هذا، وقد ردّ معظم الاشخاص، موضوع الاستقصاء، بأن موقفهم من الاشتراكية انما هو ناتج عن استعداد نفسي، تشدّ إزره اقتناعات موضوعية.

ولقد استطاع الماركسيون من اعطاء جواب مشابه على الرغم من استهزائهم الشديد لكل ما هو ايديولوجي ومدعاة للشفقة، وعلى حساب ماديتهم الظاهرة.

وبالطبع، فان كل اولئك الذين يتعاطفون مع الاشتراكية، أو هم مقتنعون بالقوة النظرية لمبادئها، لم يتجنّدوا في صفوفها من اجل ذلك فعلا.

ولا يفعل ذلك الكثير من الاشخاص لانهم، يظهرون رفضاً للفكرة القائلة بأن عليهم ان يقوموا بمهمات انسانية لا يعرفونها.

وكثيرون ايضاً، هم الذين يُقعدهم الكسل او الحب الشديد للهدوء والسكينة، او الخوف المبرّر تقريباً من نتائج خطوة كهذه يمكن ان تؤثر على مستقبلهم.

وفي حالات اخرى، فان فرداً لم يكن اشتراكيا إلا في ضميره الداخلي، ولا يتجرأ على البوح بتعاطفه، يجد نفسه، فجأة، مرغما على خلع القناع عن وجهه، وذلك لان عدوا او خصماً خسيساً أو صديقاً اعتقد ان من واجبه فضحَه علانية دون ان يترك له هكذا الا مخرجين لا ثالث لها: إما انسحاباً مخجلاً وتراجعاً على حساب انكماش لا يقل حياء، او الاعتراف العلني بالافكار التي كان يعلن ايمانهَ بها حتى هذا الوقت في قرارة نفسه.

لقد كان العبثي الروسي Netchaïeff قد أقام الاسلوب المتمثل بكشف المتقلبين الخجولين، والاعلان عنهم، وحوّله الى طريقة تُعتمد في التحرّك الثوري. لقد كان يدّعي انه كان للرجل الثوري الحق في ان يعرّض للخطر كل اولئك الذين، وهم يقاسمونه معظم افكاره، لا يشاركونه الرأيَ فيها كلها بعد، وذلك كي يفسخ، بهذه الطريقة، الروابط الاخيرة التي كانت تشدّهم الى العدو، وليستميلهم نهائيا نحو «القضية المقدسة».

وغالباً ما تم الاعلان عن ان كل المهن الليبرالية ليست سهلة البلوغ للافكار ألاشتراكية على حد سواء. فالعلوم النظرية، بالمعنى الدقيق للكلمة، كالفلسفة، والتاريخ والاقتصاد السياسي، وعلم اللاهوت وعلم الفقه، هي علوم متشبّعة كثيراً بروح الماضي، الى حد ان ممثّليها يظهرون انفسهم، بالدرجة الاولى، متمرّدين على كل فكرة مخرّبة. فالعقيدة القانونية تضمر، بشكل خاص، ثمة حب وتعلق بالنظام، واحترام مقدس للمظاهر، وبطء في طريقة التعامل، وضيق في الافق، اذا اردنا.

وتقوم روح التسلط والاستبداد بتحريك وتنشيط العلوم الاستثنائية والاخلاقية، بشكل عام، ويتملّك ممثليها ميلٌ قويٌ نحو العقائدية: وبالعكس، يصبح من السهل على العلماء المهتمّين بالعلوم الاختبارية والاستدلالية، تأمين طريقة الملاحظة التي يتّبعونها لقضية التقدّم، هذه الطريقة التي تقودهم تدريجيا الى مبدأ التعميم المتسع اكثر فاكثر. وبصورة خاصة، فان الطبيب الذي تتمثّل مهنته بكونها صراعا مستمرا ضد البؤس والمصائب، يحمل في دماغه وفي قلبه بذور الفكرة الاشتراكية.

ان تحليل المهن الذي يمارسه المثقفون التابعون لمختلف الاحزاب الاشتراكية، لا يؤيد ابدا هذه البنية النظرية.

فنحن لا نجد، بين ممثلي الاشتراكية، عدداً لا بأس به من الاطباء، إلا في فرنسا وايطاليا فقط. وحتى في هذَين البلدَين، فان هذا العدد ادنى من عدد العلماء والمحامين.

وفي المانيا، فان العلاقات القائمة بين العمال الاشتراكيين وهذه الفئة من الاطباء ذي الموقع الاكثر صعوبة، ليست بأقل من علاقات عاطفية ودية.

يمكن القول، باختصار وبشكل عام، ان الطبيب يتطلّع الى الاشتراكية بكثير من الفتور وبكثير من التحفّظ، اكثر من تطلع الفيلسوف المجرد او المتشرّع الحر اليها. يجب ان نرى هنا، ربما، تأثير التفسير المادي والمحافظ للعالم، هذا التفسير المستخلص من النظرية الداروينية والهيقلية، والذي كان معمولا به بين الاطباء، خلال الاربعين سنة الاخيرة هذه.

كما نجد، بين الاشتراكيين، عددا لا بأس به من الكهنة، في بعض البلدان البروتستانتية، كهولنداوسويسرا،واميركا(ولكن ليس في المانياحيث الدولة يقظة وقادرة والكنيسة صلبة وصارمة). ويقال أن هؤلاء الكهنة يلتحقون بالاشتراكية على أساس شعورهم المرتفع بالواجب نحو القريب، وربما ايضاً، يلتحقون مدفوعين بالحاجة القوية جدا لدى المبشّر، كما لدى الخطيب الشعبي، لان يُسمَعوا ويتبعوا، وتعْجَبُ بهم الجماهير، أمؤمنة كانت ام غير مؤمنة.

ويتوجّب علينا ان نشير ههنا، الى ظاهرة مهمة، وهي ان نعرف وجود العدد الكبير من اليهود، بين الزعماء الاشتراكيين والثوريين.

ان الصفات الخاصة للجنس العبري، تجعل من الاسرائيلي، الرجل الذي ولد ليكون قائد جماهير، ناشر دعوة ومنظّم. ومن بين صفاته العديدة، تبرز في الطليعة الصفات التالية: تعصّبه المذهبي الذي يتفشّى، كالعدوى، بين الجماهير، وينتقل اليها بسهولة مدهشة؛ الثقة المثيرة|الثابتة بالنفس، والتي تبزغ عنها النبوة؛ مهارة خطابية وجدلية كبيرة؛ طموح كبيرا ايضا؛ حاجة لا تُقاوم بالتواجد دوما

في الطليعة، واخيراً ليس آخراً، قدرة في التلاؤم لا حدود لها تقريباً.

وما من تيّار سياسي او اجتماعي جديد واحد، برَزَ في الخمس وسبعين سنة الاخيرة، إلاّ ولعب اليهود فيه دوراً قيادياً. حتى انه يمكن القول، انهم أوْجدوا وحرّضوا لقيام اكثر من حركة واحدة. يهودٌ هُمْ هؤلاء الذين ينظّمون الثورة، ويهودٌ، ايضاً، هم اولئك الذين ينظّمون مقاومة الدولة والمجتمع ضد القوى المدمّرة والمخرّبة. كما كانوا وراء بروز الفكر الاشتراكي، ومبدأ المحافظين اللذَين تشرّبا الروح العبرية.

فاننا نرى، مثلاً، في المانيا، ماركس ولاسّال يُضرمان نار الثورة، من جهة، ونرى، من جهة ثانية، اليهودي يوليوس شتال Julius Stahl يُنصّب نفسه صاحب نظرية التراجع الاقطاعي، بعد العام ١٨٤٨.

وفي انكلترا، فان اليهودي ديسرائيلي Disraèli، مؤسسّ عصبة الـ Primrose، هو الذي أعاد بناء حزب المحافظين.

كما نرى اسرائيليين على رأس حركات تقوم بضرب الجنسيات التي يحرّكها حقد مميت متبادل، الواحدة ضد الاخرى. ففي البندقية Venise نرى Daniel Manin يرفع لواء النظام من اجل الحرية ضد النمساويين. وإبان الحرب الفرنسية الالمانية، فان Gambetta هو الذي نظّم الدفاع الوطني.

وفي انكلترا، فديسرائيلي هو ايضاً من ابتَدَع شعار «كمالية الامبراطورية البريطانية». وفي المانيا، فان اليهود الثلاثة: ادوارد سيمسون وبامبرغر Bamberger ولاسّال، هم الذين صنعوا من انفسهم ابطال هذا التحرر المصبوغ بالوطنية، والذي ساهم، الى حد كبير، ببناء الامبراطورية.

وفي النمسا، شكّل اليهود طليعة كل الاحزاب الشوفينية الوطنية تقريباً. ومن بين التشيكيين، وانصار اتحاد الاجناس الالمانية، ومن بين الايطاليين والوطنيين البولونيين، فان اليهود قد شكّلوا العناصر الاكثر تحمساً والاكثر اندفاعاً في مغالاة افكارهم ومشاعرهم.

وعلى كلٍ، يمكن القول، أنْ ليس من حركة إلا ويستطيع اليهود تنظيمها.

كما نجد متحدّرين من أصل اسرائيلي حتى، بين زعماء حركة مناهضة السامية.

ان حصة اليهود في الحركة العمالية الالمانية هي كبيرة جدا؛ ولقد تكلّمنا، فيما سبق، عن فرديناند لاسال وكارل ماركس اللذين كانا المؤسسين الكبيرين لهذه الحركة. ويمكن اضافة اسم اليهودي Moses Hess المعاصر لهما. نذكر ايضاً، جوهان جاكوبي، أول رجل سياسي ليبرالي التحق بالديموقراطية الاشتراكية، واليهودي المثالي Karl Hochberg الذي أسّس اول مجلة اشتراكية المانية، وهو ابن احد التجار الاغنياء في Francfort - sur - le - Main (١٨٨٥). كما كان Paul Singer يهودياً هو الآخر، وهو الرئيس الذي اعتاد رئاسة المؤتمرات الاشتراكية.

ومن أصل الواحد وثمانين نائباً، المنتخبين من الراغستاغ الالماني في الانتخابات ما قبل الاخيرة، كان هناك تسعة نواب يهود (وهو عدد مرتفع جدا بالنسبة لمجموع السكان اليهود في المانيا، وبالنسبة لمجموع عدد العمال اليهود، او مجموع عدد اعضاء الحزب ذوي الاصل اليهودي). وقد كان اربعة من اصل النواب التسعة، يبشّرون بالديانة الموسوية (موسى). (وهم Haase و Wurm و Singir).

ونذكر على سبيل المثال: Jacob Stern و Adolf Braun و Edouard Bernatein كمنظّرين. وكصحفيين، نذكر: Gradnauer و Eioner و Joseph Bloch. وكمنظّمين في مختلف فروع النشاطات الاشتراكية، هناك: Ludwig Frank و Leo Arous وقد قدم كل هؤلاء اليهود للحزب، خدمات جلّى لا توصف. ونجد ايضا، وعلى رأس كل الفروع المحلية تقريباً، رجالا يهود.

ان دور اليهود في الحركة الاشتراكية النمساوية، هو دور قيادي بارز، لن نذكر هنا سوى: .Fritz Austerlitz و Ellen Bogen و Victor Adler.

وكذلك الامر في اميركا، وفي هولندا وفي ايطاليا.

اما في ما خصّ فرنسا، فان دور اليهود في هذه الحركة الاشتراكية، هو دور مختصر جداً. (Edgar Mithaud والمساهمين في ال Humanité ١٩٠١).

ولكن، فقد كان لليهود في هذا البلد حصة كبيرة في تأسيس الحزب. لذلك، فان المؤتمر التأسيسي الأول للحزب العمالي (١٨٧٩)، لم يتمكّن من الانعقاد لولا السخاء المالي الذي قدّمه اليهودي Isaac - Adolphe Crémieuse، الذي كان حاكماً للجزائر إبان عهد Gambetta

وفي العديد من البلدان، كرومانيا وروسيا وبولونيا، وخصوصا في البلدَين الاخيرين، كانت قيادة الاحزاب العمالية كلّها تقريباً، بين أيدي اليهود. وهذا واقع يدهش كل اولئك الذين يتردّدون لحضور المؤتمرات الاشتراكية الدولية.

ومن جهة ثانية، فان روسيا تقدّم للاحزاب الاشتراكية في البلدان الأخرى، عدداً لا بأس به، من الزعماء ذي الاصل اليهودي: Rosa Luxembourg] والدكتور Israel Helphant، اللذَين حاربا في المانيا، و Ch. Rappoport في فرنسا، و Angelica Balabanoff في ايطاليا، والاخوة Reichesberg في سويسرا، و M. Beer و Th. Rothatein في انكلترا.

ومن الضروري أيضاً، ذكر الواقعة التالية، وهي ان عدداً من الزعماء الاشتراكيين غير اليهود، قد تزوّجوا من يهوديات مثقفات: وهم على سبيل المثال: Turati و Kropot Kine و Plechanoff. وللانتهاء من هذا التعداد الطويل، نذكر ايضاً بأن معظم زعماء الفوضوية الالمانية الاكثر شهرة، هم من اليهود: Gustave Landaver و Siegfried Nacht و Pierre Ramus...

ولا تكفي سهولة تلاؤم اليهود وحيويتهم ونشاطهم الثقافي، الذي تكلمنا عنه آنفاً، لتفسير وجودهم، وخاصة لتفسير قوتهم الكمية والنوعية داخل الحزب العمالي.

وليس المقصود هنا ما سنحاول تسميته «بتهويد» الحزب الاشتراكي أي احتكار الحزب من قبل الرفاق اليهود، اذ انهم يملكون الوسائل المالية الوفيرة.

اما في ما يختص بالمانيا وبلاد اوروبا الشرقية، فان الظاهرة التي شغلتنا الآن تُفَسَّر بالموقع الخاص الذي كان يحتلّه اليهود فيما مضى، ولا يزالون يحتلونه حتى اليوم.

ولم يأتِ تحرّرهم وانعتاقهم القانوني بعد، لاتمام تحرّرهم الاجتماعي والمعنوي في هذه البلاد. ولم ينجح الشعب الالماني بعد، اذا ما اخذناه بمجمله، في تجاوز الحقد الذي يكنّه له اليهودي، او على الاقل في تجاوزه شعور الازدراء الذي يحسّ به تجاهه. ويرى الاسرائيلي نفسه مقيداً في مسيرته، مستبعداً عن شغل الوظائف الادارية والقانونية، وحتى عن شغل منصب ضابط في الجيش. كما يستمر الجنس العبري في تغذية شعوره الثوري القديم، وشعوره القانوني، ضد المظالم التي تتلاحق لتزيد من حالته المذرية. ونظراً للاساس المثالي الذي يبقى ثابتاً لدى هذا الجنس البشري المحكوم بالالام الاكثر قساوة، فان هذا الشعور يُترجَم، بسهولة، ويتحوّل الى رغبة ثورية في اصلاح كوني عظيم.

ويؤلّف اليهود، حتى الاغنياء منهم، وفي اوروبا الشرقية على الاقل، فئة من الاشخاص المحرومين من اية منافع اجتماعية يؤمنها النظام السياسي، الاقتصادي والايديولوجي السائد، لقسم مقابل من السكان المسيحيين. كما يرتاب منهم المجتمع، بالمعنى الضيّق للكلمة، ويتقاضى واياهم الرأي العام. وغالباً ما تضاف الى الاحساس الذي خلقته لا مساواة تعسّفية في المعاملة كهذه، لدفعهم في احضان الحزب العمالي، نزعةٌ عالمية اوصلتها مصائرهم التاريخية الى درجة عالية جدا. وتسمح لهم هذه النزعة، وهم يحافظون على صفاتهم القومية، بالعبور، قفزة واحدة، فوق الحاجز الذي يعمل الاتّهام البورجوازي لهم، بانهم «دون وطن»، على نصبه امام المد المتصاعد للثورة.

ولكل هذه الاسباب، فان الطريق الذي يقود اليهود الى الاشتراكية هو طريق اقصر، دائما تقريبا، من الطريق الذي يتوجب على المثقّف «الآري» سلوكه. إلا ان هذا الواقع، لا يقلّل في شيء، من عرفان الجميل المتوجب على الحزب الاشتراكي تجاه المثقّفين من الجنس اليهودي. اقول المثقفين فقط، لان بورجوازية التجارة والصناعة الكبيرة، والبورجوازية الصغيرة، ترفضان بطريقة مطلقة، الالتحاق بالحزب، على الرغم من انهما تصوّتان، غالباً، لصالح الاشتراكيين.

ان مصلحة الطبقة تفوز على مصلحة الجنس لدى البورجوازي. وهذا ما هو

مختلف تماما لدى اليهود المثقفين، فاذا نظّمنا احصاء حول ذلك، فاننا نرى، بالتأكيد، انهم يشاركون في الحزب الاشتراكي بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ الى ٣٪ واذا ما تمكن هذا الحزب من الصمود حتى الان، ودون أدنى تردد او خوف من محاولات اللاسامية التي تمكنت من التسرب حتى داخل صفوفه، فان ذلك لا يعود فقط لنفوره النظري ومعارضته لكلّ ادّعاء او مطلب « قومي »، ولكل زعم باطل بحق الجنس. لقد استمر هكذا، لانه كان دائما مدركاً تماماً لواجباته في عرفان الجميل، تجاه اليهود المثقفين.

لقد ظهرت « الاشتراكية اللاسامية » حوالي العام ١٨٧٠. وكان Eugen Dühring من افتتح اول حملة واعلن الجهاد لصالح اشتراكية « المانية ». ولقد وضع هذه الاشتراكية بمواجهة اشتراكية ماركس « اليهودية » وانصاره، وهي اشتراكية، كانت ستجرّ، حسب رأيه، اخضاع الشعب التام للدولة، على حساب القياديين اليهود ورفاقهم المساعدين.

وحوالي العام ١٨٧٥، جمع Dühring حوله مجموعة صغيرة من الاشتراكيين البرلينيين، من بينهم Johann Most والاسرائيلي Edouard Bernstein. إلا ان نفوذ هذه المجموعة، لم يصمد امام الامتحان الكبير في المناقشة التي قادها زعيمه ضد Engels، الاخ الروحي « لليهودي ماركس ». فكان ان تراجع تصاعد Dühring وتزعّمه للجماهير الاشتراكية، في الحدود نفسها التي شهدت تصاعد لاساميته. وكان ان توفي حوالي العام ١٨٧٨ من اجل الديموقراطية الاشتراكية.

وهناك محاولة اخرى لجرّ الاشتراكية الى التيّار المناهض للسامية، قام بها في العام ١٨٩٤، Richard Calwer، وهو اشتراكي ذي نزعات قومية قوية. وكان يومها، محرّراً صحفياً. لقد كان يقول: « هناك نصف دزينة من المقالات التي لا قيمة لها لكاتب يهودي جيّد. ولكن هناك رزانة فائقة، طلاقة لا تنضب، قلم مملّ وقلق، ونفادُ اي فهم للاشتراكية ».

إلا ان حملة Calwer لم تحظَ بأي نجاح كالحملة التي قادها Dühring، وذلك لان الحزب الاشتراكي كان قد دان في إحدى المرات، وخلال انعقاد مؤتمر Cologne في تشرين الاول ١٨٩٣، كل ارادات القومية واللاسامية الضعيفة التي

ابصرت النور في داخله.

ولنضف ايضاً، بعض الملاحظات حول ظاهرة الانضمام الغفير الى الحزب من قبَل بعض ممثلي مبدأ حكم الاثرياء.

وهناك عدد من الاشخاص الطيبين والمحسنين المتمتّعين بكل ما هم بحاجة اليه بصورة وافرة، يُظهرون احيانا حاجتهم للقيام بنشر الدعوة، بطريقة تتلائم وموقعهم الخاص. فهم يرغبون مثلا بجعل قريبهم يشارك بالرفاهية التي يتمتعون بها هم انفسهم. هؤلاء الاشخاص هم الاغنياء الذين يحبّون خير الناس. وغالباً ما يصدر سلوكهم عن نوع من العاطفة الرقيقة او الاحساس: فهم لا يستطيعون تحمّل آلام الغير، وذلك لان رؤية الاوجاع تؤلم اعصابهم الخاصة، وتصدم شعورهم المرهف، اكثر من كونهم يُظهرون شفقة حقيقية لمن يتألم ويتوجّع.

ومن بين الاغنياء ايضاً، هناك من يعتقد ان من واجبه الانتساب الى الحزب الاشتراكي، اذ يعتبره وكأنه ملجأ سخط الفقراء وغضبهم.

وغالبا ما يميل الرجل الغني ايضاً، للتقرّب من الاشتراكية لانه يشعر، كما كان قد اظهر برنارد شو - فيامضى،بالصعوبة الكبرى في ان يوفر لنفسه، من الان فصاعدا، ملذات جديدة. فيبدأ اولا، امام العالم البورجوازي، باظهار قرف يمكن ان ينتهي به بخنق كل ادراك طبقي لديه، او على الاقل بالغاء الفطرة التي كانت قد دفعته، حتى الان، لمحاربة البروليتاريا باسم المحافظة على نفسه.

يمكن ارجاع هؤلاء الرجال بدورهم الى نموذجين: الرسول ذو النفس المحبة، الذي يفهم كل شيء ويودّ، بقبلة مثالية، ضمّ الانسانية باجمعها اليه؛ و « المؤمن » المندفع، الصارم وغير المتساهل.

ولكن هناك عناصر اخرى اقل ليونة وتعاطفاً بين الاشتراكيين ذوي الاصل البورجوازي.

هناك، قبل كل شيء، كتيبة اولئك الغاضبين « بالمبدأ »، واهنو الاعصاب، « وصعاب المراس ».

وعديدون، هم ايضاً اولئك الذين يعود اشمئزازهم وغضبهم لأسباب

شخصية: الدجّالون المشعوذون، وذوو الطموح.

وكثيرون هم الذي يمقتون سلطة الدولة، عن وعي او عن غير وعي، لانها غير مقبولة. هذي هي القضية القديمة للثعلب والكرم الذي لم تنضج ثمارهُ بعد. وهذا ما يدفعهم: انها الغيرة، انه التعطش غير المرتوي للسلطة.

وهناك ايضاً نماذج اخرى تقترب من تلك التي أتينا على ذكرها آنفاً.

المنحرفون اولا: يجد هؤلاء، امرَ اولئك الذين هم تحت، ويودّون بلوغ أعلى القمم، امراً طبيعيا. إلا ان هناك من هم فوق، ويُظهرون حاجة ملحة للنزول الى تحت، اناس يجدون انفسهم في ضائقة، وهم على اعلى القمم، ويعتقدون ان من هم تحت يتمتّعون بحرية اكبر، وبآفاق فسيحة شاسعة. انهم يفتّشون عن «الاخلاص»، عن «الشعب» الذي صنعوا له، في مخيّلاتهم، صورة مثالية. انهم مثاليون قاربوا الجنون.

ولنضف ايضا الى كل هذه الفئات، فئة المخدوعين والخائبين الذين لم ينجحوا في ان يجذبوا اليهم انظار البورجوازية، وان يفرضوا انفسهم بفعل تفوّقهم الثقافي المزعوم. فيندفعون، بصخب، الى اعناق البروليتاريا، وفي غالب الاحيان، على امل النجاح، بسهولة اكبر، بالظهور ولعب دور معيّن، وذلك نظراً للقليل من الثقافة التي لهم زيادة عن الطبقات العمالية الاخرى.

ويمارس الحزب الاشتراكي على الاذهان اجتذاباً قوياً، بمقدار ما هو قوي، واسع الانتشار، ويتمتع بسلطة كبيرة لدى الجماهير الشعبية.

ففي البلدان حيث الروح الجماعية اكثر تقدماً وانتشاراً، كالمانيا مثلا، يحكم على الاحزاب الصغيرة بوجود عابر، لا ديمومة لـه. لـذا يعتقـد العـديـد مـن البـورجـوازيين، أنهم «وجـدوا في الحزب الاشتراكـي الكبير، مـا لم يجدوه في الاحزاب البورجوازية: حقلاً واسعاً من النشاط السياسي». (Bebel) وفي هذه الحالة، وخاصة عندما ينتقل الحزب من المعارضة الى المشاركة في الحكم، فاننا نرى تضاعف عدد اولئك الذيـن لا يـرون في الحزب، سـوى السبيـل لاشبـاع غرائزهم الدنيا، وغرورهم، وعدد اولئك الذين لا يرون في نجاحات الحزب،

سوى السبيل لاظهار شخصيتهم الخاصة.

ان انتصار هؤلاء الاشخاص امر مخيف، كما تخيف الحيوانات المتضوّرة جوعا عند فك قيدها، على حد تعبير Arcoles. ولكن، وعند النظر اليهم عن كثب، فاننا ندرك اننا على مقربة من كتلة من حيوانات لا فقرية، متلهّفة لفريسة ما، انما ليست مؤذية في الصميم.

وينطبق هذا على الوقائع الصغيرة، كما على الكبيرة. ففي كل مرة يؤسس فيها الحزب العمالي تعاونية او مصرفاً شعبياً يوفر للمثقفين خبزهم اليومي وموقعاً مؤثراً، نرى تسابق مجموعة من الافراد المجرّدين من كل شعور اشتراكي، لا يسعون الا وراء وظيفة جيدة. فالنجاح، في الديموقراطية، كما في كل مكان وفي كل زمان، يعني موت المثالية.

الفصل الثالث

التحولات الاجتماعية الناتجة عن التنظيم

ان الطبقات الاجتماعية الجديدة التي خلقها التنظيم في مداره، تطبع مجموع الحركة العمالية بتعديلات، تمّ جمعُها تحت تسمية شاملة هي، سلوك الاحزاب العمالية طريق الترفه (البرجزة). ان هذا الترفة ناجم عن ثلاث ظواهر مختلفة.

اولا: انضمام البورجوازيين الصغار الى الاحزاب البروليتارية.

يبحث الحزب عن دعم البورجوازية الصغيرة لاسباب انتخابية في غالبيتها. فينتج عن ذلك سلسلة من النتائج التي تطبع الحزب بتعديلات عميقة جوهرية، الى حد ما، ويصبح حزب العمال، في بادىء الامر، حزب «الشعب». وهكذا، لا يعد يوجّه نداءاته، بعد الان، الى الاخوة العمال فقط، وانما يتوجّه «الى كل الشعب المنتج»، الى «كل الشعب العامل»، اذ تنطبق هذه التعابير على كل الطبقات وكل فئات المجتمع، ما عدا اولئك العاطلين عن العمل والذين يعيشون من ادّخاراتهم.

لقد شدّد اصدقاء واعداء الحزب الاشتراكي، وألحوا تكراراً، على واقع ان أقسام البورجوازية الصغيرة تنزع، اكثر فاكثر، نحو رد القسم العمالي الى الوراء. وخلال النضالات التي شنّها الحزب الاشتراكي ضد «الشباب»، في بداية العام ١٨٩٠، أثار التأييد الذي نتج عن تحوّل كامل للقوات

الاشتراكية خلال هذه السنوات الاخيرة، عاصفة حقيقية.

هل كان هذا التأييد تعبيراً عن الحقيقة، او كان، كما ادّعى البعض، افتراء باطلا؟ فالسؤال معقّد جدا لكي نستطيع تقسيمه الى عدة عبارات ذات فعالية.

لقد وجدنا، بشكل عام، وحيثما كان ممكنا تحليل تركيبة الحزب الاشتراكي، سواء على صعيد الطبقات او على صعيد مهمات أتباعه، ان العناصر البورجوازية والبورجوازيين الصغار ممثلون فيه، بنسبة ضئيلة، على الرغم من كونها ملموسة.

ولقد اظهرت الإحصاءات الرسمية التي قام بها الحزب الاشتراكي الايطالي الارقام التالية:

عمال الصناعة ٤٢,٢٧٪ عمال زراعيون ١٤,٩٩٪ قرويون ٦,١٪ حرفيون ١٤,٩٢٪ مستخدمون ٣,٣٪ ملاكون ومتفرقات ٤,٨٩٪ طلاب وممثلو المهن الحرة ٣,٨٪

اما ما هو ديموقراطية اشتراكية المانية، فلقد أظهرنا في مكان اخر، ان نسبة البروليتاريا في كل اقسامها، دون استثناء، هي اكثر ارتفاعا، وتتراوح بين ٧٧,٤٪ و ٩٤,٧٪ ويمكن القول مع Blank، انه اذا كان هناك من حزب يسوده العنصر البروليتاري، فان هذا الحزب هو الحزب الاشتراكي الالماني؛ وينطبق هذا على جمهور المنتسبين اليه، اكثر من انطباقه على جمهوره الانتخابي.

الا ان نسبية تجانسه الاجتماعي هي التي تجعله قوياً، الى هذه الدرجة، على الصعيد الانتخابي، وتعطيه تماسكا تفتقده بقية الاحزاب الاخرى، اليسارية منها خاصة.

لقد كانت الليبرالية الالمانية دائماً، او على الاقل، ابان عهد توحيد الامبراطورية، مزيجاً من الطبقات، متعدّد الالوان، تجمعه الايديولوجيات المشتركة اكثر مما تجمعه الضروريات الاقتصادية المشتركة.

وتستقي الاشتراكية، بالعكس، مواردها الانسانية من الطبقة الوحيدة التي ترضى بالظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والعددية الضرورية لاعطاء الصراع القائم ضد العالم القديم أكبر قوة ممكنة. ساذج هو من يشغل رأسه لمعرفة ما اذا كانت البروليتاريا، طبقة العمال المأجورين (العاملين بأجر)، هي التي تشكّل المصدر الذي يتغذّى منه الحزب الاشتراكي الالماني. بالاضافة الى ان هذا المصدر يصعب استنفاده.

من الواجب اذن، تقبّل تأكيد اولئك الذين يكشفون النقاب، ويفضحون «ترفه» الحزب، كالاشتراكيين الفوضويين، والمتطرفين البورجوازيين، وذلك لاننا نتحقق من وجود عدد معين من صغار الصناعيين وصغار التجار داخل صفوفه.

ان ترّفه الحزب هو امر أكيد، لكنه يعود لاسباب مختلفة. يكمن السبب الرئيسي منها في التحول الذي يصيب زعماءه، ذوي الاصل العمالي، ويصيب معهم ايضا الجو الذي يدور فيه النشاط السياسي للحزب.

ثانيا: التنظيم العمالي كمنشيء لفئات بورجوازية - صغيرة جديدة.

يحدث صراع الطبقات تعديلات وتغييراتٍ اجتماعية في الحزب نفسه المطلوب منه تنظيم هذا الصراع وتوجيهه. فبفضل هذا الصراع، تجد بعض مجموعات الافراد نفسها، وهي قليلة العدد وذات اهمية نوعية كبيرة، منزوعة من اعماق الطبقة البروليتارية ومرتفعة الى مقام البورجوازية.

وحيث يشمل حزب العمل عددا كبيرا من البورجوازيين، كما في ايطاليا مثلا، فان المثقفين يشغلون معظم المناصب التي يتمكّن هذا الحزب من توفيرها للعمال.

اما في انكلترا، وخصوصا في المانيا، فان هذه الحالة تختلف، لان طلب موظفين اشتراكيين، يقابله عرض كبير جدا من قبل العمال انفسهم. لذلك، فان قيادة الحزب في هذه البلدان محصورة، بشكل رئيسي، بين ايدي العمال. ويصبح الدخول الى تراتبيه ادارته ايضا، موضوع طموح وتطلعات

البروليتاري.

ان زعماء الحزب والنقابات البروليتاريين هم من نتاج الصناعة الثقيلة غير المباشر.

وعند فجر العهد الرأسمالي، نجح بعض العمال، الاكثر ذكاء وطموحا من الآخرين، وبفضل جهد متواصل، في الارتقاء الى مرتبة المتعهدين، مستفيدين في ذلك من ظروف مناسبة. ولكن، في ايامنا الحاضرة، ونظرا لتراكم المشاريع والثروات، والثمن المرتفع للمنتوجات، لا يعد يلاحظ تحوّل مشابه بتاتا، إلا في بعض مناطق الاميركتين (وهذا ما يفسّر التوسع الضئيل للحركة الاشتراكية في هذه البلاد).

وفي اوروبا، وحيث لم يعد هناك من ميادين عذراء يمكن استغلالها، اصبح الرجل العصامي صورة من عصر ما قبل التاريخ؛ فمن الطبيعي ايضا ان يطمح بعض العمال المتيقّظين لايجاد تعويض لهم في فردوس احلامهم الضائع.

ان حزبا ضخما، ومنظما تنظيما رائعا كالحزب الاشتراكي الالماني، لهو بحاجة لجهاز بشري كبير، لا يقل تنظيما: محررون، امناء سر، محاسبون، امناء مكتبات، وجمهور آخر من المستخدمين من كل نوع. ولا يملك الحزب الاشتراكي الالماني، كما سبق ورأينا، وللاسباب التي ذكرنا، العدد الكافي لتزويد هذه المراكز بالعنصر البشري المطلوب. فهناك فقط عدد صغير جدا من البورجوازيين الهاربين من طبقتهم. وهذا ما يفسّر كون معظم هذه المراكز مشغولة من قبل رجال ينتمون للطبقة العمالية، استطاعوا، بفضل قوة نشاطهم ودراستهم، حيازة ثقة رفاقهم.

يمكننا القول اذن، انه توجد نخبة عمالية تتوصل لممارسة مهمات تتعارض مع مهمات الحزب الاشتراكي او اهتماماته العادية، بعد اتمام عملية اختيار طبيعية تجري داخل هذا الحزب. وفي سبيل الاستعانة بتعبير لا يقل سهولة، نقول، ان الافراد الذين يؤلفون هذه النخبة يتخلّون عن العمل اليدوي

ليلتفتوا الى العمل الفكري.

يتضمّن هذا التغيير منافع جسيمة للافراد الذين أصابهم، حتى ولو تجاهلنا اولئك الذين يقوم العمل الفكري الثقافي بتقديمهم بنفسه.

فالعامل الذي يصبح موظفا في الحزب الاشتراكي، لا يعد عاملا مأجورا، خاضعا لتبعية شخصية صارمة، كما لا يعد يشكل مرتزقا بالنسبة للمتعهد، او لممثله في المصنع: انه رجل حرّ، مكلف بالقيام بعمل فكري لحساب مشروع عام.

إلا ان هناك اكثر من ذلك: انه مرتبط بهذا المشروع، ليس فقط بدافع مصالحه المادية الاقوى، وانما ايضا بدافع الروابط المتينة بفكرة الصراع والتضامن معه.

ليس المستخدم، بنظر الحزب، مجرد رجل مأجور فقط، وانما هو بالاحرى، عضو شريك بالأرباح، علما بانْ ليس المقصود هنا الارباح المادية، بل المنافع ذات الطابع المثالي البحت.

ان طريقة الحياة الخاصة بموظفي الحزب ليست مُرضية، كما كنا نحاول ان نعتقد. وفي هذا الخصوص، لا يمكننا هنا الا تكرار ما سبق وقلناه في مكان اخر: يتوجّب على المستخدمين ان يقدّموا كمية هائلة من العمل تهدم صحتهم، قبل الاوان، مقابل الخبز اليومي الذي يوفره لهم الحزب، والذي لا يتجاوز، الا نادراً، الحد المطلوب ليس الا.

ومهما يكن، فان العامل القديم، له ما يعيش به بكرامة وببحبوحة نسبية. فالعامل الذي يعمل، بصفة مستخدم، براتب محدود، يعيش وجوداً يؤمن له طمأنينة داخلية اكثر مما يؤمنه له وجوده كعامل مأجور. فاذا ما حدث ان سُجن، يتكفّل الحزب عندئذ، بتأمين حاجاته وحاجات مَن يقوم هو بإعالتهم. وبقدر ما يُضطَّهد، بقدر ما يكون له حظ في الحصول على تقدّم اسرع، في ميدان عمله كموظف اشتراكي، مع كل ما لهذا التقدّم من فائدة.

[1] ان عدد الزعماء الذين يتقاضون تعويضات مقابل خدماتهم، يتزايد بسرعة

كبيرة، كما في النقابات كذلك في مختلف الاحزاب الاشتراكية.

لقد كان المستخدمون المعيّنون في العام ١٨٤٠، من قبل نقابة عمال الحديد الانكليزية، زعماء الحركة العمالية الاوروبية الاوائل. ولقد حظوا فيها بمراكز ثابتة، وبراتب شهري. اما في أيامنا هذه، فان التنظيمات النقابية في المملكة المتحدة، تَعدّ اكثر من الف مستخدم.

لقد كان عدد موظفي النقابات العمالية في المانيا، في العام ١٨٩٨، ١٠٤ موظفين. وفي العام ١٩٠٤ كان العدد ٦٧٧.

ولا يعود هذا التزايد السريع لاتساع رقعة انتشار النقابات فقط، فهو ناتج، وبصورة خاصة، عن التقدم والازدهار الحاصلين في تنظيم المؤسسات. وليس للتّبجّح القول، ان ما من جمعية عامة تُعقد بدعوة من المجالس المركزية لمختلف الاتحادات، إلا وتناقش خلالها وتطرح مسألة استخدام موظفين جدد، وهو اجراء اصبح ضروريا بفعل التمايز المتزايد، اكثر فاكثر، للوظائف النقابية.

ويتضح هذا الاتجاه نفسه ايضا، منذ بضعة سنوات، في الديموقراطية الاشتراكية الالمانية. فاستنادا لتقرير قيادة الحزب العائد لعام ١٩٠٩، تستخدم كل تنظيمات المقاطعات اليوم، باستثناء بعضها الاقل اهمية، امناء سر يتقاضون تعويضات، لقاء قيامهم بهذه المهمة. ولقد ازداد عدد هؤلاء في فترة سنة واحدة، من ٤١ الى ٦٢ امينا للسر.

كما يخضع العامل ايضا لتحول آخر، وهو يتخلى عن عمله اليدوي ليقوم بالعمل الفكري. بالاضافة الى تأثير هذا التحول على كامل وجوده. فيخرج، رويدا رويدا، من البروليتاريا ليرتقي الى رتبة بورجوازي صغير.

لم يكن المقصود في البدء، كما رأينا، سوى تغيير موقعه المهني والاقتصادي: فالرواتب المدفوعة من قبل الحزب، ومهما كانت متواضعة، ليست اقل من متوسط اجر العامل، قبل دخوله الديموقراطية الاشتراكية، وهي تتناسب مع طريقة حياة بورجوازية صغيرة.

لقد واجه Wilhelm Leibknecht مجموعة الزعماء، رفاقه في الحزب، بالتأنيب التالي، خلال المؤتمر الاشتراكي الالماني: «يا مَن اجتمعتم ههنا، انتم، من وجهة النظر المالية، ارستقراطيون بين العمال. وما تربحونه يمثّل مال قارون Grésus، بالنسبة للسكان العاملين، او بالنسبة لعمال الحياكة في سيليزيا».

ان سلك الوظيفة، ودون ان يتمكن المرء من ان يصبح معه رأسماليا، بالمعنى الصحيح للكلمة، يرفع العامل الى ما فوق طبقته الاصلية. ومن هنا التسمية الدقيقة لعلم الاجتماع: (الوجود العمالي ذات المستوى المرتفع). لذلك، لم يتردّد كارل ماركس نفسه، في تقسيم العمال الى فئتين: (عمال الطبقة العليا، «عمال مثقفون») والعمال، بكل معنى الكلمة، «عمال حقيقيون».

يصبح عامل الامس، عاملا سابقا وبورجوازيا صغيرا، او حتى بورجوازيا، تبعا للحالات والظروف، وذلك كما سيظهرونه لنا بالتفصيل فيما بعد.

ولكن، بالاضافة الى هذا التغيير، وعلى الرغم من اتصال العامل المتكرر بالجماهير العمالية العريضة، فانه يخضع ايضا لتحول نفسي عميق. فالعامل الذي يحتل، من الآن فصاعداً، مستوى اجتماعياً اكثر ارتفاعاً، لن يكون له مطلقا قوة مقاومة اغراءات الوسط الجديد الذي وجَدَ نفسَه منقولا اليه. ولن تكفيه تربيته السياسية والاجتماعية دائما، للابتعاد عن تأثيرات حالته الجديدة.

ولم يكن هناك الا August Bebel الذي لفت بنفسه، لعدة مرات متتالية، انظار الحزب الى المخاطر التي سيجرّها الزعماء ضد وحدة فكرته وصفاء طبقته. لقد كان يقول: «ان مستخدمي الحزب البروليتاريين، هم اشخاص وصلوا الى نقطة، يرون معها، ان مركزهم الشخصي قد انشىء بطريقة نهائية تقريبا».

ان هذه الواقعة المدروسة عن كثب، تكتسب اهمية اجتماعية كبيرة، لم نمنحها حتى الان كل الاهتمام الذي تستحق. فالحركة العمالية تحفظ للطبقة العاملة الالمانية اهمية مشابهة لاهمية الكنيسة الكاثوليكية، بالنسبة لبعض

اقسام البورجوازية الصغيرة، ولسكان الريف. وتُستخدم هذه وتلك، كرافعة للارتقاء الاجتماعي، بالنسبة لعناصر هذه الطبقات المحترمة الاكثر ذكاء.

وغالبا ما ينجح ابن القروي، في الكنيسة، بتسلق بعض درجات السلّم الاجتماعي الذي بقيت معادلاته، في بقية المهن الحرة، حكراً على اناس ذوي القاب، او على الاقل، حكرا على انصار الارستقراطية المالية. فلا يتواجد ابداً ابناء المزارعين بين ضباط القيادة في الجيش، ولا بين الحكام، وانما يتواجدون، بكثرة، بين الاساقفة. فالكرسي الرسولي يشغله اليوم احد ابناء القرويين ان ما تقدمه الكنيسة للقرويين ولصغار البورجوازيين، اي سبيلا سهلا نسبيا للارتقاء الاجتماعي، يقدّمه ايضا الحزب الاشتراكي للعمال المثقفين.

فالحزب الاشتراكي، وبمقدار ما هو مصدر التحوّلات الاجتماعية، يقدّم تقاربا من مؤسسة اخرى ايضاً، تمكن مقارنته بها في ظل العديد من الصلات: هي مؤسسة التنظيم العسكري البروسي. فعندما يدخل ابن احدى العائلات البورجوازية الى صفوف الجيش النظامي، فانه يصبح، هو ايضا، غريبا عن طبقته الاصلية. واذا نجح في الوصول الى درجة عالية، يمنحه امبراطوره لقبا نبيلاً. وفي مطلق الاحوال، فانه يتخلى عن بورجوازيته، اذا صح التعبير، ويتبنى تصرفات وآراء وسطه الاقطاعي الجديد.

وبالطبع، فان العسكريين لا يقومون الا باتّباع النزعة نحو الشرف التي تستميل البورجوازية بأكملها. لذلك نرى عدة مئات من ابناء العائلات البورجوازية الكبيرة، وحتى المتوسطة، يتقدّمون، في كل عام، من السلك العسكري، وبرغبة وحيدة، هي ان يرفعوا مقامهم، ويكتسبوا اعتباراً وتقديرا اجتماعياً اكبر. ففي الحزب الاشتراكي، غالبا ما تتم عملية التغيير الاجتماعي للفرد، بالضرورة، دون ان تتدخّل ارادة الفرد نفسه في ذلك. الا ان النتيجة واحدة.

وهكذا يؤثر الحزب الاشتراكي على بعض فئات الطبقة العمالية عن طريق استخدامه الالة الرافعة. وبقدر ما تتوسع ما كنيته البيروقراطية وتتعقّد،

بقدر ما يزداد عدد الذين يرفعهم الى مرتبة اعلى من مرتبتهم الاجتماعية السابقة.

لقد وقع على الحزب الاشتراكي واجب القيام بالمهمة المفروضة، التي تتلخّص بإبعاد بعض عناصر البروليتاريا الاكثر قدرة والاكثر تعقلا، اذ ان التغيير الاجتماعي والاقتصادي، واستنادا لمفهوم المادية التاريخية، يمهّد، رويدا رويدا، لتغيير ايديولوجي. كما اننا نرى لدى العديد من العمال السابقين، ترقّيها يتم بصورة سريعة للغاية.

ومن المؤكد، ان عدد العمال الذين يستمرّون، طيلة حياتهم، متعلّقين بالقضية الاشتراكية، وهم قد بلغوا مقاما اقتصادياً واجتماعياً اكثر ارتفاعاً، لا يزال عددا كبيرا. وفي هذه الحالة فان العامل، على غرار البورجوازي، هو رجل «ايديولوجي»، لان ذهنيته لا ترتبط بالمكانة التي يحتلّها في المجتمع.

لقد تحوّل التغيير النفسي الذي نتكلم عنه، الى عمل مستحيل في بعض المرات، لاننا امام ذهنية اشتراكية متماسكة وحازمة، تتناقل وراثيا: فبعد الاب نرى ابناؤه وابناء ابنائه يتابعون الصراع في صفوف الحزب العمالي، على الرغم من المكانة المرتفعة التي يحتلّونها فيها. الا ان المنطق والخبرة يُعلِماننا ان وقائع كهذه، انما هي، بالاحرى، نادرة. ان ما نراه غالبا، هو ان الصلة الوحيدة التي كانت تربط الاب بالطبقة العمالية، وبالايمان بالعقيدة السياسية الاجتماعية للاشتراكية، تبدأ بالتفكّك لدى الابن، الى حد انه يُفسح في المجال للامبالاة مطلقة ولعداوة صريحة احيانا.

من هنا، للبروليتاريا كما للبورجوازية خوارجها. لذلك، فان العائلات العمالية المتواجدة داخل البروليتاريا التي تؤمّن لها مكانة رفيعة، على أمل ان تجعل هكذا من الصراع ضد البورجوازية اكثر فاعلية، تنتهي بأن تندمج مع هذه البورجوازية، ابتداء من الرعيل الثاني غالبا.

وينتج عن ذلك تبادل اجتماعي بين الطبقة التي تمثّل رأس المال، وتلك التي تمثّل العمل.

الا اننا، بالكاد، نحتاج الى القول ان هذه التبديلات الشبيهة بالتموّجات التي لا تصيب الا سطح الماء، ليست، بطبيعتها، قادرة على التخفيف، او حتى على حزف الخصومات العميقة الموجودة بين البورجوازية والبروليتاريا. وهي، من جهة اخرى، لا تؤثر الا على الاقليات الوضيعة. وهذه، بالحقيقة، هي الاكثر تأثيرا، كونها تتألف من زعماء عصاميين. وفي ذلك، والحالة هذه، تكمن اهمية التطور السوسيولوجي، موضوع اهتمامنا.

ثالثا: «حماية ذوي الشأن» بصفتها منشأة لفئات بورجوازية صغيرة جديدة

لم يكن ترفه بعض فئات العمال ناجا عن الآلة البيروقراطية للحزب، وعن التنظيمات النقابية والتعاونيات الاستهلاكية فقط. فمن اسبابه ايضا، ما تمّ التوافق على تسميته «بحماية ذوي الشأن».

ففي زمن الشدّة والازمات، أيام كانت التنظيمات ما تزال ضعيفة ومضطَهدة، كما كانت الحال في المانيا عند صدور القانون القاضي بملاحقة الاشتراكيين، وجَدَ العديدُ من البروليتاريين أنفسهم على الارض، إما بسبب وفائهم السلبي للحزب او للنقابة، واما بسبب موقفهم الاشتراكي المعلن «والمخرّب» ضمنيا.

لم يكن لدى هؤلاء الضحايا، ضحايا اقتصاص ذوي الشأن منهم، سوى وسيلة واحدة، وهي ان يستقلّوا، وذلك بدافع حاجتهم لتأمين الخبز اليومي. وهكذا، فقد عملوا على فتح محلات يبيعون فيها أيّ نوع من البضاعة، سواء من الخضار او الورق او السمانة او التبغ... وتحولوا الى بائعين متجوّلين او اصحاب فنادق ومقاهٍ، كلُّ ذلك في سبيل رفضهم وتخليهم عن المهنة القديمة التي كانوا يشتغلونها.

وغالبا ما كان يدعمهم اخوانُ طبقتهم القدامى بتضامن عجيب. فقد حمّل هؤلاء انفسهم واجب مساعدة رفاقهم السابقين، وعدم تركهم يتخبّطون بالفاقة؛ فاصبحوا بذلك من زبائنهم. كما كان يحدث ايضاً، ان ينجح

هؤلاء البورجوازيون الصغار الجدد، في التقربّ من الطبقات الوسطى في المجتمع، والدخول في صفوفها.

والى جانب ضحايا حماية ذوي الشأن، اي ضحايا الصراع من اجل تحرير البروليتاريا، يوجد ايضا عدد لا بأس به من العمال الذين يتحوّلون، عن طبقتهم، ليس بدافع الحاجة للمتاجرة، بل بدافع حبهم لها، وبرغبتهم في تغيير او تحسين موقعهم.

هكذا، وبنتيجة هذه الحالة، تألف جيش حقيقي من البروليتاريين السابقين، هم اليوم، بورجوازيين صغارا، وتجارا صغارا، يطمحون جميعا بواجب مساعدة رفاقهم لهم، باسم القانون الادبي الاعلى، عن طريق مشترياتهم. وغالبا ما تتحوّل طريقة عيش هؤلاء التجار الصغار الى نوع من الطفيلية الاجتماعية، على الرغم من ارادتهم الحسنة، وعلى حساب جهودهم الخاصة، لان الرساميل المتواضعة التي يمتلكونها تُرغمهم على تقديم بضاعة سيّئة للمستهلكين، اي لعمال التنظيمات، وباسعار باهظة في الوقت نفسه.

اكثر اهمية ايضا، هو الدور الذي يلعبه الرفاق، اصحاب الفنادق، في الاشتراكية الالمانية. لقد كان عليهم ايام القوانين المناهضة للاشتراكيين، ان يتمّموا مهمة سياسية ذات اهمية كبرى، لا جدال حولها؛ وما زالوا، حتى اليوم، يمارسون مهمات متعدّدة، لا يمكن الاستغناء عنها تقريبا: ففي فنادقهم تجتمع اللجنة التنفيذية للمحلّة، وفيها يلتقي العمال للمناقشة والتداول وقراءة الصحف والمجلات... يمكن القول، بالاجمال، انهم الادوات الضرورية للصراع الاشتراكي المحلي.

إلا انهم يصبحون جرحا حقيقيا في جسم الحزب، في المراكز الكبيرة، بفنادقهم غير الملائمة. يضاف الى ذلك ايضا، ان الصراع الشرس من اجل الوجود، يدفع بهؤلاء البورجوازيين الصغار الى ممارسة الضغط الاكثر قوة على التنظيم الاشتراكي. فيُضطر الحزب ان يحسب حساب هذا الضغط، وذلك لانهم يتمتّعون بنفوذ محسوس على بقية الرفاق. وفي معظم الحالات، يأتي هذا الضغط مضراً بمصالح البروليتاريا.

لقد أثارت المحاولات التي قامت في المانيا، وخصوصا منذ العام ١٨٩٠، في سبيل تشجيع العمال على هجر هذه الفنادق البالية والعمل في مقاه جديدة ذات الصالات الفسيحة، أثارت «معارضة» عنيفة، من قبل اصحاب حانات المشروبات الروحية الاشتراكيين. كما اعترض بائعو الكحول، اعضاء الحزب، وطيلة سنوات عديدة، على بناء بيوت الشعب: لقد كانوا يخافون المنافسة المضرّة بمصالحهم الخاصة، التي كان يمكن لهذه البيوت ان تسبّبها، على الرغم من تعاطفهم النظري مع هذه المؤسسات.

لقد بقيت هذه المعارضة دون نتيجة في معظم الحالات. ولكننا، مازلنا نجد، حتى اليوم، مدنا من ٢٠ الى ٣٠ الف نسمة، يشكّل تواجد فندق فيها، السبب الوحيد الذي منَع، حتى الآن، التنظيم العمالي المحلّي من بناء «بيت الشعب»، هذا على الرغم من كون هذا الفندق ملكا خاصا بأحد اعضاء الحزب.

وتبدو حانات المشروبات الروحية الاشتراكية، اذا صح التعبير، وكأنها مصيبة حقيقية بالنسبة للحزب، ولسبب اخر ايضا: فهي تضع حاجزا قويا بوجه الحركة المناهضة للكحول، هذه الحركة التي انتشرت خلال هذه السنوات الاخيرة، انتشاراً واسعاً، وتمثّلت بتأسيس مجتمعات تهذب النفس وتلطفها.

ليس سرا بالنسبة لاحد، انه في الدوائر الاشتراكية، وقبل انعقاد مؤتمر ايانا Iéna في العام ١٩٠٧ بكثير، كان الحزب قد أعلن صراحة موقفه ضد المشروبات الكحولية، وكان طبّق، فيما بعد، قرارات هذا المؤتمر بحزم وقوة، لو ان قياديّيه لم يتمسّكوا بالخوف من الحاق الضرر بمصالح فئة نافذة من صغار التجار المنتسبين الى الحزب، من جراء الاجراءات المتخذة، وحتى من الحملة المعادية لانتشار المشروبات الكحولية.

ومن الطبيعي، استحالة تحديد عدد الافراد الذين اصبحوا «بورجوازيين صغار» مستقلين، على اثر المعارك، التي خاضتها الطبقة العمالية، ودعمتها

العقوبات السياسية المستعملة من قبل اصحاب الشأن والنفوذ. لذلك، فان عددهم لن يكون الا تقريبياً. وحدهم بائعو السجائر والسمّانون يفلتون من كل عملية استقصاء. اما المعطيات الوحيدة الاكيدة، الى حد ما، والتي نمتلكها، هي ما يتعلق باصحاب الفنادق.

ففي العام ١٨٩٢ كانوا يمثّلون ٤ من اصل ٣٥ عضوا في القسم البرلماني الاشتراكي، اي ١١,٤٪ وفي العام ١٩٠٣، ٥ من اصل ٥٨ عضوا، أي ٨,٦٪، وفي العام ١٩٠٦، ٦ من اصل ٨٤ عضوا، اي نسبة ٧,٤٪.

وكذلك، فان عدد اصحاب الفنادق يتوازى في الاقسام الاشتراكية المحلية لمختلف المدن.

في Leipzig حوالي ٣٠ صاحب فندق في العام ١٨٨٧. في العام ١٩٠٠، كانت المراكز الاشتراكية في Leipzig Compagne تملك ٨٤ مالك مطعم وحانة من اصل ٤٨٥٥ منتسباً، اي ما يعادل ١,٧٪ وفي العام ١٩٠٥، نجد في Leipzig - Ville ٦٣ صاحب فندق ومطعم من أصل ١٦٨١ منتسباً، اي ٣,٤٪

وفي العام ١٩٠٦، كانت ميونيخ Munich تملك ٣٦٩ مطعم وفندق من اصل ٦٧٠٤ منتسبين، أي ٥,٥٪ هذا عدا بائعي الخمر والحليب والسجائر والاجبان. وفي Francfort - sur - la - Main، كان هناك ما يزيد عن ١٢ بائعا للبيرة بالمفرّق، و٢٥ صاحب مطعم وفندق من اصل ٢٦٢٠ عضوا، أي ١٪

تُظهر هذه الارقام، ان هناك فندقا لكل ٢٠ رُفيقا في بعض المدن، وبما ان الفندق الاشتراكي يعتمد تقريبا فقط، على الزبائن الرفاق، فانه ينتج عن ذلك، ان على هؤلاء العشرين رفيقا واجبَ تقديم كل المصادر المالية لهذا الفندق ـ المشروع.

ان افضل برهان على القوة العددية والاهمية الكبيرة لهذه الفئة من اعضاء الحزب، يكمن في انها أسّست في برلين جمعية نافذة دُعيت: «جمعية اصحاب

الفنادق الاشتراكيين البرلينيين».

ويجب ألا ننسى، بالطبع، ان الفضل في تأسيس هذه الجمعية يعود لاعتبارات مأخوذة من ان على الفندقيين الاشتراكيين مهمات اخرى تجاه زملائهم «البورجوازيين». ومن المؤكد ايضا، على حد سواء، ان اعضاء هذه الجمعية يشكّلون فئة من الاشتراكيين المختارين، ذوي وفاء ملموس، بفضل الخدمات الهامة التي قدموها للحزب في حملاته، وتحركاته السياسية. ولكن، لا بد لتنظيم مشابه يمثل مصالح ذات صفة اقتصادية من ان يسبّب، غالبا، المصاعب، ليس فقط لمنافسيه البورجوازيين، وانما ايضا للاشتراكيين انفسهم، وان يتجه لتشكيل حزب داخل الحزب.

وفي النتيجة، نقول، ان البورجوازية الصغيرة ذات الاصل البروليتاري، تشكل عائقا ضخما أمام مسيرة الكتائب العمالية نحو الامام، على الرغم من ان ظروف وجودها ليست افضل من ظروف وجود الفئات التي نشأت هي نفسها عنها. ولم ندخل ايضا في الحساب علامة البورجوازية الصغيرة التي تطبع الحزب من الناحية الذهنية.

الفصل الرابع

الحاجة الى التمايز داخل الطبقة العمالية..

يتطلّع كل عضو في الطبقة العمالية الى الارتفاع الى طبقة اعلى، تضمن له وجودا افضل واكثر رحابة. انه الارتقاء الى مرتبة البرجوازية الصغيرة: ذلك هو الهدف المثالي للفرد العامل. ولا تمثل الجماهير العمالية التي يتألف منها الحزب الاشتراكي، جمهورا كثيفاً، موحداً ومتماسكا. كما لا ينزع هذا التأكيد اي شيء من الامر القائل بان العمال يشعرون، نظريا على الاقل، بأنهم موحدون تجاه مالكي ادوات الانتاج، وتجاه القوة التي يتمتع بها هؤلاء في الدولة.

وتوجد لدى الجماهير العمالية حاجة للتمايز، يسلم منها، بسهولة، الاشخاص الذين لا علاقة مستمرة لهم معها. ويخلق نوع العمل ومستوى الاجور واختلافات الاجناس والمناخ عددا كبيرا من التقلبات، كما في طريقة العيش، كذلك في رغبات وميول العمال. وقد امكن القول، منذ العام ١٨٦٠: «ان هناك فئات وترتيبا ارستقراطيا بين العمال. يأتي الطباعيون في الدرجة الاولى، ثم يتبعهم منظفو المراحيض والاقنية الصحية». E.Abont. ومن وجهة النظر الثقافية والموقع الاجتماعي والاقتصادي، فان هناك اختلافات معلنة، واضحة بين عامل المطبعة والصحفي التابعين لبلد واحد، اكثر منها بين عامل المطبعة من بلد معين وصناعي صغير من بلد آخر.

يتضح الفاصل بين الفئات العمالية المختلفة، بصورة واضحة، حتى في الحركة

النقابية.

وبالفعل، نحن نعرف ان السياسة المتبعة مثلا من قبل اتحادات عمال المطابع في المانيا وفرنسا وايطاليا، تبتعد عن تلك المتبعة من قبل باقي الاتحادات، وحتى من قبل اتحاد الحزب الاشتراكي: وهي تتحول الى اليمين، على الاخص، من جهة كونها اكثر انتهازية، واكثر تساهلا واستسلاما.

ان عناصر الطبقة العمالية الارستقراطيين، الذين يتقربون اكثر من البورجوازية كونهم يتقاضون رواتب عالية، يتبعون تكتيكًا خاصا بهم. فالتاريخ العمالي يفيض بأمثلة تُظهر ان بعض الفئات، او بعض الاقسام البروليتارية، تنفصل عن المجموعة، وتخلق قضية مشتركة في ما بينها وبين البورجوازية، وفي بعض المناسبات وتحت ضغط مصالحها الخصوصية.

وهكذا، فان عمال ترسانة الاسلحة ليسوا، بشكل عام، رفيقي التصرف مع رفاقهم السلميين، المناهضين للاعمال العسكرية.

ولقد شن ممثل عمال اكبر مصنع للاسلحة في Woolwich، وخلال مؤتمر حزب العمل المستقل المنعقد في لندن في العام ١٩١٠، هجوماً عنيفاً، ضد مندوبي العمال الذين كانوا يودون تأييد قرار حل لصالح الحد من التسلح والضمانة الدولية الاجبارية. كما ان الفشل الذي رافق الاضراب العام في البندقية ضد حرب Tripolitaine، يعود، هو أيضا، للموقف العدائي، الذي وقفه قسم من عمال مصانع الاسلحة.

وان لم يكن التوقف عن العمل نهار أول ايار، الا توقفا جزئياً، فانه، مع ذلك،يسمح بتقسيم العمال الى فئتين: اولئك الذين يستطيعون، بفضل ظروف حياتهم، ومعيشتهم الفضلى، وبفضل ظروف أخرى مناسبة، ان يعيّدوا اول ايار برفاهية وترف، واولئك الذين يرغمهم البؤس والحظ السيء على العمل.

وتظهر هذه الحاجة الى التمايز ايضاً، وبصورة نقية اكثر، عندما نأخذ بعين الاعتبار، مجموعات عمالية اكبر عددا.

وبالطبع، فان الفارق في ما بين هذا وذاك، هو في أصله، ذات طبيعة

اقتصادية بحتة، ويتضح في تنوّع ظروف وشروط العمل، الا ان هذا الفارق الاقتصادي يتحول مع الوقت، الى اختلاف طبقي حقيقي.

يبقى ان العمال المثقفين والذين يتقاضون رواتب مرتفعة، يتركون فسحة بينهم وبين العمال غير المثقفين والادنى اجورا، حتى على الصعيد الاجتماعي. ينتظم اولئك في نقابات، اما هؤلاء، فانهم عمال منعزلون. كما تمثل الصراعات الاقتصادية والاجتماعية الشرسة، التي يقودها البعض ضد البعض الآخر، احدى الظواهر الاكثر اهمية في التاريخ الاجتماعي الحديث.

ويتشدّد العمال المنظمون في الطلب الى اولئك غير المنظمين، للتضامن الصارم والالتزام الكلي ويرفضون لهم حق العمل، في كل مرة يجد هؤلاء انفسهم فيها في صراع واختلاف مع المتعهدين. وعندما لا يحظى غرور اولئك بالرضى المباشر، فانهم يشتمون رفاقهم، ناعتينهم بألقاب شتى.

ومن المسلم به، ان الشكاوى التي يظهرها المنظمون ضد رفاقهم غير المنظمين، هي في قسم كبير منها، شكاوى مسوغة. ولكن الاكيد ايضا، هو ان الاشتراكيين وذوي الشأن الذين يريدون تفسير الصراع الذي تخوضه هاتان الفئتان بتبريرات ذات صيغة ادبية اخلاقية، انما هم يجانبون المسألة ولا يطالون عمقها.

ان الصراع المقصود هنا، هو، بكل بساطة، الصراع القائم بين عمال يقبضون رواتب مرتفعة، وبين فئات البروليتاريا الاكثر فقرا، الذين لم ينضجوا اقتصاديا بعد، الى حد التماثل بذوي الشأن، والمطالبة برفع الاجور. حتى اننا، غالباً ما نرى العمال الاكثر بؤساً، الواعين لوضعيتهم السفلى، يعلنون ان اجورهم مرتفعة الى حد ما، في الوقت الذي يصف فيه زملاؤهم هذه الاجور بأنها اجور الحد الادنى، او اجور لا يمكن ان تقف بوجه المجاعة.

لقد قالت احدى النساء الاشتراكيات الفرنسيات، وعن حق: «نحن نتجه تقريبا» نحو التسامح، بشأن خيانة هؤلاء العمال، عندما نرى بأم اعيننا كل المأساة، مأساة مشكلة العاطلين عن العمل في انكلترا. ففي مرافىء الجنوب والغرب الكبيرة، نرى آلاف العمال الجائعين مصطفين على طول حائط

الرصيف، منهكي القوى، يأملون في ان يُستخدموا كحمالين. وعندما تفتح ابواب الاستخدام، فانهم يتراكضون سوية، في الوقت الذي تكون فيه الحاجة لعشرة عمال فقط. انها زحمة هائلة، معركة حقيقية، ولقد توفي، مؤخرا، احد هؤلاء العمال مخنوقا في هذا العراك، Mlle Sorgue.

ولا يعتقد المنظّمون، من جهتهم، ان عليهم ان يتضامنوا مع غير المنظمين، حتى في حالات البؤس المشتركة، كالبطالة مثلا. وغالباً ما تفرض مكاتب العمل الالمانية ان تُوزَّع التعويضات الممنوحة لمستحقيها، من قبل بعض المدن الكبيرة، في سبيل الصراع ضد البطالة، على العمال المنظمين، بشكل خاص، لا على باقي العمال «الذين ليسوا أهلا لأية مساعدة»، على حد تعبيرها.

ولكن، لا يكتفي الاكثر بحبوحة من العمال بملاحقة رفاقه الاقل سعادة بكل الاساليب الممكنة. فهم يذهبون الى ابعد من ذلك ايضا. اذ يميلون الى الانفصال كليا عنهم. وغالبا ما تشكل العلاقة الاتحادية شهادة نبل، تميز بين حاملها وبين الرعاع.

وهذا ما يحدث في اغلب الاحيان، في الوقت الذي لا يطلب فيه العمال غير المنظمين، اكثر من ان يتحدوا برفاقهم المنظمين.

كما نلاحظ هذه النزعة نحو الفئوية، نحو اقامة ارستقراطيات عمالية متراصة، في كل الاتحادات الانكلو - سكسونية الكبيرة تقريباً. ولا تعد النقابات، وقد اصبحت كبيرة وغنية، تسعى لتوسيع صفوفها عن طريق تجنيد اتباع جدد. فهي، بالعكس، تبدأ بجعل شروط القبول صعبة اكثر فأكثر عن طريق ايجاد رخصة دخول يصعب الحصول عليها، فارضة ابراز شهادة تفيد بان المعني قد تتلمذ، او تدرب على مهنة ما، بصورة نظامية...

وهكذا، فانهم، وعبر هذا الاجراءات التي تحول، بالواقع، دون توسع انتشارهم الخاص، يريدون الابتعاد والانعزال عن باقي الجماهير العمالية قدر المستطاع، والحصول على امتيازات لا يستفيد منها سواهم.

وتولّد هذه الاجراءات، الانانية المهنية الضيقة، وخاصة بين العمال الاميركيين والاستراليين، وتظهر في الرغبة بعدم تشغيل اليد العاملة الاجنبية،

وذلك باتخاذ اجراءات اخرى قانونية، كتقييد توطنها مثلا، او الحد منه. وعندها تتبع النقابات العمالية «سياسة» قومية واضحة، ولا تتردد ابدا في المطالبة «بدولة الطبقة»، لإبعاد الاشخاص «غير المرغوب فيهم». عن الساحة. وتمارس هذه النقابات على حكومة بلدها، ضغطاً يمكن ان يضع هذه الحكومة على شفير اعلان حرب، ضد الدولة الاجنبية الاخرى المصدرة لليد العاملة.

ويلاحظ في اوروبا، على حد سواء، ولو بدرجة اقل، قيام مجموعات صغيرة مغلقة وزمر داخل الحركة العمالية (وفي هذا تكمن النزعة نحو الاوليغرشية) تقف بمواجهة مبادىء الاشتراكية النظرية وتُعارضها.

وهكذا، فعمال مصنع الاسلحة في نابولي ليسوا غرباء عن عالمنا، ولا متخلفين، كما يمكن الاعتقاد لأول وهلة. فهم يطالبون الحكومة، ان «يؤخذ بدل ثلث العمال المطلوب تغييرهم، من بين ابناء العمال الحاليين، اذ يكونوا قد تعلموا مهنة آبائهم».

وكما يقول Grasserie، وعن حق: «ان الغرض من صراع الطبقات هو رفع الطبقة الدنيا الى مستوى الطبقة العليا. وهكذا تنجح غالبا الثورات، لا في ادخال الديموقراطية الى مسألة تحسين النسل، بل في تحسين نسل الديموقراطيين»..

ان سياسة الاصلاحات الاجتماعية نفسها، والتي تجد في التشريع العمالي اوضح صورة لها، لا تقدم المنافع اياها لكل اقسام الطبقة العمالية.

ان للقانون نفسه تأثيرات متنوعة من قسم لآخر، تبعاً للقوة التي تتمتع بها التنظيمات، وتبعا لمستوى الاجور ولظروف سوق العمل في فروع الصناعة والزراعة المختلفة، كالقانون الذي يرفع الحد الادنى لعمر الاولاد لقبولهم في العمل داخل المصانع مثلا.

كما تُترجم ايضا هذه التأثيرات بضغط عابر، بالنسبة لبعض الفئات، وبارتقاء دائم للبعض الاخر، مما يُنتج تحريكاً اكبر للبنية قيد الانشاء التي تعمل لها البروليتاريا، من باب التمايز الوطني والمحلي والتقني.

وهكذا ترتسم تجزئة جديدة داخل الطبقة العمالية الحديثة. ففي احشاء الدولة الرابعة تبدأ الخامسة بالتحرّك. ومن هنا، ينجم خطر من اكبر الاخطار جسامة على الاشتراكية: يتمثل هذا الخطر بتشكيل ارستقراطية عمالية، قليلة العدد نسبيا، تصبح فيما بعد، رويدا رويداً، غريبة عن التطلع الثوري، الناتج عن الحرمان والآلام، نحو نظام اجتماعي يختلف كليا عن النظام الحالي.

ودون التخلّص من هذا الشعور الانساني المتمثل بالتقلب وعدم الثبات، والذي لم يتوصل الاثرياء انفسهم للتملص منه، فان الارستقراطية العمالية لن تُعلن عن رضاها وسرورها من مصيرها. وانطلاقا من هذا الواقع، ستجد الطبقة العمالية نفسها منقسمة قسمين لا متساويَين، خاضعين لتقلّبات دائمة.

الفصل الخامس

الزعماء العماليون المتحدّرون من اصل بروليتاري

كيف يجب ان تُقاد الجماهير العمالية المناضلة في سبيل تحررها الاقتصادي والاجتماعي، ومن الذي يقودها؟

لقد لقي هذا السؤال الذي ما برحت العقول المفكرة، تطرحه على نفسها، منذ بداية نشوء الحركة البروليتارية الحديثة، اجوبة عديدة ومتنوعة، على حد سواء. لن يشغلنا هنا، سوى جواب واحد، هو الجواب الذي يشير الى ايلاء ادارة الحركة الى العمال، ودون سواهم من المثقفين. ويستند هذا الجواب في

طرحه، على بعض العبارات الاشتراكية ذات الصفة العامة، سواء كانت ضمنية او مبتورة او مشروحة بطريقة مختصرة، كالمبدأ المعلَن، مثلاً، في المؤتمر الدولي الاول المنعقد في جنيف في العام ١٨٨٦، والقائل بأن تحرير العمال يجب ان يكون شغل العمال انفسهم.

ويدّعي، في المقابل، مناصرو هذا الحل، ان الزعماء الصاعدين من الجماهير هم اكثر قدرة على فهمه، فهم يُظهرون ويشعرون بالحاجات نفسها، وتُحركهم،

بالتالي، الرغبات نفسها. وهناك الكثير من الحقيقة طبعا، في هذا الاثبات الاخير، الا انه اقرب الى استخلاص نتيجة مطلقة منه الى الادّعاء بأن العامل، ما ان يصبح زعيماً، حتى يحافظ على الذهنية نفسها التي كانت له يوم كان لا يزال يناضل في صفوف الحزب، كجندي عادي ليس الا.

وتكمن النقطة الاساسية للنظرية النقابية في عمل النقابة العمالية المباشر، المتخطي لوصاية الزعماء الاشتراكيين ذات الاصل البورجوازي، والمسؤول، بالتالي، تجاه نفسه، محققا ايضا الاكتفاء الذاتي. فالعمل المباشر يعني: تحريك البروليتاريا، دونما تمثيل لها (غير مباشر) في البرلمان. ويُنعت هذا التمثيل بأنه تمجيد للحكم الذاتي البروليتاري. وهو يرتكز على النشاط والمبادرة والشجاعة الفرديّة للعمال. ويجب ان تكون البروليتاريا المنظمة، وحسب المفهوم النقابي لها، جيشا من المتطوعين، متخلصا من وهن اركان البيروقراطيين الاشتراكيين، جيشا حرا في تحركاته، مستقلا سيدا.

لكن، اذا انتقلنا من الشعر الى النثر، فاننا ندرك ان الحركة النقابية تختلف عن الديموقراطية الاشتراكية، وذلك، بصورة رئيسية، بأفكارها المتجانسة مع طبيعة واصل جهازها السياسي القيادي. ان من يقود التنظيم النقابي هم انفسهم الافراد العمال.

والنقابيون هم الذين يدّعون بان الحركة العمالية لا تستطيع ان تستمد منهم الا المنافع الكبيرة، لان زعيما عماليا واحدا لا يتمكن من التصرف بدون تجانس كامل مع مصالح واهواء وتطلعات رفاقه. وهكذا، يصبح العمال الذين يقودون شؤون نقابتهم، عمال نخبة مختارة، وذلك استنادا لوجهتي النظر الفكرية والمعنوية. ويبدو الزعيم العمالي المتحدر من اصل عمالي ايضا، في هذا المفهوم، وكأنه المسيح المخلص، المكلف بشفاء التنظيم البروليتاري من الامراض التي يشكو منها. ويُعتبر، في النهاية، وكأنه افضل الممكنين.

وبالكاد نشعر بالحاجة الى القول، بان البروليتاري سوف يدير شؤونه مباشرة، افضل من ان يولي أمرها الى محامين او أطباء. وفي هذه وتلك من الحالات، فانه يقوم بادارتها بواسطة أشخاص آخرين.

لقد رأينا ان الزعيم، في الحركة العمالية، يجد نفسه في استحالة مطلقة للبقاء اميناً، وفياً لعمله اليدوي السابق. وفي الوقت الذي تكلف فيه نقابة ما احد الرفاق العاملين في المصانع بادارة مصالح المجموعة بشكل نظامي لقاء تعويض محدد، فانها تدفعه بذلك، دونما دراية منها، الى خارج طبقته، لتُدخله في طبقة جديدة هي طبقة المستخدمين. وهكذا ينتهي زعيم البروليتاريا العمالي، وللحال، من حالة كونه عاملا، وهذا ليس فقط بالمعنى الفني للكلمة، بل بمفهومها النفسي والاقتصادي ايضاً. فيُسمى وسيطاً، تماماً كما زميله المحامي او الطبيب.

وبعبارات اخرى: يخضع الزعيم المتحدّر من اصل بروليتاري، بصفته مندوبا او ممثلا، للنزعات الاوليغرشية نفسها، الموجودة لدى البورجوازي الهارب من طبقته، والذي اصبح، هو الاخر، زعيما عماليا. فعامل الامس هو اليوم خارج طبقته، بعيداً عنها.

لقد زعموا ان مسألة القيام بمهمة بسيطة بين اصحاب العمل والعمال، قد أنمت لدى زعماء النقابات صفات ممتازة وجديدة: الفطنة والدقة، الصبر والنشاط، الطبع الحازم والاستقامة الشخصية.

ولقد ذهب المطاف بالبعض الى حد امتداح طهارتهم وعفتهم، والى نعتهم بغياب الحاجات الجنسية لديهم، حسبما اعتقد Guglielmo Ferrero، هذه الحاجات التي تميز كل اولئك الذين يملكون اطّلاعا صلباً على واجباتهم.

هناك مبالغة ظاهرة في كل تلك التأثيرات، لان الاوساط البورجوازية مسرورة جدا برؤية المنظمين العمال يندفعُون نحو الممارسة اليومية، اذ انها تنتظر، من وراء ذلك، سقوط الاشتراكية الثورية. ان كل ما يمكن قوله في هذا

الصدد، هو ان زعماء الجمعيات المهنية يمثلون نموذجا يبتعد، بشكل ملموس، عن نموذج الزعيم الاشتراكي.

الا ان نموذج الزعيم النقابي نفسه يتنوع كثيرا، حسب الطور الذي تتواجد فيه الحركة المهنية. ولذلك فان ادارة تنظيم فقير، يستخدم بصورة رئيسية اساليب الدعاية والاضراب، توجب صفات اخرى، غير تلك التي توجبها ادارة نقابة غنية بالمؤسسات، وتسعى للحصول على نتائج محسوسة، بصورة اساسية.

في الحالة الاولى يجب اولا تأمين الحمية والحماسة وموهبة مبشر. و... عمل المنظم مع الدعوة الى التمرد والدعوة الى الرسالة. وتتوافق كل هذه الصفات، على حد تعبير البعض، مع أكمل صورة من الجهل، وخاصة في بداية نشوء الحركة البروليتارية. وخلال هذه المرحلة، تُبرز الدعاية طابعاً عاطفياً، كون هدفها ذات صفة معنوية اكثر منه هدفاً مادياً.

ولكن الهدف نفسه يختلف تماماً في مرحلة اخرى متقدمة. وتفرض كثرة المهمات التي تغرق فيها آنذاك النقابات، والاهمية الكبيرة التي تكتسبها المسائل المالية والفنية والادارية في حياتها، تفرض ان يترك العضو المحرك مكانه للمستخدم المتمتع بمعلومات خصوصية. ويتراجع النشاط الخطابي، بدوره، امام النشاط الاداري الذي يكتسب اهمية من الدرجة الاولى.

وكذلك، تتضاءل اهمية الطريقة التي يدير الزعماء العماليون الحركة بواسطتها الا انها في المقابل تقوى وتشتد، لانها مبنية على اختصاص واهلية واقعية اكيدة.

وابتداء من هذا الوقت، يتمايز زعماء الجماهير، ليس فقط بصفاتهم الخصوصية كرجال، وانما هم ينفصلون ايضا بالحواجز القانونية التي تحكمهم، والتي يحكمون بواسطتها الجماهير. لذا نرى ان مجموعة قوانين اتحاد عمال الحديد الالماني تشمل ٤٧ صفحة، مقسمة بدورها، الى ٣٩ مقطعا، يتألف كل منها بدوره من ١٠ الى ١٢ عنوانا. من هو العامل الذي لا يضيع اذن في معضلة كهذه؟

يتوجب على الموظف النقابي الحديث، وخصوصاً اذا ما كان على رأس اتحاد ما، ان يملك معلومات محددة حول الفرع الصنـ المعني، وان يعرف كيف يوازن، في كل لحظة، في ما بين القوى الخاص ـمه، وتلك الخاصة بتنظيم الخصم، على حد سواء. وعليه بالتالي، ان يـ لى بينة، كما من الناحية الفنية، كذلك من الناحية الاقتصادية للصناعة: ثمن تصنيع البضاعة الخاصة بفرع من الفروع موضوع المسألة، مصدر اسعار المواد الاولية، الموقع العام للسوق، مستوى الاجور وظروف حياة الطبقة العمالية، طبقا للمناطق. كما يستدعي ان يكون في المقابل، موهوباً فطناً، من الناحيتين الاستراتيجية والدبلوماسية في الوقت نفسه.

الا ان الصفات المهنية الحسنة للزعيم العمالي لا تتوافق دائماً مع النظام الديمقراطي. فغالبا ما تجد نفسها على خلاف وتناقض مع ظروف هذا النظام.

وبشكل عام، لا يكتسب الطموح بالوصول الى السلطة حدته القصوى، الا لدى العامل السابق. وهو اقل استعدادا من اي كان في فرض قيود جديدة على نفسه، عندما يصبح مرتبطا بالجماهير، خاضعا لها، لانه بالكاد يكون قد تخلص من القيود التي كانت تجعل منه عاملا مأجورا (اجر) وعبداً لراس المال. لا بل، بالعكس فانه يسعى للاستفادة، ما استطاع منْ حريته، الى حد اساءة استعمالها احيانا.

وتظهر لنا التجربة، ان الزعيم العمالي المتحدر من اصل بروليتاري، هو رجل متقلب الاهواء ومستبد. فهو يتحمل تناقضات رفاقه رغما عنه، ويعود هذا، دون شك ايضا، لطبعه كشخص حديث النعمة. وبالفعل، فنحن نعرف ان حديث النعمة يسهر على صيانة كامل سلطته الجديدة، بغيرة متناهية، ويرى في كل نقد موجه اليه، محاولة لاحتقاره والتقليل من اهميته، وتلميحاً ضمنياً خبيثاً لماضيه. وكذلك، لا يحب اليهودي المرتد ان يذكّره احد بجنسه الاصلي، ولا الزعيم العمالي الخارج من البروليتاريا ان يلمّح اليه بحالة تبعيته، وبصفة كونه مستخدم.

ومن الواجب الا ننسى ايضاً ان زعيم النقابة، وككل الرجال العصاميين، هو

ذو زهو وغرور فائقين، ولا يتعب من الاعجاب بعمله وعمل زملائه. ومع ذلك، فان هذه المعرفة الفنية العميقة للحياة العمالية، والتي يتبجح بها زعماء النقابات، هي معرفة خالية من أية ثقافة عامة، لدى معظم هؤلاء الزعماء على الاقل، وخالية ايضا من اي مفهوم فلسفي للامور، وهي لا تمنعهم، فوق ذلك، من الوصول بسهولة الى نجاحات ترضي، الى حد ما، البورجوازيين او شخصيات اخرى ذات مراكز مرموقة.

واليكم مثلا ما كان F. Engels قد كتبه عن انكلترا في احدى رسائله الموجهة الى Sorge : «ان ما يظهر هنا كأكثر ثورية، هو هذا الوقار الذي نفذ الى دم العمال انفسهم. فتقسيم المجتمع الى عدة فئات تسلسلية، لكل منها كبرياؤها الخاصة واحترام فطري لمن هم احسن او اعلى مرتبة، له جذوره القديمة جدا والعميقة، والتي ينجح البورجوازيون، حتى في يومنا الحاضر، في اغراء من هم ادنى منهم مرتبة بمداهناتهم وثنائهم. لست متأكدا تماماً، مثلا من ان John Burna ليس مغشوشاً في ان يعيش تحت رحمة الكاردينال Manning، واللورد العمدة، والبورجوازية بشكل عام، من ان يتمتع بالشعبية بالقرب من طبقته الخاصة. حتى ان Tom Mann نفسه، الذي اعتبره افضل من كل هؤلاء الزعماء ذوي الاصل-العمالي، كان يفرح بان يخبر من حوله بأنه كان مدعواً الى مائدة اللورد، عمدة المدينة».

وفي المانيا، لم يجرؤ احد العمال الاشتراكيين القلائل، الذين تقربوا من غليوم الثاني، ان يعبر عن اقتناعاته امام عرش الملك. وانتهى بأن أنكر المبادىء الاساسية لحزبه. وتستحق هذه القصة ان تسرد:

وقعت هذه الحادثة في العام ١٩٠٠، عندما دُعي ممثلو المؤسسة الملكية للتأمينات الى البلاط الملكي، على اثر حفلة افتتاح القصر الجديد لهذه المؤسسة، ومن بين اعضاء الوفد الذي لبى الدعوة، كان هناك Buccholz، عامل الجص، المعروف في الاوساط النقابية. ولقد تكرم غليوم الثاني بتوجيه كلامه اليه، اذ كان يحمل وسام الصليب المعكوف Croix de Fer بصفته من المحاربين القدامى، قائلا له: «هل صحيح ان كل الاشتراكيين هم اخصام الملكية؟»

سأل القيصر Buccholz وهو مع ذلك، ما كان ليجهل افكاره السياسية. فرد عليه بسرعة عفوية بديهية: «ليس كلهم، سيدي».

الا انه يوجد، منذ الان، وداخل صفوف البروليتاريا، فئة من مديري التعاونيات وامناء سر النقابات ورجال تنظيمات ذوي ثقة، تكيفت نفسيتُهم تماماً مع نفسية الطبقات البورجوازية، اذ هم على اتصال مستمر بها.

وهكذا، يمارس الوسط الجديد تأثيراً عميقاً على العامل السابق، فترق وتتهذب اساليبه، وتصبح اكثر ارهافاً، ويتعلم البروليتاري السابق، ويتدرب على ممارسات وتصرفات المجتمع الراقي، عن طريق علاقاته اليومية مع اشخاص عظيمي الشأن بالولادة، كما يسعى الى التمثل بهم.

وليس من النادر ابداً رؤية نواب يعملون على حجب التغيير الذي حصل في داخلهم.

كما يرغب الزعماء الاشتراكيون، مسيحيون ديموقراطيون، نقابيون.... المتفرعون عن الطبقة العمالية، في وصف انفسهم كعمال، عندما يتكلمون الى الجماهير. وهذا اسلوب يعتمدونه للفت انظار هذه الاخيرة اليهم، وكسب عطفها وثقتها.

لقد كان النمط المتبع في فرنسا، في انتخابات العام ١٨٤٨، هو ان يعلن كل المرشحين انفسهم عمالا. فكان هذا بالنسبة اليهم، ليس عنوان مجد وحسب، وانما ايضا عنوان نجاح. وهكذا نجح واحد وعشرون منهم بفضل هذه الطريقة - الحيلة.

وبالواقع، ان ما يعنيه هذا العنوان، نراه من خلال لوائح المرشحين التي يقدمها الاشتراكيون في ايامنا هذه، في فرنسا وايطاليا وغيرها من البلدان، فنرى، على الأخص، اسماء اصحاب الاعمال القصديرية واصحاب الحوانيت (بورجوازيون صغار اذن) تبرز على هذه اللوائح، ويُخفون، بعناية، صفتهم كأصحاب عمل. ولقد رأينا ايضاً حالات اخرى حيث يُظهر هؤلاء الاشخاص انفسهم كعمال في نداءاتهم الانتخابية الموجهة الى الطبقة العاملة، وكأصحاب

عمل- في النداءات الموجهة الى البورجوازية».

وغالبا ما يحمل العمال الحقيقيون علامة مخصصة، للدلالة على ماضيهم، وهم يتباهون بها ويتفاخرون. ولقد استمر بعض العمال الزعماء بالظهور بالقبعة (béret) والقميص وعقدة الرقبة الاحمرين، في البرلمان الانكليزي، حيث تفرض العادة ارتداء ملابس من الدرجة الاولى..

ولكن، ليس باظهار الاصل البروليتاري من الخارج فقط، نتوصل الى النجاح في الغاء هذه الظاهرة العامة في الموضوع الذي كان يقول عنه جوراس Jaurès قبل التحاقه بالاشتراكية ما يلي: «يترفه النواب العمال الذين يصلون الى البرلمان، بسرعة كبيرة، بالمعنى السيء للكلمة، فيخسرون نخوتهم وفعاليتهم السابقة، ولا يبقى لهم سوى نوع من العاطفة والحنين لمنصة من منصات المجلس النيابي».

هذا، ويستولي شعور بالاكتفاء والشبع على العامل السابق، بسهولة كبيرة، بعد ان يكون قد حصل على نوع من ارضاء تافه لذاته، ارضاء يمتد حتى في الوسط الذي يحيط به. وغالباً ما يبقى لا مبال وعدائي حتى، تجاه كل طموح او تطلع الى الامام، بالمعنى الديمقراطي للكلمة. ويرتاح ايضا لترتيب الامور الذي ينتهي بالتوافق والانسجام معه. ما هي الفائدة اذن، التي يمكن ان تقدمها له، من الان فصاعدا، الثورة الاجتماعية؟ فالثورة الاجتماعية، بالنسبة اليه، قد قامت وانتهت. وفي الاساس، فان كل افكار هؤلاء الزعماء تتمحور الان حول رغبة واحدة، هي ان تتواجد، لفترة طويلة بعد، بروليتاريا تنتدبهم لتمثيلها وتعطيهم الحياة.

ويؤكدون ايضا، ان المقصود قبل كل شيء هو التنظيم، والتنظيم المستمر، وان القضية العمالية لن تنتصر، الا يوم ينضم اخر عامل الى هذا التنظيم.

وككل الممسكين بزمام الامور، فأنهم ليسوا بمحاربين. فهم يميلون، كما في انكلترا، نحو مفهوم يرتبط بموجبه العمال والرأسماليون بنوع من ميثاق تحالف، ويتقاسمون، ولو بصورة غير متوازية ايضاً، الحصيلة الصافية للعمل الذي تم انجازه بجهد مشترك.

ان هذا المفهوم الناتج عن النظرية المسمّاة بنظرية سلم الرواتب، يُسدل ستاراً على كل الخصومات الطبقية القائمة، ويطبع النهاية الخاصة بالتنظيم بطابع مركانتيلي (تجاري) وتقني بحت.

واذا ما اصبح صراع ما واقعاً لا محالة، يستخلص الزعيم منه حجة لاجراء مفاوضات طويلة مع الطرف الاخر. وبقدر ما تطول هذه المفاوضات، بقدر ما يتكرر اسمه على السنة العامة، وعلى صفحات الجرائد. فان حصل وعبّر عن آراء منطقية «معقولة»، فانه يستطيع ان يتأكد، ايضاً، من حصوله على مديح وثناء الخصوم، واعجاب الجماهير به، على حد سواء.

كما تتوافق الانانية الشخصية والخوف والسفالة لدى الكثير من هؤلاء مع التفكير السليم وحسن الدراية. ولا يعتقد البروليتاريون الذين اصبحوا زعماء، ان من واجبهم تطبيق سياسة اعتدائية، لا يمكن الا ان تعرض النتائج المكتسبة للخطر والاذى، في الوقت الذي تكون فيه بعيدة عن اعطاء وتقديم نتائج جديدة.

وغالبا ما تلتقي الادوات الانانية مع الاسباب الموضوعية لوضع سياسة تريث واعتدال، وهكذا، فان مستخدماً في نقابة المانية، وصف الزعماء العمال، من غير ارادته، قائلا: «لا اريد ان ألوم أحداً. ولكن الاكيد اننا سنكون اكثر اهتماما لتغيير سريع وممكن، في الوقت نفسه، للترتيب الاجتماعي القائم، لو كنا بقينا نعمل في المصانع، ولو كان توجب علينا ان نكتفي باجور منخفضة بالنسبة للاجور التي نتقاضاها حاليا».

ان استبدال الزعماء البروليتاريين بزعماء بورجوازيين، في ادارة الحركة العمالية، لا يقدّم، اذن، أية ضمانة، نظرية كانت ام تطبيقية، ضد الخيانة السياسية او الادبية والمعنوية للزعماء.

كما يُعلمنا المؤرخون، ان هناك عشرة من اصل احد عشر ممثلا للشعب، تابعين للطبقة العمالية، قضت الانتخابات التي اجرتها الحكومة المؤقتة، بادخالهم الى البرلمان الفرنسي، قد تخلوا عن البرنامج العمالي الذي تم انتخابهم على اساسه.

وفي هذا الخصوص، يُظهر لنا تاريخ زعماء القسم الايطالي في «الدولية»

(١٨٦٨ ـ ١٨٧٩)، مثلاً اكثر بيانية ايضاً: لقد وُجد، بين الزعماء المتحدرين من اصل عمالي، افراد عرفوا بسلوك مذنب، في الوقت الذي برهن فيه الزعماء المتحدرون من اصل بورجوازي، والذين كانوا يشكلون الاغلبية، عن اروع الفضائل الانسانية: لقد استولى Stefano Caprusso، الذي كان يصف نفسه بالعامل النموذجي، على صندوق مركز نابولي الاشتراكي. وفضح امر Carlo Tersagli، الذي كان مسؤولا عن قسم Turin، بانه كان يعمل بخدمة البوليس ولصالحه، فطُرد من الحزب.

بشكل عام، فان تاريخ الحركة العمالية يُعلمنا انه، وبقدر ما تُدان الصفة البروليتارية لحزب ما وتُتهم، بقدر ما يتعرض هذا الحزب لتأثيرات الوسط السياسي.

لقد سارع Antonio Maffi، مؤسس الرموز الطباعية، والنائب الاول الذي ارسله الحزب الاشتراكي الايطالي الى البرلمان في العام ١٨٨٢، هذا الحزب الذي لم يكن يقبل في صفوفه الا عمالا يدويين، سارع اذن، بالانضمام الى القسم البورجوازي اليساري، معلناً ان انتخاب عامل لا يمكن ان يكون له صفة التعارض مع بقية طبقات المجتمع.

وكذلك فعل كل من Henri - Louis Tolain و Friebourg الزعيمان البرودونيان الفرنسيان اللذان انقلبا ضد الكومون Commune (العامية) في العام ١٨٧١، وتحالفا مع Thiers. وقد كلفهما هذا العمل، طردهما من الدولية، من هذه الدولية نفسها، التي طالباها في مؤتمر جنيف الاول في العام ١٨٦٦، وبكل قوة، لاصدار مادة اضافية الى مجموعة القوانين السابقة، تقضي بطرد كل العناصر المثقفة، وذات الاصل البورجوازي من الدولية. نضيف الى ذلك، ان Tolain انهى مسيرته، وهو مستلق على كرسي سيناتور في ظل الجمهورية المحافظة.

لقد ترك الزعيم العامل الانكليزي Odger الدولية، التي كان يشغل فيها منصب عضو المجلس العام، على أثر عصيان باريس. وقد فعل ذلك حقاً، بصورة جزئية، بسبب الموقف السلطوي لماركس، الا ان هذا الاخير لم يكن

مخطئا، تماماً، عندما كان يقول ان Odger لم يكن يرغب في استخدام الدولية، الا لكسب ثقة الجماهير، شرط ان يدير لها ظهره، عندما يرى ان الاشتراكية كانت عائقا، بوجه مسيرته السياسية. ان مثل Odger ينطبق تماماً على Lucraft، زعيم عامل انكليزي آخر، عضو المجلس العام ايضاً، والذي عين من قبل الحكومة مفتشاً تربوياً.

وباختصار، لقد كانت الكتائب العمالية تُقاد لمواجهة البورجوازية، في كل مرة تسنح الفرصة لعامل تقشفت يداه، باستلام زمام القيادة. بالاضافة الى ان هذه المواجهة، كانت تتم بأقل حمية مما لو كانت القيادة بين ايدي رجال متفرغين، من طبقات اجتماعية اخرى.

واذا تكلمنا عن السلوك السياسي للزعماء، عمال البروليتاريا، فأن كاتباً فرنسيا قد قال ان هؤلاء هم، على الصعيد الثقافي والمعنوي، اقل درجة من الزعماء ذي الاصل البورجوازي لانهم لا يملكون تربيتهم ولا ثقافتهم.

وانطلاقا من الانتقاد نفسه، فان سلوك عدد كبير من الزعماء العمال ذي الاصل البروليتاري، لا يمكن الا ان يساهم في الثقافة المكثفة للنزعات اللابرلمانية «لقد توالى حكم البورجوازية بعد حكم الاقطاعية، وبعد هذا الاخير، هل يأتينا حكم رئيس العمال؟ ان عدوّنا هو سيدنا، قال لافونتين. ولكن السيد الاكثر رهبة، هو ذاك الذي يخرج من صفوفنا، والذي عرف كيف يرتفع الى مستوى السلطة، بقوة اكاذيبه ومخادعاته» Flax.

ان زعماء الاحزاب الديموقراطية لا يُظهرون نموذجاً موحداً في كل البلدان. فالطابع الوطني، والتقليد التاريخي... تجعل هذا النموذج متنوعا من بلد لآخر.

ان الولايات المتحدة هي، في الاساس، بلد الدولار، وليست الحياة العامة، في اي بلد آخر من العالم، محكومة بالدرجة نفسها من قبل التعطش الى الذهب. وبالطبع، فان قذرة الرأسمال غير المحدودة هي التي تنشر الفساد. ولكن الفساد في اميركا لم ينتشر انتشاراً ضخماً فقط: لقد ارتفع فيها الى مستوى المؤسسة، وفي الوقت الذي يثير فيه هذا الفساد ملامة وسخطا، في اوروبا، فانه، في اميركا، لا يخلق سوى الابتسامات الساخرة. ويظن Lecky، انه، اذا اردنا

الحكم على الاميركيين من خلال الطريقة التي يتصرفون بها في الحياة العامة فقط، فاننا نتعرض لتبيان الاحكام غير المناسبة وغير العادلة بحقهم.

ان اميركا الشمالية هي البلد حيث توسعت النزعات الارستقراطية للزعماء العمال، النزعات التي يشجع الوسط المتداخل والمادية الجافة والقبيحة، كما ذكرنا سابقا، قيامَها، بحرية تامة، وتبعاً لاوسع مقياس ممكن، وانطلاقاً من هذا، لم يفعل زعماء البروليتاريا سوى التوافق مع العادات التي تولّدها الرأسمالية. هذا، وتحمل طريقة معيشتهم طابعا خاصا، يحكم الاثرياء.

نذكر هنا، انه بعد ان يحصل رسميو النقابات على نسبة مئوية جديدة، تضاف الى الاجور، وعلى منافع اخرى متشابهة، يجتمعون في جلسات مسائية مع اصحاب الاعمال وذوي الشأن، حول مأدبة فاخرة. كما جرت العادة ايضا، على تقديم هدايا ثمينة (جواهر....) للمندوبين الاجانب ولنسائهم ايضا، خلال انعقاد المؤتمرات. بالاضافة الى مكافأة مزايا الزعماء الخاصة، عن طريق زيادات في مخصصاتهم المالية، تصل احياناً الى ارقام خيالية هائلة.

ومن الشائع، ان لا يرى الزعماء العمال وبنوع خاص، قياديو النقابات المهنية، وفي وظائفهم، سوىَ انها خطوة في سبيل ارتقائهم الشخصي.

ان الطبقة العمالية الاميركية، وبشهادة اشخاص على اطلاع واسع بالموقف، لم تعطِ حتى الآن زعيماً تستطيع التفاخر به، عن حق. فان معظم الزعماء يستغلون، بقليل من الحياء، ومن اجل فائدتهم الشخصية، المراكز التي يشغلونها، وذلك بفضل ثقة رفاقهم رفاق الطبقة والعمل.

وبالاجمال، فلقد وُصف الزعماء العمال الاميركيون بأنهم جشعون واغبياء. واليكم الصورة التي رسمها Gaylord Wilshire وهو اشتراكي ايضا، عن الزعيم الاشتراكي الاميركي: «انه، في الغالب، رجل يقوم باتهام المجتمع، وكأنه كان احدى ضحايا تنظيمه السيء، وهو بالتالي اكثر قدرة على خلق البلبلة من ان يعمل ويشتغل. كما تنقصه التربية، بشكل عام، بالاضافة الى ان افكاره وتصوراته ليست مبنية في غالب الاحيان، الا على الجهل».

ان العمال الاذكياء والشرفاء محاصرون من قبل عدد كبير من الزعماء، على هامش ا لتنظيم. ويقوم الرأسماليون بالتمسّك بهؤلاء الاشخاص، وجعلهم في متناول ايديهم كلياً. فالزعماء العمال، وبصفتهم حديثي النعمة، يفتقرون الى التربية والثقافة، يملكون بشكل خاص، حساسية تجاه المداهنات والتملق. الا ان اقل اخطائهم تكمن ههنا ايضاً، لانهم غالبا ما يلعبون، بكل بساطة، دور الخدم المأجورين لرأس المال.

كما يقوم الاشتراكيون انفسهم، باطلاعنا على امور لا تصدق تقريباً، عن بعض فئات العمال الاميركيين، الذين اكتسبوا موقعا خاصا مميزا، وهم مجردون كلياً من اي حس ادبي او اخلاقي.

وهناك بعض النقابات من بين تلك التي تمتاز بأفضل تنظيم، تعمل على توقيع اتفاقات، وفقا للاصول مع رأسماليين يمثلون فرعا صناعيا معينا، بقصد استغلال المستهلك والاقتسام الاخوي للمغانم.

لقد كانت احدى اتحادات النقابات، فيما مضى، تنظم وتدعو الى الاضرابات في مركز ما، لصالح مركز اخر، وباموال الخاصة. وبالعكس، فان الكثير من الاضرابات التي كانت تعلن في الوقت المناسب، وتحمل المنافع للعمال، كانت تُقاطع فجأة وتُلغى، لان صاحب العمل منح زعيم التحرك مبلغاً معيناً من المال، كدخل يستمر في تسديده له مدى الحياة.

ان غياب النزعات والاتجاهات الاشتراكية لدى العمال الاميركيين، أثار اعجاب عدد كبير من الكتاب المشهورين والصناعيين الكبار، الذين مدحوا وافتخروا بذكاء هؤلاء العمال، وقدّموهم مثلا لعمال اوروبا الفاسدين والكسالى. الا ان ذكاء هؤلاء العمال المزعوم، لا يمنع العمال الاميركيين من تحمل قيادة زعماء يستغلونهم، ولا تمنعهم ايضا من ان يكونوا وحدهم لا يدركون ولا يَعون الاساءات التي ترتكب من حولهم، لا بل يشجعونها، حتى ويرمون ارضاً اساءات رفاقهم الذين اجتذبوا عداوة الزعماء، عندما كشفوا خداعهم وتزويرهم وفضحوا مناوراتهم.

من ناحية ثانية، لم يُظهر الزعماء العمال الانكليز انفسهم وكأنهم اعلى مرتبة من زملائهم الاميركيين. فقد روى Bebel خلال مؤتمر امستردام ١٩٠٦، وفي حديث خاص، ما كان ماركس وانجلز قد قالا له مرة في لندن: «ان الاشتراكية الانكليزية ستتقدم، بالتأكيد، اكثر مما هي عليه اليوم، اذا لم يكن للرأسماليين المهارة في تقييد الحركة العمالية، عن طريق افساد الزعماء».

ففي مذكراته يقول Hyndmann، الزعيم الماركسي الاشتراكي الانكليزي الكبير، البورجوازي الاصل، ان العديد من الزعماء العمال، من بين الاكثر فعالية والاكثر موهبة، قد إكتسب ثقافة سياسية حقيقية بفضل الاشتراكيين ذي الاصل البورجوازي. ولكن هؤلاء الزعماء لم يتأخروا في بيع هذا المكسب الجديد من البورجوازية نفسها.

ولم يشتك العمال انفسهم من ذلك، لانهم، وكلهم اعجاب بما سموه حكمة زعمائهم، جعلوا الارتقاء التدريبي لهؤلاء امراً ممكناً بواسطة التصويت لصالحهم في الانتخابات. ويذهب بقية العارفين بأمور الحركة العمالية الانكليزية، الى حد وصفها بانها «مذبح لكل صيت جيّد».

وهكذا نرى في الولايات المتحدة وفي انكلترا، كما في اي مكان اخر، فئة خاصة من الزعماء العمال، ذي الاصل البروليتاري، تتألف في قسم كبير منها، من أناس هم انصاف مثقفين، متكبرين، وانانيين. ولقد قيل ان Diderot، كان قد فكر بهذا النموذج الخسيس السمج، عندما قال على لسان Lumpazines: «سأصبح ككل الصعاليك المتلبسين: سأصبح الوغد الاكثر مهانة الذي رأيناه حتى الآن».

الفصل السادس

الاحزاب العمالية والمسألة المسماة: مسألة المفكرين

في المرحلة الاولى من نشوء الحركة العمالية، تمتّع اعضاؤها البورجوازيون والمفكرون، بتقدير كبير من قبل الجماهير. ولكن الحال لم تكن هي هي في الاطوار الاكثر تقدماً، اذ ان هذا التقدير، سرعان ما تحوّل الى حالة عدائية، تؤكدها الاسباب المأخوذة من وجهتيَ نظر متناقضتين مغلوطتين، على السواء.

وهكذا، بينما يُصنّف البعضُ معظمَ المفكرين على أنهم من الاصلاحيين ومن الاشتراكيين اليمينيين، يعتبرهم البعضُ الآخر، على عكس ذلك، وكأنهم من غلاة الثوريين، ومن أقصى يسار الاشتراكيين وذوي نزعات فوضوية.

ففي ايطاليا، وجد مفكرو الحزب أنفسهم بين نارين، حوالي العام ١٩٠٢ لقد كان يدّعي الاصلاحيون أنهم يمثلون القوة الصحيحة، القوة البروليتارية لتنظيمات الفلاحين والقرويين الاقتصادية، ضد سائر الحركات الاخرى المؤلفة خاصة من بورجوازيين وبورجوازيين صغار، كما كانوا يؤكدون؛ هذا من جهة. ومن جهة ثانية، دخل ثوريّو الاشتراكية الميدان باسم الضمير البروليتاري لطبقة العمال الصناعيين، ضد الموظفين والزعماء البورجوازيين.

لقد كان المفكّرون، بالنسبة لهؤلاء ولاؤلئك، الاشخاص الذين يتحملون اخطاء غيرهم، والمسؤولين عن كل الاغلاط وعن كل العيوب والمفوات التي كان يتألم منها الحزب. إلا ان الفريقين كانا على خطأ؛ لاننا، اولا، لم نفهم

لماذا يتوجّب على البورجوازيين، المتحوّلين عن طبقتهم، أن ينضمّوا بالضرورة الى اقصى يمين الحزب. فهناك، بالاحرى، اسباب ذات صفة نفسية وتاريخية، من طبيعتها جعل الحجة المعارضة أمراً محتملا.

اولاً: لنبدأ بالاسباب النفسية: يقدّم Kantaky ، مستندا على المرحلة «التي كانت فيها الاشتراكية موصوفة بالجريمة او بالجنون، حتى من قبل اشخاص مثقفين»، يقدّم هذه الملاحظة السديدة القائلة بأن البورجوازي القادم الى الاشتراكية، بحاجة لمزيد من الحزم في طباعه، ولمزيد من الوله الثوري، ولمزيد من عمق الاقتناع، اكثر من حاجة البروليتاري لكل هذه الامور. (فضلا عن أنه اخطأ باعتقاده أن هذه المرحلة هي مرحلة مغلقة).

ان الصراعات الداخلية والخارجية العنيفة، والايام المليئة بالمرارة، والليالي التي لاتعرف النوم والتي نضج خلالها الايمان الثوري، قدمت كلُّها للاشتراكي المتحدّر من البورجوازية، ومن فئاتها الاعلى خصوصا، حية وصلابة، قلّ ما شهدناها لدى الاشتراكي ذي الاصل البروليتاري. وقد قطع، نتيجة لذلك، كل علاقاته مع العالم البورجوازي، وانتصب امامه كعدو لدود، لامجال للصلح او للتفاوض. وكذلك، فان الاشتراكي المفكّر، الصميم، سيعطي الافضلية، بكل سهولة، للنزعة الاكثر ثورية في صراعاته ضد البورجوازية.

الا ان هناك سبباً آخر يدفع بالبورجوازي السابق، لخلق قضية مشتركة مع الاشتراكيين الأشداء، غير المتساهلين: تلك هي ثقافته التاريخية، ومعرفته العميقة لطبيعة البورجوازية الخاصة.

ان الاشتراكي البروليتاري عاجز دائما عن ادراك قدرة خصومه وطبيعة الاساليب التي يتمتّعون بها بقصد الصراع. وهو يظهر غالبا، اعجابا ساذجا امام محاولات الاصلاح الاجتماعي المقبولة التي تقودها بعض الاوساط البورجوازية. كما يجد نفسه ايضا، في موقع القروي المنصت، المشدوه للمُشَعْوذ الذي يمتدح أمامه الفضائل العجائبية لادويته الشافية من كل الامراض، والتي يَعرضها امامه، سواء كانت جدية ام لا.

وبالعكس، فان الخارج من البورجوازية يُفسّر، بدقة اكبر، الجهود المبذولة

من الطبقة الاصلية لضرب الحركة العمالية وايقاف تحركها، ويكشف، بسهولة، الاسباب الحقيقية الكامنة وراء مختلف مواقف الخصم. وهذا ما يَبدو لرفيقه البروليتاري عملاً نبيلاً ويتكشف البرهان عن روح البورجوازيين التوفيقية امام اعينه، وكأنه عمل من اعمال التزلّف، عمل من اعمال الفساد السافل الدنيء. بالاضافة الى ان ما يعتبره الاشتراكي البروليتاري خطوة كبيرة الى الامام نحو الهدف، يعتبره هو، وكأنه مرحلة لاتذكر على الطريق الطويل، اللامحدود، لصراع الطبقات.

ان فارق المستوى الفكري القائم بين ممثّلي فكرة واحدة، يجب ان يظهر، اذن، بالضرورة، في طريقة تحقيق هذه الفكرة، وفي الاسلوب التكتيكي الذي يتّبعونه تجاه الاصدقاء والاعداء على السواء.

يرتكز اذن التطور النفسي الذي يحدث لدى اشتراكيّي هاتين الفئتين، ذي الاصل الاجتماعي المختلف، على قاعدة منطقية. فالبروليتاري الذي لايشغل مركزا رسميا داخل الحزب، يتبع، باهتمام بالغ، النجاحات المتعددة التي تحققها الفكرة العزيزة على قلبه في كل الميادين. فهو يتحقق من نمو الحزب واضطراده، يسجّل على نفسه ويلمس التحسن في مستوى الاجور الذي تم انتزاعه من اصحاب العَمل. وهو ايضا ملحق، ليس فقط بالقسم المحلي للحزب، وانما ايضا بنقابة الفرع الصناعي. وهو في الكثير من الحالات، عضو في تعاونية استهلاكية. لذلك، فان المشاعر التي يحسّ بها، والتجارب التي حقّقها في هذه التنظيمات المختلفة، تؤمن له غالبا، الرضى والاكتفاء الذاتي. وهو يرى التطور الاجتماعي حاصلا في اليوم المناسب؛ كما يظهر نفسه متفائلا جدا، عندما يفكر بالطريق التي يتوجب على طبقته ان تسلكها بعد، لإتمام رسالتها التاريخية. وهكذا يبدو له التقدم الاجتماعي وكأنه حركة مستمرة، مستقيمة.

أن يستطيع البروليتاري تحمّل الهزيمة والدمار، لهو امر يبدو له غير محتمل الوقوع، ومستحيلا تماما حتى. واذا حصل ووقع ذلك، فانه لايرى في حدوثه إلا ظاهرة عابرة فقط. ان هذه الحالة النفسية تجعل منه شهماً ورقيقاً، حتى تجاه خصومه. ويظهر، بالتالي، مستعداً لقبول فكرة السلم ومشاركة الطبقات لبعضها

البعض. وبالكاد نحتاج هنا، ان نضيف، ان كل هذه الاستعدادات، تعود فتجد نفسها اكثر قوة لدى البروليتاريين الذين يتمتعون بمركز رسمي، بارز في الحزب.

ثانيا: لقد اثبت التاريخ كل هذه الملاحظات. وبالفعل، لنأخذ بعين الاعتبار، بشكل خاص، الثوريين المتحدّرين من الارستقراطية والبورجوازية الكبيرة: مثال النبيل Michel Bakônine، والامير Pierre Krapot kine (وكلاهما فوضويان)، انجلز F. Engels وكارل ماركس Karl Marx.

واستنادا لقاعدة عامة، يعطي الاشتراكي البورجوازي السابق، الافضلية للحلول الراديكالية، الاكثر تصلبا والاكثر توافقاً مع المبادىء، في كل المسائل الكبيرة.

وما هو صحيح ايضا، من جهة ثانية، ان الكثير من التيّارات «الاصلاحية» كانت تضمّ في صفوفها، العديد من العناصر المفكرة. فمن المؤكد مثلا، انه اذا لم يكن الاصلاحي قد وُلد في المانيا من قبل الكتيبة الصغيرة المجتمعة حول مجلة دورية في برلين، فانه لم يكن ليصبح، منذ ولادته، مسؤولاً ومدعوماً من قبل هذه المجموعة. ولكن، اذا ما نظرنا عن كثب، فاننا نتأكد، بسهولة، ان من قام باعطاء الدفع للاتجاه الاصلاحي في الديموقراطية الاشتراكية الالمانية، فانما هم زعماء من الحركة النقابية، أي اشخاص من اصل بروليتاري.

على كل، فان الحركات العمالية الاكثر استقلالية، هي التي تداخلت فيها الروح الاصلاحية، اكثر من غيرها. سوف نتذكّر هنا، وفي هذا الخصوص، المجموعة الفرنسية «للجمعية الدولية للعمال»، التي اجتمعت حول Tolain و Fribourg، والاشتراكية المسمّاة «بالاشتراكية التامة»، والتي كان لها «المجلة الاشتراكية»، بادارة الصحفي السابق Benoit Malon. (لقد قام طالب الطب Paul Brousse بدقّ ناقوس الخطر ضد هذه الاشتراكية في بادىء الامر، وقام بعده الماركسيون المتصلبون، وعلى رأسهم Paul Lafargue، الذي كان قد حصل لتوّه آنذاك، على دبلوم الطب في انكلترا، واخيرا الاديب المفكر Jules Guesdes). نذكر ايضا «حزب العمل المستقل» مع «لجنة العمل التمثيلية»

الخاصة به، ومجموعة الاشتراكيين لمدينة جَنوا بقيادة الدهان Pietro Chiesa وقروتّي Reggio Emilia.

وتظهر هذه الظاهرة منذ البدايات الاولى لنشؤ الحركة العمالية الحديثة. يقول E. Bernestein وعن حق: «مما لا شك فيه، أن مفكري الحركة الدستورية الانكليزية، كانوا، وعلى الرغم من التأكيدات المغايرة، يتميّزون عن غيرهم بثوريّتهم الشديدة». وفي الحقيقة، فان كلمة ثوري لم تكن دائما، في تشعب الاراء التي كانت تفصل في مابين الدستورين، مرادفة لكلمة بروليتاري، ولا مرادف معدلاً لكلمة بورجوازي. لقد كان الممثلون الأكثر شهرة للنزعة الثورية بورجوازيين، ادباء، وهكذا دوليك. بينما كان الكثيرون من بين الزعماء، ذي الاصل العمالي، أتباعاً لأسلوب اوتكتيك معتدل.

واذا تركنا جانبا مسألة معرفة ما اذا كان التيّار الاصلاحي يشكّل خيراً او شرا بالنسبة للطبقة العاملة، فاننا نستطيع القول، ان الزعماء العمال المتحدرين من اصل بروليتاري، قد أظهروا انهم مستعدون، كقاعدة عامة، لتوجيه تصرفاتهم الطبقية نحو اليمين. يكفي هنا، ان نذكر اسماء Anoeele من بلجيكا، و Legien من المانيا، و Rigola في ايطاليا. ان تعبير «امكانية عمالية» يختلف تماما عن كونه بدعة ماكرة.

ولكن، اذا شكّل المفكرون فرقة كبيرة من الثوريين المتصلبين، فانه لايتبع ذلك دائما، كتحصيل حاصل، ان يكونوا متعارضين مع أي شكل من اشكال انتهاز الفرص «وتسوية الامور». وبالطبع، لقد كان الطريق المؤدي الى الاشتراكية، في بداية نشوئها، مزروعا بالحواجز والمصاعب. ولم يكن ممكناً الانتساب اليها، إلا بعد صراعات عنيفة، كان يستدعيها الايمان الثابت بالهدف المثال، والشراسة المشتركة. ولكنه اصبح، رويدا رويدا، اكثر ملائمة واكثر سهولة من ذي قبل. كما خسر التصلب، تدريجيا، وهو مبدع الفعالية الثورية الجيّاش، سبب وجوده وظهر البورجوازي المنضمّ الى الاشتراكية اليوم، أقل استقلالية من ذي قبل، في اختيار اساليب التحرك.

وبالفعل، يُظهر لنا التاريخ الحديث للاشتراكية، أن المفكرين منقسمون،

وبنسب متساوية الى حد ما، بين كل الاتجاهات التي تتألف منها الحركة العمالية الحديثة. وفي سبيل اختصار الحديث، والاكتفاء بالتكلم عن المانيا فقط، فان Raphaël Friedeberg، الدكتور في الطب، هـو الذي دشّـن وفتّـح طـريـق الاشتراكية الفوضوية. ومن الذين تقرّبوا منه، نذكر Otto Buck، الدكتور في الفلسفة، و Ernest Thesing، الدكتور في الطب وملازم سابق في فرقة الخيالة.

ويعود الصراع ضدّ المفكرين داخل الحزب الاشتراكي، إلى اسباب مختلفة. فاذا لم يكن العمال الحقيقيون أول من يقرع ناقوس الخطر دائما ضد الحركة الفكرية، فان الحقيقة ايضا، هي ان الطبقة العمالية كانت ترتاب دوما من اعضائها، الذين كانوا يتـوافـدون اليهـا، مـن اوسـاط اجتماعيـة غير الوسـط البروليتاري.

تقول Clara Zetkin وبحق،: «ان الذي يتحوّل عن الطبقة البورجوازية، غالبا ما يكون منفردا عن رفاقه، غامضا لايفهمونه. وكما هو غريب ومواطن، في الوقت نفسه، في المكان الذي يسكنه اولئك الذين يملكون تربيته وعاداته التي بها يتعلّق، فأنه يشعر، على حد سواء، انه غريب ومواطن، ايضا، في اعالي القمم حيث تقوم البروليتاريا التي تقرّبه اقتناعاتُه منها».

إن التقاليد هي التي تحمّل الشخص المثقّف، بالتحديد، حملاً ثقيلاً للغاية. وكذلك، فان الاستقبال الجاف الذي يطالع المفكّر في الوسط الجديد، يبدو له مضاعف القساوة: فهو، اذ يدخل الى الحزب بكل صفاء ونقاوة تفكير، يشعر أنه مهان ومخدوع.

من جهة اخرى، تعجز الجماهير عن تقدير ضخامة التضحيات التي يفرضها المفكر على نفسه، لحظة انضمامه الى الحزب الاشتراكي. وعندما روى Paul Göhre، اثناء انعقاد مؤتمر Dresde، كيف تخلّى عن وظيفته وعن ثروته حباً بالقضية، وكيف تنازَل عن مركزه الاجتماعي الذي كان يحتلّه وعائلته آنئذ، ردت عليه الصحف الاشتراكية قائلة: ان كل هذا لم يكن إلا من باب العواطف التي لا يعرف العمال استخدام سواها؛ وانه، اذا ما قدم المفكرون تضحيات ما، فانما بانفسهم يفكّرون، وليس بالقضية العمالية. باختصار، لقد بقي الرفاق

لامبالين تجاه ما قام به Göhre من اجلهم. والواقع انه، وحول هذه النقطة بالذات، يصعب أن يتوصل المفكرون والبروليتاريون الى التفاهم والاتفاق في ما بينهم.

ولقد القيت التهم الاكثر خطورة وهولاً، ضد المفكرين في المانيا وفي فرنسا وايطاليا، وحتى في بعض البلدان البلقانية.

هذا، واحتوى تاريخ الديمقراطية الاشتراكية الالمانية على مراحل، كان الاعضاء المثقفون خلالها عرضة للاحتقار العالمي. (فلنتذكر فقط مؤتمر Dresde حيث بدت كل المسألة المعقدة الخاصة بالتكتيك، وقد تحوّلت الى «مسألة المفكرين»). وفي ايامنا هذه ايضا، فان اولئك المدعوين هناك اكاديميون، غالبا ما يعاملون معاملة المشبوهين.

كثيرون ايضاً هم المفكرون الذين اعتقدوا ان من واجبهم ان يُظهروا للجماهير، أنهم اشتراكيون حقيقيون، على الرغم من ظروف أصلهم الاجتماعي القاسية، وجسيمة الخطورة، وعلى الرغم من ثقافتهم وتربيتهم العالية. كما ان الاصرار على رغبتهم بوضع أيديهم في أيدي العامل المقشّفة بأي ثمن، حتى ولو كان باخفاء اصلهم، ليس بالتحديد، برهانا مشجعا من قبلهم.

ولكن، لنتّقِ الخطأ فـ Merlino على حق عندما ينبهنا، بسخرية، الى ان هذه الحالة من الامور لا تدوم، إلا للحظة نجاح المفكرين، في احتكار ادارة الحركة العمالية. وابتداء من هذه اللحظة، يبدأون بالشعور بحالة من الامن، على الاقل، في علاقتهم مع الجماهير ولا يعودون بحاجة، بعد الان، للتنكّر والتستّر.

ومن العدل الاعتراف، بأن للشك بامر المفكرين او عدم الثقة بهم، أوجهه الايجابية، ولو كان في قسم كبير منه، مصطنعا. فمن جهة، يشجع هذا الشكُ عددا، لا بأس به، من المفكرين المنحرفين، لتوجيه مسيرتهم وتوجّههم نحو شواطىء اخرى. وهم، بانضمامهم الى الحزب، يعتقدون انهم يقومون بعمل مستحب. ومن جهة اخرى، فليس اكثر شؤما، بالنسبة للعمال، من اباحة قيام قيادة مستقلة من المفكرين.

ان الدراسات الجامعية ليست سهلة التحصيل بالنسبة لافراد النخبة فقط، الذين اعطتهم الطبيعة مواهب استثنائية. فان كل بروليتاري، ذي معدل وسط من الذكاء، يستطيع، اذا ما تأمنت له الوسائل الضرورية، ان يكتسب لقبا جامعيا، بالسهولة نفسها التي يكتسبه بها البورجوازي المتوسط الذكاء.

بالاضافة الى ذلك، فان عدم الثقة الذي يغذيه العمال تجاه البورجوازيين المتحوّلين، تضاعفت شدتُه مئة مرة عما هي عليه في الوقت الحاضر. وهذا أقرب الى الخير منه الى الشر: وبالفعل، فانّ هذا هو، بالنسبة للطبقة العاملة، السبيل الوحيد لتوفير خيبات الامل التي تولّدها ثقة عمياء لا محدودة. وهذا لا يعني انه باقصاء المفكرين كليا عن الساحة، تستطيع الطبقة العاملة ان تكون بمنأى من كل الخيبات الممكنة.

ينتج عن كل ما قلناه، ان الصراع القائم ضد المفكرين في الحزب الاشتراكي، ليس فقط صراعا جائرا تماما، وانما ايضا صراعا في غير محله، سخيفا، غير معقول، على الرغم من كل الاسباب التي يمكن ان تبرّره، في بعض الحالات الخصوصية.

مع هذا، فان الحركة العمالية الالمانية نفسها، والتي حقّقت درجة عالية جدا من التنظيم الفني، لن تستغني عن المفكرين. وهكذا، فمن الجائز التأكيد، ان الديموقراطية الاشتراكية الالمانية، وعلى الرغم من صفتها البروليتارية البحتة، وفي الوقت الذي يقوم على رأسها زعماء من اصل بروليتاري من وزن **August Bebel** و **Ignaz Auer** و **Johannus Timm** .. وغيرهم، كانت قد خسرت الكثير من نفوذها وهيبتها، لو أنها أقصت المفكرين وأبعدتهم عن صفوفها.

يستطيع المفكّرون، وحسب **Mechring**، ان يكونوا ذا فائدة كبيرة للبروليتاريا، بصفتهم منظرين ينيرون طريقها، أكثر منهم متحالفين، قادرين على مساعدتها، في تحركها الاجتماعي.

فهو يقول: «اذا أراد المفكرون لعب دور المناضلين بالفعل والممارسة، وليس دور المنظرين في الحركة العمالية، فانهم يعرّضون أنفسهم لان يُدفعوا

ويتراجعوا الى مرتبة ثانوية تماما. ما هي الاهمية التي يمكن ان تكون، بالفعل، لانضمام بعض فئات من الجامعيين الذين لا يملكون سوى فكرة بسيطة وتقريبية عن الممارسة العمالية، الى حركة ما، تضمّ في صف فيها عدة ملايين من العمال، كوّنوا، بالعكس، فكرة واضحة ومحدّدة عن هذه الممارسة؟».

كما يستطيع المفكرون تقديم خدمات جلّى للعمال، اذا أرادوا الاكتفاء بالإعداد النظري لصراع الطبقات. فلهم ان يوضّحوا شبكة العلاقات التاريخية التي تربط الحركة العمالية بعلم وصف الظواهر العالمي، وأن يحولوا دون ان تغيب عن انظار العمال الوحدة العضوية القائمة بين مختلف جهات حركتهم والهدف المشترك الذي يتوجب عليهم جميعا التسابق في سبيل تحقيقه. وهكذا، تشتمل مهمة المفكّرين على «ابقاء الغاية الرئيسية للحركة العمالية، حاضرة وحيّة، والعمل على المحافظة عليها، وخلق حالة من اليقين لدى العمال بانتصارهم السريع والاكيد، وتعريفهم بالعلاقات الاجتماعية» F. Mehring.

لن نأخذ موقع الدفاع عن ذكاء البروليتاريا، ضد اولئك الذين لايرون في مهمة المفكرين، ضرورة تاريخية الا لانهم يشكّكون بالقدرة السياسية للعمال.

ان اياً كان تابع بقليل من الاهتمام تاريخ الحركة العمالية الدولية، يعرف كم هي ضخمة القدرات والارادات الحسنة التي تتمتّع بها، بالتحديد، هذه الفئة من البروليتاريا، التي تعهدت بالنضال من اجل تحريرها، بواسطة قواها الخاصة. ويعرف ايضا الذكاء والشعور بالواجب والاندفاع في العمل المادي، وغير المتعب، وهذا ما يبرهن عنه العمال في كل البلدان.

ويبدو البروليتاري، من وجهة النظر الفنية، سواء كان مديراً لتعاونية او مستخدما في نقابة مهنية، أو محرراً في صحيفة اشتراكية، وكأنه نموذجاً يمكن ان يستوحي منه، غالبا، زملاؤه البورجوازيون وهم يمارسون وظائف متطابقة. واذا ما سلّمت الاحزاب العمالية الدولية، في اكثر من مناسبة، اعضاءها المتحدّرين من اصل بورجوازي، مهمة القيام بدراسة وشرح المسائل النظرية، وتوجيه السياسة العملية اليومية، فيجب ألاّ نرى، في هذا الواقع إلا نتيجة للتنظيم الاقتصادي للانتاج الحديث.

ومع ذلك، يتعارض هذا التنظيم، ودون ان يتمكن من تحريم العامل من إنماء ذكائه، مع الواقع التالي، وهو ان يصبح العاملُ الذكيُّ مفكراً.

وبالطبع، فان الانتاج الحديث بحاجة لعمال اذكياء، تقدّمهم له البروليتاريا. ولكنه، بحاجة ايضا، لعمال مفكرين، اي لعمال اكتسب ذكاؤهم ثقافة مناسبة. وبما ان هؤلاء قد خرجوا من طبقة اصحاب العمل، طبقة البورجوازية، فليس من مصلحة الصناعة الخاصة اذن، فتح ابواب التربية على مصراعيها أمام البروليتاريا. وبالاضافة الى ذلك، فان هناك عددا كبيرا من ما لكي العقارات الذين يصرّحون، بتهكم وسخرية، بأن العامل الجاهل، برأيهم، هو الافضل.

ينتج عن كل ذلك، ان الاشتراكي ذي الاصل البورجوازي، هو الذي يملك، دون غيره، ما تحتاج اليه البروليتاريا: الوقت وطرق تنمية تربيته السياسية، الحرية في التنقّل من مكان لاخر والاستقلال المادي الذي لا يمكن، بدونه، فهمُ وادراك ممارسة النشاط السياسي، بالمعنى الصحيح والحقيقي للكلمة.

ما من شيء مدهش يستدعي التعجّب في هذه الوقائع، اذا ما بقي البروليتاري تابعا اليوم، الى حد ما، للمتحوّلين عن البوجوازية.

لقد تمّ انتخاب لجنة مهمتُها دراسة مسألة الاراضي الزراعية في العام ١٨٩٤، وخلال انعقاد مؤتمر Francfort الاشتراكي؛ وقد ضمت هذه اللجنة تسعة اعضاء من المفكّرين، من اصل خمسة عشر عضوا: انه تفاوت نسبي ظاهر، خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار، ان العنصر العمالي شكّل تفوقاً عدديا، بالنسبة لعدد المتحوّلين البورجوازيين، في عداد اركان الديموقراطية الاشتراكية. إلا ان هذا التفاوت النسبي يلقى تفسيرا له، اذ اعتقدنا، أن مسألة علمية ما لا يمكن ان تُحل إلا بواسطة اشخاص يمتلكون ثقافة علمية.

وهذا ما يحصل دائما في كل مرة يُقصد فيها دراسة مسألة قانونية اقتصادية او فلسفية، وباختصار، مسألة تفرض معلومات لا تُكتسب إلا بعد دراسات طويلة ومعمقة. ذلك لان من يقوم بالتحصيل العلمي الذاتي، لا يملك دائما اهلية كافية.

ان عملية تطبيق الديموقراطية المتنامية لمؤسسات الدولة، وتطبيق الاشتراكية التدريجية في الحياة الجماعية، مع تأمين ظروف عمل أفضل للعمال، من الممكن أن تجعل من اللجوء الى المفكرين أقل ضرورة، ودون التخفيف من مساعدة البورجوازية للحركة العمالية في كل مرة.

ولكن ههنا تكمن المسائل المتعلقة بمستقبل بعيد.

وبالانتظار، سوف يكون للعناصر البورجوازية التي تحتويها الاحزاب العمالية، دور من اكثر الادوار أهمية للقيام به. ان حركة عمالية سياسية خالية من الهاربين البورجوازيين، هي حركة لا يمكن استيعابها، كما لا يمكن استيعاب بروليتاريا مجرّدة من ضمير الطبقة.

يصحّ هذا، بصورة خاصة، في المراحل الاولى لنشوء الحركة العمالية، وفي فترة شبابها ايضا. ولكنه ينطبق، وفي قسم كبير منه على الأقل، على كل أطوارها اللاحقة، وعلى كل الاطوار التي نعرفها حتى هذا اليوم.

القسم الخامس

محاولات الحدّ من سلطة الزعماء .

الفصل الاول

الاستفتاء

تبلغ الديموقراطية أوجها، من وجهة نظر القانون العام، في هذه المجموعة من المؤسسات القائمة في سويسرا، حيث يملك الشعب حق الاستفتاء والمبادرة في حق اقتراح القوانين.

إلا ان الاحزاب الديموقراطية، بشكل عام، وفي مايتعلق بتنظيمها الداخلي، لم تعتمد مبدأ السيادة الشعبية المباشرة، في الوقت الذي لم تكن قد رفضته تماما، الا بعد تردّد طال أمده، وفي حالات استثنائية فقط. وانطلاقا من هنا، فانها، اذن، ادنى مستوى من اكثر من كونتون سويسري.

فهكذا مثلا، لا تخضع الديموقراطية الاشتراكية، مداولات ومناقشات مؤتمراتها، اي الجمعيات العامة لمندوبي الجماهير الاشتراكية، للتصديق اللاحق عليها، من قبل الحزب بكامله. وعلى عكس ما هو حاصل في فرنسا وفي ايطاليا حيث يرتكز التصويت على عدد المنضوين من الاقسام المحلية الممثلة بمندوبين، فان قرارات المؤتمرات الالمانية لاتتخذ الا باغلبية المندوبين الحاضرين. نجد هنا، اذن، ان المبدأ البرلماني قد حلّ محلّ الديموقراطية.

وبالطبع، فان لكل عضو في الحزب الاشتراكي الحق بان يعرض الرأي الذي يراه مفيدا، في المؤتمر السنوي... غير ان هذا الحق، حق اسمي بحت، اذ ان الاقتراحات الفردية المرسلة من قبل اعضاء الحزب، نادرا ما يتّخذها المندوبون

بعين الاعتبار. وعلى كل حال، فان اعتماد مثل هذه الاقتراحات لا يتمّ مطلقا. فهناك ايضاً، بعض الافراد المنحرفين فقط، يستطيعون استخدام هذا الحق.

ان اقتراحا ما يستدعي جمع عشرة تواقيع لكي تمكن مناقشته، حتى خلال انعقاد المؤتمرات. فالمؤسسة الوحيدة التي تقترب من حق المبادرة في الاحزاب الاشتراكية الحديثة، هي التي يتوّجب على قيادة الحزب، بواسطتها، ان تدعو لانعقادِ مؤتمر استثنائي، عندما يطلب ذلك عددٌ معين من الاعضاء (١٥ قسماً في المانيا، ⅒ من المنتسبين في ايطاليا، اتحادان اقليميان او عشرون قسما محليا في بلجيكا).

لقـد طبـق الحزب الاشتراكـي الايطـالي الاستفتـاء، خلال فترة معينـة، وخصوصا في الحالات التي كان يتضمن فيها موضوع البحث مسائل لم يكن المؤتمر السابق قد اتّخذ بشأنها أي قرار، أو لم يكن قد تدارسها بطريقة كافية الوضوح.

لقد لجأت الادارة الى هذا الاسلوب أربع مرات في الفترة الممتدة من العام ١٩٠٤ لغاية العام ١٩٠٦.

ففي المرة الاولى، كان المقصود معرفة ما اذا كان للاقليات، في التنظيمات المحلية، الحق في أن تنفصل عن الاغلبية لتشكيل اقسام تدعى اقسام مستقلة: فمن اصل ١٤٥٨ قسما تمت استشارته، ٧٧٨ فقط تقدموا باجوبتهم (١٦٦ مع ٦١٢ ضد).

وفي الحالة الثانيـة، كـان مـن المفترض استشـارة الحزب حـول مـوضـوع المحاسبة، في كل من الماسّونية والاشتراكية. ولكن هذا الحزب لم يشترك إلا في قسم ضئيل جدا في هذا الاستفتاء. وفي كل مرة أرسلت فيها اغلبية الاقسام أجوبتها، كانت تعبّر عن رأي غير مشجع، تجاه هذا الموضوع.

اما بالنسبة للحالتين الباقيتين، فقد اشتملت احداهما على قضية محلية، خاصة بمدينة Milan، وكان موضوع الحالة الاخيرة هو تحديد مركز انعقاد احد المؤتمرات يمكن القول اذن، ان الاستفتاء في ايطاليا قد استخدم بصورة

جد معتدلة، وجاءت نتائجه دون الوسط.

وفي انكلترا، انتهت النقابات العمالية برفض مبدأ الاستفتاء بعد ان كان عدد كبير منها قد طبقه لفترة معينة من الزمن، وذلك لانه كان ينتج عنه نقص في استقرار التكتيك المتّبع، وضرر بالمالية العامة، وحيف بالنسبة للادارة.

وفي المانيا، حيث أدخلت بعض الدوائر المختصة، وعلى الرغم من تحفّظات الاغلبية، مبدأ الاستفتاء في عملية انتخاب المنتدبين الى المؤتمرات، سرعان ما ندرك ان هؤلاء وحدهم كانوا قادرين على الامتثال، في تصويتهم، للاسباب الموضوعية البحتة، وكانوا، بفضل مشاركتهم في الاجتماعات، على علم بالمسائل الواجب مناقشتها وبموقف كل مرشح منها. بالإضافة الى ذلك، فقد بدأت مقاومة مبدأ استخدام الاستفتاء في تعيين المندوبين، على انه اجراء غير مناسب وخطر بالنسبة للحزب، لانه يخطف الفعل الانتخابي من سيادة الجمعيات العامة.

وفي هولندا حيث الاستفتاء الزامي لانتخاب ادارة الحزب الاشتراكي، كانت مشاركة الجماهير في تعيينها، في العام ١٩٠٩، ضئيلة جدا، لدرجة انها بالكاد شملت نصف الاعضاء المتمتعين بحق التصويت.

يمكن اختصار تاريخ الاستفتاء داخل الديموقراطية، بما يلي: تطبيق نادر ونتائج سيئة.

ومن هنا، فان الاستفتاء يُعطي سببا للانتقاد، ضمن الحدود والاسباب نفسها التي يشتمل عليها كل شكل من اشكال الحكم الشعبي المباشر. هذا، ويمكن سرد الاعتراضات التالية ضده، والتي تتمثّل قبل كل شيء، بالنقص في اهلية الجماهير وجدارتها، والنقص في الوقت المادي المطلوب. يقول Bernstein وهو على حق في ما يقول، انه، وفي الوقت نفسه الذي تصبح فيه الوظائف السياسية والادارية، الاكثر اهمية، خاضعة وحدها للتصويت الشعبي، فان مواطن المستقبل السعيد سيجد على مكتبه، صبيحة كل يوم أحد، كمية كبيرة من الاسئلة، تفقده، بسرعة، كل تعاطف وتأييد للاستفتاء.

ولكن الاستفتاء، وفي المسائل التي تستدعي سرعة كبيرة في التقرير، يجد نفسه، بصورة خاصة، على تعارض مع الصفة السياسية والنضالية للحزب، لانه يقلّل من سهولة التحرك.

من جهة اخرى، وفي الحالات ذات الاهمية الخاصة، فانه، عندما يُرغب مثلا بتحديد الموقف الذي يتوجّب على الحزب الاشتراكي اعتماده تجاه حرب يقترب اندلاعها، فسيصطدم الاستفتاء بمعارضة لا تقاوم من قبل الدولة.

ولنضف اخيرا الى كل هذه المخاطر والموانع، هذا الخطر الاكثر جسامة على الاطلاق: عند وضع الاسئلة بطريقة فطنة الى حد ما، وعند الاحتفاظ بتفسير الاجوبة الغامضة التي أثارتها تلك الاسئلة الغامضة، يستطيع الزعماء، بسهولة، ايقاع الجماهير بالضلال، والقول عن لسانهم كل ما لم يتفوّهوا به، فيما لو كانت لهم الحرية المطلقة في التعبير.

الى ذلك، اضف ان الاستفتاء يشجع سيطرة المغامرين المهرة بالطابع المطلق الذي يتحلّى به، وبكونه بمنأى من كل انتقاد. ان سلطة البونابرتية نفسها تتفرع، بالواقع، عن الاستفتاء. ومن جهة اخرى، تفترض هذه المؤسسة بيروقراطية بغاية الدقة، لان تاريخ هذا النظام الانتخابي، يُعلمنا كم هي سهلة مسألة تزوير نتائج اي استفتاء. هذا، وفي الوقت نفسه الذي تدور فيه العمليات الاستفتائية بانتظام كلي، فانه لن يكون لنتائجها اية قيمة ايضاحية مطلقة، لان المناقشة المحركة تنقصها على الدوام. وللانتهاء، لنقل انه يستحيل على هذه النتائج ممارسة أي تأثير على السلطة التنفيذية على الاطلاق.

الفصل الثاني

بديهية الرفض

ان انحلال الضمير الديموقراطي لدى الزعماء، يمكن تأخيره، دون أي شك، اذا لم نقل توقيفه، بواسطة عوامل ذات الصفة الفكرية البحتة او الايديولوجية. « ما دامت ادارة وتمثيل الحزب يتواجدان بين أيدي اشخاص هرموا في التقليد الكبير للاشتراكية». (H. Strõbel). وبتعابير اخرى، ما دام الحزب مستمرا، تحكمه فكرة اشتراكية قوية، يستطيع الزعماء، ويستطيعون فقط، المحافظة على مشاعرهم الديموقراطية، في بعض الظروف، واعتبار أنفسهم وكأنهم مجرد خدم للجماهير.

لقد سبق وتكلمنا عن الاساليب، وبعضها ذات فعالية كافية، التي كانت قد اقترحت بقصد منع ترفّه بعض الزعماء ذي الاصل البروليتاري. إلا انها مع ذلك، لا تكفي، اذ ان من الواجب ايضا التوصّل الى جعل الزعماء، ذي الاصل البورجوازي، بروليتاريين، اذا صح التعبير، وانتزاع كل امكانية لهم في الرجوع الى وسطهم السابق، وارغامهم على التمثّل بالبروليتاريين، والنزول الى مستوى اولئك الذين يعتقدون انهم سوف يكونون المرشدين او الموجهين.

لقد تم تصوّر مجموعة من الاجراءات المادية والمثالية، من اجل منع قيام ادارة متسلطة داخل الاحزاب الديموقراطية.

وفي معرض حديثه عن الطلاب الاشتراكيين الايطاليين، قام Bakounine

بتحديد الدور الذي يتوجّب على المتحوّلين البورجوازيين الشباب ان يلعبوه، حسب رأيه، في صفوف البروليتاريا: فهم ليسوا بمرشدين، ولا انبياء، ولا معلمين، لا اطباء ولا مبدعين.

ان ما يتناسب مع المفكرين الشباب هو ان يكونوا مولدي الفكرة التي تحبل بها حياة الشعب، وان يرفعوا تطلعات البروليتاريا الباطنية والقادرة، على حد سواء، من حالة الالتباس الى حالة الوضوح.

لقد كان باكونين يرى ان الحركة العمالية لا تستطيع، في بعض البلدان كايطاليا وروسيا مثلا، ان تتخطى وتتهرب من مشاركة المفكرين البورجوازيين ومساعدتهم. ولكنه كان يطالب بالحاح، بانه يتوجب اخضاع اولئك الذين يُفترض ان يكونوا اخصام الاشتراكية بالولادة، لقواعد صارمة جدا، عندما ينضمون اليها. انطلاقا من هذا الكلام، يجوز اعتبار باكونين وكأنه المبشّر بمجيء تولستوي Tolstol.

« ان طريقة الحياة تحكم عالم الافكار وتحدد الارادة ». بهذه الخلاصة - الحكمة المأخوذة من المفهوم المادي للتاريخ، يصف باكونين موقفه من تلك المسألة.

ويضيف قائلاً: « اذا أراد الرجل المولود والمترعرع في وسط بورجوازي ان يصبح صديقا شريفا ومخلصا للعمال، اي اشتراكيا يلاحق تحرير الطبقة ممن لا يملكون شيئا، فانه لا يستطيع ان يقوم بذلك إلا بشرط واحد: يجب ان يرفض، الى الابد، كل العادات وكل اباطيل الحياة البورجوازية؛ ان يقف دون تحفّظ الى جانب العمال، وينذر عداوة ابدية ضد البورجوازية. واذا أحس بأنه عاجز عن فعل ذلك، فانه يتمكن، ايام السلم النسبي وتحت زخم الدوافع المعنوية، تقديم دعم لقضية العمال. لكن شعوره السابق بالتضامن مع الطبقة البورجوازية، سيستفيق لديه، بكل قوّة، عند كل نزاع، مهما كان بسيطا. وهكذا، فانه، وبعد ان يكون قد أضل نفسه، يضلل معه ايضا الحزب العمالي ».

هكذا اذن، ولاسباب نفسية، كان باكونين يتشدّد بالطلب الى « الاشتراكيين

البورجوازيين »، الى « المفكّرين »، بالتخلّي المطلق عن طريقة حياتهم ومعيشتهم السابقة. فقد كان يعتقد، بالفعل، ان العالم الخارجي يمارس تأثيرا قاطعا على العالم الداخلي، عالم الضمير.

الكفر بالذات، والتضحية والتنازل عن كل اشكال الوجود البورجوازي، تلك كانت الشروط التي كان يتوجب على المرشدين العمال أن يراعوها طيلة المسيرة الطويلة لتاريخ الثورة في روسيا.

لقد أوضح Netchaleff في المقطع الاول من كتابه الخاص بالتعاليم الثورية (١٨٧١)، المبدأ التالي، وهو ان من واجب الثوري الحقيقي ان يعتبر نفسه وكأنه رجل خُلِق ووقف حياته في سبيل القضية. « فليست له مصالح شخصية، ولا مشاعر ولاتودّد ولا املاك ولا حتى اسم. فكل ما فيه مأخوذ من قبل مصلحة واحدة، مستقلة عن سائر المصالح، من قبل ميل واحد، وفكرة واحدة هي الثورة». تلك كانت رغبة وجنوح نحو النسيان التام للحياة البورجوازية السابقة.

لقد كان الإذلال النفسي الخارجي الذي وضعته نـزعـة، وُلـدت لاحقاً، بين الاشتراكيين الروس اساساً لتحركهم، اكثر اهمية ايضا من ذلـك الإذلال الداخلي: وهذا ما عرّفه باكونين بصورة عرضية، بأنه: « الاشغال الشاقة في حياة الشعب ».

وكان إلغاء الغرائز البوجوازية وإبطالها إحدى المسلمّات التي حكمت، لفترة طويلة، تاريخ الاشتراكيـة الروسيـة. كما كـان يتـوجـب على الرسـل المفكرين، الوافدين، في غالب الاحيان، من العائلات الاكثر نبلا، ان يقوموا بهذا الالغاء، عندما يدخلون الى فئة « الشعب »، وان يجهدوا للالتحام كليا مع البروليتاريا. تلك كانت نظرية أنصار الشعب، هذه النظرية التي كانت نتائجها العملية تستقبل بحمية وبطولة عظيمتين.

هذا، وكان هناك علماء ومعلمون واسياد وطالبـات يهوديـات، وشـابـات نبيلات، ينسحبون جميعا الى القرى النائية، يتخلّون عن موقعهم الاجتماعي، مودّعين كل الامكانيات الفكرية في المدينة الى غير رجعة، رافضين متابعة

تحصيل علومهم وطريقة سلوكهم البورجوازية: ويسعون في تلك القرى، وهم يعملون كمزارعين او صانعي عجلات واقفال أو بياطرة... الى الحصول فيها على معرفة عميقة، قدر المستطاع، بأمور الشعب، وعلى كسب ثقته؛ وينتهون بأن يصبحوا مستشاريه في الظروف الحياتية المتنوعة، ودائما بقصد خدمة هدفهم الثوري الاعلى.

وبعد العام ١٨٧٠، ظهرت حركة مشابهة، بأقل قوة منها، بين الاشتراكيين المفكّرين لبلدان اخرى، وبشكل خاص، الاشتراكيين الايطاليين الذين صنّفهم كارل ماركس، ولهذا السبب، بانهم « خارجون على طبقتهم

هذا، وأظهرت هذه التسمية التهكّمية المهينة، الاشتراكيين الايطاليين على عكس ما هم عليه. ولقد كانت عقيدة باكونين تتكلّم عن الخروج على الطبقة، ليس كحدث تاريخي، وانما كمسلّمة نفسية يتوجّب على النشاط الاشتراكي، لغير البروليتاريين ان يتجانس ويتوافق معها.

وانطلاقا من هذا المفهوم، لم يكن الخارج على طبقته اذن، رجلا مرذولاً من المجتمع، مفلسا او منقوص النبوغ، أو، باختصار، منحطّا رغما عنه: لقد كان بالعكس، منحطا ساقطابكامل ارادته، فردا قطع علاقته بمجتمعه عن سابق تصور وتصميم، من اجل ان يتكيّف مع وسط غريب ومعاد لطبقته الاصلية. لقد كان فردا خرج بنفسه على طبقته، وأوحى بالاحترام، حتى ولو وضعنا جانبا الهدف الذي يصبو اليه، نتيجة روح التضحية وصلابة اقتناعاته الثابتة.

لقد كان بورجوازيو الحركة العمالية الايطالية الاولى من الخارجين على طبقتهم، حسب معنى باكونين للكلمة فقط، وليس حسب المعنى الذي يصفهم به كارل ماركس. هذا واقع تاريخي لايوجب علينا تقديم برهان لاثباته ان Carlo Cafiero، الزعيم الاكثر شهرة في القسم الايطالي للدولية، والذي كان ينحدر من عائلة نبيلة وغنية جدا، وضع كل ثروته الضخمة بتصرّف الحزب، مكتفيا بأن يعيش بوهيميا فقيرا. ولذلك، يمكن اعتباره، عن حق، وكأنه النموذج لهؤلاء الاشتراكيين المثاليين.

ان مثالية كهذه، تنتج عن الاقتناع بأن التجانس الاجتماعي التام والمطلق بين

كل الاقسام التي يتألف منها الحزب الاشتراكي الثوري، يشكّل السبيل الوحيد الواقي، والمضمون تقريباً، ضد بعض اتّجاهات عماء الاكثر خطورة. ومن هذا الواقع، اكتسب نمط الحياة القيمة التي للد المعنوية، واعتبر كصمام امان غايته منع، او على الاقل، وقف ازدي شكال الاوليغرشية داخل الاحزاب العمالية.

وفي أيامنا هذه، فان بديهية الرفض او مبدأ التسليم به، حتى بمداورات كلامية خجولة، لم يعد محظورا، إلا من قبل بعض الرومانسيين المنعزلين التابعين لتيّار الفوضوية في الاشتراكية. إلا انه يبقى معمولا به في بعض الاوساط العمالية للاحزاب الاشتراكية الفرنسية والالمانية، بشكل ملطّف، الى حد ما.

وفي أحد مؤتمرات اتباع Guesde في شمال فرنسا، تـمّ اصدار قرار يقضي بأن من واجب النواب أن يقضوا حياتهم وسط رفاقهم.

وفي المانيا، نجد ايضا افكارا مشابهة لهذا القرار، في مسألة الحظر المطلق، المطبّق على اعضاء الحزب، بالد ـة في الصحف البروجوازية والاشتراك او الانضمام الى أي مجتمع بورجوازي كان.

ومن البديهي القول، ان من نتيجة هذه المحاولات، خلق تعصب حزبي، على الرغم من كونها قليلة الفعالية والتطبيق، ولاتطال سوى الجانب الايديولوجي للمشكلة؛ وهي، بالتالي، عاجزة عن اقامة تحديد كامل بين الزعماء والجماهير البروليتارية، من وجهة نظر الذهنية والتحرّك.

الفصل الثالث

الوقاية من النقابية

تقول النقابية بضرورة نقل مركز القوة لفعل البروليتاريا الثوري، وذلك عن طريق احلال النقابة المهنية محل الحزب السياسي، اذ يُفهم بها انها هيئة محايدة سياسيا، اي انها لا تلتزم بأي حزب سياسي، وهي بالتالي، اشتراكية بفعل العقيدة التي تستوحي منها، وبفعل الهدف الذي تقترحه لنفسها.

انها لمزية كبيرة للنقابيين ان يفهموا ما سيصيب نقابة منعزلة من الضرر، وهي مجرّدة من أية نظرية عامة، وتحيا من يوم لآخر فقط، وان يمتدحوا، بقوة، الوحدة الثابتة للطبقة العمالية المنتظمة داخل النقابات، ووحدة الفكرة الاشتراكية ايضا.

ويبغي النقابيون أنْ ينشروا بين العمال المنتسبين الى النقابة، الاقتناع بأنه لا يمكن للنقابة ان تبلغ هدفها، بصورة قاطعة، إلا بابعاد الرأسمالية، أي بوضع حدّ للنظام الاقتصادي الراهن. (وحول هذه النقطة، فهم على اتّفاق، لمرة واحدة، مع الرجال السياسيين للماركسية).

لكنهم يريدون ايضا، ان تكون النقابة ليس فقط ملجأ وملاذا للفكرة الاشتراكية، وانما ايضا المحرّك الاول للعمل الاشتراكي. (وحول هذه النقطة، فانهم يتعارضون، علانية، مع باقي تيارات الاشتراكية المعاصرة).

وهم يودّون كذلك، ان تمارس ليس فقط سياسة نقابية، بالمعنى الضيق للكلمة، وانما ايضا، سياسة اشتراكية، بشكل خاص.

فهكذا اذن، تسعى النقابية لوضع حد نهائي لازدواجيه الحركة العمالية، باحلال هيئة متكاملة تمثّل خلاصة الوظيفة السياسية والوظيفة الاقتصادية، محلّ الحزب الذي تقتصر وظائفه على الامور السياسية الانتخابية، وعلى الجمعيات المهنية الاقتصادية البحتة.

وليس المقصود اذن، تبعا للنقابية، اعطاء الحركة العمالية أساسا آخر غير التنظيم، لان هذا الاساس الاخير هو، بالعكس، اساس لا بدّ منه.

تعتقد النقابة وبحق، انه ليس بابطال التنظيم نستطيع ان نلغي الامراض والمخاطر الناتجة عنه. كما انه ليس بسحب دم الجسم الانساني نستطيع ان نتقي تسمّم هذا الدم او امراضا اخرى من امراض الدورة الدموية. ويصبح هذا وذاك من عقاقير المشعوذين ذات نتيجة واحدة: الموت: موت الجسم الانساني، من جهة، وموت الجسم الاجتماعي والسياسي، من جهة اخرى.

ويكمن الحل، بالاحرى، في ايجاد سبيل او طريقة ما تعيد الخطأ الرئيسي الملازم للتنظيم الى حده الادنى، أي الخطأ المتمثّل بسيطرة الاقلية على الاغلبية.

وها هي مدرسة سياسية جديدة ينتمي اليها العديد من الرجال الاذكياء، المثقفين وذوي الشهامة، تؤكد انها وجدت في النقابية الترياق للتخلّص من الديموقراطية التسلطية. ولكن هل يمكن ان يكون الترياق ضد الاليغرشية كامنا في منهج يصدر، هو الآخر، عن مبدأ التمثيل؟ يبدو ان هذا المبدأ نفسه يتعارض، بطريقة جد صارمة، مع جوهر النقابية الديموقراطي. وبتعبير آخر، تقاسي النقابية نفسها وتعاني، برأينا، من تناقض ظاهر.

هذا، وتكمن جدارة النقابية واهليتها الكبرى في رؤيتها الواضحة والعميقة لمخاطر الديموقراطية البورجوازية. وبارتياب علمي حقيقي، نزعت الحجاب عن السلطة التي تمارسها الديموقراطية على الدولة، مُظهرة ان هذه السلطة ليست سوى زعامة الاقلية، وانها، بالتالي، على تناقض حاد مع متطلبات الطبقة العاملة.

« تدّعي الديموقراطية أنها تتابع استغلال الجماهير المنتجة عبر اوليغرشية محترفي المهارة والذكاء » . (G. Sorel) .

لقد تحوّلت كل الصراعات التي خاضتها النقابية الدولية ضد الديموقراطية الاشتراكية الألمانية، وضد المفكرين الايطاليين والفرنسيين، وضد النقابات المهنية القائمة على الطراز البيروقراطي الى صراع ضد الديماغوجية (زعامة الشعب وقيادته) الديموقراطية، حسب آخر تحليل لها.

ولكن النقابية تخطىء عندما تنسب الى الديموقراطية البرلمانية الموانع التي تصدر عن مبدأ التفويض عامة.

وبحق، يقول Mantica ان النقابيين أنفسهم لم ينجحوا في التخلص من الحمل الذهني الذي تحمّله كل اولئك التابعين لأي حزب كان، سواء اعتمد الطريقة الانتخابية ام لا. وليس الحزب النقابي سوى حزب اشتراكي اعيد النظر فيه، أو اخضع لتصحيح ما، شاء ذلك ام أبى. هذا، ويريد النقابيون التوقف حيث لا يسمح منطق الامور بالتوقّف. فكل ما قد كتبوه حول الاحزاب السياسية بشكل عام، وحول اخيهم البكر، الحزب الاشتراكي، بصورة خاصة، ينطبق على انفسهم وعلى كل تنظيم آخر، دون استثناء، من حيث هو تنظيم ليس الا.

وبعد الاطلاع على كل هذا وأخذه بعين الاعتبار، يمكن القول ايضا، انه، وبقدر ما تسعى النقابية الى تغيير نقطة محور السياسة العمالية نحو العمل النقابي، بقدر ما يتضاءل كونها بمنأى عن خطر إفساد نفسها والتحول الى اوليغرشية.

ومن السهل على الزعماء، حتى داخل المجموعات النقابية الثورية، ان يباغتوا حسن نية رفاقهم المرؤوسين. فيمكن لامين صندوق اضراب ما، ولأمين سرّ جمعية، وحتى المتواطىء مع المؤتمر او الرفيق المكلّف بتأمين الدفاع عن حاجز ما، يستطيع هؤلاء خيانة وكالتهم، بسهولة وخطورة اكبر من امكانية خيانة نائب او مستشار بلدي اشتراكي.

وغالبا ما ألحّ النقابيون الفرنسيون، وببعض من الشدّة، على العمل المدعو

مباشر*، كما على السبيل الوحيد بجعل الطبقة العاملة تتحرك كجمهور مستقل لايمثّله اشخاص ثالثون، كما ألحوا، وبالدرجة الاولى، على ابعاد كل تمثيل لايمكن ان يكون الا « خيانة » وترّفها وتحولا عن الخط المستقيم. الا انهم، فوق ذلك، يحصرون نظريتهم، حكما، بالحزب الاشتراكي وحده، وكأنه لا يجب ان تصدر النتائج نفسها عن الاسباب نفسها عندما يظهر فعلها على ساحة الحركة النقابية. فهم يفكّرون وكأنهم كانوا محصنين ضد فعل القوانين الاجتماعية، في الوقت الذي تملك فيه هذه القوانين فعالية عالمية.

ترتكز البنية العضوية للنقابات العمالية، على الاساس نفسه الذي يرتكز عليه الحزب العمالي السياسي: تمثيل مصالح الجماهير، عبر أفراد منتخبين خصيصا لهذه الغاية. ففي الاوقات التقريرية، للصراعات القائمة من اجل زيادة الاجور مثلا، لا تمثّل الجماهير نفسها بنفسها، اذ يكون لها من يمثّلها آنذاك. ولا توجد هناك، نتيجة لذلك، وتحت اي شكل كان، نقابات دون ممثّلين، ودون ادارة خاصة، كما لا يمكن استيعاب ذلك ايضا.

ان ادارة نقابية مهنية، هي احيانا مركز تحوّل مناسب جدا نحو ميدان السياسة. ففي المانيا، يشغل خمسة وثلاثون قياديا من قياديّي النقابات مركزا في البرلمان؛ وفي انكلترا سبعة وعشرون فقط، اما في فرنسا، فقد اصبح امينا السر الأولآن الدائمان لاتحاد عمال الحديد نائبين.

هذا، ويقدّم الاضراب، وهو التحرك المباشر للبروليتاريا، والذي يمتدحه النقابيون كونه الدواء الشافي من كل الامراض التي تقاسيها الحركة العمالية، يقدّم فرصاً ممتازة للرجال ذوي الميل السياسي، لكي يظهروا مواهبهم في التنظيم وقدرتهم على القيادة.

وكذلك الامر بالنسبة للاضراب السياسي، اي الاضراب العام. فغالبا ما يكون الاضراب الاقتصادي بالنسبة لزعماء الطبقة العاملة المحترفين كما تكون

* العمل المباشر: L'action directe وهي حركة موجودة فعلا في فرنسا في ايامنا هذه. (المترجم).

الحرب بالنسبة للعسكريين المحترفين. فهذه وذاك يوفران نجاحات سريعة وعظيمة.

لقد توصّل الزعماء العمال الى أعلى المسؤوليات، الفخرية منها والمربحة، لأنهم قادوا اضرابا كبيرا. وهذا ما يُلفت انظار الشعب نحو اشخاصهم، وانتباه الرأي العام والحكومة.

كما يعود الفضل في المركز السياسي الذي يحتلّه John Burns حالياً في انكلترا، وفي قسم كبير منه، للشهرة التي جلبتها له فطنته الاستراتيجية الكبيرة، عندما كان على رأس حركة اضراب عمال المرافىء في لندن، العام ١٨٨٩. لقد اعطى آنذاك اساسا صلبا لشعبيته المستقبلية، وكَسب، بشكل خاص، ولدى فئات العمال المنظّمين، تلك الثقة التي قادته، فيما بعد، من محترفه المتواضع، كصانع الات، الى قصر الملك الوزاري.

هذا مثل، من بين أمثلة اخرى عديدة، لدعم تأكيدنا بأن الاضراب، وفي حالات كثيرة، وبدل ان يكون حقلا لعمل الجماهير الموحدة والمندمجة، يسهّل، بالعكس، مسيرة التمايز، ويشجّع تشكيل النخبة من الزعماء. ان النقابية حزب مكافح في حدود تفوق حدود كفاح الاشتراكية ونضالها. كما انها ايضا بحاجة لادارة اكثر من حاجة الحزب الاشتراكي نفسه لها.

واذ يرفض النقابيون نظام التمثيل الديمقراطي والبيروقراطية، فهم يريدون استبدالها «بالتكتيك الاكثر كفاحا لجيش التحرير الثوري، التكتيك المبني على دهاء الزعماء وفطنتهم الملموسة». كما يقولون إن الزعيم العامل الحديث يجب ألا يكون بيروقراطيا. ويضيفون ان زعماء الاضرابات الكبار، كزعماء الثورات الكبار، فيما مضى، يبرزون بغتة من الظلمة.

يتوافق هذا المفهوم مع الحقيقة التاريخية. الا ان حمله سيكون ثقيلا جدا، فيما لو كان ممكنا تقديم الدليل بأن «اختفاء» وغياب قادة الاضرابات عن الساحة بعد انتهاء الاضراب مباشرة، قد قوبل بلامبالاة وبلا أي اهتمام. ولكننا نعرف ان العكس هو الذي يحصل في معظم الحالات: فاستفادة منهم

بالمركز الذي اكتسبوه لانفسهم، لايعد يفكّر الزعماء إلا بامر واحد: وهو تأمين سلطة دائمة.

لقد رأينا ايضا افرادا اصبحوا نافذين ومؤثرين، لانهم حصروا نشاطهم بمجرد القيام بالدعاية النظرية لصالح الاضراب، وبالعمل المباشر. ولم يبق عليهم سوى الارتفاع الى ما فوق مناكب الجماهير، لقطف ثمار شجرة الحياة المذهبة.

ولقد دخل Aristide Briand، المولود في Nantes، من عائلة متواضعة تتعاطى التجارة، الى الحزب الاشتراكي في باريس، وسرعان ما اصبح شعبيا بالقرب من الجماهير العمالية، وذلك بدفاعه عن مبدأ الاضراب العام والاضراب العسكري. وانتهى بان اكتسب شهرة وسلطة كبيرتين الى حد أنه لم يشعر بالحاجة إلا لبضع سنوات فقط لارتقاء سلم الامجاد والوصول الى مركز رئيس مجلس الوزراء في بلاده.

وتكن النقابية العداء ضد ديموقراطية الحزب الاشتراكي والنقابات «التسلطية»، لان هذه الديموقراطية، برأيها، تشوّه المبدأ الاساسي للحركة العمالية، الى حد تحويله الى كاريكاتور، ويقول هذا المبدأ ان الحقل الديموقراطي لا يمكن ان ينتج إلا ثمارا او ليغرشية.

لا تستطيع اية حركة على الاطلاق، أن تبرز حق وقدرة الجماهير في ان تحكم نفسها بنفسها، كما تبرزه الحركة النقابية فقط. فحيث تكون الادارة العليا للحركة بين ايديها، كما هي الحال في فرنسا، فانها تعلق اهمية كبرى على واقع أنّ دور سلطتها سيقتصر على تأمين تنفيذ ما تمّ التداول بشأنه في الجمعيات العامة.

انطلاقا من هذا، فان الاتحاد العام للعمل (مركزه الاساسي في باريس)، هو جهاز اداري، انما هو جهاز تنسيق وتوزيع النشاط الثوري للطبقة العاملة، كما يدّعي الزعماء ايضا، ان هذا الاتحاد غريب عن «المركزية» و«التسلطية»، على حد سواء. ويقولون ان كل زخم انما يتنج وينطلق فمن الجماهير؛ اما فيما

يخصهم، فان عملهم يقتصر على نقل هذا الزخم ليس الا .

وفي حالات الاضراب، لاتلعب اللجنة الاتحادية دور الادارة، بالمعنى الصحيح والحقيقي للكلمة، وانما تلعب دور الوسيط الذي يؤمّن التضامن العمالي، دون عنصر «تنشيط» و«استقطاب».

هذا من الناحية النظرية. اما في ماخص التطبيق والممارسة، فان النقابيين الفرنسيين انفسهم يشكون من ان الجماهير تنتظر ان تأتيها المبادرة من فوق، في كل المسائل التقريرية، وتبقى مكتوفة الأيدي ما لم يأتِها اي شيء.

وغالبا ما تأخذ سيطرة الزعماء في النقابية اشكالا مخفية، كما في كل المجموعات التي تمتاز بايديولوجية ديموقراطية جلية.

اما في فرنسا، ومن اجل حماية زعماء النقابات من أية علاقة نجسة، فانه يحظّر عليهم ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية. ويتوجب عليهم ان يبقوا على اتحاد مستمر مع الجماهير؛ كما يتوجّب على نشاطهم ان يدور في العلن وعلى مرأى من الجميع. ويبقى ان متطلبات وظائفهم تُرغمهم، في غالب الاحيان، على اقامة علاقات معينة مع أجهزة الدولة، تصبّ في مصلحة النقابات نفسها. هذا، وبما ان مركزهم اللابرلماني يكمن غالبا في أنه، وبدلا من التعامل مع الحكومة في وضح النهار من اعلى المنصّات البرلمانية حيث يستطيع الشعب بكامله الاستماع اليهم، فانهم يتداولون في الامور سراً، ومن وراء الكواليس.

الا ان لنظرية الجماهير التي تبشّر بها النقابية، وجهٌ آخر يجدر بنا توضيحه.

لا يحتضن التنظيم النقابي بمجمله سوى أقلية من العمال الممكن تنظيمهم: ١١٪ في ايطاليا، ٢٣٪ في انكلترا ٤٢,٢١٪ في السويد، وهي اعلى نسبة. ومن بين هؤلاء العمال، فان اولئك الذين يشاركون مشاركة فعلية في الحياة النقابية، يشكّلون بدورهم اقلية ليس الا.

من هنا، يشتكي النقابيون ويبتهجون، في الوقت نفسه، من هذا الواقع الذي يوحي لهم بمشاعر ليس من السهل التوفيق في مابينها، لافتقارها الى الصلة المنطقية. كما يفرحون لتخلّصهم من حمل اللامبالين، ومن اولئك الذين لم

ينضجوا كفاية بعد، لاستيعاب النقابية. ان هذه الطريقة في رؤية الامور تستوحي، دون شك، من الفكرة القديمة التي تشلّ بموجبها الجماهير العريضة غير المتجانسة فكريا كل حركة ونشاط. وهكذا، تبقى الاقليات الواعية وحدها شرسة ومقدامة.

لو كان النقابيون منطقيون، لاستخلصوا من ترتيب الافكار هذا، النتيجة التالية، وهي ان مجمل الحركة البروليتارية الحديثة، لا يمكن ان يكون الا من صنع الاقليات الخبيرة الواعية. ولكن الاتجاهات الديموقراطية لعصرنا تمنعها من تبيان وتوضيح نتيجة مشابهة، او على الاقل، من الاعتراف بها صراحة. ولو فعلت ذلك لتعارضت ووقفت بمواجهة الديموقراطية، ولأعلنت، دون مراوغة، مناصرتها للنظام الاوليغريشي.

ومع ذلك، يظهر الطابع الاوليغريشي للحركة النقابية في انها تطلب، هي الاخرى، من الجماهير، ولو لأسباب لا علاقة لها بالديموقراطية، الطاعة المطلقة لأوامر النخبة المنظمة: «ليس على اللامبالين، وبفعل تهاونهم في تبيان ارادتهم، الا الاذعان للقرارات المتخذة» (E. Pouget). كما حافظت التنظيمات العمالية الفرنسية التابعة للنقابية الثورية، وعلى غرار النقابات الاصلاحية في المانيا وانكلترا، على سلامة مبدئها الذي حصل المنظمون بموجبه على حق قيادة غير المنظمين.

يمكن ان نورد هنا، ان عناصر الحركة العمالية الفرنسية العظماء، لايملكون هذا التزايد من السلطات الذي تتمتع به الرتب الحكومية المناسبة، في بلاد اخرى، كالمانيا بشكل خاص. انه واقع صحيح، يعود لاسباب عدة: مزاج الشعب وضعف التنظيم.

وهناك، في فرنسا حتى، مسافة كبيرة بين النظرية والتطبيق. ولنقل اولا ان الزعماء يمارسون فيها نفوذا قويا على الرفاق المنتظمين، بواسطة الصحف التي لا تقوم الجماهير بتحريرها، كما هو معروف من الجميع.

وبالاضافة الى ذلك، فانه يوجد فيها ترتيب اداري تسلسلي لرتبة معاون

زعيم. كما ان عدد النقابيين المنتسبين للاتحاد العام للعمل، هو حوالي ٣٥٠ الفا، بينما هو سبعة آلاف فقط بالنسبة للمشتركين في الجهاز المركزي الذي يدعى « صوت الشعب ». وهؤلاء هم « المناضلون الاكثر حيوية، اعضاء مكاتب ومجالس النقابات... والذين يتمّ بواسطتهم بثّ وانتشار الفكرة الاتحادية ».

هذا، وقد تمّ فهم فكرة الاضراب العام نفسه في فرنسا، في بداية الامر، وكأنه شكل من اشكال السلوك التسلسلي. كما صدر عن مؤتمر Nantes المنعقد في العام ١٨٩٤، حلّ تم التصويت عليه، يقضي بأنه يتوجب التحضير للاضراب العام بدقّة، من قبل لجنة مركزية، قوامها احد عشر عضوا، ومن قبل عدد كبير من لجان محلية مساعدة: من هنا يجب ان تأتي اولاً كلمة ترتيب، وبالتالي، ادارة الحركة.

اما اليوم، فيقوم النقابيون برفض هذا المفهوم، بسبب طابعه اليعقوبي وهم ملزمون، على الرغم من التناقض النظري الذي يقعون فيه، على التوافق معه في الممارسة العملية.

ولقد بلغت البذور اليعقوبية لهذه النظرية، من الآن وصاعدا، اقصى درجات نموّها وانتشارها لدى بعض منظري النقابية الفرنسية، الذين يمثلون ميلا قويا لعلم الجمال، وبصورة خاصة، لدى Edouard Berth.

وكلما اكتسبت النقابية قوة، كلما ظهرت لديها كل هذه النتائج التي تميز اليوم نظام التمثيل. وها نحن نعرف، منذ الآن، زعماء النقابية الفرنسية الذين تقبلوا انتقادات الرفاق، بحساسية مرهفة، لا توازيها سوى حساسية زعيم من زعماء « الاتحاد التجاري » الانكليزي. هذا، وان النقابي الشاب، وعلى الرغم من كونه ولد معارضا لتسلط الشيوخ، لايمكنه التخلص من النزعات الاوليغرشية التي تبرز داخل كل تنظيم.

وهكذا تصبح مسألة المحافظة على السلطة، القانون الأعلى، حتى بالنسبة للنقابيين، الى درجة انهم يعتمدون مبدأ عدم التحرك في هذه المناسبات، الا

بفطنة وتحفّظ دبلوماسيين. ولقد وجد Georges Sorel نفسه هذا التعبير: « انحطاط تدريجي للنقابية ». وكتب ايضا هذه الكلمات: « يأخذ الاتحاد العام للعمل مظهر الحكومة العمالية اكثر فاكثر ».

الفصل الرابع

الوقاية من الفوضوية

يعود الفضل الى الفوضويين في كونهم كانوا أول من الح بشدة على النتائج الطبقية والاوليغرشية للتنظيمات الحزبية.

يتمتع الفوضويون برؤية واضحة لأخطاء التنظيم، اكثر من تمتع الاشتراكيين بها وحتى النقابيين. ولقد حاربوا التسلط كونه مصدر كل عبودية واستخدام على الاقل، اذا لم نقل مصدر كل امراض العالم. فكل اكراه بالنسبة اليهم هو «مرادف للسجن والشرطة».

كما انهم يعرفون الى أية نقطة تفشل فردية الزعماء وتشل اشتراكية الجماعات. وفي سبيل الافلات من هذا الخطر، رفض الفوضويون، وعلى الرغم من الموانع التي يفرضها سلوك مشابه في الممارسة، تشكيل حزب، بالمعنى الضيق للكلمة، على الاقل. فلا ينتظم اتباعهم تحت اي شكل ثابت، ولا يوحد في ما بينهم حسن سلوك. فهم لايعرفون تعهدات ولا واجبات، كالانتخابات مثلا والمساهمات المالية والجمعيات النظامية.

ان مثال الزعيم الفوضوي، وتبعا لهذه الصفة، يجب ان يختلف، بشكل ملموس، عن مثال الزعيم الاشتراكي، كما تكوّن خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة. ولا تتمتّع الفوضوية بأي تنظيم حزبي قابل لتقديم ايرادات معيّنة، كما لاتقود الطريق الذي تسلكه الى امجاد البرلمانية. لهذا اذن، يجد الطموح الشخصي

فيها حقلا اقل اتساعا، ومحاولات اقل اهيمة. فيجب الانتظار ايضا الى ان تصبح المثالية اكثر قوة، بشكل عام، لدى الزعيم الفوضوي، منها لدى الزعيم الاشتراكي. تلك نتيجة تصدر منطقيا عن نظرية الوسط.

وكونه غريبا عن ممارسة السياسة بكل آلامها وأهوائها، بكل شهواتها وجاذبيتها، فهو، بالضرورة، اكثر موضوعية في أحكامه الصادرة بحق الرجال والأشياء، اكثر تأملا، اكثر انغلاقا على نفسه، ولكنه ايضا، اكثر حلما واكثر غربة عن الحقيقة. كما نجد بين زعماء الفوضوية، العديد من الرجال العلماء، المثقفين والمتواضعين، والذين لم يخسروا معنى الصداقة الحقيقية، والذين برهنوا عن رغبة في تعميقها والتمسك بها: انهم رجال مخلصون وذوو نفوس كبيرة، امثال Pierre Kropotkine و Elisée Reclus و Enrico Malatesta وغيرهم ايضا اقل شهرة.

ولكن مسألة ان يكونوا الزعماء الفوضويون، بشكل عام، متفوّقين معنويا على زعماء الاحزاب المنظمة، ومناضلين على الساحة السياسية، لا يمنع من ان نرى لديهم بعضا من الصفات والادّعاءات الخاصة بهؤلاء، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون اليه. ان تحليلا نفسيا لمزاج كل منهم يقدّم، بسهولة، الدليل على ذلك. ولم يكف الصراع النظري ضد كل تسلط وضد كل اكراه، الصراع الذي ضحّى من اجله العديد من البورجوازيين سنوات طوال من حياتهم، لم يكف لخنق طموحهم الطبيعي الى السلطة.

كل ما يمكن قوله، هو ان ادوات السيطرة التي يستخدمها الزعيم الفوضوي، تعود لعصر تجاوزته الاحزاب السياسية. ان الاساليب هي اساليب رسل وخطابة: القدرة البرّاقة للفكرة، عظمة التضحيات، عمق المعتقدات. وهكذا يمارسون سيطرتهم ليس على التنظيم، وانما على النفوس. كما انها لاتنتج من معطياتهم الفنية، وانما من تصاعدهم الفكري ومن تفوقهم المعنوي.

حتى ان الفوضويين، وهم يدافعون عن انفسهم لرغبتهم بتشكيل حزب سياسي، يعلنون ذواتهم انصارا لمبدأ التنظيم في الحقل الاقتصادي.

ويعترف البعض منهم، علانية، بضرورة قيام ادارة فنية للجماهير، في

الوقت الذي يعلن فيه البعض الآخر ايضا، بأن تحويل عمل الزعماء الى مجرّد وظائف ادارية، هو عمل كاف لالغاء هذه الانشقاقات مرة واحدة، تلك الانشقاقات الخطيرة جدا على التنظيم والتي تعكر صفو العلاقات القائمة في ما بين الزعماء والجماهير. وكأن التفوق الفني والاداري للزعماء لم يكن يكفي لوحده لبناء زعامتهم وسيادتهم على الجماهير، من دون سائر العلاقات الاخرى!.

لم يذهب باكونين، نفسه الى حد استثناء مبدأ التنظيم ومبدأ حسن السلوك: فقد كان يريد فقط ان يكون هذا وذاك اختياريين، بدلا من ان يكونا تلقائيين، ينطلقان من الذات.

ولقد كان يفهم النظام الفوضوي على أنه اتحاد فرقاء دائم. وكان يمتدح، بالمقابل، تأسيس مجلس للجمعية الثورية، مؤلف من مندوبين اثنين، عن هذا الاتحاد او من مندوب عن الشارع ومندوب عن الحي مكلفين بتفويض يحمل صيغة الامر ويختار المجلس المؤلف، حسب هذه الطريقة، من داخل صفوفه، اللجان التنفيذية الخاصة بكل فرع من فروع ادارة الجمعية الثورية. هذا، وتعلن العاصمة، فيا بعد، لباقي اقسام البلد، أنها لا تودّ مطلقا ممارسة أية زعامة او سيادة عليها. وبالعكس، فانها تدعوها لتنظيم نفسها تنظيا ثوريا وارسال مندوبين عنها، الى مكان الاجتماعات المتفق عليه، من اجل تشكيل اتحاد الجمعيات واتحاد الكومونات والاقاليم، وتأسيس سلطة ثورية قوية للوقوف بوجه كل تحرك ممكن.

لقد لاحظ ماركس ان اللجان التنفيذية، وفي سبيل تحقيق اي عمل كان، يجب ان تكون مزودة بسلطان ومدعومة بالقوة العامة. وما من سبب لوجود برلمان اتحادي، الا اذا كان مكلفا بتنظيم هذه القوة. وبالاضافة الى ذلك، يستطيع هذا البرلمان توكيل السلطة التنفيذية للجنة واحدة او لعدة لجان. وهكذا، تجد هذه اللجان نفسها محاصرة بصفة تسلطية تزيد الحاجات التي يولدها الصراع من قوتها. وبالاجمال، يصبح مشروع باكونين، بكامله، مطبوعا بحكم استبدادي تسلطي للغاية، حسب ما يقول ماركس.

وعلى غرار النقابيين، يمتدح الفوضويون «التحرك المباشر» الذي ينعتونه

باهمية «المبدأ المعنوي»: «يسمح التحرك المباشر، وبعكس التكتيك المتبع في المفاوضات والاتهامات المتبادلة وطريقة الحكم ونظام التفويض، بمتابعة تحسين قدر العمال، وبالتالي، تحرير البروليتاريا من الرأسمالية والمركزية السياسية، عن طريق العمل الشخصي والمباشر للعمال انفسهم». (Mühsam).

وعلى الرغم من ذلك، ترزح الفوضوية، بالدرجة نفسها التي للحزب الاشتراكي، تحت وطأة قانون التسلط، ما ان تتخلى عن التفكير البحت، وما ان يجتمع المنضمون اليها في جمعيات تهدف الى ممارسة اي نشاط سياسي كان.

لقد أظهر F. Domela Nienwen huis، الاشتراكي الفوضوي ذو النزعات الفردية الصافية، انه كان يملك ادراكا حادا بالمخاطر التي تتعرّض لها الفوضوية: كان هذا على أثر تأسيس الدولية الفوضوية الجديدة، في مؤتمر Amesterdam في العام ١٩٠٧، عندما وقف بوجه Flue حجج الايطالي Enrico Malatesta الفوضوي التابع لمدرسة باكونين.

فبعد ان اظهر Malatesta قدرة المجتمع البورجوازي، لاحظ انه يجب تسهيل النصر النهائي لهذا المجتمع، من ان تتركه في حضرة قوى العمال غير المنظمة. وخلص من ذلك الى القول، بضرورة مواجهة التنظيم الشديد للاغنياء بتنظيم اكثر قوة ايضا للفقراء.

وصرخ Nienwenhuis بوجهه قائلا له: «اذا كانت تلك هي فكرتك، فانه باستطاعتك الذهاب بأمان لدى الاشتراكيين. فهم لايقولون عكس ذلك ابداً».

هذا وكانت قد ظهرت دلائل هذه الذهنية الدبلوماسية التي تميّز كل زعماء الاحزاب التسلطية، خلال المؤتمر الفوضوي الاول، وحسب كلام الفوضوي الهولندي.

وكان Ostrogorski قد اقترح باحلال نظام الجمعيات المؤقتة التي لا تتألف الا بقصد تحقيق هدف معين، والتي تذوب لحظة بلوغه، باحلالها محل التنظيم الحزبي الذي يؤدي دائما الى اشكال مغايرة للديموقراطية. وقد رأى في اعتماد

هذا النظام سبيلا لاعادة تلك النـزاهـة، وذلـك الاخلاص، وذلـك الوضـوح للصراعات السياسية التي تنقصها اليوم.

ان تحليل الاحزاب السياسية، الذي انصرفنا اليه حتى الان، يحتم علينا، والحالة هذه، الشك بفعالية هذا الاسلوب. فاعتماده لن يشكل تقدما محسوسا، في الوقت نفسه الذي يصبح فيه ممكنا الغاء التنظيمات التي يولدها التطور التاريخي والضرورة. فاذا وعدت الفوضوية التى تشكل الرؤيا الاكثر تجردا ومثالية للمستقبل، العالم بنظام تستثنى منه كل حصرية للسلطة، فانها لم تعرف كيف تقدّم العناصر المنطقية لهذا النظام في نظريتها.

ملاحظة: كلمة النقـابيـة تعني الحركـة النقـابيـة (Syndicalisme وكلمـة النقـابـة Syndicat).

القسم السادس

خلاصة البحث:

النزعات الاوليغرشية للتنظيم

الفصل الاول

القاعدة المحافظة للتنظيم

عند بلوغنا هذه النقطة من البحث، نرى بروز مسألتين تقريريتين أمامنا:

يمكـن تلخيـص اولاهما كما يلي: هـل ان مـرض اوليغـرشيـة الاحـزاب الديمقراطية عضال؟ وهذا ما سنقوم بدراسته في الفصل التالي.

هل يستحيل على حزب ديمقراطي اتّباع سياسة ديمقراطية، وعلى حزب ثوري اتّباع سياسة ثورية؟ أيجب علينا، ان نعتبر، ليس فقط الاشتراكية كما هي، بل ايضاً السياسة الاشتراكية وكأنها نظام خيالي؟ تلك هي المسألة الثانية، وهي تقتضي جواباً سريعاً موجزاً.

في الحقيقـة، وفي الوقـت الذي يخضع فيـه الحزب الديمقـراطــي لادارة اوليغرشية، فانه يستطيع، دون شك، وضمن حدود معينة ضيقة جدا، ان يؤثر على الدولة، بالمعنى الديمقراطي للكلمة. وهكذا، تجد الطبقة السياسية القديمة للمجتمع وللدولة، بصورة خاصة ايضا، نفسها مرغمة على القيام بنوع من اعـادة النظـر لعـدد كبير مـن القيم: ففـي الوقـت الذي يقـوم فيـه ديماغـوجيـون بقيادة وتوجيه الجماهير، تتضاعف الاهمية المنسوبة الى هذه الاخيرة. كما تعتاد اجهزة التشريع والادارة التنازل والاذعان، ليس فقط للادعاءات الآتية من فوق وحسب، وانما ايضا للمتطلبات الناشئة من تحت.

يمكن ان يؤدي هذا، وعبر الممارسة والتطبيق، الى موانع كبيرة نعرفها، استناداً للتاريخ الحديث جداً لكل الدول، ذات الانظمة البرلمانية. ويعني هذا الترتيب الجديد للامور، نظرياً، تقدماً عظيماً، من وجهة نظر القانون العام، فيصبح هكذا، اكثر تطابقاً وتجانساً مع مبادىء العدالة الاجتماعية.

الا ان هذا التطور سيصطدم بحاجز يوقف تقدمه، عندما تنجح الطبقات القيادية في استمالة اعدائها من اقصى اليسار الى فلك الحكومة، لكي تجعل منهم مشاركين ومساعدين لها. ان التنظيم السياسي يقود الى السلطة، ولكن هذه الاخيرة هي، دائماً، محافظة. وعلى كل حال، لن يكون التأثير الذي يمارسه حزب معارض على ماكينة الدولة، الا تأثيراً بطيئا، تعيقه بعض الامور في غالب الاحيان، ويجد حدوده في النهاية، ضمن الحدود نفسها التي تواجهه بها طبيعة الاوليغرشية.

ولكن هذا الاثبات لا يُضعف ولا يستنفذ مهمتنا التي تشتمل على استمرار البحث في مسألة ما اذا كان التنظيم يقدم ظاهرات اوليغرشية، حتى على صعيد السياسة الخارجية.

أنْ تصبح، اليوم، السياسة الداخلية للتنظيمات الحزبية محافظة، بشكل مطلق، او هي في طريقها الى ذلك، ذاك هو الامر الذي ينتج، بوضوح، عن التحليل الذي انصرفنا اليه للتو، ولكن من الممكن ان تكون السياسة الخارجية لهذه الاجهزة، المحافظة سياسة جسورة وثورية.

كما انه من الممكن ايضاً، ألاّ تكون المركزية اللاديمقراطية للسلطة بين ايدي بعض الزعماء، سوى اسلوب تكتيكي تمّ اعتماده بهدف القضاءْ على الخصم بسهولة اكبر وفي الوقت المحدد. ومن الممكن كذلك، ألاّ يلقى على عاتق الاوليغرشيين الا مهمة مؤقتة، هي تربية الجماهير من اجل الثورة، وألاّ يكون التنظيم، هكذا، سوى وسيلة وُضِعت لخدمة مفهوم اشمل.

ولكن افتراضا كهذا، يقف موقف المتعارض مع طبيعة الحزب نفسها، هذا الحزب الذي يسعى، بالعكس، الى مد التنظيم الى اوسع درجة يمكن ان يتصورها.

وبقدر ما ينمو التنظيم، والحالة هذه، بقدر ما يصبح الصراع، في سبيل المبادىء الكبيرة، مستحيلا.

ان ما يُلاحَظ هنا، هو ان النزاعات العميقة في الآراء، داخل الاحزاب الديموقراية الحاضرة يتناقص نشوبها، على صعيد الافكار، وبأسلحة نظرية بحتة، وتتحول بسرعة، الى طعن لاذع وحملات شخصية. هذا، وتشكل الجهود المبذولة لحجب هذه الانشقاقات والاختلافات التي تمزق الحزب، النتيجة التي لا مفر منها للتنظيم الموجه تبعاً لمبادىء بيروقراطية: فيتوجب على هذا التنظيم، وباشتمال غرضه الاساسي على جمع أكبر عدد ممكن من الاعضاء، ان يعتبر، بالضرورة، كل صراع قائم في سبيل الافكار الظاهرة داخل الحزب، وكأنه عائق يحول دون تحقيق اهدافه، اي عائق يستدعى تحاشيه بكل الاساليب الممكنة.

هكذا، تجد هذه النزعة نفسها وطيدة قوية، بفعل الصفة البرلمانية للحزب، لانه اذا تاق كل حزب لاحتضان اكبر عدد ممكن من المنتسبين، فان البرلمانية تطمح ايضا وتتوق للحصول على اكبر عدد ممكن من الاصوات.

ويكمن، والحالة هذه، الحقل السياسي لتحرك الحزب، في الحركة التي تنزع نحو تجنيد اعضاء جدد. وما هو، بالفعل، الحزب السياسي الحديث؟ انه تنظيم منهجي للجماهير الانتخابية. فللحزب الاشتراكي، وبصفته تجمعا سياسيا يسعى لتجنيد الاعضاء والناخبين في الوقت نفسه، مصلحة حيوية في ان يكسب دائماً اصواتاً وانصاراً جدداً.

ان كل خسارة في عدد الاصوات أو الاعضاء، وحتى كل خسارة في عدد المنتدبين، تضعف النفوذ السياسي للحزب. ومن اجل الا يخاف هؤلاء الاشخاص، الجدد، الذين لا يزالون بعيدين عن عالم الاشتراكية المثالي، او عن الديمقراطية يُمتنع عن تطبيق سياسة مبادىء، دون التساؤل عما اذا لم يكن من طبيعة الزيادة الكمية للتنظيم حمل ضرر لنوعيته.

وتكمن آخر حلقة في السلسلة الطويلة للظواهر التي تقلد جوهر الحزب السياسي طابعاً محافظاً عميقاً، في علاقاته مع الدولة.

ان الحزب العمالي، وقد ولد لمحاربة السلطة المركزية لهذه الدولة، وانطلاقا من المفهوم القائل بأن الطبقة العاملة لا تحتاج الا تنظيماً واسعاً وقوياً، انتهى، هو الآخر، باعطاء نفسه مركزية قوية، مستندة على القواعد نفسها التي للدولة: السلطة والطاعة. وقد اصبح، هكذا، حزب الحكومة، اي انه، وقد نُظّم كحكومة صغيرة، يأمل في ان يتمكن يوماً من تحمل مسؤوليات حكومة على صعيد الدولة.

ان الحزب السياسي الثوري هو دولة ضمن دولة: فهو يتبع الهدف المعلن بتدمير الدولة الحالية، ليقيم مكانها دولة مختلفة تماما. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف، الذي له مع ذلك طابع «الدولة»، بصورة أساسية، يستعين هذا الحزب بالتنظيم الاشتراكي الذي يكمن تبريره الوحيد، بالتحديد، في انه يحضّر بطريقة جلودة، انما منهجية، لتدمير تنظيم الدولة بشكله الحالي.

يقوم الحزب التخريبي بتنظيم الثورة الاجتماعية داخل كادراته. ومن هنا بالذات، تظهر جهوده اليومية في تدعيم وتقوية مواقعه، في توسيع انتشار ماكينته البيروقراطية، وفي تجميع وتراكم رساميله. لذا، فكل موظف جديد، وكل امين سر جديد ارتبط بالحزب، هو، نظريا، عميل جديد للثورة. وبما ان كل قسم جديد هو كتيبة جديدة، فكل الف فرنك تم استيفاؤه من اشتراكات الاعضاء او من ايرادات ومداخيل الصحافة او من هبة قدمها محسن متعاطف، هو خزينة حرب جديدة من اجل الصراع والنضال ضد الخصم.

ولكن موجهي هذا الجسم الثوري القائم داخل الدولة، والمدعوم بالسبل اياها، والمستوحى من روح الطاعة التي يستوحي هو نفسه منها، لا يستطيعون، على المدى الطويل، من ادراك الواقع التالي، وهو ان يعوفوا ان تنظيمهم، ومهما كان التقدم الممكن تحقيقه في المستقبل، لن يكون أبداً، اذا ما قورن به، سوى نسخة طبق الاصل، ضعيفة وصغيرة جداً، عن التنظيم الرسمي للدولة.

ينتج عن ذلك، وفي الحدود التي يتمكن بها الانسان من استباق واستشراف الامور، ان كل محاولات هذا الجسم لقياس قواه مع القوى المعادية، سوف يحكم عليها بالفشل المحتم.

وهكذا، تجد النتيجة المنطقية لهذا الاثبات نفسها في تعارض مباشر مع الآمال التي كان مؤسسو الحزب قد بنوها، في الوقت الذي كانوا يثبتون فيه هذا الحزب، فوق «اجران المعمودية». وبدلاً من ان يكسب الحزب فاعلية ثورية عملت قواه وتضامن بنيته على مضاعفتها، شهد، في داخله، ولادة ظاهرة متعارضة كلياً: نريد ان نتكلم هنا عن العلاقات الحميمية التي ثبتت لدينا، بين نمو الحزب وبين التهيب والتبصّر المتناميين واللذين يوحيان له بسياسته.

فالحزب المهدّد دوماً، من قبل الدولة التي يتعلق وجوده بها، يجتهد في تحاشي كل ما يمكن اثارتها وتحريضها ضده، بكل وعي وادراك. ونتيجة لذلك، تخضع النظرية نفسها، ولنقل علم الحزب، لبعض التعديلات والتغييرات لناحية تلطيف حدتها وقساوتها، اذا ما فرضت مصلحة التنظيم الخارجية ذلك. وبهذا يصبح التنظيم العصب الحيوي الوحيد للحزب.

وفي سنوات وجوده الاولى، لم يكن يتعب هذا الاخير من ابراز طابعه الثوري، ليس فقط بالهدف الذي كان يصبو اليه، وانما ايضا بالسبل التي كان يعرف اختيارها في كل مناسبة، دون ان يكون له دوما ميلا مبدئيا تجاهها.

لكنه، وقد اصبح قديماً او ناضجاً سياسيا، اذا اردنا، لم يتردد ابداً في تعديل اول اعتراف له، عندما اعلن عن نفسه ثورياً فقط، «في افضل معنى للكلمة».

ان هذا الحزب نفسه، والذي لم يَخَفْ يوماً ان يعلن، بصوت مرتفع امام بنادق المنتصرين في باريس، عن تضامنهم الحماسي مع انصار الكومون، «Commune»: يعلن اليوم ايضاً، امام العالم بأجمعه، انه يرفض الدعاية المناهضة للعسكريتاريا، في كل الاشكال التي تسمح بوضع احد اعضائه في نزاع امام قانون العقوبات. ويضيف قائلا: انه لا يرغب بتحمل اية مسؤولية عن النتائج التي يمكن ان تحدث من جراء ذلك.

ان شعور المسؤولية هذا، يبدأ بالظهور فجأة في الحزب الاشتراكي الذي يقاوم ايضا، بكل السلطة التي يتمتع بها، التيارات الثورية القائمة في داخله،

والتي واجهها، حتى الان، بعين متسامحة. وهو يتنكر للتيار المعارض للعسكريتاريا باسم المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقه، والتي يشعر بكل ثقلها الآن، ثم انه يرفض الاضراب العام، وينكر، من جديد، كل المجازفات المنطقية التي قام بها، فيا مضى.

ومن البديهي القول، ان الحزب، وبهذه الطريقة، يتوقف عن الحركة كلما اتسع تنظيمه واشتدت قوته، هذا، في الوقت الذي يقدم فيه تاريخ الحركة العمالية الدولية، امثلة عديدة لدعم بحثنا. مما يستدعي القول، انه يخسر اندفاعه الثوري، ويصبح هامد الحركة وثقيلها، كسولاً، ليس فقط من باب العمل وانما ايضا على صعيد التفكير.

هذا ويلتحم بقوة متزايدة مع ما يسمى « التكتيك القديم والمجيد »، اي مع التكتيك الذي سمح له بزيادة حجم صفوفه، وهكذا يصبح نفوره منيعاً، تدريجيا، بوجه كل تصرف عدائي او تهجمي.

ان الخوف من ردة الفعل التي تلازم الحزب الاشتراكي، تشل كل حركة عنده، اي كل مظهر من مظاهر قوته، وتنزع منه كل فعالية في نضاله اليومي. وبتعبير آخر، فان النزعات المحافظة الملازمة لكل شكل من اشكال التملك تظهر ايضا داخل الاشتراكية.

لقد عمل رجال الحزب بعرق جبينهم طيلة نصف قرن لخلق تنظيم نموذجي. وها هو اليوم، يضم ثلاثة ملايين عامل، اي اكثر مما يتجاسر ويأمل. وهكذا، جهز الحزب نفسه ببيروقراطية تزاحم بيروقراطية الدولة نفسها، بوعيها لواجباتها، بنشاطها وخضوعها للترتيب الاداري التسلسلي.

ان تكتيكا فاعلا، مقداما، يصبح ذا طبيعة تعرض كل شيء للخطر: حصيلة عمل عدة عشرات من السنين، الوجود الاجتماعي لعدة آلاف من الزعماء ومساعديهم... وباختصار، فهو يعرض الحزب بكامله للخطر.

وهكذا، فان الفكرة باعداد تكتيك جديد على هذا المنوال تصبح، اكثر فاكثر، بعيدة ولا يعد التنظيم، في هذه الحالة، سبيلا لان يصبح هدفا بحد ذاته.

ويكمن الانشغال، من الآن وصاعداً، بابعاد كل ما يمكن ان يكون قابلا للتسلل والوقوف بوجه عجلات ماكينة الحزب، وتهديد شكلها الخارجي، ان لم يكن بنيتها بالذات، الممثلة بالتنظيم.

وفي الوقت الذي يرى فيه الحزب نفسه مهاجما ومرغماً على الدفاع عن نفسه، فانه يفضل، عند الحاجة، التخلي عن مواقع مهمة، كان قد اكتسبها سابقا، ورفض حقوق قديمة، من ان يتجاوب مع مهاجمة الخصوم بطرق يمكن ان تعرض الحزب للخطر».

وكلما تضاعفت حاجته للسكينة والاطمئنان، كلما هزلت قواه الثورية، واصبح حزباً محافظاً يستمر في استخدام المصطلحات الثورية. ولكنه لن يقوم، عمليا، بأية وظيفة اخرى الا تلك التي يقوم بها حزب معارض دستورياً.

لم يكن كل هذا موجودا، بالطبع، في تفكير كارل ماركس، كما لم يعد كل هذا من الماركسية. ولو ان ماركس ما زال حياً حتى اليوم لوجبت عليه الثورة ضد فساد كهذا. وكان من الممكن ايضا، الا يجد، بدوره، وهو المفتون بمشهد هذا الجيش المؤلف من ثلاثة ملايين رجل مؤمنين به، اي شيء يقوله امام مخالفة كبيرة، كهذه، للمبادىء المعلنة من قبله. وعلى كل حال، ففي حياة ماركس سوابق عدة لا تستثني امكانية فرضية مشابهة. ولذلك عرف كيف يغمض عينيه، أقله امام العامة، عن الاخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الديموقراطية الاشتراكية الالمانية في العام ١٨٧٦.

ان المرحلة الراهنة وطابع الحزب الذي لم يعد سوى تنظيم يكرس نفسه كلياً لاكتساب اعضاء جدد، ومستواه المتدنّي بالنسبة للدولة، كل هذا، يسهل تخلي الهدف المقصود والمشتمل على الغاء الدولة الحالية، عن مكانه رويدا رويداً، لهدف جديد، هو التداخل والتسلل الى اجهزة الدولة، عبر رجال الحزب وافكاره.

ان الصراع الذي يقوده الاشتراكيون ضد الاحزاب ذات الطبقات القيادية، لم يعد مفهوماً كصراع مبادىء، وانما كصراع تنافس ومزاحمة. فيتنافس

الحزب الثوري اذن، مع الاحزاب البورجوازية، على الصراع من اجل السلطة، ويفتح صفوفه ايضا امام انتساب كل الافراد الذين يمكن ان يستفيد منهم على هذا الصعيد، او الذين هم، بكل بساطة اقدر على تقوية وتوسيع كتائبه في الصراع الذي يقوده.

ويتجه حقده، في بادىء الامر، ليس نحو الخصم الذي يختلف واياه حول « المفهوم »، وانما نحو المزاحمين الاقوياء، نحو اولئك الذين يطمحون الى الهدف نفسه: وهو السلطة، بعد ذلك، وعلى اثر العلاقات المتنوعة التي يقيمها الحزب مع العناصر التي تخالفه الرأي، والتي تؤثر عليه وتحمله نتائج خطيرة ومستديمة، فانه لا يخسر فقط بكارته السياسية، وانما يجازف ايضا لخسارة طابعه الحزبي، والتحول هكذا، الى مجرد تنظيم بسيط. (اذ يفترض اي حزب ان يتفق اولئك الذين يتألف منهم، حول القيادة المطلوب اتباعها لبلوغ الاهداف الموضوعية والممارسات المشتركة).

الفصل الثاني

الديموقراطية
وقانون الاوليغرشية الصارم

في الوقت الذي تعتقد فيه معظم المدارس الاشتراكية انه من الممكن، في مستقبل بعيد تقريباً، تحقيق ديموقراطية حقيقية، وفي الوقت الذي يظن فيه معظم اولئك الذين يبشرون بالافكار الارستقراطية في السياسة، ان الديموقراطية ليست اقل تحقيقاً على الرغم من المخاطر التي تظهرها، يوجد هناك، من جهة اخرى، تيار محافظ، في عالم العلم، ينكر، بجزم وفي كل الاوقات، وجود امكانية من هذا الطراز.

لقد سبق لنا وقلنا ان هذا التيار يتمتع باعتبار كبير، وخصوصا في ايطاليا، حيث يقوم بتمثيله رجل ذو شأن عظيم، هو Gaetano Mosca الذي يعلن صراحة ان ترتيباً اجتماعياً معيناً مستحيل دون وجود «طبقة سياسية»، اي دون وجود طبقة مسيطرة سياسيا، طبقة اقلية.

ان اولئك الذين لا يؤمنون باله الديموقراطية، لا يتعبون من وصفها بالاسطورة الباطلة، ولا من التأكيد على ان كل تعابير اللغة التي تحمل معانٍ (كسيطرة الجماهير، الدولة، حقوق المواطن، التمثيل الشعبي، الامة) توضح، فقط، مبدأ قانونياً، ولا تعني دولة حقيقية قائمة.

انهم يدافعون عن النظرية التي لولاها لم تكن الصراعات الابدية بين الارستقراطيات والديموقراطية التي يكلمنا عنها التاريخ، سوى صراعات بين

اقلية قديمة تدافع عن استمراريتها، واقلية جديدة طموحة، كانت تسعى، بدورها، للوصول الى السلطة، سواء باختلاطها بالاولى او بالحلول مكانها.

وانطلاقاً من هذه النظرية، فان هذه الصراعات القائمة لا تدوم الا بمجرد تعاقب الاقليات على السلطة. كما يمكن مقارنة الطبقات الاجتماعية التي تنصرف، تحت اعيننا، لمعارك ضخمة جداً على مسرح التاريخ، معارك لها في الخلافات الاقتصادية سببها الابعد، بمجموعتين من الراقصين الذين يقومون بتحقيق حركات غير مجدية.

تفرح الديموقراطية وتعجب بنفسها، عندما تعطي المسائل الهامة حلا سلطويا. فهي متعطشة للعظمة وللسلطة في الوقت نفسه. وما ان ينتصر المواطنون ويحظون بالحرية، حتى يحولون كل طموحهم لاستملاك ارستقراطية ما.

لقد قال Gladestone يوماً، ان حب الحرية لدى الشعب لا يوازي سوى حبه للنبالة والحسب. ويمكن القول ايضاً، ان اعظم كبرياء عند الاشتراكيين يكمن في القدرة على صيانة الطاعة واستمرارها، هذه الطاعة التي لا تعني سوى خضوع الاغلبية لاوامر الاقلية، او، على الاقل، للانظمة الموضوعة من قبل هذه الاخيرة، تنفيذاً للاوامر الصادرة عن تلك.

هذا وقد اعتبر **Vilfredo Pareto** الاشتراكية وكأنها سبيل مناسب لخلق نخبة جديدة داخل صفوف الطبقة العاملة، ورأى في الشجاعة التي يواجه بها زعماء الاشتراكية الاضطهادات والمصاعب، علامة لنشاطهم. كما رأى فيها الشرط الاول والاساسي الذي يجب على « الطبقة السياسية » الجديدة استيفاءه.

ومن المناسب القول، في كل مرة، ان « نظرية دوران النخبة » الموضوعة من قبل Pareto لا يمكن الموافقة عليها دون تحفظ، عندما يقصد تعاقب صرف للنخبة، لا مزيج دائم، يذيب ويساوي باستمرار بين الاعضاء الجدد .

ان الحاجة لمجموعة اجتماعية مسيطرة هي امر معترف به، دون شك، منذ زمن بعيد جدا.

ومع الاخذ بعين الاعتبار ان مفهوم الطبقة سيصبح يوماً مجرداً من كل صفة اقتصادية، فان مدرسة Saint - Simon لم تكن تتصور مستقبلا خال من الطبقات.

لقد كانت تحلم بخلق ترتيب جديد مبني على امتيازات مكتسبة (وليس على امتيازات الولادة)، بفعل تملك الرجال لها، وهم «الاكثر حبا الاكثر ذكاء والاكثر قوة، وهذا تشخيص حي للتقدم الثلاثي للمجتمع». وهؤلاء هم «القادرين على ادارة هذا الترتيب في اوسع ميدان له».

لقد كان اتباع Saint - Simon يرغبون بأن يكون على رأس دولتهم الاشتراكية اولئك المدعوين «الرجال الشهماء»، ذوي الاهلية في توفير عمل اجتماعي لكل شخص. وفي سبيل اخذ العلم بالقدرات الخاصة لكل فرد، كانوا يعودون للملف السري لكل منهم.

ولم يتردد احد تلامذة St. - Simon الاكثر اقتناعاً والمناصر المتحمس «للسلطة الجديدة»، في التأكيد على أن من واجب اغلبية الرجال الطاعة لاوامر من هم اقدر منهم. وكان مرغما، في قوله هذا، على الدفاع عن نفسه من الاتهام الموجه اليه بانه يريد، بعقيدته هذه، تمهيد الطريق امام حكم مستبد: لقد كان يقول ان هذا العمل من واجبهم، وان عليهم القيام به، أبِحُبّ للامور السامية او بانانية شخصية سواء بسواء. ولهذا السبب ايضا، يشعر الرجل دائماً انه بحاجة لسلطة اجتماعية يمكنه الاستناد عليها، في الوقت نفسه الذي يشعر فيه انه يستطيع ان يعيش وحيدا منعزلاً.

ان ضرورة القيادة من جهة، وضرورة الطاعة من جهة ثانية، مبررتان باسباب ميتافيزيقية، ما ورائية. وهكذا، لن تكون السلطة«سوى» تحول سياسي من الحب الذي يوحد كل الرجال بالله. وهل تستطيعون ان تفضلوا لها هذا الاستقلال الحزين الذي يعزل المشاعر والآراء والجهود، والذي ليس سوى الانانية المصحوبة بكل الامراض التي تولدها؟».

ان نظام اتباع St - Simon هو، من جهة لاخرى، نظام سلطوي وتراتبي.

ولقد كان تلامذته اقل انزعاجا من قيصرية نابليون الثالث، لدرجة ان معظمهم قد انضم اليها لاعتقاده انه يرى فيها تحقيق بعض مبادىء اشتراكية الاقتصاد.

اما مدرسة Fourier، فقد ذهبت الى ابعد من ذلك ايضا. لقد تصور Fourier، بدقة متناهية، نظاما متكاملا ومعقدا، وانشأ تسلسلاً حكومياً تبعاً لنموذج الجداول الموضوعة على اساس دوائر من «الف درجة»، تشتمل على كل اشكال الحكم الممكنة، ابتداء، من «الفوضوية» حتى «الحكم المطلق»، مع «اعلى المقامات»، و«اعلى الوظائف» لكل منها.

ولقد قام Sorel باستخلاص الرابط البسيط الذي يربط الاشتراكية ...قة بلويس فيليب في عصر نابوليون الكبير. وأظهر ان تدابير Fou...r St - Simon الخيالية لا يمكن ان تولد وتزدهر الا على صعيد فكرة السلطة.

اما اشتراكيو المرحلة اللاحقة، والاشتراكيون الثوريون قبل كل شيء. فقد قاوموا امكانية قيام حكومة ديموقراطية تستند على الاغلبية في الوقت الحاضر، دون ان ينكروا قيامها في المستقبل البعيد ايضاً.

لقد كان باكونين الخصم المعارض لكل مشاركة من الطبقة العاملة في عملية الانتخابات. وكان مقتنعاً بالفعل ان اكثر الانظمة الانتخابية حرية، لا يمكن ان تكون الا وهماً باطلاً، في مجتمع يحكم الشعب فيه من قبل اغلبية مالكة في ظل الوضع الاقتصادي القائم. «ان من يمول سلطة، يقول سيطرة، وتفترض كل سيطرة وجود جمهور محكوم».

كما تُعرف الديموقراطية ايضا، بأنها أسوأ الانظمة البورجوازية.

فالجمهورية التي عرضت علينا كالشكل الاكثر ارتفاعا للديموقراطية البورجوازية، تملك في اعلى درجة، وحسب Proudhon، «هذا الاندفاع الحكومي التعصبي الحقير، الذي يعتقد انه يستطيع عمل كل شيء، دونما عاقبة تذكر، لانه قادر دائماً على تبرير اعماله الاستبدادية بواسطة حجة القيام بها لخير الجمهورية وللصالح العام. حتى ان الثورة السياسية نفسها، ليست سوى عملية «انتقال للسلطة» فقط.

ان العقيدة العلمية الوحيدة القادرة على التبجح بان لديها جوابا جديا مقنعا على كل النظريات، القديمة منها والحديثة، والتي كد الضرورة الثابتة « لطبقة سياسية »، هي العقيدة الماركسية..

فهي تقوم بمقارنة الدولة مع الطبقة الحاكمه يستخلص باكونين، تلميذ ماركس، من هذه المقارنة، النتائج الاكثر تطرفاً): ليست الدولة سوى اللجنة التنفيذية لتلك الطبقة، أو ليست الدولة سوى « نقابة تألفت للدفاع عن مصالح السلطة القائمة ». هذا اذا اردنا استخدام تعبير احد النيو - ماركسيين الجدد. وهذا رأي يتقرب جدا من نظرية Gaetano Mosca المحافظة.

وبالفعل، لقد استخلص هذا الاخير من المعطيات الشخصية اياها، التخمين نفسه، ممتنعاً تماماً عن سرد الشكاوى والملامات بشأن واقع يعتبره، ليس فقط واقعاً لا مفر منه، وانما ايضا، واقعا مفيداً للمجتمع.

ولنذكر بالمناسبة، ان هناك اشتراكيا فرنسياً عرف كيف يجد الطريق المؤدية الى الحكم، ودفع الفكرة الماركسية، بشأن الدولة، الى اقصى حدودها: لقد نصح العمال، بشكل خاص، بالتخلي عن الصراعات الاقتصادية المنفردة والمحلية، كما نصحهم بالتخلي عن الاضرابات الجزئية، من اجل ان يقوموا بهجوم شامل على الدولة بواسطة الاضراب العام، اذ انه، ومن اجل ضرب البورجوازية، كما كان يقول، يجب تدمير الدولة. Briand.

ان النظرية الماركسية، مضافاً اليها الايمان بالفعالية الثورية لدى الجماهير، والايمان بالنتائج الديموقراطية لتطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج، تؤدي منطقياً الى مفهوم نظام اجتماعي جديد ستجده مدرسة Mosca نظاماً خيالياً.

واستناداً لما يقول الماركسيون، فان نمط الانتاج الرأسمالي يحول الاغلبية الكبرى للسكان الى بروليتاريين، ويمّهد، هكذا، الطريق امام حفاري قبره، وذلك لان البروليتاري، وما ان يصبح راشدا وناضجاً، فانه سرعان ما يستولي، بالفعل، على السلطة السياسية، ويعلن تحول الملكية الخاصة الى ملكية الدولة. الا انه بنتيجة هذا العمل يقوم بالغاء نفسه، اذ يسقط، هكذا، كل

التفاوتات والفوارق الاجتماعية، وبالتالي، كل الخلافات والخصومات الطبيعية.

ويمكن القول، بتعبير آخر، انه يلغي وجود الدولة في كل ما تمتاز به كدولة. فلقد كان المجتمع الرأسمالي المنقسم الى طبقات، بحاجة للدولة، بقصد تنظيم الطبقة الحاكمة، ومن اجل تأمين دعم نظام الانتاج لها، هذاالنظام المبني على استغلال البروليتاري والمتجاوب مع حاجات ومصالح تلك الطبقة. فنهاية الدولة تعني، اذن، وبكل بساطة، نهاية وجود الطبقة الحاكمة.

غير ان المجتمع الاشتراكي الجديد، الخالي من الطبقات، والذي سيقوم على انقاض الدولة القديمة، سيحتاج، هو الآخر، لممثلين منتخبين.

سيقال لنا هنا، ان نشاط وعمل هؤلاء الممثلين يمكن ان يتما في حدود ضيقة جداً، وذلك بفضل رعاية القواعد الواقية التي وضعها جان جاك روسّو J. - J. Rousseau في كتابه «العقد الاجتماعي» والتي عادت وظهرت، في ما بعد، في «اعلان حقوق الانسان»، وبفضل التطبيق الحازم، بنوع خاص، للمبدأ الثابت في امكانية فسخ وابطال كل المهام الموكولة. ولكن يبقى ان الثروة الاجتماعية لا تمكن ادارتها وتسييرها بطريقة مرضية، الا بواسطة بيروقراطية واسعة.

تبرز هنا، والحالة هذه، الاعتراضات التي تقود، تبعاً لتفكير سليم منطقي الى نفي امكانية وجود دولة دون طبقات.

ان ادارة ثروة هائلة، وخصوصا عندما يكون المقصود ثروة تخص المجموعة، تمنح من يقوم بها درجة من السلطة توازي، على الاقل، تلك التي يتمتع بها من يدير ثروة خاصة. هذا، وتتساءل الانتقادات المتوقعة، الموجهة ضد النظام الاجتماعي الماركسي، عما اذا كان يستحيل على الفطرة التي تدفع الملاكين، في ايامنا هذه، لترك ثرواتهم المكدسة ميراثاً لاولادهم، ان تحرض مديري الثروات والممتلكات العامة في الدولة الاشتراكية على الاستفادة من سلطتهم الهائلة، لتأمين تعاقب ابنائهم، من بعدهم، على تسلم المهام التي يشغلونها في الوقت الحاضر؟

ان تشكيل اقلية جديدة حاكمة سيكون ايضاً امراً مشجعاً للغاية، بالطريقة الخاصة التي سيتم بها التحول الاجتماعي بمقتضى المفهوم الماركسي للثورة.

يتوقع ماركس انه سيكون هناك مرحلة انتقال ثورية بين تدمير المجتمع الرأسمالي وقيام المجتمع الشيوعي، وهي مرحلة اقتصادية، تقابلها مرحلة انتقالية سياسية « لا يمكن للدولة خلالها ان تكون الا ديكتاتورية البروليتاريا الثورية ». أو أننا، ولكي نستعمل تعبيرا اقل تلطيفاً، سنشهد آنذاك قيام ديكتاتورية الزعماء الذين سيملكون الحيلة والقوة لانتزاع صولجان السيطرة باسم الاشتراكية، من بين أيدي المجتمع البورجوازي المحتضر.

ولقد توقع برنامج الحد الادنى لحزب Mazzini الجمهوري قيام الديكتاتورية الثورية. وسببت هذه النقطة، بالذات، قطع العلاقة بين ايطاليا الفتاة وعناصر Carbonari الاشتراكية.

هذا واعترض الفلورنسي Filippo Buonarotti، وهو صديق Gracchus Baboeuf، بكل قواه، على المشروع القاضي بحصر سلطة Carbonari بين يدي شخص واحد. فقد تسنت له الفرصة، وهو الذي شارك مشاركة بطولية في الثورة الفرنسية لبعض من الوقت، ان يرى عن كثب الثوار المنتصرين، وهم يسعون للمحافظة على عدم المساواة، ولتشكيل ارستقراطية جديدة. اما السبب الرئيسي الذي برر بموجبه كلامه هذا، فكان ان الديكتاتورية الفردية لم تكن سوى خطوة تسمح بالوصول الى الملكية.

ولقد حمل على Mazzini واصدقائه بان كل التغييرات السياسية التي كانوا يحلمون بها، كانت ذات طبيعة قطعية بحتة، وكانت تبغي فقط ارضاء حاجاتهم الشخصية، واكتساب وممارسة سلطة لا محدودة قبل اي شيء آخر.

لهذا السبب عارض Bounarotti قيام الفتنة المسلحة التي نظمها Mazzini في Piémont في العام ١٨٣٣، بموجب قرار سري يحرم فيه على رفاقه اتباع كاربوناري، مدّ يد المساعدة للمتمردين الذين لا يمكن لانتصارهم المحتمل الا ان يُعطي الضوء الاخضر لولادة ارستقراطية جديدة طموحة، حسب رأيه. لقد كتب ايضا يقول: « لا تختلف جمهورية Mazzini المثالية عن الملكية، الا في ما تشتمل على مقام أقل، او مهمة انتخابية اكثر ».

لا تتميز ديكتاتورية الفـرد، بصـورة اسـاسيـة، وتبعـا لنتـائجهـا، عـن ديكتاتورية مجموعة اوليغرشية، ومن البديهي، والحالة هذه، ان يكون مفهوم الديكتاتورية في الجهة المقابلة لمفهوم الديموقراطية. فالرغبة بوضع تلك في خدمة هذه، هي كما لو كنا نرغب باستخدام الحرب كوسيلة اكثر فاعلية للدفاع عن السلام، او استخدام الكحول للنضال ضد الادمان عليه.

ومن المحتمل جداً، ان تعمل مجموعة اجتماعية ما جهدها للمحافظة على ادوات السلطة الجماعية، فيما لو كانت تملكها. فلقد اشار Thèophroste سابقاً، ان اعظم رغبة عند الرجال الممسكين بزمام السلطة في دولة شعبية، تكمن في تأسيس سيادتهم الخاصة، رويداً رويداً، على حساب السيادة الشعبية، اكثر منها في اكتساب الثروات وتكديسها.

وبالفعل، فمن الممكن التخوف من الا تستبدل الثروة الاجتماعية الطبقة الحاكمة، الظاهرة والمحسوسة التي تتواجد في ايـامنـا هـذه بصـورة علنيـة، باوليغرشية ديماغوجية تعمل في الخفاء، وتتصرف مستترة بقناع المساواة المزور.

كما يجب الاعتراف بأن الماركسيين يملكون عقيدة اقتصادية، وفلسفة في التاريخ، قابلتين لاجتذاب اولئك الذين يفكرون ولفت انظارهم. ولكنهما يتركانهم في فهم خاطىء ما ان يلتحقوا بالعمل في ميدان القانون العام والقانون الاداري، ناهيك عن الميدان النفسي.

وفي كل مرة ارادت فيها النظرية الاشتراكية احاطة الحرية الشخصية بضمانات معينة، كانت تنتهي الى ظلمات الفوضوية الفردية الداكنة، او الى اقتراحات لا يمكنها ان تجعل من الفرد الا عبداً للجماهير.

ولنذكر ههنا مثلا: ففي سبيل تـأمين ادب مـرتفـع واخلاقـي للمجتمـع الاشتراكي، ومن اجل الغاء كل انتاج ادبي متهور، بالدرجة الاولى، اقترح Bebel تعيين لجنة اختصاصية تقرر ما يجب وما لا يجب طباعته.

لكنه، ولكي يستبق اي ظلم ويحمي حرية التعبير عن الكلمة، أضاف الى هذا الاقتراح، اقتراحاً آخر، وهو ان يعرف كل كاتب ان له الحق بالاحتكام

الى المجموعة، عند اي انتقاص من حقوقه. ومن العبث القول، ان طريقة كهذه، سوف تجعل المجتمع امام استحالة فنية وفكرية في امكانية الحكم على عمل ما يستحق النشر ام لا، لانها ستفرض لذلك طباعة ملايين النسخ من الكتب الاكبر حجما وتوزيعها على العامة لهذا الغرض.

ليست المشكلة الاشتراكية مشكلة اقتصادية وحسب. وبتعبير آخر، فهي لا تسعى فقط الى حل مسألة معرفة ما اذا كان ممكناً، تحقيق توزيع عادل للثروات، وتحديد ابعاده. انها تفرض ايضاً مشكلة ادارية، مشكلة ديموقراطية، سواء كان ذلك بالمعنى الفني والاداري للكلمة، ام كان بالمعنى النفسي لها.

أن نواة كل هذه المجموعة من المسائل التي انصرفت الاشتراكية لحلها، تكمن في المسألة الفردية دون سواها..

لقد أخطأت الاشتراكية واخفقت، لعدم ادراكها الاهمية التي تُظهرها مشكلة الحرية لجنسنا البشري. وكذلك الامر نفسه، بالنسبة لكل المفاهيم السابقة للاشتراكية التي نسيت ان تحلل كل مصادر التوضيح العديدة التي تسابقت لاعطاء مثل هذه النتيجة، وذلك لانها انبهرت بعظمة المشهد الذي وفرته لها حصيلة طروحاتها.

هذا ولم ينفصل الحزب العمالي الالماني الشاب عن الديموقراطية البورجوازية التي كان يقتفي اثرها حتى ذلك التاريخ، الا بعد ان نبهه احد الاصدقاء المخلصين الى الاخطار التي كان يجري اليها.

لقد كتب Rodbertus في رسالته المفتوحة الموجهة الى لجنة «جمعية Leibzig الالمانية» ما يلي: «انتم تنفصلون عن حزب سياسي لانه، كما اعتقدتم عن حق، لا يمثل مصالحكم الاجتماعية كفاية. انتم تنوون، بدوركم والحالة هذه، تأسيس حزب سياسي جديد. هذا جيد. ولكن، من يضمن لكم الا ينتهي أخصام طبقتكم يوماً، بالتسلل الى الحزب الذي تؤسسون والاستيلاء عليه؟».

تختصر ملاحظة Rodbertus هذه، جوهر الحزب السياسي نفسه، ومن اجل معرفة مدى صحة ذلك، من المناسب دراسة العناصر التي تدخل في تركيبة حزب ما.

ليس الحزب وحدة اجتماعية، ولا حتى وحدة اقتصادية. تتألف قاعدته بالاستناد الى برنامجه الذي يمكن ان يكون التعبير النظري لمصالح طبقة محددة. الا ان أياً كان، في الواقع، يستطيع الانضمام الى حزب ما، اتوافقت مصالحه الخاصة او لم تتوافق مع المبادىء المعلنة في برنامج هذا الحزب.

وهكذا، فان الحزب الاشتراكي مثلا، هو الممثل الايديولوجي للبروليتاريا، ولكنه ليس هيئة طبقية، نتيجة لذلك: فهو، بالحري، ومن وجهة النظر الاجتماعية، مزيج من الطبقات، مؤلف من عناصر لا تقوم كلها بوظيفة واحدة، في الاسلوب الاقتصادي المعتَمَد. غير ان البرنامج يفرض، مع ذلك، وحدة اجتماعية ظاهرية، كونه برنامج طبقة معينة.

كما يوافق كل الاشتراكيين، امثال هؤلاء نظرياً ومهما كان موقعهم الاقتصادي في الحياة الخاصة، على افضلية طبقة كبيرة: هي طبقة البروليتاريا. حتى ان العناصر غير البروليتارية، او التي ليست بروليتارية تماما، والمنضمة الى الحزب، تعتمد هي الاخرى، وجهة نظر الطبقة العاملة، وتعترف لها بأنها طبقة لها وزنها ونفوذها.

من المتفق عليه ضمنياً اذن، هو ان اعضاء الحزب غير المنتمين للطبقة التي يقوم بتمثيلها، سيتنازلون عن مصلحتهم الشخصية، في كل مرة يجد فيها هذا الحزب نفسه في صراع مع مصلحتها. وتخضع، مبدئيا، العناصر غير المتجانسة «لفكرة» الطبقة الغريبة عنها.

تلك هي النظرية، اما على صعيد الواقع، فان الموافقة على البرنامج لا تكفي لتسهيل صراع المصالح العميق، القائم بين رأس المال والعمل.

ويتواجد، والحالة هذه، بين اعضاء الفئات الاجتماعية المتفوقة التي التحقت بالتنظيم السياسي للعمال، بعض من الذين سيعرفون كيف يضحوا بأنفسهم في الوقت المناسب، اي كيف «ينتقلون من طبقتهم». لكنهم، على الرغم من التفاهم الظاهر مع افكار البروليتاريا، سوف يستمرون بالمحافظة على جذورهم الاقتصادية في مصالح متناقضة.

ان صاحب القرار، عند تضارب المصالح، هو قوتهم المحترمة، اي العلاقات التي يظهر وزنها مع متطلبات الحياة الرئيسية، بحيث ان شيئا لم يقف، بالدرجة الاولى، بوجه ولادة صراع اقتصادي بين اعضاء الحزب البورجوازيين وبين البروليتاريين، وهو صراع يؤدي، اذا ما توسع، الى خلافات وانشقاقات سياسية. ان التناقض الاقتصادي يخنق النية الايديولوجية الفوقية، فيصبح البرنامج، اذ ذاك، حرفا ساقطاً، ويقوم صراع طبقات حقيقي داخل الحزب، وفي ظل الراية «الاشتراكية».

تُعلّمنا التجربة ان البورجوازيين الاشتراكيين لا يُخضعون دائماً مصالحهم الخصوصية لمصالح الطبقة المنتَخَبَة، في سلوكهم تجاه اشخاص هم اصلا في خدمتهم. ان اصحاب العمل والصناعيين الاشتراكيين، وعلى الرغم من حسن نيتهم الشخصية، وعلى الرغم من الضغط الذي يمارسه الحزب عليهم، فانهم لا يتصرفون مع مستخدميهم وعمالهم الا بعكس ما يتصرفون مع زملائهم الذين تقربهم منهم وظائفهم الاقتصادية، اي مع اولئك الذين يفكرون «بورجوازيا» لا اشتراكيا.

الا ان هناك خطرا آخر ايضاً: يمكن ان تقع ادارة الحزب الاشتراكي بين ايدي رجال تختلف نزعاتهم التطبيقية تماماً، عن البرنامج العمالي. ينتج عن ذلك ان الحركة العمالية ستصبح، اذ ذاك، في خدمة المصالح المتعارضة، من جهة لاخرى، مع مصالح البروليتاريا. يكبر هذا الخطر، بنوع خاص، في البلدان حيث لا يستطيع الحزب العمالي ان يستغني عن مساعدة (وادارة) رأسماليين مستقلين عنه اقتصادياً. وفي المقابل، يبقى الحزب ضعيفاً في البلدان حيث لا يحتاج فيها لامثال هؤلاء الاشخاص، أو أنه، على الاقل يتركهم بعيدا عن ادارة شؤونه.

عندما يكون الزعماء، من اصل بورجوازي او عمالي، مرتبطين ببنية الحزب نفسها، بصفتهم مستخدمين فيه، فان مصلحتهم الاقتصادية، عندئذ، تتطابق، بشكل عام، مع مصلحته. الا ان هذا لا يلغي سوى مظهر واحد من مظاهر الخطر. اما المظهر الآخر، الاكثر جسامة، فانه يكمن في الخلاف المعلن بين

جهور المنتسبين ومجموعة الزعماء، ويتعمق كلما كبر الحزب ونما، وهو، بالتالي، خطر عام، لا يمكن تحاشيه.

لا يمكن تعريف الحزب، بالضرورة، استنادا لمجموع الاعضاء المسجلين فيه، وانطلاقا من تركيبته الخارجية وماكينته، ولا حتى نسبة للطبقة. فهو ينفصل، رويداً رويداً، عن الطبقة التي يمثل، اذ يصبح هدفاً بحد ذاته، له غاياته ومصالحه الخاصة.

ان مصالح الجماهير المنظمة التي يتألف منها حزب ما، بعيدة عن ان تتطابق مع مصالح البيروقراطية التي تجسده.

ان مصلحة هيئة المستخدمين يمكن ان تفرض، وفي ظروف سياسية معينة، سياسية دفاعية تراجعية، حتى في الوقت الذي تتطلب فيه مصالح الطبقة العاملة سياسة هجومية وجريئة. ونادراً ما يحصل العكس في حالات اخرى.

ان كل عضو من اعضاء المجموعة، نشأ عن مبدأ تقسيم العمل، يخلق لنفسه، ما ان يشتد ساعده، مصلحة خصوصية، مصلحة تكمن في ذاته ولاجله، وهذا قانون اجتماعي محتم لا يقبل الجدل. الا انه لا يمكن ان تتواجد مصالح خصوصية داخل الهيئة الجماعية، دون ان تجد نفسها، للحال، في تعارض مع المصلحة العامة. اكثر من ذلك ايضا: ان هناك فئات اجتماعيا تشغل وظائف مختلفة تنزع نحو الانعزال، او نحو اعطاء نفسها اجهزة قادرة على الدفاع عن مصالحها الخاصة، وتحويلها اخيراً الى طبقات متمايزة.

ان الظواهر السوسيولوجية التي رسمنا خطوطها العامة هنا، وفي الفصول السابقة، تقدم اذن لحملات اخصام الديموقراطية نقاطاً عديدة قابلة للانتقاد.

كما تبدو وكأنها توضّح ان المجتمع لا يمكن ان يستمر ويدوم دون وجود طبقة «حاكمة»، وان هذه الاخيرة، هي الشرط الضروري لوجوده، ان الطبقة الموجهة تشكل العامل الوحيد في المجتمع الذي يُظهر ان تحركه يمكن ان يدوم كفاية في تاريخ النمو الانساني.

وطبقا لهذا المفهوم، فان الحكومة، او اذا اردنا، فان الدولة لن تكون شيئا

آخر غير تنظيم مؤلف من اقلية، تفرض، بدورها، على باقي اعضاء المجتمع « النظام القانوني » الذي يبدو وكأنه تبرير او تصديق قانوني للاستغلال الذي ترزح تحته الجماهير، بدلا من ان يكون انطلاقا لتمثيل الاغلبية.

وستجد هذه الاخيرة نفسها دائماً في استحالة، او ربما في حالة عجز منها، لحكم نفسها بنفسها.

وفي الوقت الذي تنجح فيه الجماهير المستاءة من تجريد البورجوازيين من سلطتهم، فان ذلك ليس سوى امر ظاهري فقط، حسب Mosca : فتبرز اذ ذاك، وبصورة دائمة، اقلية جديدة منظمة داخل صفوف الجماهير، ترتفع الى مصاف طبقة قيادية. وهكذا تجد اغلبية الرجال نفسها مرغمة «على تحمل سيطرة اقلية صغيرة نابعة منها، تستخدمها قاعدة ومنطلقا للوصول الى عظمة الاوليغرشية. يمكن ان نقول هنا ايضا، ان قدرية التاريخ هي التي تحكم تلك الاغلبية، وتتركها دوما تحت رحمة الاقلية.

ان المبدأ الـذي تحل بموجبه طبقة حاكمة محل طبقة حاكمة اخرى، والقانون الذي استنتجناه منه، والقائل بان الاوليغرشية تشبه الشكل المبني مسبقا للحياة المشتركة للتكتلات الاجتماعية الكبيرة، ان هذا المبدأ وهذا القانون يتمان ويقويان المفهوم المادي للتاريخ بدلا من اضعافه.

لا يوجد هناك اي تناقض اساسي بين العقيدة القائلة بان التاريخ ليس سوى صراع مستمر للطبقات، وبين العقيدة القائلة بان صراعات الطبقات ستؤدي دائما الى خلق اوليغرشيات جديدة، تنصهر وتذوب في الاوليغرشيات القديمة.

كما ان وجود طبقة سياسية لا يتنافى مع الماركسية التي تعتبر كفلسفة التاريخ: وبالفعل، ليس هذا الواقع سوى نتيجة العلاقات القائمة بين مختلف القوى الاجتماعية التي تتنازع السلطة والزعامة.

لقد كان الاشتراكي الروسي Alexandre Herzen الذي كانت اعماله الادبية تقدم فائدة سيكولوجية كبيرة، يدعي انه ابتداء من اليوم الذي اصبح فيه

الرجل ملحقا بالملكية واصبحت فيه حياته صراعا مستمرا من اجل المال، انقسمت المجموعات السياسية في العالم البورجوازي الى معسكرين: الملاكون المتشبثون بملايينهم، والمواطنون الذين يرغبون بانتزاع املاك هؤلاء، كونهم لا يملكون شيئا، ولا يتمتعون، لذلك، بالقوة الضرورية. من هنا كان البخلاء من جهة، ومن جهة ثانية كان الحساد.

وليس التطور التاريخي الا تتابع معارضات دائم لا يتوقف، بالمعنى البرلماني للكلمة، وهذه المعارضات التي «تتوالى على السلطة، الواحدة منها تلو الاخرى، متنقلة هكذا، وبسرعة، من الحسد الى البخل».

لهذا السبب، لا تأتي الثورة الاجتماعية بأي تعديل في البنية الداخلية للجماهير. ولن يصبح نصر الاشتراكيين نصراً للاشتراكية التي تهلك وتموت في لحظة انتصار اقسامها بالذات.

يسول الينا ههنا، ان نصنف هذا الاسلوب بالاسلوب الهزلي - المأساوي، عندما نعلم ان الجماهير تكتفي باستبدال زعيم بزعيم آخر، وانه لا يبقى للعمال في هذه الحالة، الا شرف المشاركة بجمع انفار للحكومة».

وهكذا، تتحول الثورة الاجتماعية، كالثورة السياسية، الى عملية تغيير قندلفت، كما يقول المثل الايطالي، في الوقت الذي يبقى فيه كل شيء على حاله.

لقد حدد Fourier المجتمع الحديث بقوله، انه يشبه تركيبة آلية يسود فيها التهور الفردي الاكثر جوحا، هذا التهور الذي لا يقدم اية ضمانة للفرد ضد اغتصاب الجماهير، ولا للجماهير ضد اغتصاب الفرد.

يبدو ان التاريخ يعلّمنا ان ليس هناك حركة شعبية تستطيع ان تسبب تحولات عميقة ومستمرة في الجسم الاجتماعي للعالم المتمدن، مهما كانت فاعلة ومقدامة. ويعود هذا، لان العناصر السائدة داخل هذه الحركة، اي الرجال الذين يوجهونها ويغذونها، ينتهون بالابتعاد تدريجيا عن الجماهير، ويتجهون ناحية الطبقة السياسية الحاكمة، ليدوروا في فلكها. وهم يجلبون لها، بعضا من

« الافكار الجديدة »، بالاضافة الى مزيد من قوة الابداع والحنكة العملية، فينفثون فيها، هكذا، شبابا جديدا.

وفي مجال استعمال تعبير Mosca دائما، فان « الطبقة السياسية »، تملك شعورا دقيقاً للغاية، لا جدال حوله، بامكانياتها واساليب الدفاع عن نفسها، فهي تُظهر قوة اجتذاب وقدرة استيعاب فعالتين، نادرا ما تبقيان دونما تأثير حتى على الخصوم الاكثر بأسا والاكثر تصلبا، اما من وجهة النظر التاريخية، فان مناهضي الرومنسية على حق تماما، عندما يختصرون تخوفهم في هذا الهجاء اللاذع: « ما هي الثورة؟ انها اناس يُطلقون النار على بعضهم البعض، في احد الشوارع: مما يكسر الكثير من زجاج النوافذ، ويؤدّي فقط لاستفادة عمال تركيب الزجاج منها، دون غيرهم، فالهواء ينقل النيران من مكان لآخر. ومَن يبقى فوق، يضعُ الآخرين تحت ». (Th. Gantler).

الفصل الثالث

احكام نهائية

ان وجود الزعماء ظاهرة ملازمة لكل اشكال الحياة الاجتماعية. فلن يتوجب على العلم، اذن، ان يبحث فيما اذا كانت هذه الظاهرة خيراً ام شراً، او بالحري، ايا من الاثنين فقط، الا انه، في المقابل، لا فائدة علمية كبيرة في القول ان كل اسلوب حياة يرتكز على الزعماء، انما هو نظام يتنافى ومسلمات الديموقراطية الاساسية.

لقد بتنا نعرف الآن، ان قانون الحاجة التاريخية للاوليغرشية، يُبنى، بالدرجة الاولى، على سلسلة من الوقائع الناتجة عن التجربة. وككل القوّانين العلمية الاخرى فان قوانين علم الاجتماع تصدر من الملاحظة المبنية على مبدأ التجربة والاختبار. ولكن، ومن اجل ان ننزع طابع الوصف عن الحقائق - المسلمات، واعطائها ميزة التفسير التحليلي الذي يحول، وحده، صيغة ما الى قانون، فان اعادة الظواهر الممكن التثبت منها، تبعا لقاعدة التجربة الى وجهة نظر موحدة، ليست كافية: يجب البحث ايضا عن الاسباب الموجبة. وهذا هو، بالتحديد، هدف بحثنا.

بعد ان اطلعنا، والحالة هذه، على نزعة الزعماء نحو تنظيم انفسهم، والتحالف في ما بينهم، وبعد اطلاعنا ايضا على اعتراف الجماهير الساكنة والصامتة بهم، يمكننا القول في هذه الخلاصة، ان السبب الرئيسي للظواهر الاوليغرشية القائمة

داخل الاحزاب الديموقراطية، يكمن في الواقع التالي، وهو انه لا بد، فنيا، من وجود الزعماء.

ان طريقة التصرف التي بدأت بفضل تمايز وظائف الحزب، انتهت الآن لصالح مجموعة من الصفات التي اكتسبها الزعماء، بفعل انفصالهم عن الجماهير. ولقد اصبح الزعماء الذين برزوا في البداية فجأة، ولم يمارسوا وظائف الزعيم الا بصفة اضافية ومجانية، زعماء محترفين. وقد تبعت هذه الخطوة، وللحال، خطوة ثانية، اذ سرعان ما اصبح الزعماء المحترفون، زعماء ثابتين لا يتزعزعون.

وتجد الظاهرة الاوليغرشية التي وُلدت هكذا، اذن، وفي قسم منها، تفسيرا نفسيا، أي انها نتجت عن تحولات نفسية، تلك التحولات التي خضعت لها مختلف شخصيات الحزب طيلة حياتها. كما تفسر ايضا، وبالدرجة الالى، بما تمكن تسميته بسيكولوجية «التنظيم ذاته»، اي بالضرورات ذات الصفة التكتيكية والفنية التي نتجت عن تضامن كل الجسم السياسي المنتظم.

يمكن صياغة القانون الاجتماعي الاساسي الذي يحكم الاحزاب السياسية (مع اعطاء اوسع تفسير لكلمة «سياسية») كما يلي: ان التنظيم هو المصدر الذي تولد منه سيطرة المنتخبين على الناخبين والمفوَّضين على المفوِّضين، والمنتَدبين على من ينتدبهم. من يقول تنظيم، يقول اوليغرشية.

يقوم اي تنظيم حزبي بتمثيل اوليغرشية قادرة مرتكزة على قاعدة ديموقراطية. ففي كل مكان، يوجد ناخبون ومنتخبون. ولكننا نجد أيضاً، في اي مكان، سلطة لا محدودة تقريباً للمنتخبين على الناخبين الذين ينتخبونهم. ان البنية الاوليغرشية تخنق المبدأ الديموقراطي الاساسي. فهناك المظلوم وهناك من سوف يكون مظلوماً. ولا يزال هذا الخلاف الاساسي بين الحقيقة والخيال، سراً بالنسبة للجماهير.

وغالبا ما يعتقد الاشتراكيون، وبكل اخلاص، ان نخبة جديدة من الرجال السياسيين، سوف تفي بوعدها افضل من النخبة السابقة. ان فكرة تمثيل مصالح الشعب، هذه الفكرة التي تتمسك بها الاغلبية المطلقة للديموقراطيين، وبنوع خاص، الجماهير العمالية العريضة في البلاد التي تتكلم الالمانية، ليست

سوى وهم يولده انعكاس خاطىء للضوء، انعكاس سراب.

في احدى اهم صفحات كتابه حول تحليله «للدون كيشوتية» الحديثة، يكشف لنا، Alphounse Daudet، ان «القائد الشجاع» Bravida قد توصل، رويدا رويدا، لاقناع نفسه، وتحت تأثير الشمس المحرقة، انه كان في Shanghail، وانه قام بكل انواع المغامرات التاريخية. تلك هي حالة البروليتاري الحديث تقريبا: فهو ينتهي، وتحت التأثير المستمر الذي يمارسه عليه «افراد» هم اكثر ثقافة وفطنة في الكلام، باقناع نفسه انه يكفيه التراكض وراء صناديق الاقتراع، فيوكل قضيته الاقتصادية والاجتماعية لمندوب ما، من اجل ضمانة مشاركته المباشرة في السلطة.

ان تأسيس اوليغرشيات داخل الاشكال المتعددة للديموقراطية، ظاهرة عضوية، وبالتالي، نزعة يعاني منها كل تنظيم، اشتراكيا كان او فوضويا. لقد سبق وذكر Haller ان الطبيعة، وفي ظل اي شكل من اشكال الحياة الاجتماعية، تخلق، من تلقاء نفسها، علاقات سيطرة وتبعية، كما ان تفوق الزعماء في الاحزاب، الديموقراطية والثورية، هو واقع يجب أخذه بعين الاعتبار في كل موقف تاريخي، حاضرا كان هذا الموقف، ام مستقبلا.

لن تصبح الجماهير سيدة أبداً الا بطريقة مجردة. فالمسألة المطروحة اذن، ليست ان نعرف كيف يكون ممكنا تحقيق ديموقراطية مثالية. يجب علينا التساؤل، بالاحرى، الى اي حد وضمن اية حدود تكون الديموقراطية امرا مرغوبا فيه، ممكنا وقابلاً للتحقيق، في وقت محدد.

نذكر، في هذا الخصوص، ملاحظة هامة، وهي ان مسألة الرغبة تكمن في صميم ميدان السياسة، وتتجاوز، لهذا السبب، حدود كتابنا هذا. الا اننا، وعند طرحنا لمسألتي الأمكانية وقابلية التحقيق في الظروف المعطاة، فاننا نلامس، اذ ذاك، المشكلة الاساسية للسياسة التي تعتبر علما.

ان من لا يفهم ذلك هو، وبتعبير Sombart، اما رجل اعمى ومتعصب الى

Bravida هو احدى شخصيات الفونس دودي في كتاب تحليله للدون كيشوتية..

حد انه لا يرى ان التيار الديموقراطي يولد كل يوم نجاحات لا نزاع حولها، واما مجرد من التجربة والادراك، حتى انه لا يعترف ان كل نظام وكل حضارة يحملان، بالضرورة، طابعاً ارستقراطيا.

ان خطأ الاشتراكيين الكبير، الخطأ الصادر عن معلوماتهم النفسية المنقوصة، يكمن في انهم يبرهنون عن تفاؤل زاهر وثقة لا محدودة، بالنسبة للمستقبل، في الوقت نفسه الذي يبرهنون فيه عن تشاؤم مفرط بالنسبة للحاضر.

ان المفهوم الواقعي للظروف الذهنية للجماهير، يكشف لنا، بوضوح كلي، ان المواد الانسانية التي لا يمكن للسياسيين وللفلاسفة حجبها عن مشاريعهم الخاصة باعادة البناء الاجتماعي، ليس من طبيعتها تبرير تفاؤل متزايد.

هذا، وتستمد الاحزاب الاشتراكية حياتها، كالنقابات العمالية، من الحياة الاجتماعية. كما انها تنفعل بقوة كبيرة ضد كل محاولة لتحليل بنيتها وطبيعتها، كما لو كان المقصود اخضاعها للتشريح العلمي. وعندما يتوصل العلم الى نتائج مغايرة لايديولوجيتها، فانها تثور بكل قواها وفعاليتها ضده، علماً بان دفاعها هذا، انما هو دفاع ضعيف للغاية.

اما ممثلو هذه التنظيمات الذي يحرم عليهم تفكيرهم العلمي وامانتهم الشخصية، انكار النزعات الاوليغرشية في الديموقراطيات، بصورة مطلقة، فانهم يسعون لتفسيرها عن طريق نوع من العودة الى الاصول، هذه العودة التي لم تنجح الجماهير بعد في التخلص منها.

ويقولون انه اذا ما زالت الجماهير مصابة بداء الاوليغرشية، فذلك، لانها كانت محكومة، طيلة قرون، بالعبودية، ولم تتمتع يوما بوجود مستقل سيد. ولقد سعى الحزب الاشتراكي، بسرعة، لرد الصحة اليها واعطائها كل القدرات والامكانيات التي تحتاجها، لحكم نفسها بنفسها.

ما من شيء أقل علمية من الافتراض القائل بانه، وعندما سيستأثر الاشتراكيون بالسلطات العامة، يكفي ان تمارس الجماهير رقابة خفيفة، من اجل ان توفق بين مصالح الزعماء ومصالح المجموعة. كما يمكن اضافة

افتراض آخر مناهض للعلم وللماركسية على السواء، تقدَّم به Jules Gueqde (الذي يقول عن نفسه، مع ذلك، انه اشتراكي)، ويتمثل بمعرفة انه، وكما صنعت المسيحية من الله انساناً، فسوف تجعل الماركسية من الانسان الهاً،...

ان عدم نضوج الجماهير الواضح، ليس ظاهرة عابرة فقط تختفي مع النجاحات التي يحققها تطبيق الديموقراطية غداة الاشتراكية، انما هو، بالعكس، مغمور بعجز كبير يحول دونه ودون حل كل المشاكل المتنوعة، التي تبرز، وذلك لان الجماهير تعيش حالة من عدم التنظيم، وتحتاج لتقسيم العمل ولتخصص في القيام به، ولادارة واحدة واعية. فلقد كتب Proudhon من سجنه في العام ١٨٣٠، قائلا: يود الجنس البشري ان يكون محكوما، فسيكون له ذلك. انني اخجل من بني جنسي». هذا، ويولد الفرد، وفي طبعه ميل لان يكون موجَّهاً ومحكوماً. كما يزداد هذا الميل، كلما انقسمت الوظائف الحياتية وتشعبت. ومثلما يصح هذا على الفرد، فانه يصح ايضا على المجموعة الاجتماعية.

اما ان نستخلص من كل هذه التأكيدات والمعتقدات العلمية، النتيجة القاضية برفض كل بحث حول حدود القدرات الاوليغرشية (دولة، طبقة، حاكمة، حزب،) التي يئن تحتها كل فرد، فذلك يصبح اقتراف خطأ كبير. كما انه من الخطأ ايضا الاستنتاج بوجوب رفض كل مشروع يائس في ايجاد نظام اجتماعي، يجعل التحقيق الكامل لمفهوم السيادة الشعبية امراً ممكناً.

عند كتابتنا لهذا الكتاب، لم تكن عندنا النية (كما سبق وقلنا منذ البداية) بتبيان مسالك وطرق جديدة.

لقد بدا لنا ان من الضروري فقط استخلاص الحل المتشائم الذي يقدمه لنا التاريخ بشأن هذه المشكلة. كما رغبنا البحث في ما اذا كانت الديموقراطية، وضمن أية حدود، مثالا لا قيمة له البتة، بالنسبة للتاريخ الانساني، سوى القيمة التي للمقياس المعنوي الذي يتيح بتقدير درجة الاوليغرشية الملازمة لكل نظام اجتماعي. وبتعبير آخر، في ما اذا كانت الديموقراطية، وضمن اية حدود ايضاً، مثالا لا نستطيع انتظار ترجمته الى حقيقة.

لقد كانت نيتنا ايضا اسقاط بعض الاوهام الديموقراطية السطحية التي تربك العلم وتوقع الجماهير في الضلال. كما رغبنا اخيراً في توضيح بعض النـزعـات السوسيولوجية التي تعارض حكم الديموقراطية وحكم الاشتراكية معاً.

كـما لـم تنكـر، وفي كل مرة، الا تكون كل حركة عمالية ثورية، تحركها روح ديموقراطية مخلصة، قادرة على المساهمة باضعاف النزعات الاوليغرشية: فلقد أسرَّ القروي الواردة سيرته في احدى الخرافات، الى اولاده، وهو على سرير الموت قائلا لهم: ان هناك كنزاً مطمورا في حقله. فقاموا، بعد وفاته، بالتنقيب عن هذا الكنز عاملين ليلا نهاراً لايجاده. الا ان اتعابهم ذهبت كلها سدى، ولكنهم نجحوا باكتساب نوع من الرخاء وسعة العيش، لكثرة ما عملوا وجهدوا دون كلل ولا تعب.

ان كنز الخرافة هذا، يمكن ان يكون رمزاً للديموقراطية. فهي، بدورها، كنز لا يستطيع شخص البتة اكتشافه. ولكن متابعة الابحاث والتنقيب المستمر، والتفتيش عن ايجاد ما لا يمكن ايجاده، كل هذا، يوفر عملا مفيداً وخصباً لصالح الديموقراطية.

لقد رأينا، بالفعل، وداخل الحزب الديموقراطي العمالي، ولادة النزعات التي كان مدعوا لمحاربتها.

كما رأينا، وبفضل تنوع العناصر التي تؤلف الحزب وعدم تساوي قيمة كل منها، كيف تؤدي النزعات، مـوضـوع البحـث، وفي غـالـب الاحيـان، الى تصرفات تقرب جدا من الاستبداد والطغيان.

اما بخصوص الاساليب الملحوظة لاتقاء الاوليغرشية، فيكشف لنا التاريخ، ملياً، عجزها وقلة فاعليتها في هذا المجال. ففي كل مرة أُريد فيها مواجهة سيطرة الزعماء عن طريـق القـوانين، انتهـت هـذه الاخيرة، وليس الزعماء، بالانطواء والانكماش.

ولكن الا يحتوي مبدأ الديموقراطية نفسه على مسكن لمرض الاوليغرشية، اذا لم نقل، على الدواء الشافي منها؟ لقد اعلن Victor Considérant، عندما

صاغ اشتراكيته « الديموقراطية السلمية »، بأن هذه الاشتراكية لا تعني سيطرة المجتمع من قبل الطبقات الدنيا للشعب، وانما هي حكم وتنظيم المجتمع لمصلحة الجميع، عن طريق مجموعة من المواطنين. واضاف قائلا:

« ولكن الاهمية العددية لهذه المجموعة، يجب ان تتضاعف مع درجة النمو الاجتماعي ».

وتُبرز هذه الملاحظة الاخيرة نقطة هامة جدا، وهي ان الامر الخاص للديموقراطية، بشكل عام، وبالحركة العمالية بشكل خاص، انما هو بالفعل تقوية وتحريض القدرة الفكرية لدى الفرد، في النقد والمراقبة.

نحن نعرف الى اية نقطة تحيد البيروقراطية المضطردة للاجهزة الديموقراطية، النتائج المفيدة لهذه القدرة. ولكن يبقى ان الحركة العمالية، ونظراً للمسلمات النظرية التي تصرح بها وتدافع عنها، غالبا ما تولد عدداً معيناً من الرجال الاحرار الذين يرغبون، على خلاف زعمائها، بمراجعة القاعدة التي تدعم سلطتهم سواء مبدئيا ام فطريا. كما انهم، وهم المدفوعون بمعتقداتهم او بمزاجهم، لا يتعبون من ترداد السؤال الابدي المتمثل بالباعث النهائي لكل المؤسسات الانسانية.

ولسوف يتزايد مع ذلك، هذا الميل الفطري للبحث الحر، الذي يشكل احد اهم عناصر الحضارة، كلما تحسنت الظروف الاقتصادية للجماهير، واصبحت اكثر ضمانة، وكلما اصبحت هذه الجماهير اكثر استعدادا وتقبلا للتمتع بفوائد الحضارة والمدنية، وفي اوسع الحدود.

ان تربية اكثر اتساعا وشمولا تفرض قدرة اكبر على المراقبة.

ألا نلاحظ، حتى في ايامنا هذه، ان سلطة الزعيم على رفاقه، بالنسبة للاغنياء، ومهما كانت في بعض الاحيان كبيرة، ليست دائما سلطة لا محدودة،، الا في الطبقات الفقيرة؟

بشكل عام، يجد الفقراء انفسهم في حالة من العجز الدائم امام زعيمهم، اذ لا تسمح لهم ثقافتهم الدنيا بمعرفة دقيقة للاتجاه الذي يتبعه، ولا بتقدير تصرفاته

قبل قيامه بها.

فعلى عاتق علم التربية الاجتماعية اذن، تقع مهمة رفع مستوى الجماهير لجعلها قادرة، وفي حدود الممكن، على معارضة النزعات الاوليغرشية التي تهددها.

نحن اذن، واستنادا على لا اهلية الجماهير التامة، مرغمون على الاعتراف بوجود قانونين منظِّمين:

اولا: النزعة الايديولوجية للديموقراطية، نحو النقد والرقابة.

ثانياً: النزعة المضادة والفاعلة للديموقراطية، نحو خلق احزاب اكثر تعقيداوتمايزا، اي احزاب مبنية اكثر فاكثر على اهلية اقلية ما.

كما ان كل تحليل عميق للاشكال التي تظهر فيها الديموقراطية في ايامنا الحاضرة، هو مصدر لخيبات امل مريرة، ولانحلال العزم وتثبيط الهمم.

واذا اردنا الحكم على الديموقراطية، فيجب الا نقيس قيمتها المثالية الا انطلاقاً من الارستقراطية الصرفة.

وللأسف ، ليست الاخطاء الملازمة للديموقراطية، الا اخطاء اكيدة ومثبتة للغاية، الا ان ما هو صحيح ايضاً، هو انها، وكشكل من اشكال الحياة الاجتماعية، تشكل أهون الشرور، لأن المثالية المطلقة ستكون ارستقراطية رجال ذوي اخلاق حسنة، وقدرات فنية كبيرة. ولكن اين نجد هذه الارستقراطية؟ اننا نجدها احيانا، ونادرا جداً، وكأنها نتاج نخبة ما. الا اننا لا نجدها مطلقاً حيث يسود مبدأ الوراثة. وكذلك، يجب اعتبار الملكية الصرفة، وكأنها تجسيد لعدم قابلية التحسن. فهي، من وجهة النظر المعنوية، ادنى مرتبة من الديكتاتورية الديماغوجية حتى الاكثر ثورية منها.

يمكن القول، اذن، وبقدر ما سوف تدرك الانسانية المنافع التي تقدمها الديموقراطية، ولو منقوصة، زيادةً عن الارستقراطية، بقدر ما يتضاءل الاحتمال القائل بأن الاعتراف بأخطاء الديموقراطية يسبب عودة الى الارستقراطية.

وبالطبع، فان هذه الاخيرة تملك صفات ومميزات لا تُكتسب الا بالتربية.

وان الديموقراطية قد تُخطىء في تجاهلها، في تحريفها، في تشويهها او في دفعها نحو المفارقة. ولكن، وبصرف النظر عن هذه الصفات المكتسبة في حسن التصرف وحسن السلوك، يمكن القول ان الديموقراطية تعاني بالتحديد، من عجزها في التخلص من امراضها الارستقراطية.

فمن هنا، تظهر كل هذه المخاطر، التي سبق وتكلمنا عنها. ومن هنا ايضا، تستطيع دراسة شجاعة فقط، مجردة من اي غرض، ان تقلل منها الى حد ما، اذا لم نقل ان تقضي عليها تماماً.

ان التيارات الديموقراطية التي نعانيها في التاريخ، تشبه التموّجات المتلاحقة التي تتكسر كلها امام صخرة واحدة. وهي تولد في كل لحظة تموجات اخرى. انها لمشهد مشجع ومحزن في الوقت نفسه.

هذا، وتبدأ الديموقراطيات بالتحول، تدريجياً، ما ان تبلغ حداً معيناً، من النمو والقدرة، وذلك باعتادها الروح الارستقراطية، وغالباً ايضاً، باعتادها الاشكال الارستقراطية التي كانت قد حاربتها فيا مضى. ولكن متهمين جددا يقفون، باستمرار، ضد الخيانة، وينتهون بالانخراط في الطبقة الحاكمة القديمة، بعد عهد من المعارك المجيدة ومن سلطة لم تكافأ، تاركين اماكنهم لمعارضين جدد يحملون عليهم، بدورهم، باسم الديموقراطية. ومن المحتمل الا تلقى هذه اللعبة المخيفة نهاية البتة.

محتويات الكتاب

الصفحة

الاحزاب السياسية:

دراسة سوسيولوجية

دار [illegible] للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - ص.ب. - ٤٢ ١١٣/٦

الثمن ٣٠ ل. ل.